

مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة



موسوعة

وصف مصر

الموازين والنقود

تأليف: علماء الحملة الفرنسية

ترجمة: زهير الشايب

الجزء السادس



وصف مصر

الموازين والنقود

اسم العمل الفنى: نقود و عملات كوفية

التقنية: رسم بالحبر الأسود لمسكوكات

المقاس: مقاسات مختلفة

مارسيل (١٧٧٦ - ١٨٥٤)

جان جوزيف مارسيل، عهد إليه بونابرت إدارة المطبعة القومية بمصر، وكان يقوم بنقل النصوص القرآنية، وقد عُيِّن بعد رحيل الحملة مديراً للمطبعة القومية بباريس حتى يساعد فى نشر موسوعة (وصف مصر) الذى أسهم بجهد وفير بها بأن قدم دراسات فذة ووافية عن مقياس جزيرة الروضة وجامع ابن طولون، وطراز الخط الكوفى والعملات، إلى جانب إصداره لكتابين ضمتهما كافة معارفه عن العالم الإسلامى وعن تجاربه فى مصر.

وفى اللوحة المنشورة على الغلاف يسجل الفنان مارسيل صورة لبعض العملات العربية، لم يغل فيها أدق وأصعب التفاصيل للخطوط والأختام والطفرات وصور الوجوه فى عناية بالغة واهتمام بالمناطق البارزة والفائرة.

محمود الهندى

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازن والنقود

تأليف: صامويل برنار

ترجمة: زهير الشايب



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

موسوعة وصف مصر

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ: هيئة الكتاب

وصف مصر

الحياة الاقتصادية في مصر

في القرن الثامن عشر

الجزء الثالث

الموازن والنقود

تأليف: صامويل برنار

ترجمة: زهير الشايب

الغلاف

والإشراف الفني:

الفنان: محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

المشرف العام:

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً في المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص. ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى «مكتبة الأسرة» .. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ سوزان مبارك..

د. هـمير هـرجان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بصدور هذا الجزء ، يكون ما أسميناه بموسوعة الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر قد اكتمل ، فقد سبق أن صدر المجلد الرابع ويتناول الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر ، ثم المجلد الخامس ويتناول النظام المالى والإدارى ، وهذا هو المجلد السادس الذى يتناول الموازين أو بالأحرى الأوزان والنقود المستعملة فى ذلك العصر ، وبهذا تكون الترجمة العربية قد قطعت شوطا لا بأس به فى تقديم موسوعة وصف مصر ، مع إعادة تبويبه بشكل اقرب الى المنهجية ، أى أن الترجمة تلتزم بتقديم النص كاملا لكنها تعيد تبويب الدراسات الواردة بالكتاب الاصلى طبقا لموضوعاتها .

ولهذا المنهج فى الترجمة ضرورته القصوى على نحو ما فسرت فى مقدمات سابقة ، ولكن له بعضا من عيوب لا مفر منها ، أبرزها تكرار بعض المعلومات التى توردها أكثر من دراسة واحدة ، تدور حول موضوع واحد، أو حول موضوعين متقاربين ، كتبها عالمان من علماء الحملة ، ومع ذلك فإذا كان عيب كهذا بالغ الوضوح فى المجلد الثانى ، وإن يكن الأمر الذى نحن بصددده يتصل بأمور ثانوية أو تفصيلات غير جوهرية ، فإنه غير واضح فى هذه الموسوعة الاقتصادية ، بل أننا نستطيع القول بأن ماقد نعهده عيبا ، قد يكون من جهة أخرى ميزة ، فمثل هذا التكرار قد يكون توثيقا أو تأكيدا لصحة معلومة ما ، باعتباره اجماعا على حدوثها أو وجودها .

ولقد اختارت الترجمة العربية أن تبدأ بتقديم دراسة شابرول فى المجلد الأول منها ويدور حول عادات المصريين وتقاليدهم ، ثم تتابع المجلدات مقسمة بالمنهج الذى أشير إليه ، ومع ذلك فينبغى القول بأن العديد من الدراسات والمجلدات التى صدرت، مع تقسيمها حول موضوعاتها، لم تخل كلها من اعطاء لمسات عن عادات وتقاليدهم وطباع المصريين ونظامهم السياسى وحياتهم الاجتماعية ، ذلك انها مع حرصها فى التصدى لموضوعها الاصلى ، كانت تدرك ، أو بالأحرى كان يدرك مؤلفوها ، أنهم يقدمون

« لوحة » امينة عن حياة مصر فى ذلك العصر ، الذى جاءت فيه حملة بونابرت .

لكن الشيء الذى ينبغى على ان اوضحه هنا ، بعد ان تناولت المنهج الاساسى المتبع فى الترجمة هو المنهج المتبع فى تفصيلات العمل .

ان الهوامش المرقمة هى بالضرورة من وضع المؤلف الاصلى ، اما النجوم فهى من وضع الترجمة العربية ، كذلك فان العبارات التى توضع بين قوسين فى سياق الترجمة هى فى غالبيتها العظمى من عنديات المترجم ، وفى القليل منها من وضع المؤلف ولقد فاتنى ، واعترف بذلك ، ان اضع حدا فاصلا بين الامرين ، باصطناع اقواس مختلفة فى الحالتين كأن تكون اقواس المؤلف مثلا فى شكل : [] وان تكون اقواس الترجمة على هيئة () وهذا ماينبغى تداركه فى الطبقات القادمة والأجزاء القادمة باذن الله . وبصفة عامة فان البيانات الاضافية التى تقدمها الترجمة اثناء السياق هى استدراقات سعى للوصول الى روح النص حين يتضح ان الترجمة الكاملة لن تحقق الوضوح الكامل او اعادة للمعنى بالفاظ اخرى ، او اضافة لمعنى جديد ، ليس كل الجدة ، حين يكون اللفظ الفرنسى تابلا للتعبير عن اكثر من معنى ، مع الحرص دوما ، وبالضرورة ، على انسجام المعنى .

ولقد تخفف هذا الكتاب من بعض الهوامش التى اوردها المؤلف ، وذلك حين كانت هذه الهوامش تكتفى بالاحالة الى فقرة سابقة وبصفة خاصة اذا كانت هذه الفقرة قد ذكرت قبل هذا الهامش بقليل ، لكننى لم استبعد قط هامشا واحدا يحمل اضافة او تفسيراً من اى نوع . كما حذفت بالطبع الهوامش التى كانت كل مهمتها ايراد اسم ما باللغة العربية فى حين جاء الاسم فى المتن بالحروف اللاتينية .

كما اقتضى الامر التصرف فى ترجمة بعض الهوامش لضرورة اقتضاها . نقل النص الى اللغة العربية ، كما حتمت ظروف فنية تأجيل نشر جداول العملات الملحقه بالاصل الفرنسى اذ كان الجدول يضم خمسة وعشرين عمودا وهو أمر لايتسع له الحجم الذى يصدر به الكتاب فى اللغة العربية علما بأن هذه الجداول كانت تحصيل حاصل لكل ماورد بالنص كما انها تشير الى عملات لم يرد تفصيل عنها ، فضلا عن ذلك ليست فى حوزة احد ، ولا ينبغى الاصرار على نشرها الا من اعتبارات الامانة واحترام النص المنقول فقط .

وإذا كنت قد تجنبت الخوض فى المتحيزات السليقة عن الصعوبات التى اواجهها فى الترجمة ، الا فبما يختص بأمور قد يكون من المفيد الإشارة إليها ، باعتبار أن الباقي أمور تتصل بشخص المترجم لا داعى لاحتكام القارىء فيها ، الا اننى لم اكن اتصور مطلقا أن يتسبب اصرارى على تقديم هذا العمل على فصلى من عملى بصفة نهائية ، ذلك أن الجهة التى قامت بهذا العمل ، وهى للأسف مؤسسة صحفية ، ودار نشر ذات تراث عريق فى خدمة الثقافة ، قد اعتبرت ، أو اعتبرت ادارتها الحالية أنقبولى لمنحة تفرغ من وزارة الثقافة لمدة عام كامل لانتهاج هذا العمل ، رغم علمها بكل التطورات وبكل ابعاد الموقف « تغيبا بدون اذن مشروع لمدة تزيد على عشرة ايام » فهذه هى رؤيتها للأمور وأصدرت قرارها بفصلى بصفة نهائية ولقد تعلمت من ذلك درساً جديداً : ان كل انسان يريد فعل شيء مهما تكن بشاعته لن يعدم وجود المبرر على الاطلاق .

لقد كانت محنة قاسية ومؤلة ، لم أشعر ببشاعتها الا عندما انطوت صفحاتها الكثيرة ، حين اراد الله لهذه الازمة ان تنتهى لالحق بعمل جديد وان كنت أخشى ان اظل على الدوام « اتحایل » بمعنى الكلمة للحصول على وقت أتم فيه عملى ، وان اتفنن فى طريقة « اختلس » بها وقتنا ملامت كل قيادات العمل تصر ، وبالنسبة لى وحدى ، على التضييق فى مسائل الحضور والانصراف ، ولا تستيقظ اللوائح النائمة الهامدة الا فيما يتصل بى ، فى وقت لا تتسع الصفحات عندها لنشر كل عملى وهو مالم اقصر فيه قط هنا وهناك ذلك اننى لم اتخذ وصف مصر ذريعة للتراخى فيه . اننى لا اطلب من هؤلاء عوناً قط ولكنى ارجو فقط ان أحصل على الفرصة التى تعطى بلا حساب للقاعدين عندهم والعاطلين .

اننى لم اتعود قط على بث الشكوى ، ويؤلمنى ، بعد كل ماتعرضت له من ملاحقة شرسة وظالمة ، ان اقرر اننى اعمل وسط ظروف انسانية وشخصية بالغة القسوة ، وتقتضى ضرورات ضروريات ، ظروف لا تدفع مطلقا لعمل طيب ، بل تكاد تحبط ، وحدها ودون ملاحظات عبقرية من أحد ، كل طموح وكل همة ، ويعلم بذلك كل القريبين منى ، ومع ذلك فاننى لم احاول السعى لتبيل حق واحد من حقوق يتمتع ألوف ومئات ألوف ، خشية ان يمد ذلك منى سعيًا لمفخم شخصى أو اتجارا بعمل لا اقصد به الا وجه الله ووجه الوطن لكن هناك من يصرون على وضع العراقيل التى لا احتاج منها الى مزيد لو كانوا يعلمون .

ومع ذلك فاننى أخشى ، فالشكوى لذيدة والبوح سار بعد طول الم وكلمين ، ان انسى ان اسدى الشكر لكل هذه النفوس الكريمة والعظيمة

التي وقفت الى جانبي في محنتي ، تشد أزرى ، وتأخذ بيدي ، وتسعى
جاهدة لانتقاذي من مصير يدفعني اليه بعض من طاوتهم ضمايرهم
على فعل ما فعلوه ، ولقد كان النبيل الذي بدا من كل من تعاطفوا
معي ، وأكثرهم لا تربطني بهم حتى مجرد المعرفة العابرة ، اللهم
الا زمالة القلم ، او هذا الشيء المشترك العظيم الذي يسمى بالأخلاق
والشرف . . وأما مصر ، اعظم واجل من كل اذى لحق بي ، حتى لقد كان
هذا الطوفان من النبيل كفيلا بأن يفرق كل الأحزان والآلام .

لكنني أخشى ان أحاول ذكر كل هذه الأسماء التي تكاد تشمل كل
العاملين في حقل الفكر والأدب والصحافة ، اما لأن المقام لن يتسع ،
وأما لأنني أخشى ان أنسى اسما عزيزا على ، او أهمل دورا لشخصية
نبيلة لعبته دون ان أدري من وراء الكواليس .

وسوف تظل مجلة الثقافة والاخ الكبير الدكتور عبد العزيز
الدسوقي ، اصحاب فضل لدرجة لا يعدون معها فقط شركاء في العمل ، بل
اصحاب فضل عليه وعلى صاحبه .

ولابد ان أوجه شكرى حقا للسيدة زوجتي التي تحملت معي كل هذه
الظروف القاسية ، ولم تحاول قط ان تثبط من همتي او تحتني على
الرضوخ لهذه الملاحظات الظالمة برغم ما ننوء به معا من احمال ثقال .

ان هناك على الدوام كثيرين لهم فضل وافضل ، بحيث تتأكد على
الدوام خرافة القول بأن عملا ما يعد عملا فرديا مجرد ان شخصا واحدا
يقوم به . . ذلك ان عمل هذا الفرد لم يكن ليتحقق لولا مساندة ودعم
ومساعدة وتشجيع آخرين وارجو الا يبخل احد بنصيحة او حتى بنقد مفيد .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير وجنبنا المزالق والشرور ، وهدانا
لما فيه خير مصر والمصريين .

زهير الشايب

يناير ١٩٨٠

الكتاب الأول

الموازن العربية

صامويل برنار

العنوان الأصلي للدراسة هو : « دراسة موجزة
من الأوزان العربية في الماضي والحاضر » .

حين نعننى بدراسة الاقتصاد السىاسى لآمة من الامم ، تصبىء المعرفة الدقىة بقىة الموازن والمكالىل والنقود التى تستخفها هذه الآمة ابرا لا مفر منه بالنسبة لنا ، وبصفة خاصة فى غالبىة المسائل التى نعللنا عند تصدىنا للآمور المتصلة بالعلوم والتجارة .

وبالاضافة الى كل ذلك ، فلا بد ان تكون لمعرفة الموازن والمكالىل العربىة ، عند الاوربيين ، اهمة خاصة ، اذ ان نظم الترقىم عند هؤلاء هو نفسه عند اولئك ، كما ان الحال هو نفسه فىما يتصل بغالبىة اقسام وتسميات المقايىس . وطبقا لذلك ، فقد رايانا ان من الانسب ان نسبق دراستنا عن النقود . بدراسة موجزة عن الاوزان(*) العربىة ، قديمها وحديثها ، بدلا من تقديم مجرد جدول بالاوزان المصرىة ، مقبىة بمشكلاتها فى فىنسا ، اما المقايىس والمكالىل فانها ابعد صلة عن موضوعنا بنحو كبرى ، لذلك فقد تركنا لاولئك الذين يهتمون بها ، على نحو اكتر خصوصىة ، مهمة التعريف بها .

الاوزان القدىمة

يكاد لا يكون ثمة فرع من فروع العلم والادب الا وقد كتب فىه العرب بقدر يتفاوت حظله من النجاح . ولقد اهتم كثيرون من مؤلفيهم بالموازن والمكالىل ، وتكاد تكون المعالجة الاقرب الى الكمال التى وصلت الى علمنا حول هذا الموضوع هى مقالة المقرىزى(١) ، التى نالم بترجمتها (الى الفرنسىة) سلفستر دى ساسى ، واضاف اليها هوامش بالغة الاهمية والطرائة .

(*) تستخدم فى الترجمة كلمة الاوزان للاشارة الى الجرم المستخدم فى الوزن كالرطل والاقوىة والدرهم .. الخ وهى تقابل كلمة poids الفرنسىة ، اما كلمة ميزان وهوازين فنستخدمها للاشارة الى الاداة المستخدمة فى الوزن (المترجم) .

(١) وهوا الشىخ تقى الدين ابو محمد ابو العباس اءد المقرىزى (ترجبة المسبو دى ساسى) ، وبخصوص الاساليب الاملاىة التى اتبعت فى كتابتها وهوامشها ، انظر الملاحظة الموجودة فى آءر الدراسة .

وقد كتب المقرئزى مقالته فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٣٧) من تقويمنا .

ويورد المقرئزى فى البداية ، ويعلق طويلا على الحديث الذى رواه النسائى (٢) عن ابن عمر ، الذى رواه بدوره مباشرة عن النبى ، (ومعناه) ان الكيل هو الكيل الذى يستخدمه اهل المدينة ، اما الوزن فهو الوزن الذى يتم عند اهل مكة .

وقد اخذ المؤلف الذى ذكرناه على عاتقه ، تبعا لذلك ، ان يبحث فى قيم هذه المقاييس ، وان يعرف باسمائها ، وان يوضح العلاقة فيما بينها .

اما اسماء الأوزان العربية التى يقدمها المقرئزى باعتبارها مستخدمة فى مكة فى عهد الرسول ، فقد أوردها على النحو التالى ، برغم ان الترتيب الذى قدمه لها لا يعكس تدرج قيمها :

الدرهم ، الدينار ، المثقال ، الدانق ، القيراط ، الاوقية ، النصف ، النواة ، الرطل ، القنطار .

وفى هذا النظام الوزنى ، نجد الدرهم او الدراخمة هو وحدة القياس ، بمعنى ان الأوزان الأخرى كانت تقدر على أساس الدرهم (٣) .

اما الفرع الاوحد الذى كان يتفرع او ينقسم عن الدرهم ، والذى كان له اسم خاص فهو الدانق . وكانت كل ستة دوانق تساوى درهما واحدا .

(٢) اسم هذا الفقيه هو ابو عبد الرحمن احمد بن شهاب ، وكنى بالنسائى لانه ينتهى الى مدينة نساء ، احدى مدن خوراسان . اما مؤلفه فعنوانه « كتاب السنن الكبير » اى الجامع لشرائع السنة . وقد توفى هذا المؤلف فى العام ٣٠٣ من الهجرة (٩١٥ من تقويمنا) . مستخلص من الهامش رقم ٢ من ترجمة المسيو دى ساسى لمقالة المقرئزى عن الموازين والمكاييل .

(٣) درهم ، والجمع دراهم ، كلمة فارسية انتقلت الى العربية وتقابلها عند الاغريق واللاتين كلمة دراخما drachma ، ولكلمة drachme عند الفرنسيين صلة كبيرة بالكلمة الفارسية ، ويحتمل انها هى الكلمة نفسها . وسنفصل فى مقالنا هذه استخدام كلمة drachme باعتبارها مقابلة لكلمة درهم .

لكن الدائق لم يكن مستخدما فى مصر ، ومع ذلك فان الدرهم ينقسم عادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ درهم دون ان تطلق تسميات محددة لهذا القسما من الاوزان .

اما النواة (١) فمساوى خمسة دراهم .

واسم هذا الجرم غير معروف فى الوقت الحالى ، او انه غير مستخدم فى مصر برغم انهم يستخدمون هناك فى معظم الاحيان وحدة من خمسة دراهم .

والامر نفسه هو ما كان يحدث بالنسبة للنش (اى النصف) والذي كان يساوى ٢٠ درهما (٥) .

ويبدو ان الاوقية كانت نوعين : الاول وتزن عشرة دراهم . وفى رأى البعض $\frac{2}{3}$ ١٠ دراهم ، اما الأخرى فتزن ٤٠ درهما . ومع ذلك فلا يفرق المقرئى بينهما فى التسمية .

ولا تزال كلمة اوقية تستخدم حتى اليوم ، وان كانت تعنى حاليا جرما مختلفا زنته ١٢ درهما .

ويورد المؤلف نفسه ثلاث قيم مختلفة للرتل (١) هى بالترتيب : $\frac{115}{4}$ درهما ، ١٢٨ درهما ، ١٣٠ درهما .

ويشتمل الرتل زنة ١٢٨ درهما اما على $\frac{1}{8}$ ١٢ اوقية زنة الاوقية منها ١٠ دراهم ، واما على ١٢ اوقية وحسب (٢) تزن الواحدة منها $\frac{2}{3}$ ١٠ من الدراهم .

وقد ظلت كلمة رطل مستخدمة حتى اليوم ، وهى تطلق على جرم

(٤) نفاة او نواة ، وهى فيما يرى البعض قطعة من الذهب لها الحجم نفسه الذى لنواة البلح ويساوى وزنها زنة خمسة دراهم (المقرئى ، مقالة عن الموازين والمكاييل ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٢٨) .
(٥) كلمة نش تحريف لكلمة نصف ابدلت فيها الصاد شينا (المقرئى ، المرجع السابق ص ٨ ، ط ١٧٩٧) .

(٦) رطل ونكتبها بالفرنسية retl او rothl

يشتمل على ١٢ أوقية ، تزن الواحدة من هذه الأوقيت كما سبق لنا القول
١٢ درهما (٧) .

ويقدر القنطار (٨) بـ ١٠٨٠ ديناراً ، وهو ما يصل بوزنه الى $١٥٤٢ \frac{١}{٧}$ درهما . وطبقاً لقول آخرين الى ٤٠ أوقية (ولابد اننا هنا بصدد الأوقية
زنة ٤٠ درهما) مما يصل به الى ١٦٠٠ درهم ، ويقول آخرون ان القنطار
يزن ١١٠٠ دينار أى انه بلغ ١٥٧١ درهما وثلاثة أسباع الدرهم ، وان كان
يقدر فى مؤلف ابن سبيد (٩) المسمى المحكم بـ ١٠٠ رطل . وفى النهاية
نجد ان روايات كثيرة قد تواترت عن ان النبی قد قدر القنطار بـ ١٢٠٠
أوقية ، ولابد انه يقصد بون جدال الأوقية زنة $١٠٢ \frac{٢}{٣}$ دراهم .

ولا تزال هذه التسمية مستخدمة الى اليوم ، ويسلوى القنطار فى
الواقع ١٠٠ رطل من زنة ١٢ أوقية أو ١٢٠٠ أوقية ، ومن هنا نرى ان
تقسيم القنطار الى ١٠٠ رطل وتقسيم الرطل الى ١٢ أوقية امر يعود الى
زمان ضارب فى القدم ، وان كان من المحتمل وجود الكثير من الخلط ومن
الاطغاء فى الأموال المخططة التى أوردها القرىزى .

ويمكن لنا ان نشك ان الرواة لم ينقلوا حديث الرسول عن عدد
الدرهم التى تكون الرطل على نحو صحيح ، لان هذا الرتم لا يتفق لا مع
التقسيم العشرى ولا مع التقسيم الاثنا عشرى .

واذا كنا قد لزمنا الصمت حتى الآن عن الدينار والمثقال والقيراط ،
فلانه يبدو من الواضح ان هذه الأوزان ، فى الفترة التى كان يتناولها

(٧) يتحدث القرىزى فى نص سبق ان اشرنا اليه عن رطل كان يستخدم
فى الماضى فى مكة ، يشتمل على ١٢ أوقية تزن الواحدة منها ٤٠ درهما ،
مما يصل بوزن هذا الرطل الى ٤٨٠ درهما ، ومع ذلك فليس لهذا الرطل
على الإطلاق صلة بالرطل الوارد فى مقالته عن الموازين والمكاييل ، وان كنا
سنضمنه الجدول الخاص بالأوزان العربية القديمة .

(٨) كانت كلمة قنطار فى العربية تعنى فى الأصل الكمية الهائلة من
النقود (او الفضة) ، القرىزى ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٩) هو ابو الحسن على بن اسماعيل ، وكنيته ابن سعيد ، توفى فى
العام ٤٥٨ من الهجرة ، (مقتبس عن الهامش رقم ١٠٥ من ترجمة المسيو
دي ساسى لقالة القرىزى سالف الذكر) .

المقريزى ، كما هو الحال فى هذه الايام ، كانت تشكل نظاما منفصلا ومتميزا ، لم يكن يشكل جزءا من النظام الوزنى العام الذى تناولناه . ويمكن مقارنة هذا النظام بأوزان المعيار عندنا ، او بالأوزان الطبية التى لها اسماء وفروع واستخدامات خاصة بها .

اما الدينار فكلمة فارسية انتقلت الى العربية ، وهو الاسم الذى كان يطلق على النقود الذهبية ، تماما كما كان يطلق اسم الدرهم على النقود الفضية . وهو يقابل كلمة ديناريوس Denarius عند اللاتين وكلمة deniers عند الفرنسيين ، وان كانت لهذه الكلمات عند مختلف الشعوب معنى بالغ التباين ، ولقد أطلقت هذه الاسماء على نقود ذهبية وفضية بل ونحاسية ، كما أطلقت فى بعض الأحيان أوزان بعينها مثل الـ demi-gros (*) والاوزان المعيارية للفضة عندنا .

ويزن الدينار مثقالا ، ويطلق الناس دون تفرقة كلمتى دينار ومثقال الاشارة الى الوزن نفسه (١٠) .

وكانت كلمة مثقال تعنى قديما (او فى الاصل) وزنا (اى ثقلا) من اى مقدار ، ولكن الامر قد انتهى بها لان تطلق بصفة خاصة على وزن صغير كان هو الوزن نفسه الذى للدينار ، وبمرور الايام تغير نظام النقود الذهبية او ان اوزانها هى التى تناقصت ، فتوقف استخدام كلمة دينار فى مصر للتعبير عن الوزن ، وأن ظل يستخدم على الدوام الوزن المعبر عنه بكلمة مثقال ، وتفرعاتها ، عند تقييم وزن الذهب والأحجار الكريمة .

ونقتل البنا احدى الروايات ان الرسول قد قال بأن الدينار يساوى ٢٤ قيراطا .

(١٠) نجد عند العديد من الشعوب تلك العادة المتبعة فى جمل النقود مساوية لوزن محدد وفى الاشارة الى اى من الوزن أو النقد بالكلمة نفسها ، فعلى سبيل المثال فان كلمة livre تعنى عندنا فى الوقت نفسه كمية محددة من النقود ووزنا بعينه ، كما كانت كلمة deniers تطلق على وزن ونقد معينين ، وان كان من النادر ان تظل الرابطة المبدئية بين الوزن والنقد قائمة لوقت طويل .

(*) يعادل الجرو gros ١/٨ أوقية وبذلك يكون نصف الجرو هذا مساويا لـ ١/١٦ من الأوقية . (المترجم)

ويضيف أبو الوليد ابن رشد (١١) فى كتابه المسمى الكبير الى هذه الرواية بان القيراط يساوى ثلاث حبات شعير ، فالدينار اثنى يعادل ٧٢ حبة شعير متوسط الحجم .

وهنا نلمس كيف ان العرب قد ادركوا ضرورة ايضاح علاقة الوحدات القياسية المتخذة من مواد انتجتها الطبيعة ، او ان يقيموا اطرافا للمقارنة تنصف بالثبات او ان يكون هذا الطرف (المتخذ اساسا للمقارنة) هو اقل ما يمكن العثور عليه عرضة للتغير كى يصلوا الى الوحدات القياسية المناسبة .

وعلى سبيل المثال ، فقد كانت الفكرة الطبيعية اكثر من غيرها ، والتي كان لابد لها من ان تخطر ببال كل البشر على وجه التقريب ، هى ان يقارنوا بمقاييس الطول بأطوال اجسادهم نفسها ، مثل طول الاصابع والاذرع والاقدام او باتساع الاقدام او الاذرع مبسطة ، ومن هنا جاءت التسميات: اصبع ، عتلة ، ذراع ، قدم ، خطوة .

وبعيدا عن هذه الافكار البدائية بدأت الافكار تتجه للبحث عن وحدة اكثر ثباتا للطول ، سعى الانسان الى استخلاصها عن طريق تياس دقيق لخط طول بعينه او فى خط زوال ارضى ، كيمطى مبدئى ، ثم من وزن الماء النقى الذى يحتفظ دوما ، فى درجة الحرارة نفسها بمقاييس الوزن والسعة ذاتها ، اذن فلقد تصور الانسان انه سوف يجد فى الطبيعة علاقات او اطرافا اخرى للمقارنة فيما يتصل بالاحجام والاوزان ، وحيث قد لوحظ ان بذور الثمار تحتفظ لنفسها بصفة شبة دائمة بالشكل عينه ، بل زحلى وجه التقريب بالحجم والوزن نفسيهما . فقد اتخذ الانسان من بذور النباتات المختلفة وحدة للوزن . هكذا كان منشأ او اصل تسمية الحبة التى نجدها

(١١) وهو من نعرفه باسم Averroès ، وقد توفى فى العام ٥٩٥ من الهجرة (١١٩٨ م) ، ويبدو ان المؤلف الوارد ذكره هنا كان بحثا فى الفقه . (مقتبس عن الهامش رقم ٧٢ ، من ترجمة المسيو دى ساسى ، المرجع السابق) .

عند عدد كبير من الشعوب (١٢) .

وعلى أساس وزن حبة الشعير ، قدر العرب وزن المئثال وكذلك وزن القيراط الذى يعد فرعا او قسما منه ، وقد وجدوا ان القيراط يساوى ٣ حبات شعير ، وان المئثال يعادل وزن ٧٢ حبة .

ومهما يكن حظ هذه المعطيات من عدم الدقة او من النقص ، فاننا نجد فيها على الاقل اثرا لمنهج اتبع بشكل شبه منتظم ، وانه الامر اكبر من محتمل ان الاوزان الاعلى كانت ، قبل ان يتم تقييمها بالدراهم ، مضاعفات محددة ودقيقة للمئثال ، ولقد راينا من قبل كيف كان القنطار يقدر قديما على اساس الدينار او المئثال .

ويذكر ابو عبيد فى كتابه المسمى كتاب الانفال (١٣) ان المئثال كان على الدوام ، ومنذ عصور ضاربة فى القدم ، وحدة قياس ثابتة ومحددة .

(١٢) كلمة حبة بالعربية هى المقابل لكلمة grain الفرنسية . ويستخدم العرب فى غالب الأحيان هذه الكلمة وحدها كما نستخدم نحن كلمة grain حين يتصل الامر بالأوزان بدون تحديد نوع الحبوب المستخدمة . ويذكر المقرئى فى مقالته عن النقود (ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ١٠) ان اول من اخترع استعمال الاوزان والموازين فى العصور الاولى طبقا لما ورد فى الاثر قد بدا بتحديد المئثال الذى قدره بـ ٦٠ حبة ، وحيث تساوى الحبة مائة من حبوب الخردل البرى متوسطة الحجم . فانه قد صنع فى البداية جرما يساوى وزن هذه المائة من حبوب الخردل (فى الوزن) ثم صنع على التوالى جرما آخر للوزن يساوى ٥ حبات أى $\frac{1}{12}$ من المئثال ، ثم أجراما أخرى تساوى $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{2}$ المئثال ، ومثقالا واحدا ، وخمسة مثقالات ، وعشرة مثقالات ، وأكثر من ذلك الخ . وبهذه الطريقة نجد ان وزن المئثال يعادل وزن ستة آلاف حبة من الخردل . ولم يذكر المقرئى باى نوع من الحبوب يتصل الامر هنا . ومع ذلك فحيث انه يذكر ان المئثال لم تتناوله اية تغييرات فلا بد اننا هنا بصدد حبة اثقل وزنا من حبة الشعير . وفى الوقت الحالى لا يزال الصراف يقارن الحبة بزنة عدد محدد من بنور السلجم او اللفت .

(١٣) يرى المسيو دى ساسى انه بدلا من هذا العنوان : كتاب الانفال ، ينبغى ان نقرأ فى المخطوطة : كتاب الأمثال ، لان المؤلف فى الحقيقة قد وضع مجموعة من الأمثال فى حين لا يعرف عنه قط ان له كتابا بعنوان كتاب الانفال (مقتبس من الهامش ١١٢ من ترجمة المسيو دى ساسى للمقرئى ، مقالة عن النقود) . انظر الملاحظة رقم ١٦ فى نهاية هذه الدراسة .

أما الدرهم فقد أدخل فيما بعد ، لكن المؤلفين العرب لا يتفقون فيما بينهم على أصل الدرهم ، فيذهب البعض الى أنه جرم (وزن) معروف ، كان يستخدم قبل الرسول بوقت طويل ، ويؤكد آخرون أنه اسم للنقد فضي كانت توجد منه أنواع كثيرة متداولة في التجارة ، وأنه لم يضرب (أى : يسك) على يد المسلمين (١٤) ، وأن عبد الملك بن مروان قد أمر بوزن واحد من اثقل هذه الدراهم وواحد من أخفها وزنا ، معا ، ثم أمر بضرب قطع من النقد تساوى نصف وزن هذين الدرهمين أى أن تكون مساوية لمتوسط وزن الدراهم القديمة . وأصبح الدرهم ، في رأيهم ، منذ ذلك الوقت ، وفي الوقت نفسه ، عملة نقدية ووزنه معتادا يستخدم معيارا لتقدير الأوزان الأخرى .

فإذا افترضنا ، تبعا لذلك ، أنه كان يوجد فيما مضى وزن يسمى درهما فمن المؤكد أن هذا الوزن قد تغير ، في حين ظل المقياس على حاله ، وكانت تلزم عشرة من الدراهم الجديدة في مقابل مثاقيل سبعة .

وأخيرا ، فمن المرجح أن كانت النقود الفضية والنقود الذهبية في الأصل من نفس الوزن (١٥) ، وحينئذ كان الدرهم مساويا للدينار (في الوزن) ، وكان كل منهما يزن مثقالا واحدا ، وحيث قد تقلص وزن الدرهم ، فقد ظل اسم المثقال يطلق على الوزن القديم للدينار . أما اسم الدرهم ، فقد بدأ يطلق على الوزن الجديد الذي تقلصت إليه هذه العملة وهو ستة دوانق .

ويستنتج من هذه التغيرات أن الدرهم لم يعد مضاعفا دقيقا لا للقياس المتفرع عن المثقال ، ولا للوحدة . وهي وحدة الوزن الطبيعية التي قدر على أساسها المثقال .

(١٤) كان هناك نوعان من الدراهم ، فبعضها كان يحمل نقشا فارسيا وهذا هو الدرهم البغلي أو الأسود ، ويزن ٨ دوانق ، أما بعضها الآخر فيحمل نقشا يونانيا ، وهو الدرهم الطبرى . وكان يسمى فيما مضى بنفس الاسم ، وهو يزن ٤ دوانق ، ويزن الدرهمان معا ١٢ دانقا هي التي أخذ ابن مرفان متوسطها ، وثبت وزن الدرهم بهذه الطريقة على ٦ دوانق ، كذلك كان يوجد درهم ثالث يسمى جفارتى يزن $1\frac{1}{2}$ من الدوانق (مقتبس من المقرئى ، مقالة عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى) .

(١٥) نجد عند المقرئى نصوصا عدة تحول هذا الافتراض الى تأكيد إذ هو يذكر في مقالته عن النقود ، ترجمة المسيو دى ساسى ، ص ٦ أن وزن دراهم فارس التي كانت متداولة قبل الاسلام كان مساويا لوزن المثقال الذهب في حين تلزم اليوم ثلاثة مثاقيل في مقابل كل ١٠ دراهم .

وقد اختلف رأى المؤلفين العرب حول قيمة الدرهم ، فبساوى فى رأى بعضهم ٥٠ حبة وثلاثى الحبة ، فى حين يجعله بعض آخر متساويا للدينار او المقاتل اى ٧٢ حبة .

وطبقا لرأى ابو محمد ابن عطية (١٦) فان الحبة التى يقدر على اماسها الدرهم هى حبة الشمر متوسطة الحجم ، وماخوذة وهى على حالتها الطبيعية من الخشونة ، ولم تنزع عنها قط قشرتها ، وان كان قد فصل عنها ، عند طرفيها الزوائد التى تتجاوز جسامها .

وهناك آخرون يقدرّون الدرهم — $٥٧ \frac{1}{١٠}$ وواحد من عشرة من واحد من عشرة (اى : ٥٧٦١ حبة) ، الامر الذى يمل بوزن المقاتل او الدينار الى $٨٢ \frac{٢}{١٠}$ حبة .

ويظن المتريزى بأنه قد وفق بين الرايين حين قال بأن من الممكن ان تساوى ٥٧٦١ حبة تؤخذ بشكل الوزن نفسه لـ $٥ \frac{٢}{٤}$ حبة اخيرت من حجم متوسط .

وهكذا نرى كم تعتمد كل هذه المعطيات عن اليقين والتحديد الصارم المطلوب فى عمليات القيلس .

وعندما تحدثت قيمة الدرهم ، على النحو الذى انتهينا الى بيانه ، فقد اصبح قاعدة لنظام قبلى جديد ، اى انهم اخذوا يقيمون الاوزان التى كانت مستخدمة بالفعل بالدرهم والحبة ، وحيث قد نتج عن هذا الامر ان هذه الاوزان لم تكن تضعيفات دقيقة لا للدراهم ولا للحبوب ، فاما انهم سيفوا تضعيفات جديدة ودقيقة للدرهم ، اطلقت عليها اسماء جديدة ، واما انهم قد احتفظوا لهذه التضعيفات بالاسماء القديمة التى لم تعد تنطبق على حقيقة قيمتها .

ونقدم فيما يلى بالدراهم والحبة جدولا بالاوزان المختلفة التى تناولتها مثالة المتريزى .

ملاحظة : فى هذا الجدول حولنا الى كسور عشرية تلك الاجزاء التى كان من المستطاع ان تعطى ارقاما اكثر مما ينبغى ، او تلك التى كانت ستكتم لنا سلسلة غير قابلة للانتهاء ، وتكون بالتالى اقل دقة من الاجزاء نفسها

(١٦) هو عبد حق بن عطية ، وهو احد واضعى تفاسير القسّرآن (مقتبس من الهامش رقم ٥٧ من ترجمة المسبو دى سلى لقالة المتريزى عن الموازين والمكاييل) .

جدول باقسام او فروع

[illegible]

وقد سبق لنا القول بأن لدى الأوربيين ما هو مشترك في هذا الصدد مع العرب ، حتى أن جزءاً كبيراً من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هي نفسها عند أولئك ، برغم أنه لا توجد بين قيم هذه الأوزان التي تحمل أسماء متشابهة سوى علاقة متباعدة ، وفي أغلب الأحيان بالغة التباعد .

فالقنطار عندنا Quintal (١٧) يتكون مثل قنطارهم من مائة رطل livres

كما أن الرطل المستخدم في الأغراض الطبية عندنا به ١٢ أوقية (١٨) onices مثل رطلهم ، أما الأوقية الطبية فتشتمل على ثلاثة دنائير (١٩) deniers ، كما تنقسم الأوقية ذات العشرة دراهم إلى سبعة دنائير أو مثاقيل .

أما الدينار الطبي ، وهو أثقل وزناً على نحو طفيف من الدينار الذي يستخدمه الصاغة فيزن نحو $82\frac{2}{3}$ حبة ، كما يزن الدينار $82\frac{2}{3}/١٠$ حبة ، ولا يبلغ الفرق بينهما إلا بنحو $1/٧$ على الأكثر .

وقد خلط الرومان بين الدينار وبين الدرهم ، حيث كان هذان النوعان من الأوزان متماثلين أو متلازمين ولا يختلفان إلا في النذر اليسير . وقد نتج عن ذلك أن الدرهم قد انقسم إلى ٧٢ حبة وأنه قد قورن بالجـرو gros عندنا (❖) . وإن كان المثلث أو الدينار العربي هو الأوثق صلة بهذا الجرو . فالأوقية أو الأونسـة once العربية ذات العشرة دراهم وثلث الدرهم كانت تحتوى قديماً على ما يقرب من ٨ مثاقيل أو ٨ جرو ، يزن كل منها $1/٧$ درهم ، كما كان المثلث أو الدينار ينقسم كذلك ، شأنه في ذلك شأن الجرو لدينا ، إلى ٧٢ حبة ، كما أننا في نظامنا الوزني المسمى

(١٧) تتماثل كلمة Quintal عندنا مع الكلمة العربية قنطار التي لا تختلف في نطقها الشائع عن الكلمة الفرنسية إلا في أن حرف الراء هناك يتحول إلى I (ل) هنا .

(١٨) الكلمة العربية أوقية (أو : وقية) هي نفسها كلمة يونانية ، وهي تماثل كذلك الكلمة اللاتينية أونكيا uncia والفرنسية أونسة once .
(١٩) أما كلمة denier عندنا فهي دون جدال نفس الكلمة العربية : دينار .

مارك Marc نطلق اسم دينار denier على $\frac{1}{2}$ الجرو الذى يتساوى مع الاسكروبول (***) المستخدم فى مجال الطب .

ويتشابه كل من الدينيه (الدينار) والاسكروبول ، اللذان ينقسمان الى ٢٤ حبة مع ثلث الدينار أو المثلث عند العرب أو مع نصف الدرهم الحالى ، حيث يساوى المثلث درهما واحدا ونصف الدرهم .

وأخيرا فإن لدى الأوربيين ، مثل الشرقيين النظام الوزنى نفسه ، بل والاسم نفسه ، الذى نستخدمه فى فرنسا عند سبك الذهب لتقدير عياره وكذلك عند وزن الاحجار الكريمة ، اى القيراط Karat .

الأوزان الحالية المستخدمة فى التجارة

الدرهم هو وحدة الوزن المستخدمة حاليا فى مجال التجارة، وسنوضح قيمته فيما بعد ، ويطلق العرب ، كما تفعل تلك الشعوب الأخرى ، بقصد مساعدة الذاكرة (على استيعاب الأرقام) وهى التى يصعب عليها ان تحتفظ بعدد يتكون من أرقام أزيد مما ينبغى ، وكذلك لكى يدونوا فى سجلاتهم اقل عدد من الأرقام التى لابد من تدوينها ، أسماء خاصة على بعض تضعيفات الوحدة القياسية .

ولما كان نظام الترقيم عند العرب هو النظام العشرى ، فقد كان طبيعيا أكثر من غيره الا تطلق أسماء خاصة الا لمضاعفات العشرة ، ومع ذلك فما نحن أولا نجد ان نظام القياس عندهم ، وهو الأمر الذى نجده فى بلدان كثيرة حيث دلت التجارب على ان التقسيم الاثنا عشرى سهل وملامذ اذ تمكن قسمته مع مضاعفاته على عوامل قسمة كثيرة دون ان يتبقى سوى اقل عدد من الكسور ، قد جاء خليطا من التضعيفات والتفريعات العشرية والاثنا عشرية فى وقت واحد :

فالقنطار يساوى . . . ١٠٠ رطل
والرطل يساوى . . . ١٢ أوقية
والاوقية تساوى . . . ١٢ درهما

(**) يعادل الاسكروبول 3-crupule نحو $\frac{1210}{1000}$ جرام

ويتداول فى التجارة رطل آخر يسمى الرطل الزيتى او الرطل الكبير ، وهو يتكون من ١٤ اوقية ، وان كنا نراه لا يشكل جزءا من نظام التقسيم الطبيعى او المعتاد للأوزان . وحين يراد تمييز الرطل العادى عن الرطل الزيتى ، يطلق على الاول اسم الرطل القبانى (رطل قبانى) أى رطل الوزانين .

وينقسم الدرهم عادة الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{16}$ وليست لهذه التفريعات قط تسميات خاصة اللهم الا اذا قيمت بالقراريط التى هى اقسام من المئثال . وفى هذه الحال ، وحيث يساوى المئثال درهما ونصف الدرهم أى ٢٤ قيراطا ، فمن الممكن ان ينقسم الدرهم الى ١٦ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات قمح مما يجعل الدرهم الواحد مساويا لـ ٦٤ حبة . وسوف نعود الى هذا التقسيم عند حديثنا عن المئثال .

وكما سبق لنا القول فان المئثال لا يزال مستخدما فى التجارة حتى اليوم ، وذلك لتقييم وزن الذهب والاحجار الكريمة والسلع والعقائير الثمينة التى تباع بأوزان بالغة الصغر .

وقديما كانت كل سبعة مئثاقيل تعادل عشرة دراهم وبتعبير آخر كان كل مئثال يعادل درهما واحدا وثلاثة اسباع الدرهم ، وحيث قد بان للناس ان العلاقة بين الدرهم والمئثال عند اجراء الحسابات تسبب شبيها من الارتباك وأن درهما وثلاثة اسباع الدرهم تقترب من الدرهم ونصف الدرهم بنحو $\frac{1}{4}$ من الدرهم فقد غدوا يحسبون المئثال الذى يستخدمونه فى التجارة عادة بواقع درهم ونصف الدرهم .

وينقسم المئثال الحالى ، كشأنه فيما مضى ، الى ٢٤ قيراطا (٢٠) ،

(٢٠) توضع مخطوطة ليد Leyde التى رجع اليها المسيو دى ساسى عند ترجمته لمقالة المقريزى عن الموازين والمكاييل أن اصل كلمة قيراط هو قرط (بشدة وفتحة على الراء) المأخوذة من التعبير قرط عايه أى انه اعطاه من الشيء النذر اليسير . انظر الملاحظات الموجودة فى نهاية هذه الدراسة .

ويضاهى القيراط حبة الخروب (٢١) التى تبين انها تساويه ، وهكذا فكل ٢٤ حبة خروب تعطينا مثقالا واحدا . كما تعطينا كل ١٦ حبة منه درهما واحدا . وهكذا ايضا وجد العرب فى هذا النوع من الحبوب طرما جديدا وطبيويا للمقارنة ، وان كانت تظل لها على الدوام نفس السوءة التى نجدها عندما تستخدم حبة الشمير طرما للمقارنة (٢٢) .

وحيث تتفاوت الحبوب الأخيرة عند وزنها ، فقد صار لازما عند مضاهاتها بالمثقال الجديد ان يتم اختيار الحبات الأكبر حجما على نحو طفيف ، واصبح المثقال معادلا لـ ٧٢ حبة شمير .

وفى نفس الوقت ، فإذا كان صحيحا ان الناس قد اقتنعوا بأن عليهم ان يبحثوا عن طرف آخر للمضاهاة حين تغيرت علاقة الدرهم بالمثقال ، وإذا كان صحيحا كذلك ان حبة القمح قد بدت أكثر ملاعة من حبة الشمير اذ كان من الضرورى انتزاع الاجزاء الزائدة عن الحبة الأخيرة ، وانهم كذلك قد وجدوا أكثر سهولة وأكثر تماثلا ان يقسموا القيراط الى أربعة ارباع كما قد فعلوا بالنسبة للدرهم ، فلقد وجدوا فى حبوب القمح التى تعادل أربعة منها اختيرت من حجم متوسط حبة خروب ، طرما جديدا للمضاهاة شاع استعماله (٢٣) .

(٢١) تسمى حبة الخروب باللغة العربية خروبة . اما شجرة الخروب ، وهى بالغة الشهرة ، نموطنة فى كل بلدان الشرق كما انها معروفة للغاية فى مالطة ، وأوراقها تشبه الاجنحة وتحمل من ٢ الى ٥ أزواج من الوريقات المتوجة وشبه الدائرية ، وثمارها عبارة عن قرون مسطحة ، ومن ثمار الخروب يصنع شراب الخروب الذى يباع فى القاهرة فى الشوارع والميادين العامة (هامش من وضع المسيو ديليل Delile) .

(٢٢) ويستخدم الصراف كذلك بذور السنط والخيار والشنبر ، وشجرة السنط شجرة جميلة تزرع فى مصر ، وتثمر قرونا اسطوانية الشكل يستخرج منها لباب السنط ، وهى ثمار مسهلة وملينة ومعروفة فى مجالات الصيدلة . (هامش من وضع المسيو ديليل) .

(٢٣) ينقسم مثقال سوريا فيما يبدو الى ٢٤ قيراطا يساوى القيراط منها ٤ حبات (انظر الهامش رقم ٣٤ وص ١٧ من مقالة الموازين والمكاييل للمقرئ) .

وطبقا لذلك فإن المئثال يساوى ٩٦ حبة قمح فى حين يساوى الدرهم ٦١ حبة (٢٤) .

ولقد كنا شغوفين بمعرفة ما يمكن أن تصل اليه حدود الدقة فى علاقة كهذه تبدو مؤسسة على معطيات تنقصها الدقة على هذا النحو . ولقد حصلنا على النتائج الآتية :

١٦ قيراطا أو ١٦ حبة خروب

أخذت بشكل عشوائى ، وكان ينبغي لها أن تعادل درهما ، ومع ذلك فقد بلغ وزنها حسب ميزان مارك :

فى المرة الأولى (الـ ١٦ حبة خروب الأولى) ٥٣٧٥٠ حبة

فى المرة الثانية (الـ ١٦ حبة خروب الثانية) ٥٤٦٢٥ حبة

وتد وزنت ١٦ حبة خروب أخذت من بين أكثرها

سلامة وأفضلها شكلا ، وقام باختيارها. صراف

يهودى مشهود له بالكفاءة والمهارة فى وظيفته ٥٩٨٧٥ حبة

ووزنت ١٦ حبة خروب أخرى اختيرت من بين

تلك التى بدت لنا أكثرها استواءا وأفضلها

شكلا ٥٩٧٥٠ حبة

٢٢٨٠٠٠ حبة

المجموع

(٢٤) يذكر جلال الدين أبو الفضل السيوطى فى مقالته عن مصر أن ابن فضل الله ، فى كتابه المسمى المسالك يقول ما يلى عند حديثه عن تجارة مصر : ويزن الدرهم نحو ١٨ حبة خروب أو ١٨ خروبة ، وتزن حبة الخروب ٣ حبات قمح ، ويزن المئثال ٢٤ خروبة « مقتبس من مقالة عن النقود للمقرئى) أو يبدو لنا هذا الزعم خاطئا ، فإذا كان الأمر يتعلق بالمئثال الذى تساوى كل سبعة منه عشرة دراهم ، وكل درهم لا يتجاوز ١٦ خروبة و ٨/١ من الخروبة ، وإذا كان المئثال يساوى درهما ونصف الدرهم فإن الدرهم لن يساوى الا ١٦ خروبة . ويلزم كى يساوى الدرهم ١٨ خروبة حين يكون المئثال مساويا لـ ٢٤ حبة أن يساوى هذا المئثال درهما وثلاث الدرهم . وهو أمر يبدو أنه لم يحدث تظ . وباختصار ، فمن المحتمل أن يكون المؤلف الذى أشرنا اليه آنفا يريد ، متسقا فى ذلك مع كل الموروثات، أن يضاهى بحبة الشعير ، وليس بحبة القمح .

الحد الأوسط
كما بلغ وزن ٦٤ حبة قمح ينفى لها ان تعادل
درهما واحدا :

فى المرة الاولى (شرحه) ٥٤٢٥٠٠ حبة

فى المرة الثانية ٥٤٢٨٧٥ حبة

فى المرة الثالثة ٥٥٠٠٠ حبة

كما وزنت ٦٤ حبة اختارها المراف اليهودى
ممثلة وبدون اعطاب ٦١٢٧٥ حبة

وبلغ وزن ٦٤ حبة اخرى تمنا نحن باختيارها ٦٠٠٠٠ حبة

وبلغ وزن ٦٤ حبة ثالثة انتقيت من حجم متوسط ٥٧٨٧٥ حبة

المجموع ٣٤٤٥٠٠ حبة

الحد الأوسط ٥٧٤١٧

متوسط النتيجتين ٥٧٢٠٨

وبرغم ان المقياس بتفريعاته المختلفة ، يشكل على نحو ما نظاما
وزنيا منفصلا ، فسوف نضمنه داخل الجدول الذى سنقدمه عن اقسام
الاوزان المستخدمة فى مجال التجارة رغبة منا فى الا نزيد لحد غير مرغوب .
فيه من عدد الجداول ، ولكى يستطيع القارئ بسهولة ، وبمجرد ان يلقى
نظرة سريعة ان يلم بالعلاقة القائمة بين كل الاوزان المستعملة ، وسنعمل
نفس الشيء بالنسبة للرطل الزيتى .

جدول
بالاوزان التجارية وتفرعاتها المتنوعة

| نظام | رطل زياتي ^(١) | رطل قباني | أوقية | مئقال ^(١) | درهم | قيراط | حبة شمير ^(١) | حبة قمح |
|------|--------------------------|-----------------|-------|----------------------|-----------------|--------|-------------------------|---------|
| ١ | ٨٥ $\frac{1}{4}$ | ١٠٠ | ١,٢٠٠ | ٩,٦٠٠ | ١٤,٤٠٠ | ٢٣,٤٠٠ | ٦٩١,٢٠٠ | ٩٢١,٦٠٠ |
| | ١ | ٣ $\frac{1}{2}$ | ١٤ | ١١٢ | ١٦٨ | ٢,٦٨٨ | ٨,٠٦٤ | ١٠,٧٥٢ |
| | | ١ | ١٢ | ٩٦ | ١٤٤ | ٢,٣٠٤ | ٦,٩١٢ | ٩,٢١٦ |
| | | | ١ | ٨ | ١٢ | ١٩٢ | ٥٧٦ | ٧٦٨ |
| | | | | ١ | ١ $\frac{1}{2}$ | ٢٤ | ٧٢ | ٩٦ |
| | | | | | ١ | ١٦ | ٤٨ | ٦٤ |
| | | | | | | ١ | ٣ | ٤ |

(١) لا تشكل هذه الاوزان جزءا من النظام الوزنى المستخدم فى مجال التجارة .

اما شكل الاوزان التجارية فيتنوع كثيرا ، فهي اسطوانية الشكل فى بعض الأحيان ، وهى فى احيان اخرى مكعبة ، او هى فى معظم الاحيان جرم متعدد الوجوه نتجت هيئته عن مكعب تهشمت زواياه ، ومع ذلك فقد جرت العادة بأن يكون للرطل وللرطلين ولنصف الرطل وللأوقية شكل حلقة تحاكي هلالا ، وان كانت هذه الحلقة لا تقبل بشكل تام بحيث يمكن ان تسلك فى حبل دائرى مع المباعدة فيما بين طرفى الهلال او بالأحرى عن طريق ضغط الحبل فيما بين هذه الطرفين او القمتين .

وتصنع هذه الاوزان بصفة عامة من النحاس ، وهو معدن مفضل عن الحديد اذ يتأكسد الأخير ويعطوه الصدا بسهولة ، ولأن المال من أهل البلاد لم يعتادوا بعد على صهره وتشكيله . ويستخدم فى صنعها النحاس الأصفر او الأحمر المخلوط بالبرزموت(*) وهو أرخص من النحاس الأحمر ولا يشتد الطلب عليه .

اما ضغائر باعة التجزئة وتجار السلع المختلفة ، الذين يجدون شراء الأوزان النحاسية مكلفا او باهظ الثمن بالنسبة لهم فيستخدمون فى معظم الأحوال مجرد قطعة من الحديد غير مستوية الشكل او مجرد « زلطة » تزن الوزن المطلوب .

وعند شعب قليل التنور لهذا الحد ، تقوم على شئونه حكومة اقل تطورا على هذا النحو ، فإنا نجد الناس هناك لم يشتتوا ، كما هو الحال فى أوربا ، على عادة تحتم أن تكون للأوزان الواحدة الشكل نفسه تشتت به ، ولا يمكن احد ان يفش فى قيمتها ، او عادة ان يوثقوا وان يذمفوا هذه الأوزان ، وان يحرموا استخدام كل الأوزان غير المدبوغة على هذا النحو ، وكل هذه أمور من شأنها اذا تحققت أن تسهم فى جعل التدليس او الغش اقل يسر وأكثر نذرة .

ويستعاض عن هذه الاحتياطات برقابة يومية وبمقويات بالغة

(*) عنصر فلزى يستعمل مزوجا بمعدن أخرى . (المترجم)

الصرامة تطبق على من يستخدمون موازين أو أوزان زائفة (٢٠) .

وفى بعض الأحيان يعاقب اقل عجز فى الوزن بقسوة بلغة كما لو كانت غشا فاضحا . لذلك يفضل غالبية الباعة ، خوفا من ذلك ، الحصول على موازين وافية لها دقة التسطاس أو ميزان الذهب .

(٢٥) كان اغا الشرطة يتجول فى المدينة على ظهر حصان يسبقه احد العبيد حاملا امامه اوزان وميزان كبير الحجم ، ويتبعه جلاؤه ، ويزنه عدد كبير من العبيد أو الخدم المسلحين بعمى غليظة .

ويذهب الاغا الى الاسواق والميادين العامة والاسواق العمومية وكل الاماكن التى يوجد بها تجار أو باعة تجزئة ويطلب ابراز الأوزان والموازين من واحد أو أكثر من الباعة ينتقون بشكل عشوائى أو تباعا لزاجه الخاص .

وفى بعض الأحيان يسأل الخدم الذى قدموا لشراء بعض السواد الغذائية ويستعلم عن الثمن الذى ابتاعوها به وعن الوزن الذى سلمت اليهم على أساسه ، وعن التاجر الذى باعهم اياها ، ويأمر بأن توزن امامه هذه السلع ، فإذا تبين غشا فى الوزن أو فى تقدير الثمن . فانه يستدعى التاجر ويأمر بعقابه فى نفس مكان الحادث .

اما هذه العقوبة فمعبارة عن ضربات بالكرياج على اخمص القدمين .

ويسبك العبيد أو خدم الاغا بالذنب ، ويطرحونه أرضا على وجهه ويسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبى (الفلقة) ، وينهال عليه بمائتى الى ثلاثمائة ضربة فوق اخمص القدمين ، ويطلب المسكين العنق ، ويتضرع الى الاغا بتمسلا بالنبى وبالله مرددا اسماء الله المائة المقدسة .

ولا يستطيع التاجر البائس ، وقد أصبح كسيفا أو تمزقت قدماء ، ان يعود ادراجه الى بيته الا اذا حمله احد اصقائه أو احد النظارة ، سائدا اياه من تحت ابطيه .

وحين يغيبط فى بعض الأحيان نفر من باعة القطاعى متلبسين بالفحش أو يتأكد أنهم عملوا على رفع الاسعار بشكل جعل الناس يجارون بالشكوى ، فان الاغا ، لكى يقدم أمثلة أكثر فظاعة ، يأمر بأن تجز رأس واحد من بينهم .

ويمكن القول بصفة عامة بأن من علامات تدهور وانحطاط اخلاق هذا الشعب انه يشهد لصالح المذنب وانه يعترفه الحزن والكدر حين يلقي المذنب جزاءه ، ومع ذلك فان العقوبة باللغة الفظاعة ، وتطبق فى كثير من الأحيان ظلما ، حتى لتقل دهشة المرء حين يرى الدهماء تبدى شفتيها على المذنب وتمتدحه وتواسيه ، وليس من النادر ان يسيء الاغوات استخدام سلطاتهم الاستبدادية لكى يتقزوا النقود والهدايا من التجار ، كما انهم فى معظم الأحيان من له موازين وأوزان مضبوطة الا لانه لم يؤت من الكياسة ما يجعله يقدم اليهم الاناوة المبتذلة .

اما هذه الموازين المستخدمة فى مصر فتشبه الموازين المستخدمة لدينا ، وقد استوردت غالبيتها قديما من اوربا .

اما الموازين الصغيرة التى تصنع فى البلاد فيعيبها فى معظم الاحيان انها صماء لا تستجيب ، اى ان رافعتها مقوسة ، ونقطة ارتكازها تقع اعلى من نقطتى تماس كفتى الميزان ، مما يجعل الميزان اقل حساسية او ان يكون ترجيحه عسيرا .

وينتشر فى مجال التجارة ، وبخاصة فى الاوزان التى لا يتحتم رجحانها ، استخدام الميزان الذى نعرفه باسم الميزان الرومانى (القبائى) . وهو ينقسم هناك طبقا لنظام الوزن المتبع فى مصر .

الاوزان المستخدمة فى النقود

تصنع الاوزان التى توزن بها النقود عادة من النحاس الاصفر ، على شكل جرم متعدد الوجوه ، مثن الاضلاع ، ويتم الوصول الى هذا الشكل عن طريق كسر زوايا المكعب ، ولهذا الجرم ، فى هيئة المكعب التى هو عليها ميزة تهينة زوايا قوية وغير حادة فى الوقت نفسه ، كما انها ائبل عرضة لان تتلف بفتة ، بالاضافة الى ان سقوطها لن تتسبب عنه الا اضرار بسيطة سواء فيما يتصل بئلافها هى او فيما يتصل باحتمال ان تجرح ايدى واقدام العاملين .

وتزود الاوزان — المعايير هذه عادة ، عند جزئها العلوى بعزوة او مقبض يتحرك لاعلا او لاسفل ، ويحفر عدد الدراهم التى تزنها على واحد من اوجهها بواسطة مخصف .

ومما لا شك فيه ان الامر الجدير بالملاحظة هو ان الناس ، فى بلد نجد ضروب المعرفة بها ادنى بكثير عنها فى اوربا ، قد تبنا منذ زمان طويل عند صناعتهم للنقود فكرة التقسيم العشرى للاوزان ، برغم ان هذا التقسيم ليس هو نفسه الخاص باوزان البلاد (فى المجالات الاخرى) . ولابد ان هذه العادة قد جاءتهم ، بلا جدال ، نتيجة خبرة طويلة اوضحت لصناع النقود ان هذا التقسيم العشرى ، الذى يتسق مع النظام العدى نفسه ،

هو أكثر ملاءمة في مجال الحسابات لغير ما حد (٢١) .

هكذا كانت أوزان النقود تقسم من ١ الى ١٠ دراهم مع مضاعفات أو تفريعات العشرة، وأكثر هذه الأوزان استعمالا كانت الاجرام ذوات الالى والالف درهم ، وذوات الـ ٥٠٠ والـ ٢٠٠ والـ ١٠٠ درهم ، وذوات الـ ٥٠ والـ ٢٥ درهما ، وذوات العشرة ، والخمسة والاربعة والثلاثة دراهم ، وذوات الدرهمين والدرهم الواحد ، ولم تكن لهذه التضعيفات أو التقسيمات أسماء محددة خاصة ، بحيث لم يكن يستخدم سوى اسم وحدة الوزن وهي الدرهم . وكانت كل العمليات الحسابية تتم على أساس الدراهم .

والدرهم المستخدم هنا هو نفسه الذي يستخدم في المبادلات التجارية، ويمكن أن تنطبق عليه كل ما سبق لنا أن قلناه (بخصوص الدرهم في مجال التجارة) ، وإن كان قد احتفظ له بمعايره داخل سلسلة الأوزان المتبعة في صنع العملات والتي لا تستخدم إلا أعيرة تضبط على أساسها الموازين الأخرى ، بدلا من التماس تحديد أوزانها عن طريق جبوب القمح أو الخروب .

وفي حين تبني المصريون المحدثون النظام العشري في أوزان النقود ، فإنهم لم يعرفوا كيف يحتفظون ، بالمثل ، بالتقسيم نفسه بالنسبة لكسور الدرهم وأجزائه ، عندما تسموه ، كداهم في مجال التجارة ، الى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{16}$ أو الى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ كما قلنا من قبل .

أما المقتال ، على النحو الذي رأيناه به من قبل ، فقل أن كان يستخدم في مجال النقود إلا لضبط عيار الذهب .

وكان يتم ذلك على أساس المقتال ونصف المقتال .

(٢٦) كانت الموازين المستخدمة في مجال التجارة تستعمل لوزن كل السلع المختلفة فيها عدا الذهب والفضة اللذين يستخدمان في مجال صنع النقود ، ومع ذلك فقد كانت كل الحسابات وكل العمليات الحسابية تتم طبقا لنظام التقسيم العشري .

وينقسم المئثال الى ٢٤ قيراطا ، والقيراط الى اربع حبات ، ثم تنقسم الحبة نفسها الى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ ، وهو الامر الذى يماثل تقسيمنا نحن للقيراط الى ٣٢ جزءا .

ولا بد اننا واجدون اكبر قدر من الدقة فى الاوزان فى دور سك النقود بصفة خاصة ، حيث تمارس الحكومة رقابة دائمة ، وحيث تتطلب اساليب (الصنع) دقة بالغة .

ولقد ضاهينا الاوزان المستخدمة عادة فى مجال النقد وتلك المتبعة فى مجال التجارة بتلك الموازين التى تم الاحتفاظ بها باعتبارها عيارات ، واستبعدنا كل ما بدا لعياننا معيبا او تالفا ، ثم وزنا بعد ذلك الاوزان المستخدمة عيارات ، منفصلة ومجموعة ، على اوزان مارك بعد ان ضبطناها بدقة بالغة ، فتبيننا ان الاوزان الدنيا كانت ، على نحو دقيق قدر الامكان ، مساوية لاوزان ٢٠٠٠ و ١٠٠٠ درهم التى كانت هذه الاوزان الدنيا تفريعات منها ، وان كانت كل واحدة من هذه التفريعات قد اعترتها ، سواء بالزيادة او بالنقصان اخطاء طفيفة للغاية ، كانت بتبادلها التعويض فيما بينها على وجه التقريب (اى بتعويض الوزن الزائد فيها الوزن الناقص) تصبح من بلب اولى محسوسة بدرجة اكبر عندما نستبعد منها قيم الاوزان الاكبر حجما ، فقد كان وزن الكسور اصغر من المطلوب ، وهو امر لابد ان يدل ، ولا بد اننا قد حدث فى الواقع ، على ان علاقة اوزان هذه البلاد بالاوزان المستخدمة فى فرنسا ، ينبى ان تحسب على اساس معيارات الاوزان الاكبر ، او على اساس اجمالى الاوزان الصغرى وليس على اساس بعض الاوزان ضئيلة القيمة ، اختيرت بذاتها .

وقد اعطينا الاوزان ذات الـ ١٠٠٠ والـ ٢٠٠٠ درهم التلّج
الآتية :

جدول بمقارنة الاوزان المستخدمة في مجل النقد بملابها في فرنسا

| الاوزان وضع المقارنة | قيمتها بالدرام | بالاوزان من نظام مارك الفرنسي | الإجمالي |
|---|------------------|---------------------------------------|---------------------------------------|
| الموازين المياري | أولا : ٢٥٠٠٠ | كرونة جنة ١٣ جرو ٢ أوبية دبل ١٢ | كرونة جنة ١٣ جرو ٢ أوبية دبل ١٢ |
| | ثانيا : ١٥٠٠٠ | ٥ ٦ ٤ ٤ | ٥ ٦ ٤ ٤ |
| | ثالثا : ٢٥٠٠٠ | ٠ ٧ ٥ ٢ | ٠ ٧ ٥ ٢ |
| | رابعا : ٢٥٠٠٠ | ٠ ١٦ ٢ ٩ | ٠ ١٦ ٢ ٩ |
| | خامسا : ١٥٠٠٠ | ٥ ٧ ٥ ٤ | ٥ ٧ ٥ ٤ |
| | سادسا : ١٥٠٠٠ | ٠ ٨ ٥ ٤ | ٠ ٨ ٥ ٤ |
| | ١٢٥٠٠ | ٠ | ٠ |
| | ١٢٥٠٠ | ٠ | ٠ |
| | ١٢٥٠٠ | ٠ | ٠ |
| | ١٢٥٠٠ | ٠ | ٠ |
| الموازين المستعمدة والتي احتفظت بحالة طيبة | الإجمالي ١٢٥٠٠ | وقد بلغ وزنه | ١٣٥ |
| | ١٥٠٠ (درهم) | ٠ | ٧ |
| | ١ (صوم) | ٠ | ٥٧ |
| بما يصل بوزن كل ربط لك يكون وزن كل | ١٢٥٠٠ | ٠ | ٥٧ |

وقد ظننا انه حرى بنا ان نمهل الكسر ١٢٥.٠٠٠ ر. من المحبة الذى يقل به الوزن المعيارى كما رأينا من الأوزان الأخرى ، وينتج ذلك من انهم هناك يحرصون على ان يكون الوزن المتداول اكبر بنحو طفيف من الوزن المعيارى ، ذلك ان هذه الأوزان المتداولة يتناقص وزنها على نحو منساجىء بفعل اللمس والتداول . ولكى تعود هذه الى تعويض ما فقدته ، تشرب بقليل من الرصاص فى ثقوب صغيرة تنفذ فى أحد أوجهها .

ولقد وجدنا ، عن طريق تجارب أخرى تم اجراؤها ، باتخاذ الحد الأوسط للأوزان الكبيرة فى مجالى التجارة والنقود ان نسبة الدرهم الى الحبة (أو ان الدرهم يساوى من الحبوب) من أوزاننا نظام ملك ٥٨١٨٨ حبة

وذلك بدلا من النسبة التى ذكرناها آنفا وهى ٥٧٩٦٧ حبة
بفسلوق زيادة قدره ٢٢١ ر. حبة

أو ٢٨١.٠٠ ر. من الدرهم ، وان كنا نرى ان الرقم ٥٨١٨٨ هو اكثر مما ينبغى دقة وان علينا ان نتبنى الرقم ٥٧٩٦٧ ، فلقد تبيننا ان اوزان التجارة فى واقع الامر ، هى اكثر دقة لاسباب اوضحناها فيما سبق ، وانها تتفاوت فيما بينها باقدار اكبر بكثير من تلك التى تتفاوت بها فيما بينها اوزان النقود .

ومع ذلك فان عددا كبيرا لحد كاف من مختلف الأوزان الكسور(*) فى مجالى النقد والتجارة قد بدت لنا جديرة باكبر قدر من الثقة اما لجودة صنعها ، واما للحالة المرضية التى حفظت عليها ، واما للثقة التى يستحقها الصيرفة الذين كانوا يستخدمونها . وقد بينت لنا هذه ، سواء عند وزنها مما أو على نحو منفصل ، وبعد تقريبها الى اصغر كسر ممكن ، ان الحد الأوسط لقيمة الدرهم مستخلصا من هذه الأوزان ، يبلغ ٥٧٩٧٠ حبة ، الامر الذى لا يختلف عن النتيجة الاولى الا بثلاث حبات فى كل ١٠٠٠ درهم .

(*) أى اوزان البـ $\frac{1}{2}$ والبـ $\frac{1}{4}$ والبـ $\frac{1}{8}$. . (المترجم)

(***)

كسر حبة جرو اوتية رطل

واعطفتا ٦٠٠ سكين (***) ذهبى صنع
القاهرة ، ومن اضبط هذه الصلات وزنا
٥٠٥ دراهم و ١/١٤ من الدرهم ، لكنها
اعطفتا بميزان اكثر حساسية صنعه
المسيو كونتيه

٢ ٢ ٦ ٥٤ —

وكان ينبغي لها ان تزن طبقا للنسبة
التي سبق ان تبيناها بين الدرهم والحبة

٣ ٢ ٦ ٥٥ ٨٣

وكانت تزن ١٠٠ تالارى عادة بميزان
النقود ، بنحو قريب من الدقة حيث
لم يكن اى تلف قد اعترى هذه النقود
٩١٠ دراهم، مما يعطى طبقا لهذه القية
لوزن التالارى الواحد

. . ٧ ٢٣ ٥٠

ولكن مؤلف المسيو بونفيل يصل
بالموزن القانونى للتالارى الى

. . ٧ ٢٤ ..

وكانت ١٠٠ قرش تزن عادة بميزان
النقود ٨٧٥ درهما مما يجعل وزن
القرش الواحد طبقا للنسبة التى اخذنا بها

. . ٧ ٤ ٢١

لكننا نجد ان وزن القطعة من هذه
القروش فى مؤلف المسيو بونفيل يبلغ

. . ٧ ٤ ..

(**) Sequin وهى عملة ذهبية قديمة لمختلف الولايات الايطالية
كما كانت تتداول فى الشرق وترد هنا عند الحديث عن العملات الذهبية مثل
الفندقل والزر محبوب . (المترجم)

(***) الاوزان الفرنسية المستخدمة على التوالى من الشمال الى
اليمين livre once, gros, grain, fraction. (المترجم)

لكن كسور (أو تفريعات) هذه العملة
اقل تماها أو دقة من كسور (أو
تفريعات) التلارى ، وحيث كانت هذه
العملة (القروش) اكثر تداولاً ، فقد
كانت تفقد باستمرار قدرًا طفيفًا من
وزنها بسبب تآكل النقود من كثرة
تداولها . ويقدر المسيو بونفيل

متوسط وزن للقرش يبلغ ٨٣ ٢ ٧ .
أو ٩٢٠ ر٢٦ جراما .

ونلحق بهذه الدراسة هنا لوحة بينا بها علاقة الاوزان المصرية بالاوزان
من نظام مارك ونظام الوزن العشرى المتبع فى فرنسا ، وقد ضمناها
الاعشار ووحدات الدرهم ، وبعد ذلك الكسور العشرية الاوزان ثم الكسور
المئوية حتى الكسر من الف . وفى النهاية قد سربنا الى هذه اللوحة قيمة اى
من هذه الاوزان التى لها تسميات خاصة والتى يشيع استعمالها .

٤٠

[illegible]

قيمت

| أسماء الأوزان المصرية | بالدرام المصرية | | بالأوزان في نظام مارك فرس | | | | بالأوزان المصرية | |
|-------------------------------|-----------------|------|---------------------------|-----|-------|----------|------------------|-----|
| | تساوى كسور درام | كسور | جبة | جرو | أوقية | مارك وطل | سك | م |
| أ رطل قباني أ رطل زباني | ١٤٤٠ | ٢٤٨٠ | ٦٧ | ٣ | ٦ | ١ | — | ٣٦٢ |
| | ١٦٨٠ | ٤٥٦٠ | ١٨ | ٧ | — | — | ١ | ٢٥٥ |
| | ٢٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ١ | ١ | ٤ | — | ١ | ٧٨٠ |
| | ٣٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٣٨ | ١ | ٦ | ١ | ١ | ٦٧١ |
| | ٤٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ٢ | ٢ | — | ١ | ٢ | ٥٦١ |
| | ٥٠٠٠ | ٥٠٠٠ | ٣٩ | ٢ | ٢ | — | ٢ | ٤٥٢ |
| | ٦٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٤ | ٣ | ٤ | ١ | ٣ | ٣٤٢ |
| | ٧٠٠٠ | ٩٠٠٠ | ٤٠ | ٣ | ٦ | — | ٣ | ٢٣٣ |
| | ٨٠٠٠ | ٦٠٠٠ | ٥ | ٤ | — | ١ | ٥ | ١٢٣ |
| | ٩٠٠٠ | ٣٠٠٠ | ٤٢ | ٤ | ٢ | ١ | ٥ | ١١٣ |
| ١ قنطار | ١٠٠٠٠ | — | ٧ | ٥ | ٤ | — | ٦ | ٩٠٤ |
| | ٢٠٠٠٠ | — | ١٤ | ٢ | ١ | ١ | ١٢ | ٨٠٨ |
| | ٣٠٠٠٠ | — | ٢٨ | ١ | ١ | ١ | ٩٠ | ٢١٧ |
| | ٤٠٠٠٠ | — | ٤٠ | ١ | ١ | ١ | ٩٠ | ٢١٧ |

ملاحظات :

١ — ص ١١ الفترة ٢ : اذ ان نظام الترتيم عند هؤلاء (اى العرب) هو نفسه عند اولئك (اى الاوربيين) .

فالارقام التى نستخدمها قد جاءتنا من الواقع من الشرق (ذلك ان نظام الارقام عند الاغريق ومثله عند الرومان كانا متباينين وغير وافيين) ، وان كان العرب أنفسهم قد نقلوه عن الهند ، بل ان الطريقة التى تكتب وتقرأ بها الأرقام تدل وحدها على أن الأعداد والإشارات الحسابية ليست من أصل عربى ، وفى واقع الأمر فإن العرب يقرأون ويكتبون من اليمين الى اليسار ولكنهم يقرأون الأعداد من اليسار الى اليمين كما نفعل نحن .

٢ — شرحه ، فيما يتصل بغالبية اقسام وتسميات المقاييس .

انظر فيما بعد الملاحظة رقم ٢٠

٣ — ص ١٢ ، الفترة ١ : فى نحو العام ٨٤١ من الهجرة (١٤٢٧ — ١٤٢٨ من تقويمنا) .

لا بد لنا ، حتى نستطيع ، بشكل تقريبي ، تحويل السنوات الهجرية الى السنوات المتابلة لها من تقويمنا ، ان نلاحظ :

١ — أن تقويمنا قد بدأ قبل الهجرة بـ ٦٢١ سنة . ٢ — وحيث ان السنة العربية (الهجرية) ، وهى السنة القمرية ، تشتمل على ٣٤٥ يوما ، فى حين تبلغ السنة الشمسية ٣٦٥ يوما ، فانه تلزم ١٣٥ سنة هجرية مقابل كل ١٣١ سنة من التقويم المسيحى ، فلو ان البداية كانت هى نفسها لكان يكفى أن نضرب العدد المعبر عن السنة الهجرية فى ١٣١ وأن نقسم الناتج على ٣٦٥ ، ومع ذلك فنحيث أن التقويم الميلادى قد بلغ ٦٢١ عاما قبل بداية التقويم الهجرى فلا بد أن نضيف الى الناتج (خارج القسمة) الرقم ٦٢١ لكى نجد السنة الميلادية الموافقة . وبالتبادل ، فلكى نحول السنوات من التقويم الميلادى الى سنوات من التقويم العربى فلا بد فى البداية أن نستبعد ٦٢١ من الرقم المعبر عن السنة من التقويم المسيحى ، وأن نضرب الرقم الباقى فى ١٣٥ ثم نقسم الناتج على ١٣١ ، فيكون خارج القسمة هو نفسه السنة العربية . وفى هذه الحالة او تلك ، لا بد أن نزيد واحدا الى خارج القسمة اذا كان باقى القسمة يزيد عن نصف .

٤ — ص ١٢ : الهامش رقم ٢ : كتاب المسنن الكبير

بالمربية سنة والجمع سنن ، وهو الكتاب الكبير الجامع لشرائع السنة اى القواعد ، او الاحاديث .

٥ — ص ١٢ ، الفقرة ٥ : درهم . انظر الهامش رقم ٣ .

وتشير هذه الكلمة العربية احيانا الى وزن ، وتشير احيانا اخرى الى عملة نقدية ، وهى من اصل يونانى ، وتقابل الكلمة الفرنسية دراخمة dragma او دراشمة drachme .

٦ — شرحه : دينار . انظر ص ٢٣ الهامش رقم ١٩ .

وتمنى هذه الكلمة عادة نقدا او قطعة ذهبية ، وقد جاءت دون شك من اللاتينية ديناريوس denarius ، وقد سمي باللاتينية denarius nummus لانه كان يساوى عشرة آس (وهى وحدة نقدية وقياسية قديمة) . وقد تداولت النقود الذهبية الرومانية لوقت طويل فى فارس ومصر . ولا نزال نجد بعضها منها وسط قطع النقود الذهبية التى تزين بها النسوة اغطية شعورهن .

٧ — شرحه : مثقال .

وتمنى هذه الكلمة الوزن (الثقل) بصفة عامة ، وقد كان فيما مضى هو وحدة الوزن القياسية ، كما هو الحال اليوم بالنسبة للدرهم . والاصل العربى هو ثقل (فتحة فضمة) بمعنى وزن .

٨ — شرحه : دانق ، انظر ١٨ ، الهامش رقم ١٤ .

واصله هو الكلمة الفارسية دانه او دانك ويعنى حبة او بذرة النباتات .

٩ — شرحه : قيراط ، انظر ٢٤ ، الهامش رقم ٢٠ .

ولهذه الكلمة اصل يونانى ، وهى بالفرنسية Karat أو Carat انظر الملاحظة رقم ٢٣ .

١٠ — شرحه ، نفس الفترة ٤ ، وقية (اوتية) انظر ص ٢٢ ،
الهامش رقم ١٨ .

وتعنى هذه الكلمة فى اليونانية وزن (بتسكين الزاى) ، وهى
باللاتينية أونيكـا Unica ، وهى تشبه كثيرا الكلمة اليونانية .

١١ — شرحه : نفس (نصف) . انظر الهامش رقم ٥ ص ١٢ .

وهى كلمة عربية محرفة عن كلمة نصف أو نص (بفتح النون أو
ضمها) مع حذف حرف الفاء ، وعند كتابتها فى اللغة الشائعة أو الدارجة
تكاد تحذف كل النقط أو العلامات التى تقوم مقام الحروف المتحركة (فى
الفرنسية) ، ولهذا لا يصبح النطق بعد محدد إلا عن طريق الاستعمال أو
التمود ، مما يكون سببا فى تحور أو تغير النطق فى معظم الأحيان ،
والى تفاوته من بلد لآخر ، وتلفظ هذه الكلمة فى مصر عادة نص (بضم
النون) وتعنى نصف أو منتصف ، وهى نصف عملة نقدية صغيرة ، وحيث
أن الدينى أو البارة حاليا هو اصغر عملة نقدية متداولة فإن كلمة نص تعنى
لدى العامة مدينى . يقول المعوزون (أو الشحانون) هات نص ، أو اعط
نص أى اعطنى مدينى واحدا ، ويقال أيضا : كم دى ؟ نص ؟ بمعنى بكم
هو كم يساوى هذا ؟ هل هو يساوى نصفاً ؟ (أى مدينى واحدا) .

١٢ — شرحه : رطل ، انظر الهامش رقم ٦ ص ١٢ .

والاصل رطل (بفتح الراء أو ضمها) ، بمعنى يزن باستخدام يده .

١٣ — شرحه : قنطار ، انظر ص ٢٢ ، هامش ١٧ ، وهى بالفرنسية

Quintal ، ويبدو أن الكلمة تحريف للكلمة اللاتينية ككتناريوس Centarius
أو ككتناريوم Centarium ، ولعل الأوربيين قد نقلوا عن العرب بعض
الإلفاظ الدالة على الأوزان مثل قيراط وقنطار ، وإن كان العرب أنفسهم
قد نقلوها قبل ذلك بوقت قصير عن الإغريق والرومان الذين حكموا العرب
لوقت طويل .

انظر كذلك الملاحظة رقم ٢٠ .

١٤ — ص ١٤ : السطر رقم ٧ : فى مؤلف ابن سعيد المسمى المحكم .

والمحكم بالعربية معناها الواضح أو الدقيق والمتفق عليه

على نحو تام .

١٥ — ص ١٦ ، الفترة الاولى : فى كتابه المسمى الكبير . والكبير فى العربية تقابل كلمة grand عندنا ، بمعنى الكتاب الكبير او البحث الكبير ، وهذا مفهوم ضمنا ، وموضوع هذا البحث غير موضح ، وقد يكون بحثا فى الفقه على سبيل المثال .

١٦ — ص ١٧ ، الهامش رقم ١٣ : يرى المصيو دى ساسى انه بدلا من هذا العنوان ينبغى ان نقرا فى المخطوطة ١ كتاب الامثال .

ويلاحظ هذا العالم نفسه فى الهامش رقم ٦٦ من ترجمه لمقالة الموازين والمكايل للمقرئزى انها تقرا بوضوح فى مخطوطة ليد Leyde كتاب الاتفال ، وان من الواجب ان نتثبت بهذا التفسير .

١٧ — ص ١٨ ، الهامش رقم ١٤ : درهم بفلّى .

قل ان يستطيع المرء بيان منشأ او معنى هذه التسمية ، وان كان الرحالة المسلمون الذين سافروا الى الصين قد تحدثوا ايضا عن الدرهم البفلّى ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم الوافى (فى الوزن) ويبدو ان صفة الاسود قد اعطيت لهذا الدرهم لان الفضة تكتسب بمرور الزمن او بفعل النار اللون الاسود اذا لم ينظف سطحه بوسيلة بأن يدعك .

١٨ — شرحه : درهم طبرى ، ويحتمل انه يعنى درهم طبرستان فى فارس ، ويطلق على هذا الدرهم كذلك اسم الدرهم القديم .

١٩ — شرحه : درهم جفارقى وتالمربية درهم جوارقى .

ونحن نجهل معنى او اشتقاق هاتين الكلمتين .

٢٠ — ص ٢٢ ، الفترة الاولى : وقد سبق لنا القول بان لدى الاوربيين ما هو مشترك فى هذا الصدد مع العرب ، حتى ان جزءا كبيرا من التسميات والتفريعات لأوزان هؤلاء هى نفسها عند اولئك .

فسواء كان القدماء المصريون انفسهم هم المخترعين لغالبية العلوم والفنون ، او سواء كانوا قد استقوها من الهند او من فارس ، فلقد نقل الاغريق والرومان عنهم جزءا من معارفهم ، ومن جهة اخرى ، فحيث خضعت مصر بعد ذلك لكل من الاغريق والرومان على التوالي ، فقد حمل

هؤلاء وأولئك إليها الكثير من عاداتهم ومن الفاظ لغتهم، ولقد راح الأوربيون، خلال الحروب الصليبية ينهلون من معارف الشرق حيث كانت العلوم مزدهرة في ذلك الوقت، أفكارا وأسماء وعادات كان البعض منها قد نقل من قبل عن الإغريق والرومان، وموجز القول أنه يمكن التجارة والعلاقات مع الغرب أن تدخل إلى اللغة العربية الفاظا أوربية لكي يشغل مكان الفاظ ومصطلحات أكثر قدما، في مجالي العلوم والفنون، لتعبر عن أفكار أو معاني مماثلة.

وهكذا فمن العسير في غالبية الأحوال، في علاقات معقدة على هذا النحو أن نتبين من تحديد الأصل أو المنشأ الحقيقي لبعض الأفكار والممارسات ومصطلحات مختلف الفنون والعلوم، لكن الترجيح، بصفة عامة، وحين لا يكون مصدر الاشتقاق معروفا على نحو جيد، يصبح في جانب اللغة الأقدم، ما لم تكن الكلمة مناقضة لسياق أو مقتضيات هذه اللغة، فإذا لم يكن لهذه الكلمة من أصل قط في اللغة الأقدم، في حين نجد لها في الوقت نفسه أصلا في اللغة الأحدث، فلن يكون ثمة شك في أنها قد جاءت عن هذه اللغة الأخيرة.

٢١ — ص ٢٤ : الفقرة الأولى رطل زياتي .

ولعل في هذا تحريفا لكلمة زياتي ومعناها الذي زيد عن طريق الإضافة، والرطل الزياتي هو الرطل المزداد أو الأكبر ثقلا، وتتم كل عمليات الوزن الكبيرة بعض الشيء، كما يتم وزن الأشياء كبيرة الحجم، وبصفة خاصة البضائع التي تكون عرضة لما يسمى بفرق الوزن (أو طبخة الميزان)، بالأوزان الرومانية، حيث يساوي الرطل ١٦٨ درهما ولا يحتسب في الوقت ذاته إلا على أنه ١٤٤ درهم، وتعتبر إلى ٢٤ درهما الزائدة في المادة فرق وزن (أو طبخة ميزان) أو وزن الأجوالة والأتية والأغلفة... ولتعميوض عدم الدقة في عمليات الوزن، وهو الأمر الناتج عن طريقة تصنيف أو بناء الميزان الروماني الذي يكون من العسير أن نقدر عن طريقه الفروق في الأوزان الضئيلة، عما لو كنا قد فعلنا ذلك بواسطة الميزان المعادي الذي يطلق عليه اسم ميزان .

٢٢ — شرحه : رطل قباني .

وكلمة قباني معناها وزان ، وبصفة خاصة الشخص الذي يستخدم الميزان الذي نسميه روماني romain وبالتينية statera والرطل القباني، أو رطل الوزانين ، هو الرطل الذي يزن ١٤٤ درهما ، وهو يستخدم بصفة خاصة كي توزن به في ميزان ذي كفتين كل السلع قليلة الوزن وصغيرة الحجم ، وليس لدى القوم هناك سوى موازين صغيرة ، يمسكونها باليد أو يعلقونها بحبل ، لكنهم لا يستخدمون قط الموازين ذات الأذرع الطويلة والكفات التي تتسع لاحتواء الوزنات الضخام .

٢٣ — ص ٢٥ السطر الأول : ويضاهي القيراط حبة الخروب ، انظر الهامش رقم ٢٠ ص ٢٤ .

قرط عليه وباللاتينية parum dedit illi ، ولهذا الفعل وليس للوصف أصل في العربية ، ومع ذلك فإن هذا الاشتقاق خاطئ، ومعتسف بشكل واضح مثل عدد كبير من الاشتقاقات التي يقدمها النحويون العرب الجبولون على البحث وعلى تعقب الأمور بالغة الرهافة. فمن الواضح أن كلمة قيراط وتقابلها عندنا كلمة karat أو kirat قد اشتقت من كلمة اغريقية معناها حبة الخروب ، ومنها اشتق العرب كلمة قيراط التي لها نفس المعنى ، فالفعل قرط (بتشديد الراء) ، والذي يعنى اعط الشيء القليل ، بفعل استعارة مأخوذة مما تعنيه كلمة حبة خروب وما تعبر عنه من ضالة القيمة ، قريب مما نقوله نحن في لغتنا الدارجة : Je n'en donnerais pas un zeste

أى : لا اعطى مقابله شروى نقي (وكلمة zeste بالفرنسية تعنى ألياف اللحاء العالقة بفصوص البرتقالة بعد تقشيرها) .

٢٤ — خروبة .

٢٥ — حبة أو حب (*)

٢٦ — ص ٢٦ ، السطر ١٣ : صراف والاصل صرف بمعنى غير .

ويقوم الصرافون (أو المصارف) بتقييم وتبديل النقود ، ويلجأ هؤلاء

(*) تكتنى الملاحظتان ٢٤ و ٢٥ باعطاء المقابل العربى وبحروف عربية كذلك لهاتين الكلمتين العربيتين واللتين يوردهما المتن بحروف لاتينية . (المترجم)

بصفة خاصة لاجراء الحسابات (اللازمة لهذه العملية) اذ يلزم جهد وعناية ووقت رجل او اكثر متمرسين لحساب مبلغ ولو كان ضئيل الاهمية ، بسبب كثرة اقسام وتفرعات النقود .

٢٧ — ص ٢٦ ، الهامش رقم ٢٤ : فى كتابه المسمى المسالك .

والمسالك بالعربية تعنى الطرق ، وهذا العنوان شائع ومشترك فى كثير من الاوصاف (او المؤلفات) الجغرافية .

٢٨ — ص ٣٠ ، الهامش رقم ٢٥ : افا الشرطة .

ويطلقون عليه فى العربية اسم المختص من الاصل حسب اى عد او اجرى الحساب (انظر الهامش رقم ١٧ من ترجمة المسيو دى ساسى لقالة النقود للمترىزى) ، واغا كلمة تركية تعنى الضابط الامر (القومندان)

٢٩ — شرحه ، الفقرة ٢ : ويذهب الاغا الى الاسواق والميادين العامة والاسواق العمومية (بزار) .

وكلمة بازار كلمة فارسية ، وهذه الاسواق العمومية المسماة بازار مسقوفة ومتقولة على نحو قريب الشبه بمبيلاتنا فى فرنسا والتي تقام داخل امنية او اسوار وتحيط بها اماكن العرض المغطاة والحل .

٣٠ — شرحه ، الفقرة ٤ : اما هذه العقوبة فعبارة عن ضربات بالكرياج .

وتعنى هذه الكلمة (كرياج) الشئ المبرم (بتشديد الراء) او المفتول ، اذ تصنع الكرابيج عادة من جلد الثيران المفتول ، ومن شئ يشبه القضيب او العصا يمثل سوط السلايس عندنا ، او بتعبير اكثر دقة ، يمثل مانسميه نحن عصب العجل ، وتجلب القوافل بعضا منه يصنع من سيور من جلد الفيل او الكركن ، ويسميه اهل البلاد عصب او قضيب الفيل ، وهو تعبير قريب من التعبير الذى نستخدمه نحن .

٣١ — شرحه ، الفقرة ٥ : ويمسكون بساقيه بواسطة نوع من النير الخشبي (الفلقة) .

فحيث ان كل الوسائل التى يستخدمها العرب لايقاع المقاب (بالذنبين) بالغة البساطة ، فانهم يستخدمون للامسك بقدمى الشخص

المصائب (بفتح القاف) بضربات الكرباج ، مايشبه قوسا مصنوعا من الحبال ، وفرعا من فروع نخلة (جريدة) ثقب من عند طرفيه ، ويضمون اسفل الساقين بالحبال ، ويقوم اثنان من الرجال برفع قدمي المذنب ضامين كل منهما الى الاخرى ، ممسكين ، كل منهما ، بأحد طرفي القوس .

٣٢ — ص ٣٦ ، السطر ٨ : تالارى (أو : تالار) .

بخصوص هذه العملة النقدية ، انظر دراستنا عن النقود فى مصر (الدراسة الثانية فى هذا المجلد) .

ملاحظة : عند رسم الكلمات العربية بحروف فرنسية اتبعنا فى المتن وفى غالبية الهوامش والملاحظات والتعليقات التى اتسارت بها وتبينتها شعبة العلوم والفنون فى مصر ، أما فى الهوامش التى ليست سوى استشهادات (منقولة) ، فقد كان علينا ان نحفظ بنمطها الاملائى نفسه الذى استخدمه المسيو سلفستر دى سالى .

الكتاب الثاني

النقد العربي

تأليف : صامويل برنارد

« العنوان الأصلي للدراسة : « بحث حول النقد
المتداولة في مصر » وقد جاء بالهامش أنها قد
نشرت عام ١٨٢١ » .

المقدمة

هدف وجبوى البحث فى موضوع النقود العربية

على الرغم من انه ينظر الى النقود عادة باعتبارها مجرد عملات متداولة ، فانها تعد فى حقيقة الأمر مؤسسات تاريخية ، تقوم بتعريفنا، بشكل تتفاوت درجات دقته ، وبالتاريخ للوقائع والاحداث ، وبمجهود الحكام واسمائهم والقابهم ، وكذلك بمدى التقدم او التدهور المتتابعين فى ميدان الفنون والصناعات . ومن الواضح ان هذا النوع من المؤسسات ، عند العرب ، يحتّم عليها القيام بدراسة مثابرة ومتعمقة بنفس القدر الذى تقل به معرفتنا بتاريخهم ، برغم الاهمية التى يستحقونها بسبب طول سطوتهم، وبقدر ماتكشف مثل هذه المنشآت عن الكثير من تطورات الاحداث ، يقدر مانجدهم محرومين كلية او بشكل جزئى من المصادر نفسها التى تقدم للاروبيين كى تتصل وتستمر ذكريات العصور الفاربة ، فنون النحت والرسم والجماعات العلمية ، والوثائق (الارشيف) وبصفة خاصة ، المطبعة والمكتبات .

اما اذا نظرنا للأمر فى اطار النظم المالية والتجارية ، فان من الامور الاساسية فى الوقوف على تعداد أى شعب ، الالمام بنظام النقود السائد عنده ، والالمام كذلك بالقيمة الحقيقية والاسمية لهذه النقود ، وعلاقة كل ذلك بقيم النقود لدى الامم الاخرى ، وكذلك الالمام بكمية النقود المطروحة للتداول عند هذا الشعب الخ . وكلما زادت التفيرات التى تتناول النقود، كلما زادت ضرورة الحصول عليها ومحصها ، حتى يمكن الوقوف على الاثار (المؤلفات) والكتابات التى اتخذت من النقود موضوعا لها ، ولكى نتمكن بقدر الامكان من الحصول على افكار دقيقة عن القيم المختلفة التى تشير اليها التسميات نفسها التى تطلق عليها ، او التسميات المتنوعة التى يمكن ان تتجاوب او ترتبط بنفس هذه القيم .

ان الفنون والاساليب المتبعة عند شعب ، تتعارض لهذه الدرجة تقاليده وعاداته وافكاره مع عاداتنا وافكارنا لن يفوتها بالقطع ان تثير فضولنا ، ولقد لمس هذه الحقيقة على نحو جاد واحد من رجالنا بالغ الثقافة واسع المعرفة ، كان يعد من بين المتبحرين فى كل الفنون والسذى قدم لكل ضرورة الفن خدمات جليلة ، وان كان موت ميتسر ارعن قد

انتزعه منا (١) ، حين كان موكلا بالاشراف على تنفيذ الرسوم والبيانات الخاصة برحلتنا (حملتنا) الى مصر ، ولقد بلغ إهتمامه بهذا الأمر حد أنه سجل فى سلسلة من اللوحات النابضة بالحياة جزءا من الفنون والصناعات عند المصريين ، ومع ذلك ، فقليل من الفنون لها الأهمية نفسها التى لفن النقود ، تتطلب اهتماما مماثلا بالاهتمام الذى استحوذت عليه فنون أخرى ، ويمكنها ان تقدم فكرة أكثر دقة عن مدى التطور الصناعى والحضارى الذى بلغته أمة من الأمم .

موضوع واقسام هذه الدراسة

كنا قد اتفينا منذ البداية ان نعرف بكل النقود العربية التى قد نعرف عليها باعتبارها قد ضربت فى مصر منذ بسط الخلفاء (المسلمون) سيطرتهم عليها وحتى اليوم ، ومع ذلك ، فحيث قد انشغل المسيو مارسيل Mareel بصفة خاصة بموضوع المنشئات والنقوش الكوفية والمسكوكات العربية ، وحيث قد أمكنه ان يجمع عددا كبيرا من هذه المسكوكات التى تتفاوت فى درجة اثارها للاهتمام ، فقد وجدت أن من دواعى سرورى ان اعطيه تلك التى أمكننى ان احوزه منها ، تاركا له مهمة ان يعالج كل ما له صلة بالمسكوكات التى قد تعد ، بصفة عامة ، تاريخية ، كى اتفرغ بشكل أكثر خصوصية للتصدى لكل ما يتصل بفن صناعة النقود .

وستتناول فى الباب الاول النقود العربية والأجنبية ، التى صنعت أو التى يجرى تداولها فى مصر ، كما سنتناول كل ما له صلة بشكل ونمط وقيمة نقود هذه البلاد ، وكذلك التغيرات التى أصابتها بدءا من عصر الخلفاء حتى أيامنا هذه .

أما فى الباب الثانى ، فسنستصدى للنظام النقدى الحالى عند المصريين كما وجده الفرنسيين مستقرا فى مصر ، وكما سيظل مستقرا بالتأكيد مع تعديلات طفيفة فى ظل حكومة البكوات والباشوات ، كما

(١) توفى المسيو كونتيه Conté رئيس زمرة قادة المناطيد وعضوالمجمع العلمى المصرى ، ومدير اكاديمية الفنون والصناعات فى باريس فى السابع من ديسمبر عام ١٨٠٥ .

سنشير الى كل مايتصل بسعر الذهب والفضة ونفقت صنع النقود، وكذا الاساليب المتبعة فى القاهرة لهذا الغرض ، واخيرا اى فى الباب الثالث سنتعرض لسا له صلة بادارة النقود .

واذا كانت التفاصيل التى سيضمها هذان البابان الاخيران تسترعيان قدرا اقل من الانتباه عما لو كانت ستفعله لو كان الأمر يتصل بشعوب قديمة ، فان هذه التفاصيل ، مع ذلك ، لا تبدو فى نظرنا اقل نفعا فى تجميعها . وتبعاً لذلك . فاننا بتلمسنا الحالة الراهنة للعملات المصرية ، نتفادى او ندحض الكثير من الأخطاء والكثير من المعلومات غير الدقيقة . واذا حدث ان كان البعض قد دونوا فيها مضى ، فى بعض المؤلفات او المخطوطات ، مختلف الأنظمة النقدية التى ادخلت الى الشرق عصرا فى اثر عصر ، كما تناولوا معطيات مفصلة على هذا النحو واكيدة الى هذا الحد ، فقد لا يكون قد بقى بعد ذلك ، فيما يتصل بعلم المسكوكات العربية ، اى اثر من غموض .

وبرغم ان اهتمامنا قد اقتصر على النقود المصرية ، فان جزءا مما قلناه يمكنه ان ينطبق بشكل عام على كل العملات الاسلامية ، كما انه يلقي الضوء على فن سك النقود فى الامبراطورية العثمانية (١) ، وكذلك عند الشعوب الشرقية على وجه العموم ، مما قد يعطى لهذا الموضوع بعض اهمية لو ان قد اتيح له ان يعالج بيد اكثر دربة .

وفى الوقت نفسه فانه لم يفتنا ان نعرف بالعبادات الخاصة باهل البلاد ، عندما نجد لهذه بعض صلة بموضوعنا ، وان كنا لم نفعل ذلك كى نجعل من دراستنا هذه اقل جفافا ، بقدر ما كنا نفعله كى تحقق واحدة من الغايات الرئيسية التى نذر انفسهم لها اعضاء شعبة العلوم والفنون فى مصر ، وهى تقديم فكرة دقيقة عن تقاليد وعادات المصريين .

(١) اتخذت هذه الامبراطورية اسمها من الأمير عثمان مؤسسها ، والذي يعود عهده الى العام ٧٠٠ من الهجرة (١٣٠١ من تقويمنا) ومن هنا ايضا جاءت كلمة العثماني التى يشار بها الى رعايا السلطان او الى الباب العالي .

مؤلفون آخرون ممن كتبوا

عن النقود العربية

لعب العرب في عصر الخلفاء دورا بارزا وساطعا في التاريخ ، فقد اخضعوا بسلاحهم جزءا كبيرا من العالم ، كما نجحوا في استزراع الفنون والعلوم ، ولا يزال كثير من مؤلفيهم يحتفظون بيننا بشهرة كبيرة ، وقليلة هي مسائل وقضايا التشريع والأخلاق والسياسة ، التي لم يعالجوها ، ولقد اورثوا هذا التنوع للعلوم الى حفدتهم ، وبشكل خاص الى كتاب مصر ، ومع ذلك محيث بدا التعليم والحضارة منذ الوقت يسقط في هوة التدهور ، فان نتاج مؤلفيهم المحدثين لم يعد في غالبية سوى مجرد انتحالات او اقتباسات او تعليقات او شروح على المؤلفات القديمة .

وللعرب بخصوص النقود والموازين والمكايل مؤلفات قديمة وحديثة ، وأشهر هذه المؤلفات مؤلف المقریزی (١) ، وهو كاتب يحظى بالاحترام ، ألف في موضوعات عديدة تتصل بالادارة والحكومة والتاريخ ، وقد قدم ترجمة لها المسيو سيلفستر دى ساسى Silvestre de Sacy ، وهو الشهير بتبحره في اللغات الشرقية (٢) .

ويبدأ هذا المؤلف ، كما تبدأ كل المؤلفات العربية بالابتهال « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذه الصيغة المقدسة تجنب المؤلف مشقة العثور على نقطة بدء ، فيها تبدأ مؤلفات العرب في العلوم والآداب ، وكذلك مؤلفاتهم في الأخلاق والدين ، كما يضعونها في بداية الكتب التي تتناول الفكر المجرد بل يضعونها كذلك في صدارة كتابات باللغة التفاهة او بادية البطلان ، وأحيانا شديدة الفجور والبذاءة .

(١) بخصوص اسم ومؤلفات هذا المؤلف انظر المسيو مارسيل عن مقياس جزيرة الروضة ، اما فيما يتصل بهجاء الاسماء العربية ، فانظر الهامش الموجود في نهاية دراستنا الموجزة عن الموازين العربية (الدراسة السابقة من هذا الكتاب) .

Traité des Monnaies Musulmanes, traduit de (٢)
l'arabe, de Makrizi par A. I. Silvestre de Sacy (à Paris, Chez
Fuchs, rue des Mathurins, 1797).

بعد ذلك تقابلنا فقرة من القرآن (١) ، تتصل بموضوع الكتاب مباشرة أو بشكل بعيد ، وغالبا ماتكون بعيدة عن موضوع الكتاب . وبعد هذا، لايفوت المؤلف أن يعود بالعلم الذى يؤلف فيه حتى عهد آدم (٢) .

ويشغف العرب على الدوام بالاشتقاقات اللفظية ، وبالأقوال الماثورة والحكايات .

وبالرغم من كون مقالة المتريزى لا يمكن أن تتسم بالكمال ، وبرغم قلة العناية التى بذلها المؤلف عند تمييز النقود والموازين فى مختلف البلدان التى خضعت للمسلمين ، وهو أمر يضى على دراسته بعض من غموض ، فإن دراسته هذه ، تضم مع ذلك ، وقائع مهمة كثيرة ، ذات صلة بفن صنع النقود عند العرب .

وقد رجعنا — فى دراستنا هذه — كذلك الى مؤلف المسيو تيخسين Tychsen عن فن النقود الاسلامية ، وهو مؤلف سيجنى منه كل اولئك الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة النقود العربية فوائد مشرة ، فقد قدم جدولا بالمؤلفين الذين كتبوا عن النقود الكوفية والعربية ، بالاضافة الى تقديمه لمجموعات اساسية للمسكوكات العربية التى تعرف عليها فى اوربا .

وكمقدمة لدراستنا هذه عن النقود ، جاءت دراستنا الموجزة عن الاوزان العربية فى الماضى والحاضر ، كما سنقدم هنا لوحة تشتمل على عملات القاهرة التى اشرنا برسمها والتى ورد ذكرها فى ثنايا هذه الدراسة ، مع جدول يوضح علاقة او نسبة قيمة هذه النقود الى قيمة نقود اخرى كثيرة تتداول فى مصر والقسطنطينية ، كما يشير هذا الجدول الى التغيرات التى طرات على هذه النقود وتناولت وزنها وتسميتها وعباها وكذلك قيمتها الاسمية والحقيقية الخ .

(١) القرآن ومعناه القراءة ، وهو اشتقاق من الفعل قرأ .

(٢) يقرر ابو بكر بن ابي شيبة فى مؤلفه « المصنف » ان اصل النقود يعود الى آدم الذى ضرب دنائير ودرهما ، وانه بدون هذين النوعين من العملات لا يمكن للمرء أن يتمتع بالتوافق مع الحياة (انظر مقالة المتريزى عن النقود ، ترجمة سيلفستر دى ساسى) .

الباب الأول

عن النقود العربية والأجنبية المتداولة أو المصنوعة في مصر
ابتداء من عصر الخلفاء حتى اليوم

الفصل الأول

اسماء واتواع العملات المختلفة

اولا : النقود الذهبية

ينظر الى الذهب عادة باعتباره معدنا نفيسا (*) اما الذهب الذي تحول الى نقد ، او العملة المصنوعة من الذهب ، فتسمى ، دون أن يوضع في الاعتبار حالتها هذه ، عينا (عين) (١) ، اما النقود الذهبية المسكوكة او قطع الذهب « المتقودة » سواء صنعت في داخل البلاد او كانت قادمة من الخارج ، فكانت تسمى في الماضي دينارا (٢) .

ويورد المقريزي في مقالته عن النقود قولاً ماثورا قرر الرسول (ص) بموجبه انه قد ترك لكل بلد مكاييله ونقوده وانه قد ترك لمصر اردبها (٣) ودينارها .

وفي العام العشرين من الهجرة (٦٤١ من تقويمنا) ، فرض عمرو ابن العاص الموفد من قبل عمر (بن الخطاب) ، بعد أن أتم فتح مصر ، على الأقباط أن يسددوا الجزية بالدينار .

ومنذ عهد الوثنية ، حتى استقرار الاسلام (٥) ، حتى غزو التركمان

-
- (*) هنا تصرف طفيف في الترجمة أملته ضرورة النص (المترجم) .
(١) تعني هذه الكلمة : عين ، النقود الذهبية وكذلك النقود الفضية .
(٢) انظر اسم وقيمة الدينار المستخدم كمثل في دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد) .
(٣) الأردب مكيال سعة يستخدم في كيل الحبوب أساسا ، ولا يزال اسمه واستعماله شائعين في مصر ، والأردب كلمة مصرية ، انظر عبد اللطيف ، ص ١٥٠ .
(٤) دخل عمرو بن العاص مصر في العام التاسع عشر من الهجرة (٦٤٠ من تقويمنا) .
(٥) الاسلام هو دين محمد ، وهو مشتق من الكلمة العربية سلام وأصلها السلام .

بقيادة صلاح الدين ، كانت العملات الوحيدة المتداولة بصفة مشروعة أو قانونية ، طبقا لقول المقریزی ، هي العملات الذهبية ، فكانت هي وحدها التي تستخدم في تقدير أجور الأيدي العاملة وأثمان السلع ، وحساب عوائد الدولة والضرائب .

ولسوف يتبدى لنا هذا الزعم أقل غرابة وأكثر احتمالا ، برغم ما هو باد من تعارض استخدام الذهب مع استخدام أكثر شيوعا عند مختلف أمم الأرض ، إذ يتم تقييم كل شيء عن طريق الفضة ، حين نسترعى الانتباه الى أن النقود الذهبية قد كانت ، منذ البداية ، ضئيلة الوزن ، وفوق ذلك ، منخفضة العيار ، وإلى أن تفرعاتها كانت بالغة الصغر حتى تكاد تقترب في قيمتها من النقود الفضية التي تستخدمها الأمم الأخرى ، كما سوف نرى عند تعرضنا لمسألة الوزن .

ويبدو مؤكدا ، حتى قبل استقرار الاسلام بمصر بوقت طويل ، أن كانت تصنع بها دنائير ، أو على الأقل ، أن كثيرا من النقود الذهبية كانت تتداول فيها ، وهو أمر كان شائع الحدوث في الجزء الأكبر من الشرق .

كانت ترد الى مصر تلك الدنائير أو النقود الذهبية التي كان يضربها الأروام ، وينبغي أن نفهم من هذا اللفظ ، على النحو الذي يشير اليهم به المقریزی ، الإمبراطورية الرومانية (الشرقية) التي تحولت الى القسطنطينية (٦) ، والتي نطلق عليها نحن اسم الإمبراطورية الواطنة

(٦) هي بيزنطة القديمة ، تسمت باسم القسطنطينية Constantinople أي مدينة قسطنطين ، وهو اسم إمبراطور كان يحمل هذا الاسم ، هو الذي جعل منها عاصمة للإمبراطورية الشرقية ، ويطلق عليها العرب كذلك اسم القسطنطينية أو قسطنطينية ، ويشار إليها فوق العملات النقدية في بعض الأحيان بهذا الاسم ، وفي أحيان أخرى باسم اسلام بول أي مدينة الاسلام ، فالمقطع الأخير boul أو poul يعني في اللغة اليونانية مدينة ، ولكن النطق الشائع لها هو استامبول وهو ما أخذنا به Stamboul ، ومع ذلك ، فإذا شئنا تنميق الكلمات ، أو اللعب بالالفاظ أو تصدنا أسلوبا متكلنا ، فبإمكاننا تحريف معنى اسمها الى مدينة السلام ، إذا ما أردنا أن نشق المقطع الأخير من اسمها ، بول ، من اللغة التركية ، وهذا أمر أكثر طبيعية ، وهو يعني الامتلاء أو الوفرة ، بدلا من اشتقاق المقطع ذاته من كلمة بوليس Polis اليونانية .

le Bas-Empire ، ولا يزال أهل مصر حتى يومنا هذا يطلقون على أبناء هذه المنطقة اسم الرومان . وطبقا لشهادة عديد من المؤلفين العرب ، فقد كانت النقود الذهبية القديمة ، الآتية من القسطنطينية . تسمى هرقله ، وهو اسم تسرب اليهم من اسم الامبراطور هرقل Heraclius (٧) .

اما النقود الذهبية لمختلف الشعوب التى كانت تمارس التجارة مع مصر ، فكانت تتداول فى هذه البلاد على نطاق يتفاوت ضيقا أو اتساعا ، تبعا لدرجة نشاط تجارة هذه الشعوب معها ، وكذلك ، وبشكل خاص ، طبقا لما ان كانت نقود هذه الامم ذات عيار اكثر (او اقل) ارتفاعا .

اما العلاقات التى كانت يمكنها ان تقوم بين مصر وبين المدينة المركزية او مقر الحكومة ، وهى القسطنطينية (او استامبول) اليوم . فلا بد انها كانت تؤدى الى ان تصب فى مصر بعض نقود هذه العاصمة والمواصم الاخرى .

وحيث ظلت جنوة والبندقية تستحوزان لفترة طويلة على تجار قبالة الاتساع مع امم الشرق ، فقد تدولت فى مصر منذ فترة بالغة القدم سكينات (سكين Séquin) جنوة ، وسكينات البندقية بشكل خاص ، وهذه وتلك مصنوعة من ذهب بالغ النقاء ، ولا يزال الطلب يشد على هذه النقود حتى اليوم ، وقبل وصول الفرنسيين ، كانت هذه العملات الذهبية تباع بسعر غال ، وكان كل المالك ، الذين يجردهم جنودنا (من ملابسهم بعد مصرهم) فى ميدان المعارك ، يحملون معهم جميعا منها كميات كبيرة يتفاوت حجم ضخامتها (من مملوك لآخر) .

وكانت نقود اوربا الذهبية تسمى فى مصر افرنتى (A) ، وهذه الكلمة

(٧) ارتقى هرقل العرش فى العام ٦١٠ من التقويم الميلادى (العام الحادى عشر قبل الهجرة) ومات فى العام ٦٤١ . (وهو العام الحادى والعشرين من التقويم الهجرى) ، وفى نهاية عهده انتزعت منه مصر على يد عمر (اى عمرو) الا اذا كان يقصد ان ذلك قد تم فى عهد الخليفة عمر رضى الله عنه .

(٨) الفرنتى (بفتحة على كل من الالف واللام) ، وان كانت كلمة Trans اليوم تلفظ فى مصر افرنجى (بالجيـم غير المعطشة) . والترجمة بنصرف يتفق مع مقتضيات النص العربى [.

مشتقة من فرانك Franc (او افرنج) وهو الاسم الذى يخلعه اهالى البلاد عادة على الاوربيين .

وتعود كلمة افرنج Franc هذه الى زمن الحروب الصليبية ، ذلك ان الفرنسيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه الحروب الدينية ، ولأن ملكهم لويس قد هاجم مصر ، وتلك هى جهالة المصريين المحدثين بالجغرافيا ، تلك التى تحدو بهم لأن يظنوا كل مسيحي اوريا ، — فى عرفهم — فرنجة (اى فرنسيين) ، والتى تجعلهم لايعرفون من فرنسا الا مدينة مارسيليا .

اما قطع النقود الذهبية ، وكذلك الفضية ، والتى تعود الى زمن اكثر قدما ، والتى صنعت فى شكل جميل ، ومن معدن اكثر نقاء ، والتى ليست بالوفرة الكافية لحد يبيع تداولها كمعاملات ، فيجد الطلب عليها لكى تستخدم حلية للاطفال والنسوة ، فليست زينة الرعوس فى معظم الاحيان شيئا آخر سوى قطع من النقود يتفاوت قدمها ، زودت بحلقة صغيرة تعلق عن طريقها ، او كانت ببساطة تثقب ثوبا او ثقبين (٩) لكى يمكنها ان تعلق بعمامة الرأس (١٠) .

ومن عادة كل النسوة ان يفرقن شعورهن فى عدد كبير من الصفائر الصغيرة تجدل مع شرائط من الحرير من اللون نفسه ، وبالطريقة نفسها التى جدل بها الشعر ، وفى هذه الجداول التى تتدلى من الرأس حتى الحزام ، تضفر الماسات والمجوهرات والحلى الذهبية او الفضية فى بعض الاحيان ، ونجد من بينها بصفة خاصة قطع النقود الذهبية التى ترجع الى تواريخ متفاوتة القدم ، كما يتفاوت عباراتها العالية دوما ، بشكل تكون معه هذه الحلى النسائية بمثابة خزان لسكوكات حقيقية ، حتى انه يصبح

(٩) انظر القطع المرسومة فى اللوحة الملحقة بهذه الدراسة والتى تحمل الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ .

(١٠) تكتفى النساء الفقيرات بنوع من المسبحة او الشريط المزخرف يعقد اسفل العمامة ، تعلق به قطع المدينى ، وتسمى عمامة المرأة بالعربية طربوش ، وهى كلمة يحتمل انها جاءت من الكلمة العربية طرة (بشدة على الرءاء المفتوحة) وتعنى خصلة او ناصية ، ثم من الفارسية بوش وتعنى ملابس ، اى ان الطربوش هو العمامة التى تغطى قمة الرأس .

بإمكان هواة التحف والآثار القديمة أن يعثروا داخل معاتل الحريم (١١) والمرايات (١٢) على عملات نقدية بالغة الاثارة والندرة .

وقد واصل الأمراء الأول (١٢) الذين وكل اليهم الخلفاء حكم مصر ، وكذلك الخلفاء أنفسهم الذين قدموا اليها ليتخذوا منها مقرا لخلافتهم ، أو أولئك الذين استطاعوا الاستيلاء على الحكم ، واصل كل هؤلاء ضرب العملات النقدية المستخدمة في البلاد بالأوزان نفسها والصار ذاته ، وكذلك على النمط الذى كان معتادا ، ثم بعد ذلك ، قللوا من ثم فى عبارها أو ادخلوا على انماطها تغييرات مختلفة .

وعندما كانت تبلغ هذه التغييرات حدا يمكن معه اعتبار هذه النقود اصدارا جديدا أو عملات من نوع مخالف ، كان يشار اليها عادة — حتى يمكن تمييزها عن ضروب النقد التى سبقتها — باسم الأمير أو من ينوب عنه .

وهكذا ، وفى العام ٢٥٤ من الهجرة (٨٦٨ من تقويمنا) ، أمر الأمير أبو العباس أحمد بن طولون ، الذى كان قد عين حاكما على مصر من قبل الخليفة المتوكل على الله ، والذى استقل بعد ذلك بمصر ولقب بلقب السلطان — أمر عندئذ بضرب دنانير سميت بالدينار الأحمدي ، أى سميت باسمه .

وفى نحو العام ٣٨٥ من الهجرة (٩٦٩ من التقويم الميلادى) أمر القائد أبو الحسن جوهر (١٤) بصنع دنانير سميت بالدينار المعزى ، على اسم الخليفة المعز (١٥) (لدين الله الفاطمى) .

وفى عهد الناصر فرج (١٦) (ابن السلطان برقوق) أول المماليك

(١١) تعنى كلمة حريم فى العربية المكان المحرم ، أى المنوع ، والاصل حرم أى منع .

(١٢) السراية كلمة محرفة عن التركى سراى ومعناها القصر (والترجمة بتصرف لطيف أملته مقتضيات النقل الى العربية) .

(١٣) تعنى كلمة الأمير فى العربية الأمير أو الحاكم .

(١٤) واسمه بالكامل أبو الحسن جوهر الخطيب المستغنى .

(١٥) وهى السكنية التى كنى بها الخليفة أبو تميم معد .

(١٦) وقد بدأ عهده فى العام ٨٠١ من الهجرة (١٣٩٩ من التقويم

المسيحى) .

الشراكسة (او الشركسية) والذي ارتقى العرش من جديد فى عام ٨٠٨ من الهجرة (١٤٠٥ ميلادية) تم تحريف عيار الدنانير وتطرق الى صنعها اهمال بالغ ، وكانت هذه الدنانير تسمى بالناصرى باسم كنيته الناصر ، وهى كلمة تعنى المنتصر .

وهناك احتمال كبير ان كانت تصنع فيما سلف انصاف دنانير وارباع دنانير برغم ان المؤلفين الذين رجعنا اليهم لم يثيروا الى ذلك ، فلم يتحدث المقرئى مثلا عن صنع ارباع الدنانير الا عند تناوله لقطع النقد الذهبية التذكارية أى التى كانت تسك فى المناسبات .

اما احدث العملات النقدية الذهبية ، أى تلك التى حلت مع الأيام محل الدنانير فهى الفندقلى او السكين Séquins ، وان كنا لم نتأكد ان قطع الفندقلى (١٧) هذه هى التى امر بسكها قبل غيرها فى مصر . ومع ذلك فقد توقف صنعها منذ نهاية عهد عبد الحميد .

وحيث كانت هذه القطع النقدية تتداول فى القسطنطينية ، فان من المحتمل ان تعود نشأته الى هذه العاصمة ، ويحتل كذلك ان يكون الهدف من اصدارها ، مع تقريبه من عيار الدينار القديم (١٨) ، هو ان توضع فى التداول قطع من النقود ذات قيمة اعلى من السكين البندقى الذى كان يمرور الزمن قد حل محل الدنانير ، ومع ذلك فمئذ ذلك الوقت بدا ينقص وزنه وعياره .

كذلك كانت تصنع فى مصر انصاف دنانير تشبه الفندقلى فى كل شيء ، عدا ان سطحها كان اقل اتساعا ، وان حروف نقوشها كانت ارفع ، وعدا ان وزنها كان يبلغ اقل من نصف وزن الفندقلى .

ونسنا نجزم بأنه كانت تصنع بشكل معتاد ارباع الفندقلى ، اللهم الا اذا كانت مجرد قطع للزينة او كانت تسك بقصد تقديمها كهدايا او

(١٧) بالعربية فندقى (بندقى) وفيما مضى كانت عملات البندقية الذهبية Séquins ، ولا يزال الأمر كذلك حتى اليوم ، تسمى بندوقى او بندقى ، وهى كلمة وافدة من اللغة الأجنبية . أما كلمة فندقلى ، فهى كلمة محرفة عن الكلمة التركية ونديكى (فنديقلى) بمعنى فندقى (نسبة الى البندقية) ، ويشار اليوم الى البندقية فى مصر باسم بندق (١٨) او بالآخرى شكل وعيار السكين Séquin البندقى .

باعتبارها عملة تذكارية (او استهلالية اى تضرب فى غرة الاعوام الهجرية) .

ولا تستخدم كلمة سكين Séquin ، وهى بالاطالية زتشينو Zecchino ، للاشارة الى النقود الذهبية التى تطلق عليها ، الا بواسطة التجار الاوربيين وتراجمة البلاد ، هؤلاء الذين يستخدمون لهجة مأخوذة عن الايطالية والفرنسية محرفتين ، تعرف باللغة الامرنجية (او الامرنكية) .

اما العملة الذهبية المحلية فيطلق عليها اسم زر محبوب (٢٠) ، ويقتصر عادة عند الاشارة اليها على كلمة : محبوب .

وهذا السكين او الزرمحبوب هو عملة ذهبية يختلف وزنها وعيارها وقيمتها وقطعها عن الفندقلى الذى اشرنا للتو اليه ، وتوجد هاتان العملاتان كذلك معا متنافستين فى القسطنطينية .

ولسنا نعرف — كذلك — على وجه الدقة من هو اول حاكم امر بضرب هذه العملة ، وفى نفس الوقت فاننا نعتقد ان هذه العملة سابقة على الفندقلى ، وانها تحوير او تحريف للدينار القديم .
كذلك ، يجرى تداول نوعين من العملات الذهبية ، يكادان لا يختلفان الا فى القطع (بفتحة على القاف وتسكين الطاء) ، اما اولهما فلهوجهان تغطيها نقوش متشابهة مرتبة على وجه التقريب فى العدد نفسه من السطور ، وعلى الوجه ا نجد اسم السلطان بكامل حروفه فى حين يحمل النوع الثانى على الوجه نفسه تاشير او طغراء السلطان ، أما الوجه ب فهو نفسه فى كلا الضربين من العملة .

(١٩) تقترب الكلمتان Sequin و Zecchino كثيرا من الكلمتين العربيتين سكه (بكسرة مشددة مفتوحة) وسكة (بفتحة اولا) من الاصل سك (اى ضرب النقود) وتعنى الكلمة الثانية مسمار اما الاولى فتعنى « الكليشية » التى تضرب او تدمغ به النقود وان كان يشار بها كذلك الى عملية الدمع او السك ذاتها .

(٢٠) ومعناها ذهب (او الذهب) المحبوب ، من الكلمة الفارسية زر ومعناها الذهب (وليس كما تقول بعض الاشتقاقات من زهر وتصغيرها زهر ومعناها الورود) ثم من كلمة محبوب بالعربية ومعناها العزيز او المشوق .

وكانت تصنع فى مصر كذلك انصاف سكين (اى انصاف زرمحبوب)
كان يطلق عليها على سبيل الاختصار اسم نصفية ومعناه النصف ، وايضا
ارباع سكين تسمى ربعية بمعنى الربع ، وكان نمط هذه القطع الأخيرة
يتفاوت كما سنرى لأن حجبها كان اصغر من أن يحوى قدرا من النقوش
يمثل مانجده على القطع الكاملة (الزرمحبوب) (٢١) .

لكننا لم نر مطلقا اية ربعية من النوع الاول من النوعين اللذين
تحدثنا عنهما من قبل ، اى تلك التى لا توجد بها تاثيرة او طغراء ، وأن
كان ذلك لا ينفى امكانية وجودها بالفعل .

ثانيا : النقود الفضية والبرونزية

تقابل كلمة فضة بالعربية كلمة argent بالفرنسية .

وتطلق الكلمة فى العربية ، كما هو الحال فى الفرنسية ، على المعدن
وعلى النقود التى تصنع من هذا المعدن .

ويشار الى هذه النقود نفسها بكلمة فلس (للمفرد) والى الجمع
بكلمة فلس (٢٢) ، وتعنى هذه الكلمة تشور السمك، وتستعمل على نحو
مجازى للدلالة على الشيء المستدير بالغ الرقة (ضئيل السمك) ، وكان
يشار بها فيما مضى الى النقود النحاسية ، ثم اصبحت تطلق على النقود
الفضية وحدها ، اى على قطع الدينى .

وكانت القطع الفضية التى سكنت فى شكل نقود تسمى فيما مضى
درهم والجمع دراهم ، وهو اسم كان يطلق كذلك على واحد من الاوزان
كانت تساويه (او تعادله) قطعة النقود هذه (٢٣) .

وحتى منتصف القرن الخامس الهجرى (القرن الحادى عشر من

(٢١) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، القطعتان الذهبيتان
رقما ١٠ ، ٤٨ .

(٢٢) لم تعد تستخدم هذه الكلمة الا فى صيغة الجمع .

(٢٣) انظر دراستنا عن الاوزان العربية .

التقويم الميلادى) كانت النقود الذهبية ، كما سبق لنا القول ، هى العملة الوحيدة المشروعة أو القانونية فى مصر ، ومنذ غزاها الغز أو التركمان تحت قيادة صلاح الدين (٢٤) فى نحو العام ٥٦٧ هـ من الهجرة (١١٧١ م) بدأ يسمع فى مصر لأول مرة اسم درهم ، بمعنى انه منذ ذلك الوقت فى تقييم السلع وتقدير الضرائب . . الخ بالدراهم ، ذلك انه حتى من قبل مجيء الاسلام ، لم يكن يتداول الناس فى مصر دراهم اجنبية وحسب ، بل كذلك دراهم من صنع محلى ، وهى التى استمرت تضرب فى عهد اوائل امرائها (من العرب) دون أن يتناولها أى تغيير فى البداية ، ثم بعد ذلك ، فى عهد خلفائها (الذين استقلوا بها) بقطع وأوزان وعيارات تختلف عن الدراهم القديمة .

وقد اتبعت أوروبا فى بعض الأحيان عادة إطلاق اسم الحاكم على النقود المضروبة فى عهده ، فأطلقت أسماء كارلوس وفيليب ولويس الخ ، على عملات نقدية ضربت بأمر من هؤلاء الحكام على اختلافهم .

وكانت الدراهم فى مصر — كما سبق لنا أن لاحظنا بالنسبة للدنانير — تأخذ فى غالبية الأحيان اسم الأمير أو الحاكم الذى أمر بضربها ، مثال ذلك الدرهم الناصرى المضروب فى نحو العام ٥٨٣ هـ (١١٨٧ م) والتى استمدت اسمها من اسم الناصر وهو الكنية التى كان يكنى بها السلطان صلاح الدين ، ثم الدرهم الكاملى الذى ضرب فى نحو العام ٦٢٢ هـ (١٢٢٥ م) فى عهد الملك الكامل ناصر الدين ، والدرهم الظاهرى الذى تم ضربه فى نحو العام ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) فى عهد الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (٢٥) ، ثم الدرهم المحمودى المضروب فى نحو العام ٧٨١ هـ (١٣٧٩ م) باسم الأمير محمود بن على ، وأخيرا الدرهم المؤيدى المضروب فى نحو العام ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) بأمر السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ المحمودى .

وكانت العملات الأجنبية الأكثر تداولاً فى مصر عند بداية الهجرة

(٢٤) ولد صلاح الدين فى العام ٥٣٢ هـ من الهجرة (١١٣٨ م) وتوفى فى العام ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م) .
(٢٥) وكان يكنى بالبندقدارى .

تتقسم الى نوعين من المسكوكات طبقا لما يورده المقرئى ، وكان النوع الاول يعرف باسم الدراهم السوداء وهذه ثقيلة الوزن ، وكانت تسمى كذلك البغلى (٢٦) ، أما النوع الثانى فكان يعرف باسم الدرهم الطبرى ، ولا يزيد وزن هذا الدرهم عن نصف وزن الدرهم عن نصف وزن الدرهم من النوع الاول .

وكانت الدراهم البغلى ترد من فارس ، ويذكر هايد Hyd في تاريخه عن ديانة الفرس القدماء (٢٧) ان مدينتى اورميا و شيراز قد بنيتا على يد رجل ثرى اسمه راس مجوس (٢٨) ، وقد اطلق عليه العامة الكنية راس البغل ومنها جاء اسم هذا النوع من العملات النقدية التى تسمى الدرهم البغلى ، وان كان المسيو دى ساسى لا يرى ان هذا الاشتقاق يقوم على اساس صحيح .

أما صفة اسود ، التى الصقت بالدراهم القديمة فقد جاءت دون شك من التعارض القائم بين اللون الذى اكتسبته هذه الدراهم مع مرور الزمن وبين المظهر اللامع أو البراق للدراهم التى ضربت حديثا والتى كانت تتميز باسم الدراهم البيضاء . وليس هناك مجال للافتراض بأنه كانت هناك قط عادة عدم جلو النقود قبل سكها ، وان كانت ثمة ظروف كثيرة يمكنها أن تعطى لقاع النقود الفضية (٢٩) هذا اللون الاسود (أو المائل للسواد) مثل دفنها بالأرض أو مثل تأثير النار والرطوبة وبصفة خاصة بخار الماء (٢٩) .

وتستعيد الحروف والنقاط البارزة ، عن طريق دعك خفيف ، رونقها

(٢٦) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

(٢٧) ص ١٠٤ ، ط ١٧٠٠ .

(٢٨) كلمة مجوس تعنى : عبدة النار .

(٢٩) وبشكل خاص الأبخرة التى تحتوى على الهيدرو سلفور أو حمض الهيدرو سلفور .

(٣٠) المقصود بالقاع هناك الجزء غير البارز من السطح (أى الأرضية) مع حين أن النقوش والصورة أو الطغراء الخ هى الجزء البارز (المترجم) .

المعدنى مما يجعلها تتمايز بقوة ، حتى لتكاد تظنها منفصلة عن قاع العملة الذى يظل على سواده .

ويرى المسيو تيخسين Tychsen ان الدراهم الطبرية تستمد اسمها من اسم مدينة طبرية (٢٠) ، أما لأن هذه العملات قد ضربت بالفعل فيها، وإما لأن العرب كانوا يترددون كثيرا على هذه المدينة بسبب تجارتهم مع الرومان ، ومن هناك كانوا يحصلون على العملات التى ضربت على يد الأباطرة .

ويذكر المقرئى كذلك الدراهم المغربية والدراهم اليمنية (٢١) باعتبارها شائعة ومتداولة فى التجارة ، وكلمة المغرب تعنى الغروب ، وقد أطلقها العرب على كل بلدان افريقيا التى نسميها نحن بلاد البربر ، وقد أطلقها على طرابلس وتونس والجزائر وفاس ومراكش . الخ ، وان كان العرب يمتدون بها لتشمل فى الوقت نفسه اسمانيا وبقية البلدان التى فتحوها فى اوربا ، أما اليمن فقد أطلق على البلاد التى عرفت قديما باسم العربية السعيدة ، وإما قطع النقود المعنية هنا فكانت تأتى فى الأساس من المدينة ومكة . الخ .

وحين انتقل السلطان المؤيد من دمشق الى مصر ، حمل جيشه وكذلك كل من صحبوه كمية هائلة من الدراهم البندقية ، التى سميت بهذا الاسم لأنها كانت تأتى عن طريق التجارة مع البنادقة . وكذلك كمية كبيرة من الدراهم النوروزية التى سميت هكذا ، بلا جدال ، باسم الامر نوروز الحافظى (٢٢) ، وقد تدولت هذه العملات فى مجالات التجارة ، واستقبلت

(٢٠) مدينة فى الجودية بناها هيرودوس اجريبا على شرف تيبورس [أما تيبورس فهو ثانى أباطرة الرومان وهو ابن ليفى وابن اغسطس بالتبنى ، وكان حاكما حذرا ومستثيرا ، ولكن طبيعته الشكاكة جعلته يرتكب أبشع ضروب القسوة . وقد ولد فى العام ٢٢ ق.م ومات فى العام ٣٧ بعد الميلاد — المترجم] .

(٢١) اذا كانت المغرب تعنى الغروب فان كلمة اليمن بدورها قد اشتقت من اليمين .

(٢٢) بدا هذا الامر يحكم دمشق عندما انتقل الملك المؤيد الى مصر ، ويطلق على الهدايا التى تقدم فى الاول من العام اسم هدايا نوروزية نسبة الى نوروز ، وهو اسم يعنى بالفارسية اليوم الجديد او اول ايام السنة، ويبدو ان النعت المصاحب للدراهم « دراهم نوروزى » قد اشتق من هذا المعنى ، فاذا صح ذلك فاننا نكون بصدد دراهم (او عملات) تذكارية

هذه النقود بترحاب كبير ، فقد مضى وقت طويل لم تصنع خلاله الدراهم فى مصر ، لدرجة لم تعد ترى معها سوى النقود النحاسية .

أما القرش الأسباني ، فقد كان ، من بين كل العملات الحديثة القادمة من الخارج ، هو أكثر هذه العملات شيوعا وأكثرها استخداما حتى مجيء الجيش الفرنسى الى مصر .

وكانت عملية تغيير أو تحويل هذه العملة ، وهى أكثر وفرة من كل العملات - وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق العالم أنهم يكادون يحولون الى قروش كل الفضة التى يستخرجونها من هذه المناجم - تعود بريح وكسب يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية العملات ، وقد ترتب على هذه الميزة ، بالإضافة الى وفرتها فى سوق التداول أنها كانت أوسع العملات انتشارا فى كل تجارة العالم ، وأنها أصبحت على نحو ما عملة تعائد (أى تتم العقود على أساسها) ، مستخدم من جهة ، وسيلة للتبادل مع غالبية الدول . وتتغذى من جهة أخرى ليس فقط كل عملات الدول المختلفة على وجه التقريب وأنها جزءا من حلبيها كذلك ، ولم يكن استخدامها فى مجال التجارة يقتصر على تسديد ائتمان السلع ، بل كانت تشكل فى حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة ، تشكل فى أغلب الأحيان جزءا من حمولات السفن والقوافل .

أما التالارى أو التالر (٢٣) فهو عملة المانية يشار إليها باسم الرسدال risdale أو الريال التماقدى (الذى تعقد على أساسه الاتفاقيات) écu de convention ، وكانت تصنعه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجارى مع مختلف الأمم ، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوى ، وكان التالر ، شأنه شأن القرش الأسباني ، بالغ الانتشار فى مصر ، وقد بلغت القطعة النقدية ، فى التعميرة التى وضعتها لجنة

(٢٣) كلمة تالر أو تالارى Thalari مشتقة من الألمانية Reichsthaler والتى أخذنا عنها كلمة رسدال risdale ، أو بمعنى آخر كلمة تالر Thaler التى أضيف إليها فى اللغة الأمرنكية المقطع الإيطالى (وهو المد بالكسرة) وتشير هذه الكلمة Thaler فى بعض بلدان ألمانيا وبخاصة فى سكسونيا وهانوفر وبروسيا الى النقد الحسابى ، وتماثل كلمة écu أو ريال عنقضا ،

من الفرنسيين والتجار الوطنيين ، سعر القرش نفسه ، بل لقد كثرت عمليات التحويل تتم لصالح التالر ، برغم أن القيمة الجوهرية أو الفعلية للقرش تزيد تشكل طفيف عنها في التالر بسبب ارتفاع المعيار في القروش ، ولعل هذه الميزة لا تعود فقط الى طبيعة العلاقات التجارية ، وانما تعود كذلك الى حقيقة أن وزن التالر كان اكبر (من وزن القرش) وربما ايضا الى حقيقة أنه كان أكثر دقة في صنعه .

ويطلق العرب على كل من القرش الأسباني والتالر الألماني اسم الريال (ريال) ، ويميزون القرش الأسباني بتسمية خاصة به هي أبو مدفع ، بسبب صورة الملك الموجودة على أحد وجهيه وصورة العمودين الموجودين على الوجه الآخر ، إذ أخذ (٢٤) القوم أعمدة هيرقل هذه على أنها مدافع ، أما التالر أو التالري فيشيرون اليه باسم أبو طاقة (أبو بوطاقة) وهي كلمة تعنى صاحب النافذة (٢٥) ، وجاءت هذه التسمية بسبب الصورة التي ترى على أحد الوجهين ، وصورة الأسلحة المدلاة من عقاب متسوم الى أربعة أقسام ، والموجودة على الوجه الآخر ، إذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط وجه القطعة النقدية بعض الشيء تلك النوافذ نوات القضبان الحديدية الشائع استخدامها بالبلاد ، ومن كلمة بوطاقة هذه جاءت على سبيل التحريف كلمة pataque في اللغة الأفرنجية ثم انتقلت بدورها الى اللغة العربية الدارجة « بطاقة » .

وقد بات قبول النقود الفضية كبيرة الوزن ، والتي انتهينا من الحديث عنها للتو ضرورة ملحة في تجارة الجملة خصوصا بعد أن أصبح يصنع في مصر قليل من العملات الذهبية . وكذلك حين لم تعد توجد هناك

(٣٤) ويحذف الالف أحيانا لأنها أخذت على أنها أداة ، ولفظت الكلمة بوطاقة pataque أو بطاقة pataque مع تحويل الباء الثقيلة P في بعض الأحيان الى باء خفيفة فكما يحدث مع كلمة باشا pacha و Bâcha

(٣٥) لكي ندرك ما أدى اليه هذا التشابه الغريب لابد أن نعرف أن نوافذ البيوت في مصر مزودة بنوع من القضبان (أو المشربيات) على هيئة شبكة مكونة من أجزاء بالغة الضلالة من الخشب المستدير ، فجمع بعضه أني بعض مما يشكل اشكالا متنوعة منها ، لها صلة برسوم الدانتيل أو بالأوراق المثقوبة أربعة نقوب مسننة عندنا .

قط لا عملات فضية تقترب من قيمتها من النقود الذهبية ، ولا تلك العملات التي تكون واسطة بين النقود الذهبية والعملات الصغيرة .

وفي القسطنطينية ، حيث خامات الفضة أكثر وفرة بدون جدال ، وحيث التجارة أكثر نشاطا ، وحيث أساليب العمل في دور سك النقود أكثر تفضجا وتطورا ، تصنع قطع فضية منخفضة العيار من ذوات ١٠٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ بارات بل تصنع هناك كذلك قطع نقدية من ذوات الخمس بارات .

لكن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التي تشكل نظاما نقديا كاملا من النقود الفضية او البرونزية والتي تنهض على تقسيمات السلم العشري ، الذي تكون فيه البارة واحدة هي ادنى درجاته .

ويبدو ان الملوك على بك (٣٦) ، المكنى بالكبير ، والذي صنع لنفسه بشجاعته وجرة مشروعاته اسما مدويا في الشرق ، بل وأمكنه ان يسترعى انظار اوريا حينما من الدهر ، يبدو انه الوحيد الذي أمر بضرب قطع نقدية من ذوات الأربعين والعشرين مدينى على غرار تلك التي تصنعها القسطنطينية ، بل يؤكد بعض كذلك انه قد أمر بضرب قطع من ذوات اثنتائين ومن ذوات المائة مدينى ، وان كنا لم نستطع الحصول على شيء منها ، ويمكن الافتراض على الأقل ان عددا قليلا من هذه العملات قد جرى تداوله .

وكان يطلق على هذه القطع اسم غروش (٣٧) ، وكانت هذه مضروبة بسكة (بكسر السين وشدة مفتوحة على الكاف ومعناها اداة السك) السلطان الحاكم او على الأقل كانت تحمل تأشيرة او طغراء هذا السلطان ، وقد أمرنا بتصوير قطعة من ذوات الأربعين مدينى ، ونجدها في

(٣٦) بمعنى كلمة Bey او Boyk بالتركية السيد او الشريف .

(٣٧) يظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الالمانية ومعناها (اسم احد اجرام الوزن) ، وتحمل بقطع قطع النقد الالمانية على سبيل الاختصار اسم Groschen بحروف كبيرة .

اللوحة المرفقة برقم ١٦ ، واخرى من ذوات العشرين مدينى ونجدها لمى نفس اللوحة برقم ١٨ . وعندما سنتناول بالحديث العملات النمطية او المعيارية وارقام او نقوش المسكوكات فسوف نشير الى الخصوصيات التى تميز نقود على بك .

وحيث أصبحت خلمات الفضة بعد موت هذا الملوك نادرة ، وحيث كان صنع الغروش يعود بنفع اقل مما يعود به صنع المدينى ، فقد توقف صنع القطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، ويبدو انه كان كافيا ان تحيق الهزيمة بعلى بك ، لكى تفقد النقود التى سكها كل ثقة وان تسحب من التداول او تلغى كنقود ، كما لو كان الامر ضربا من التجديد .

ويذكر فولنى Vulney فى تأريخه لعلى بك (٢٨) ان نقود هذا الملوك قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها اذ سرى زعم بأنها كانت محملة لاكثر مما ينبغى بمعادن خليطة ، ويذكر كذلك ان واحدا من التجار قد سرب منها الى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فعادت عند صهرها بربح كبير للحد الكافى ، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت اكثر من ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل ان تحقق هذا الربح عند نقلها الى الخارج ، وان بعض الناس قد يرى فى المعلومات التى قدمها المسيو فولنى للتو عن عملات على بك ، ان الامر هنا يختص بالعملات الفضية وليس بالعملات الذهبية ، فهذه هى التى ينطبق عليها بصفة تامة ما جاء فى هذه الفقرة السابقة .

وعقب ذلك اعدمت الماكينات التى كانت تستخدم فى صنع غروش على بك ولم نعتز لها على اثر فى دور سك النقود القاهرة .

وقرب نهاية العام ١٧٩٨ (١٢١٣ من الهجرة) امر القائد العام ان يعاد اصدار القطع النقدية ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، وكلفنا بالعمل على اعادة بناء المصانع والآلات اللازمة ، وقد استقبلت هذه القطع النقدية استقبالا طيبا للغاية فى مجال التجارة ، كما ان صنعها سيظل امرا لا يفسى فى مصر ، مظلما كانت قروش على بك .

أما الدراهم ، وكان وزنها منذ البداية ضئيلا ، فقد تناولتها بصفة متتالية بعض تغييرات (نحو الأدنى) فى وزنها وفى عيارها ، بفعل جشع أولئك الذين كانوا يحكمون مصر ، ومع ذلك فإن بعضا من هؤلاء الحكام ، أكثر بعدا عن الهوى والمصلحة ، أو ممن كانوا يسترشدون فى ادارتهم بأفكار أكثر ورعا وأكثر عدالة ، قد رفعوا من جديد وزن وعيار هذه العملات .

ويذكر المقريزى أن السلطان صلاح الدين ، بعد أن وفى تداول الدراهم السوداء ، تلك التى كانت بالغة الثقل وذات عيار عال ، أمر مضرب دراهم تمتاز فيها الفضة والنحاس بنسبتين متساويتين ، ولعل عيار ووزن هذه العملة قد ظلّا منخفضين حتى الوقت الذى أصدر فيه الملك الكامل أمرا بإبطال كل الدراهم التى كانت تعرف عندئذ بالقاهرة والاسكندرية باسم أوراق ، وأمر بإصدار دراهم جديدة كانت تقترب سواء فى عيارها أو وزنها من الدراهم القديمة أى العملات ذات المزيج الجيد .

وقد يكون بمقدورنا أن نلمح فى هذه القطع النقدية المسماة أوراق ، ومفردها ورق ، منشأ قطع المدينى التى تصنع اليوم من صفائح من البرونز مسطحة أو مصقولة بفعل دقات مطرقة ، بل لعل المدينى لم يكن سوى فرع (أو قسم) من هذه العملة التى كانت تستخدم حاملة اسم أوراق .

ويقدم لنا الشيخان اسماعيل وعبد الرحمن ، وهما اللذان ينظر إليهما فى القاهرة باعتبارهما يتميزان بغزارة معلوماتهما ، المعلومات الآتية حول الاشتقاق اللغوى لكلمة مدينى التى تعنى فى اللغة العربية الميدى :

عندما أصبح الملوك الشيخ خليفة ، واتخذ لنفسه القاب السلطان الملك المؤيد أبو نصر الشيخ (وهى أسماء والقاب تعنى الإمبراطور الملك ، الذى تؤيده العناية الإلهية ، صاحب النصر ، الشريف) ، أمر بأن تضرب أنصاف دراهم سميت باسمه : المؤيدى أو الميديدى على سبيل الاختصار ، وكان يطلق عليها كذلك اسم نص وهى كلمة لاتزال تستخدم حتى اليوم للإشارة إلى المدينى أو البارة .

وسواء كان القوم قد اعتبروا المدينى بمثابة تحوير أو تحريف للدرهم القديم ، أو كانوا قد نظروا إليه باعتباره عملة جديدة أدخلت

مناعتها إلى مصر كما ادخلت إلى القسطنطينية حيث ضرب هناك عملة مشبهة تعرف بالبارة Parab (٢٦)، فلن يكون أقل من ذلك صحة لن هذه العملة العجيبة ، الأكثر رقة من ورقة ، والتي تكفى أقل نفخة لبعثرتها والتي يوضع الألف منها في قاع قمع ورقى « قرطاس » ضئيل الحجم ، قد أصبحت هي النقد الرئيسى في مصر ، أى تلك تتخذ أسلما في إبرام الصفقات الكبيرة وكذلك في عمليات البيع بالتجزئة وكذلك التى تتم بها كل الحسابات وتحصل الضرائب .

أما بخصوص نسبة النحاس التى تبرز بها الفضة التى تستخدم فى صنع النقود ، فانه لاستخدم قط فى مصر كلمة بمعناها للإشارة إليها ، وليست هناك كلمة تقابل كلمة نقد برونزى التى نستخدمها نحن . وإذا ما طبقنا هذا الاسم ، نقد برونزى على كل النقود التى يشكل النحاس النسبة الغالبة فى سبكها ، فإن القطع زوات الأربعين والعشرين مدينى ، وكذلك قطع المدينى التى تحدثنا عنها تعد فى واقع الأمر نقودا برونزية (وليست فضية) ، فمبذ زمان طويل للغاية لم تصنع فى مصر نقود فضية بمعنى الكلمة ، ونحن من جانبنا لم ندخل تحت هذه التسمية (أى النقود الفضية) قطع المدينى والقطع زوات الأربعين والعشرين مدينى ، إلا لأن هذه القطع قد حلت محل العملات الفضية التى جاءت النقود التى تحدثنا عنها لتقوم مقامها .

ثالثا — النقود النحاسية

تطلق كلمة نحاس فى العربية على المعدن الذى نسميه نحن Cuivre وفيها معنى كقمت النقود النحاسية تسمى فلس والجمع فلوس .

وكانت هذه النقود النحاسية عبارة عن قطع من هذا المعدن ، تطغت بأوزان تكاد تكون متساوية ، ولم يعد يتداول من هذه النقود اليوم إلا كمية ضئيلة ، ولم يكن الناس يضمون النحاس فى مرتبة النقود . ولم يكونوا يستخدمونه عندئذ إلا فى شراء السلع ضئيلة الثمن أو فى المطالب المنزلية البسيطة . وقد كانت السلع الغذائية الضرورية منخفضة السعر

حتى ان ابناء الشعب قلما كانوا ينفقون فى اليوم الواحد ما يزيد عن بضعة قطع من العملات النحاسية لشراء لقواتهم .

واستمرت هذه الحال حتى نحو العام ٨٠٠ من الهجرة (١٣٩٨ من التقويم المسيحى) . وحيث بدأت النقود الذهبية والفضية بمرور الزمن تصبح بالغة الندرة ، وبشكل خاص بسبب الكوارث التى كانت تحدثها القلاقل والاضطرابات والثورات التى حدثت فى مصر منذ العام ٨٠٦ من الهجرة (١٤٠٤ م) ، فقد أصبحت العملة النحاسية أكثر ضرورة ، واشتد الطلب عليها لهذا السبب وارتفعت قيمتها كثيرا فى عمليات الاتجار غير المشروع حتى تجاوزت قيمتها الحقيقية كثيرا .

وبدأت هذه العملة تتسرب الى مجال التجارة متنافسة مع النقود الفضية منذ الوقت الذى أصبح الظاهر برقوق فيه أمرا ، أى فى نحو العام ٧٨١ من الهجرة (١٣٧٩ من التقويم المسيحى) .

وحين أصبح برقوق سلطنا ، أمر محمود بن على ، الذى ولاه وظيفة استدار (٤٠) بأن يضرب فى القاهرة كمية كبيرة من الفلوس أى من النقود النحاسية بسبب الربح الذى كان يعود به مثل هذا الصنع وأمر بإيقاف سك الدراهم التى أصبحت بالغة الندرة ، وقد صهر الصاغة الكثير من هذه الدراهم ، كما صدروا الى الخارج كمية ضخمة منها ، وبما لا شك فيه أنه قد ضربت نقود نحاسية ذات قيم مختلفة ، كما كان لكل واحدة من هذه العملات اقسامها او تفرعاتها .

وقد استمر سك العملات النحاسية لسنوات طويلة فى عهد برقوق وفى عهد ولده الناصر فرج ، وفى هذه الاثناء جلب الفرنجة كميات هائلة من النحاس الأحمر الى مصر .

وكان سعر التداول الاجبارى الذى تقرر للفلوس او القيمة الاسمية التى تحدت لها وهى أعلا بكثير من قيمتها الحقيقية ، هى السبب فى

(٤٠) تتكون هذه الكلمة من كلمتين فارسيتين : استا (او اسطى) بمعنى مدير أو مدير ، ودار ومعناها قصر ، وهى تماثل عندنا كلمة majordome أى مدير القصر. او المتصرف فى شئونه .

ادخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة .

ومنذ البداية ، وحتى عام ٨٠٦ من الهجرة كانت النقود النحاسية تتداول على اساس العد ، ومنذ هذا التاريخ صدر الامر بتداولها على اساس الوزن اما لانه تبين ان عددا كبيرا منها لم يكن مستوفى الوزن ، واما لانه كان يلزم وقتا بالغ الطول في عدّها مما كان يتسبب في حدوث ارتباكات شديدة ، ثم انتهى الامر بالنقود النحاسية ان اُضحت هي العملات الوحيدة المستعملة ، واصبحت كل السلع ، بها في ذلك الذهب نفسه ، تقدر بالفلوس .

وبمرارة شديدة . يشكو المقرئ . وهو الذي كتب مقالته (عن النقود) بين عامي ٨١٨ و ٨٢٣ من هذا الاجراء الذي لا يمكن أحد أن يعقله . والذي يشعر المرء بالعار من مجرد تدوينه . ويضيف أن النحاس لم يكن قط . في أى بلد من بلدان العالم . لا في قديم الازمان ولا في حديثها . عملة رئيسية . ولم يحل عليه الدور في أن يتداول كعملة الا في عهد أكثر الحكام جدارة بالقت والكراهية . وهو الناصر فرج . فالفضة . بصفة خاصة . هي العملة المشروعة . التي لم يكف تداولها على الاطلاق في أنحاء العالم . ويؤكد المقرئ انها . هي . هذه العملة النحاسية التي ضربت في مصر .

واقترح المؤلف على السلطان الذي كان يتولى مقادير مصر في ذلك الوقت ، وهو الملك المؤيد ، الذي كان قد اعد صنع واصدار الدراهم :

أولا : الا تدون اى مبالغ في كل العقود العامة والخاصة ، وفي كل السجلات المالية ، وكذلك في كل المعاملات والصفقات الا بالدراهم المؤيدية .

وثانيا : ابطال تداول الفلوس القديمة ، على ان تقوم مقامها فلوس جديدة مؤيدية تنشأ على الاسس التالية : تضاف الى ثمن قنطار النحاس المستورد من بلاد الفرنجة كل النفقات التي تتحملها دور سك النقود لتحويله الى فلوس ، ويقدر على اساس ذلك كم عدد الفلوس التي تكون مساوية للدينار وكم منها يكون مساويا للدرهم المؤيدى ، وحاول هذا

المؤرخ التدليل على جدوى هذه العملية ، ومع ذلك فقد كان من المؤكد ان عملية كهذه سوف تلحق ضررا كبيرا بعمامة الناس وبصفة خاصة ابناء الطبقة الدنيا منهم ، والذين تنتشر بينهم العملات الصغيرة ، والذين كانت مصادر دخولهم المتواضعة ستعرض لهزة عنيفة لتفقد دفعة واحدة .

ولعل الاجراء العادل والشريف الذى كان يمكن اتباعه كل ان يستبدل فى دور سك النقود بتلك الفلوس المفضاة تبعا للقيمة التى كانت لها عند تداولها فى مجال التجارة وقبل ابطالها ، دنائير ودرهم ، ومن المستطاع تقدير هذه القيمة اذا اخذنا كحد وسط اثنان السلع الضرورية (كالقمح على سبيل المثال) مقدرة بالدنانير والدرهم الجديدة ، ومع ذلك فقد يحدث ، دون ريب ، ان نجد فى مجال التداول كمية من الفلوس اكبر بكثير من تلك التى ابطلتها الحكومة ، وتصبح العملية على هذا النحو مدمرة ومستحيلة التنفيذ ، ذلك ان الحكومة حين امرت بتجاوزة بذلك كل حد ممكن بصنع كمية بالغة الضخامة من النقود ، ذات قيمة اعتبارية او صورية وسعر تداول الزامى ، قد وجدت نفسها ، حين اصبح الامر ملحا عليها بان تعالج السوءات التى نجمت عن ذلك على مفترق طريق : فاما ان تقتل كاهل نفسها بالديون اذا شامت ان تسحب هذه النقود طبقا لقيمتها الاسمية ، واما ان تسبب فى خراب او افلاس الناس ، اذا هى لم تسترد النقود المفضاة الا حسب قيمتها الحقيقية او الجوهرية .

وعندما عاد صنع العملات الفضية ليستقر من جديد ، وعندما تضاعفت هذه النقود وتزايدت كذلك تفرعاتها ، وعندما اخذ وزنها وعيارها يتناقضان بشكل مستمر ، ونقصت نتيجة لذلك قيمتها ، اصبح من المستطاع استخدامها فى شراء السلع الرخيصة . وحلت بذلك محل العملات الصغيرة « الفكة » ، وبذلك سهل التخلص من النقود النحاسية ، تلك التى كانت اكثر من غيرها عرضة للتلف ، والتى كانت تبعث برائحة غير مستحبة ، والتى كانت من جهة اخرى قد ساءت سمعتها او قلت الثقة بها بسبب الكميات الهائلة منها ، التى ماتت كل حد متمسور ، والتى طرحت للتداول — كما كانت تسبب الكثير من الضيق والارتباك بفعل حجمها ، والتى تطلبت بسبب ذلك نفسه القيام بعمليات اصدار اكبر مسخلة

(وتكلفة) مما كان يعود بذلك على الحكومة بنفع اقل . ولقد انقضى بل اوقف كلية اصدار النقود النحاسية ، واصبحت كلمة الفلوس ، وهى التى كانت تعنى منذ البداية ، وبصفة خاصة ، النقود المصنوعة من النحاس ، تشير بعد ذلك الى العملات الفضية ، واصبحت كلمة نوعية (تدل على النوع) تقابل اللفظ الفرنسى : نقود او فضة *monnaie* *ou argent* (٤١)

اما العملات النحاسية التى صنعت اما فى عهد المؤيد كما نستخدم بمثابة نقود معاونة ان متممة للدرهم التى زاد عيارها ، واما فى عهود اخرى كى تواجه ندرة العملات الفضية فقد اتخذت اسم جديد (٤٢) اى ما صنع حديثا او النقود التى صنعت مؤخرا .

وقد اوردنا تحت رقمى ٢٥ ، ٢٦ اثنين من هذه الاجداد (وهو جمع جديد) النحاسية ، ينتهى كل منهما الى عهدين مختلفين ، كما انهما قد صنعنا من نوعين مختلفين من النحاس ، ويقطعين مختلفين .

وباختصار ، نحيث ظلت قيمة السلع الغذائية تواصل ارتفاعها ، فى حين استمرت قيمة الدينى تواصل انخفاضها ، لدرجة لم بعد الامر يستوجب معها اللجوء الى النقود الأدنى قيمة ، فقد توقف صنع الاجداد منذ وقت طويل ، وان كان فقراء الناس لا يزالون يستخدمون فى معاملاتهم اما هذه الاجداد نفسها بأنواعها المختلفة ، واما قطعها من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن ، يحصلون عليها من عند تجار النحاس كى يستطيعوا شراء السلع ضئيلة القيمة مثل الحشايش (علف

(٤١) يقول المصريون : هات فلوس ، مقابل قولنا *donne de l'argent* او *donne de la monnaie* اذا كان الامر يتصل بعملات ذهبية او بالقروش

(الريالات) ويقولون كثير فلوس مقابل قولنا *Beaucoup d'argent* (والترجمة هنا بتصرف يقتضيه النص العربى) .

(٤٢) ويلفظونها فى القاهرة جديد بدون تعطيش للجيم . وتلفظ فى بلاد اخرى مع تعطيش الجيم . وقد استقر رأينا عند نشي وصف مصر على ان تقدم الجيم العربية سواء كان يعقبها حرف الـ *هـ* أو الـ *اى* . وهما حالتان تلفظ فيهما الـ *هـ* مثل الـ *اى* كما تلفظ اذا أعقبتهما أى حروف متحركة اخرى [اى على كتابة الجيم المعطشة بالطريقة نفسها التى يكتبون بها الجيم غير المعطشة — المترجم] .

الحيوانات) وبالنسبة للكميات التى يقل ثمنها عن المدينى الواحد أو البارة، وكانتتأزم عشرة من هذه القطع لكى تساوى مدينى واحدا ، بحيث يمكننا تمثيلها على النحو الذى كانت عليه الدراهم deniers عندنا .

رابعا : المسكوكات أو العملات التذكارية

لم يعرف الشرق مطلقا ، أو على الأقل ، لم تستقر فيه : على شكل نظام متبع ، كما هو الحال عند الأوربيين ، عادة سك العملات التذكارية المختلفة ، التى يكون القصد من إصدارها إما تكريس أو تخليد لذكرى أحداث بارزة تمت فى عهد من العهود بواسطة استخدام الرموز أو نقوش التواريخ أو النقوش .

ومع ذلك فقد جرت هناك عادة أو تقليد بالغ القدم لايزال متبعها حتى أيامنا هذه ، وهو تقليد يقضى بأن تسك فى فترات بعينها احتفالا باستهلال أو غرة الأعوام (الهجرية) أو لتقديسها كعطايا أو أكراميات ، نقود ذهبية لم تكن تختلف عادة عن النقود الأخرى إلا فى أن سطحها أكبر اتساعا بكثير ، والا فى أن الحفار كان يعطى لكتابتها فى بعض الأحيان قدرا أكبر من الأناقة ومن « التحسين » مع بذخ فى زخرفات الاطار ، أو كان فى بعض الأحيان يخط اطارين مركزيين من الحبيبات ، أحدهما يدور باستدارة القطعة النقدية والآخر فوق حافتها ، أو كان يضع بين هذين الاطارين ، زخرفا على هيئة عقد من الورود أو على هيئة ضفائر أو كتابات مضفرة أو ضروب أخرى من الزينة ، وان كانت النقوش والعبارة والوزن (لهذه العملات التذكارية) هي نفسها فى النقود الأخرى ، أو كان يضاعف الوزن لكى تصنع قطعة ذات اثنين من الفندقى أو تساوى اثنين من العملات الذهبية الأخرى ، أو كان الوزن يزداد فقط بمقدار النصف لتساوى القطعة فى الحالة الأخيرة ١١/٢ فندقى أو سكيئا واحدا ونصف سكيين وهذه هي القطع التى أوردناها فى اللوحة المرفقة بهذه الدراسة تحت رقمى ١ ، ٢ ، ٣ (٤٢) .

(٤٣) يمثل الشكل الأول قطعة من فوات ٢ فندقى ، ويمثل الشكل الثانى قطعة فندقى عادية ، انظر اللوحة الملحقه بهذه الدراسة (وتمتد قسمت فى الطبعة العربية الى اربع لوحات متعاقبة ، مع مراعاة أن يتوافق تسلسل وأرقام الأشكال فى اللوحات مع ما جاء فى النص العربى — المترجم) .

ومع ذلك فقد كانوا يغيرون فى بعض الأحيان من النقوش ، ويسهبون فى بيان القاب الحاكم اما لتمييز هذه القطع عن العملات الاعتيادية واما لامتداح الأمير ، وتقدم القطعة الذهبية التى أوردنا رسما لها برقم ٦ من اللوحة الاولى (رقم ١٢ من اللوحة الأصلية) مثالا على ذلك ، وهى أكبر حجما من الأخريات ، كما أنها فيما هو واضح احدى عملات الزينة أو واحدة من العملات التذكارية ، وهى كذلك تختلف عن التغطية الذهبية المرسومة برقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الأصلية) ، ورغم انها قد سكتا ، كلاهما ، بالقاهرة وفى عهد مصطفى بن أحمد نفسه ، وهو الذى ارتقى عرش القسطنطينية فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من التقويم الميلادى) .

وبرغم ان قطع النقد الترفيحية (قطع الزينة) هذه اقرب كثيرا شيئا بالعملات منها بالمسكوكات ، فقد كانت محدودة التداول ، وكان يحتفظ بها مثلما تحتفظ نحن بقطع الائتمان أو قطع الزواج أو الاحتفالات وكانت تحمل بمثابة زينة أو تعطى فى شكل اكراميات ، وفى بعض الأحيان كانت تباع الى اليهود الذين كانوا يقومون باعادة صهرها .

تقليد كهذا كان موجودا عند الفرس ، فقد كانت تصنع فى فارس تبعا لرواية شردان (٤٤) Chardin قطع نقدية لم يكن لها نفس الزواج الذى للعملات وانما كانت توزع عند حلول رأس السنة .

اما العملات الذهبية المستخدمة فى القسطنطينية والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠ باللوحات ٣٢٤ ، ٣٢٥ عن النقود التركية ، وكذلك عن نقود القاهرة بأرقام ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من اللوحات نفسها (٤٥) فلم تكن هى على وجه الدقة هى النقود المتداولة ، وانما كانت نقودا استهلاكية أو تذكارية أى نقود صدرت لمناسبة معينها ، وكانت القطع الاولى من نوع الفندقى ، أما الثانية فكانت من نوع الزرمحوب .

Voyage de Chardin en Perse, tome IV p. 278, édité (٤٤)

1711.

(٤٥) دراسة عن النقود الذهبية والنفضية المتداولة عند مختلف الشعوب .. الخ ، باريس ، ١٨٠٦ م ٢٠٥ وما بعدها .

ويذكر المقرئ في خطه عند وصفه لاحتفالات رأس السنة أن الخليفة كان يعطى عند انتهاء العام أمرا بأن تصنع في دار سك النقود، في التاريخ نفسه المحدد لنك نقود السنة الجديدة ، عدد محدد من الدنانير ومن الربعيات (٤٦) والقراريط والدرهم المستديرة ، وكان يبعث بها كاستشارة الى الوزير وإلى أقاربه وإلى كل المسكر من حملة السيف أو حملة القلم (الجنود والكتبه) ، كما كانت ترسل قطع الدنانير وحدها هدايا إلى الضباط وأصحاب الرواتب في عيد الفطر (٤٧)، الذي يستغرق ثلاثة أيام ، والذي ينهى شهر رمضان الذي يشكل عند المسلمين وعلى نحو ما يمثل الصوم الكبير عندنا .

ويورد المقرئ في فقرة أخرى أنه كانت تضرب في زمن الفاطميين (٤٧) في دار سك النقود القديمة ، وهي أول دار أنشئت في مصر ، الدنانير أو بالأحرى الخردبات الخاصة بفترة العام (الهجرى) أو بخميس العدس ، وهو الخميس المقدس عند الأقباط ، وقد أطلق عليه هذا الاسم لأن الأقباط يطبخون فيه العدس ، كما كان هذا اليوم ، في زمن المقرئ كذلك ، يوافق الاحتمال بأحد الموالد ذائعة الصيت في القاهرة ، وكل ولايات مصر ، وكان المقرئ يسميه أيضا خميس العهد .

ولا يتعلق الأمر ، في الفقرة الأولى التي اقتبسناها للتو من المقرئ ، بالقراريط وإنما بالربعية فقط وكذلك بالدرهم المستديرة التي يشير إليها باسم مقشقة ، وهي صفة كان المسيو دى ساسى يجهل ما تعنيه ، كذلك فإن المقرئ عند حديثه عن قطع الاستشارة أو القطع الاستهلالية التي تسك بمناسبة بدء العام الهجرى لم يعد يشير إلى الدرهم المستديرة وإنما إلى القراريط ، وفي مكان آخر ، إلى الخردبة (٤٨) . ويستنتج دى ساسى أن الدرهم موضوع الحديث هي نفسها ما عاد المؤلف يسميها بعد

(٤٦) أى أرباع الدنانير

(*) في الأصل : عيد الأضحى .

(٤٧) الفاطمية أو الفاطميون ، نسبة إلى فاطمة ابنة النبى وزوجة على ، والتي يدعى هؤلاء أنهم من نسلها ، وقد استقروا في بدايتهم في أفريقيا ثم استولوا بعد ذلك على مصر .

(٤٨) انظر دراستنا عن الأوزان العربية (الكتاب الأول من هذا المجلد)

ذلك بالقراريط ، ويبدو لنا ان الأكثر احتمالا من ذلك هو ان القيراط والخربة كانا بشيرا الى قطعة نقد ذهبية واحدة ، وكان المنقال ، وهو نفسه وزن الدينار ، ينقسم الى أربعة وعشرين قيراطا ، ومن المعروف ان القيراط يساوى وزن الخربة أو حبة الخروب . وبلا جدال فان هناك بئرا قد تم فى الجزء الأول من نص المقريزى ، اذ كان ينبئ عليه ان يذكر القراريط بعد ذكره للربيعيات . اما عند حديثه عن الاكراميات التى كانت تقدم الى الوزير وإلى اقاربه وإلى عسكر السيف وعسكر القلم فان الحديث هنا لم يعد يتصل الا بالنقود الذهبية ، والقيراط هو اصغر قطعة من العملات المصنوعة من هذا المعدن . وسوف يتحدث عنه مؤلفنا بعد ذلك تحت اسم خربة . واخيرا فان الدراهم المستديرة كانت عملات فضية ، ولم تكن توزع الا على رجال أو اتباع الوزير ورجال كبار الشخصيات المهمة وعمل سك النقود .

اما فى خميس العهد فلم تكن تضرب الا الخربة ، ويتراوح عدد هذا الاصدار النقدي مابين ١٠ آلاف وعشرين الفا من هذه المسكوكات، ويستخدم فى ذلك من ٥٠٠ الى الف دينار ، وإلى جانب ان وزن الدينار يمكن بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال أو بسبب غش فى وزن النقود الذهبية ، ان يكون اثنى من مثقال واحد ، أى اقل من ٢٤ قيراطا ، فقد كانت الدنانير الزائدة تستخدم فى سداد فروق الوزن وفى الانفاقات اللازمة لسك هذه النقود ، وكمنح للعاملين فى الضربخانه .

ونستنتج مما قلناه للتو ان قطع النقد المسماة قراريط أو خردبات كانت بالغة الضالة وذات قيمة متواضعة ، اذن فقد كانت بالنسبة للنقود الذهبية ما كانه المدينى أو البارة بالنسبة للعملات الفضية .

وحتى اليوم لا يزال القوم يحتفظون بمادة سك النقود الذهبية احتفالا بغرة الاعوام ، أو لكى تقدم اكراميات ، أو تعطى لاشخاص متميزين كانوا يطلبونها بانفسهم ، أو كانوا يرسلون الذهب من عندهم لتحويله الى قطع نقدية وإلى نصفيات وربيعيات (من هذه القطع) ، ولم يكن هذا كله يختلف فى شئ عن العملات الماثلة الا فى أنها ذات سطح اكبر اتساعا والا فى الصناية التى يبذلها الحمار فى كتابة وحفر النقوش ،

وتسمى الهدايا أو الاكراميات بخشيش (٤٩) . وفى بلاد ترزح تحت نير الاستبداد ، وبصفة خاصة ، فى تلك البلاد تعقد فيها السلطة للأقوى والاكثر جسارة ، تكون الوسيلة الفعالة ، والمعتادة للغاية ، لاصطناع الاتباع هى الاعطيات والاكراميات ، اذ قل أن تكون هناك حقوق مؤكدة ثابتة ، أو عدالة فى التوزيع ، وإنما كل شيء هو منحة وعطاء ، وفى هذه البلدان يعطى النذر اليسير دوماً فى شكل رواتب ثابتة ، ويوهب الكثير أحيانا فى شكل منح واعطيات :

فى هذه البلاد يجهل الناس ما التحفظ ، أو هذا النوع من الرصانة والحياء اللائق بشخص من يعطى بقدر ما هو جدير بشخص من يأخذ . وفى الأعياد الخاصة التى تحييها على سبيل الترفيه العائلات أى الراتصات من أهل البلاد ، والموسيقىون ، فإن المدعويين ، إذا أخذتهم النشوة من مهارة العازفين ، يقدمون لهؤلاء العوالم اعطيات فضية (نقوط) فتعلن العالمة بصوت عال اسم من أعطى وتبته عطائه ، هنا تختلط مشاعر الكبرياء بأحاسيس المكابرة ، فتدفع العجرفة المهينة أحد المشايخ أو واحداً من البكوات (عندما يرى غيره قد قدم أكثر منه) أن يعطى «نقوطاً» يبلغ ١٠٠ دينار الى واحد من هؤلاء « الآلاتية » المنفرين .

ولدى كبار القوم ارتال من الخدم ، يتبعونهم فى كل مكان ، ولا يحصلون من ساداتهم قط على مكافئات أو أجور ، ويقتصر ما يحصلون عليه منهم على اعطيات من الملابس وبعض قطع صغيرة من الذهب فى اعياد بعينها ، وإن كان هؤلاء السادة يتركون لهم الحق فى أن يدخلوا فى خدمتهم كن من يحتاج الى سيد ، ولما يكون بمقدور أحد أن يدنو من هذا السيد دون أن يوزع اليخشيش على الخدم والاتباع ، وهؤلاء يطالبونك به اذا نسيت أن تقدمه اليهم ، وفى بعض الأحيان يفرضونه فرضاً ، ومن جهة أخرى ولا تزال ثمة عادة مماثلة فى بعض بلدان أوربا حيث ينتظر كخدم البيت ، حتى الخدم فى قصر الأمير نفسه ، والذين يسمون *la famiglia* وأنت فى طريقك الى سيدهم ليلحوا فى طلب الـ *bouna mano*

(٤٩) وهى كلمة فارسية تعنى هبة أو هدية ، وهى مشتقة من الفعل بخشيدن بمعنى يعطى أو يهب .

والدراهم الفضية المستديرة الفضية هي المسكوكات الوحيدة التى
امكنا ان نسمع بها والتى تسك عند بداية (غرة) الاعوام . وحيث اصبح
المينى ، فى الوقت الحاضر ، هو العملة الفضية الوحيدة المستخدمة فى
مصر ، فانه يوزع ، دون تغيير شئ فى نمط صنعه على موظفى وعمال
دور سك النقود عند استهلال الاعوام وفى نهاية شهر رمضان .

خلاصة : النقود الزائفة

كلما زاد الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية و الجوهرية
للنقود كانت الحكومة عرضة لان تجد من يزيفون نقودها ، سواء فى
الداخل (على يد رعاياها) او فى الخارج على يد اجانب .

ولعل هذا هو السبب فى تلك المكسب الهائلة التى كانت تحققها
بالضرورة صناعة النقود النحاسية . حين اصبحت هذه النقود هي العملات
الاساسية او الوحيدة التى تتداول فى مصر ، كما ان علينا ان نعى ،
بالضرورة كذلك ، هذه الكميات الضخمة من العملات النحاسية التى
وجدت فى مصر الى تساهل مصر وسماعها بتداول نقود البلدان المجاورة
فيها ، وقد صنعت هذه وتلك بشكل ردىء ، وقلدت على وجهيها ، وبطريقة
منفرة الانماط القديمة والاطر القديمة . بل كذلك اسماء وصور الحكام
المسيحيين والامراء المسلمين .

وقد امكن الطبقات الدنيا من عربان (٥٠) وفلاحين ، وهى اليوم كما
كانت بالامس بالغة الجهالة ، ان تدخل الى اعماق البلاد نقودا متنوعة ،
دون ان يدرك هؤلاء ما ان كانت هذه النقود زائفة او اجنبية ، ولقد قابلنا
فى مصر ، مثالا فريدا على هذه الجهالة ، فحين وصل جيشنا الى الفلاحين
المساكين لايحسنون التفرقة بين العملات وبين القطع المعدنية حتى انهم
كثفوا يترددون فى اخذ نقودنا الفرنسية لانهم لم يكونوا معتادين على رؤية
عملات نقدية بهذا السمك والوزن ، وكثفوا — من جهة اخرى — يتبادلون
مع جنودنا ، الذين كثفوا دهشين بقدر ما كانوا سمداء بنجاح ما كثفوا

(٥٠) نقصد بالعربان اولئك المقبين منهم على تخوم مصر واولئك
المستقرين فيها .

يسمونه خدعة الحرب ، كل صنوف الماكولات مقابل أضرارهم النحاسية أو المصنوعة من القصدير أو من خليط منهما ، شريطة أن تكون هذه مسطحة وأن تكون قد نرعت عنها الحلقات التي تستخدم في شبكها . لقد كان الفلاحون يأخذونها على أنها نقود ، لأنها كانت أقرب كثيرا إلى شكل ومظهر النقود ذات العيار المنخفض ، والذين كانت لديهم عنها فكرة منقوصة ، ونتج عن ذلك أن ملابس العدد الأكبر من جنودنا ، عند وصولهم إلى القاهرة ، وجدت خالية من الأزرار .

ونستطيع أن نضيف أن التدليس في عيار النقود يكون أكثر سهولة عند أمة أقل تنورا ، لاسيما أن من التمييز يكون سرا قل أن يعرف أو يمارس إلا في مجال النقود ، أن فنون الصناعات متدهورة ومختلفة لدرجة تتجاوز الحدود في مصر ، كما أن العمال ، لدرجة تتجاوز الحد أيضا ، عارون عن تلك القدرة على التنفيذ ، وعارون من المعارف والمهارة ، ويتعرضون لوشايات ورقابة شرطة قاسية ، جهمة وصارمة ، لدرجة لا يمكن معها قط أن ينشأ أو يستقر هناك ، ويقدر كبير بعض الشيء ، صنع نقود زائفة ، وقد استطاع بعض العمال ، في عهود مختلفة ، أن يصنعوا بعض عملات مزيفة عن طريق وسائل سهلة قليلة التعقيد لا تتطلب سوى الصبر ومهارة اليد ، ولعل الأمر كان يتم بالمطرقة وقوالب السك ، وإن يكن الأمر الأقرب إلى الترجيح هو أن يكون إدخال النقود المزيفة إلى مصر ناتجا عن منافسة وموجدة وجشع الأمم أو الشعوب الصغيرة المجاورة لها . كذلك ، فكل شيء يدفع على الاعتقاد بأن الذين كانوا يستولون على السلطة في عهود الفوضى أو الاستبداد ، كانوا يدفعون بانفسهم ، في بعض الأحيان ، وإلى درجة بعيدة إلى مساوئ المضاربة بالنقود لحد جعلتهم يصنعون نقودا زائفة .

ويذكر المقرئ أن عبيد الله بن زياد (٥١) ، كان أول من حور في شكل الدرهم ، فأمر بضرب دراهم زائفة ، وذلك عندما هرب من البصرة في العام ٦٤ من الهجرة (٦٨٤ من التقويم المسيحي) ، وتضاعفت أعداد الدراهم الرديئة وانتشرت في كل الولايات في عهد الأسر الفارسية من آل بويه وفي عهد السلاجقة .

ويورد المسيو تيخسين Tychoen أمثلة لعملات عربية من النحاس تحمل على حافتها : « هذا الدينار - أو هذا الدرهم - ضرب فى .. الخ » وحيث كانت الدينار عملة ذهبية والدرهم قطع نقود فضية ، فيبدو بوضوح أن كانت هذه نقودا مزيفة قد طلبت بالذهب عند إصدارها ، اللهم الا إذا كان (أولو الأمر) ، كى يتجنبوا أى اتفاق فى صنع قوالب جديدة ، كانوا يستخدمون فى سك هذه النقود النحاسية ، تلك القوالب التى كانت تستخدم فى ضرب الدينار .

وهناك من يرتاب فى أمر الممالك عندما استولوا على صناعة النقود بالقاهرة ويتمهم بأنهم فى غترات القحط أو الأزمات كانوا «يلعبون» فى أوزان النقود وبأنهم بصفة خاصة كانوا يأمرن بسك عملات ذهبية زائفة . وقد رأينا فى القاهرة كثيرا من قطع الفندقلى يمكنها أن تعد زائفة . وقد أوردنا رسما لها يحمل رقم ٩ من اللوحة الثانية (هـ فى اللوحة الأصلية) ، وتحمل على الوجه تأثيرة السلطان عبد الحميد بن أحمد وعلى الوجه ب : سنة ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وهى السنة التى تولى فيها هذا السلطان مقاليد الأمور ، وفى أعلا القطعة نجد الرقم ٩ الدال على أن هذه القطعة قد صنعت فى العام ١١٨٩ هـ (١٧٧٥ م) وهو التاريخ الذى يوافق الوقت الذى يستعد فيه المملوك محمد بك ، المسمى أبا الذهب ، بسبب بذخه ، وبعد أن أعقب على بك ، سيده الذى خانه وسعى لهلاكه ، لأن ينقل الحرب الى سوريا ضد الشيخ ظاهر العمر ، الحليف القديم لعلى بك ، ومع ذلك ، فقد لا تبرهن هذه الأرقام التى تحملها قطع الفندقلى. هذه على أنها قد صنعت بشكل محدد فى الفترة التى تشير إليها ، اذا من المحتمل كثيرا ، حين يتصل الأمر بنقود مزيفة ، أن يكون التاريخ (المدون عليها) نفسه غير صحيح .

وقد وجدنا بين قطع الدينى التى تتداولها التجارة ، بعضا منها من النحاس الأصغر تم جلوها أو تبويضها .

سادسا : النقود الحسابية

نطلق اسم نقود حسابية على وحدات النقد الاعتبارية ، التى تستخدم فى حساب القيم المختلفة وفى تقديرها ، وذلك تمييزا لها عن النقود الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لجنيها التورى الذى نتخذه اليوم عملة حسابية ، اذ نعبر عن المبالغ الاجمالية بهذا الجنيه برغم ان هذا الجنيه لم يعد اليوم قط عملة حقيقية .

وقد راينا المصريين فى البداية يقدرون حساباتهم على اساس الفناير ، ثم بالدراهم ، وكذلك بالفلوس او العملات النحاسية ، وهم اليوم يقدرونها على اساس المدينى ، بيد ان الضرائب ظلت تقدر منذ ماض بعيد بعض الشيء على اساس عملة اعتبارية تسمى بوطاقة (*) ، فبعد ان كانت الضرائب تتم فى الاصل بالدينار ، ثم بعد ذلك بالعملة الذهبية التى حلت محل الدينار ، يبدو انه بدا يقبل سداها بواسطة هذه النقود الذهبية ، وقد أصبحت بالغة الندرة لحد لا يمكن معه تسديد الضرائب عن طريقها ، والى جانبها عملات القروش والقارى او الريال ، التى كانت وغيرة فى مجال التجارة ، والتى أصبحت لها على وجه التقريب القيمة نفسها التى كانت العملات الذهبية ، وذلك فى مجال التداول النقدى على النحو الذى يمكن ان تكون عليه الدراهم والفلوس وقطع المدينى .

اما البوطاقة ، هذه العملة الاعتبارية فقد قدرت عند مجيء الفرنسيين الى مصر بـ ٩٠ مدينى ، وهو السعر نفسه الذى ثبت عليه على بك فى نحو العام ١٧٧٣ من تقويمنا قيمة التالار ، وعندئذ كانت البوطاقة سواء باعتبارها عملة حسابية تقدر وتجبى على اساسها الضرائب او باعتبارها عملة حقيقية متداولة او التالار — كانا كلاهما معا ولبعض الوقت يقدران بـ ٩٠ مدينى ، ومع ذلك ، فعلى حين ظلت البوطاقة فى مجال الضرائب تساوى ٩٠ مدينى ، اخذت قيمة التالار (او البوطاقة النقدية) تمضى فى ارتفاعها بسبب تدهور المدينى حتى أصبحت تساوى عند مجيئنا ما يبلغ ١٥٠ مدينى ، وحيث كان الزرمحوب فى هذه الفترة

(*) انظر من ٧٣ الفقرة الثانية وكذلك الهامش رقم ٣٤ من الصفحة نفسها . (المترجم) .

نفسها يساوى ١٨٠ مدينى ، فقد كانت القطعة الواحدة من انصافه تساوى ٩٠ مدينى اى بوطاقة كاملة كعملة حسابية .

واذا عدنا الى الزمن الذى تقرر فيه تقدير الضريبة بالبطاقات فسوف نجد ان هذه العملة الحسابية ، او تلك التى حلت هى محلها ، كانت تعادل اقل من ٩٠ مدينى . وكان الصيارفة (٥٢) والاقباط (٥٣) ، اولئك الذين وكلت اليهم جباية الضرائب ، والذين كانوا قرب غزو مصر على يد الفرنسيين ، يحصلون فى العادم ٩٠ مدينى من كل بطاقة (حسابية) لكنهم لا يقدمون حسابها للملتزم الا بواقع ٨٠ او ٨٥ مدينى ، ويحتفظون لانفسهم بالفرق اما باعتباره ربحا تعسفيا او باعتباره جملا متعارفا عليه ، اما اذا قام احد المولين مصادفة بسداد الضريبة بواسطة انصاف الزمحبوب فان هؤلاء الصيارفة لم يكونوا يحتسبون هذه القطع الا على اساس انها بوطاقة (حسابية) تساوى ٨٥ مدينى ، لكنهم يقدمونها فى حساب الملتزم باعتبارها مساوية لـ ٩٠ مدينى .

وحيث ظلت قطع المدينى تفقد بصفة مستمرة جزءا من قيمتها ،مى حين كانت غلة الاراضى ، سواء اكانت فى شكل ضرائب او فى شكل اتاوات او عادات (هدايا) للملتزم ، مثبتة بموجب بطاقات حسابية ، فقد كان على الحكومة والملتزمين ، حتى لا يجدوا دخولهم عرضة للتناقص بشكل مستمر ، ان يسلكوا احد سبيلين ، فاما ان يقدموا البوطاقة (الحسابية) بعدد اكبر من المدينى يتفق او يعوض القدر الذى تدهورت به قيمة العملة الاخيرة ، واما ان يفرضوا ضرائب جديدة .

ويكاد يكون من المؤكد انه لم يتم اللجوء قط الى الوسيلة الاولى ، وان كان اولو الامر جدوا فى استخدام الوسيلة الثانية ، فاستحدثوا حشدا

(٥٢) او المبدلون العموميون ، انظر دراستنا عن الاوزان العربية .

(٥٣) انظر فيما يختص بالوظائف التى كان يشغلها الاقباط والصيارفة فى مجال جباية الضرائب، دراسة المسيو لانكويه عن النظام المالى والادارى لمصر العثمانية ، تأليف المسيو استيف . (الكتاب الاول من المجلد الخامس من الترجمة العربية) .

من الضرائب الإضافية انتهى بها الأمر أن تجاوزت في مجمل حصيلتها ما تدره الضرائب المبدئية (٥٤) .

وبرغم أن هذا السلوك هو على وجه التقريب سلوك غالبية الحكومات التي ترفع من حصيلة ضرائبها بقدر احتياجات الدولة ، فتقوم بفرض ستميمات اضافية أو ضرائب متفرقة بدلا من أن تلجأ الى زيادة الضريبة العقارية أو الضريبة الأساسية بشكل مباشر ، فقد كانت لحكام مصر فيما يبدو لنا مصلحة خاصة في عدم رفع قيمة البوطاقة (الحماية) في نظام جباية الضرائب .

فحيث كان الميرى ، وهو الضريبة العقارية التي انشاها سليم ، أو بالأحرى خليفته سليمان الأول ، لى تصب في خزينة سلطان القسطنطينية ، يجبى على أساس البوطاقات الحسابية ، التي تظل قيمتها هي ، فلم يكن يسدد للسلطان ، عن هذا المال الميرى الا المبلغ نفسه من المدينى نقدا ، أما كل الاستقطاعات أو الاتاوات الإضافية التي استحدثها المالك أو الحكام ، بل وكذلك المتزمون (٥٥) ، فكانت حصيلتها تعود عليهم وحدهم .

وتقدر المبالغ الكبيرة بالاكياس ، وكل كيس قدره ٢٥ الف مدينى . في حين لا يقدر الكيس في القسطنطينية الا بـ ٢٠ الف بارة فقط .

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) المتلزم هو مالك أو سيد الأراضى التي لم يكن الفلاح أو المزارع سوى مستأجر لها . انظر دراستى لانكويه واستيف اللتين سبقتا الإشارة اليهما (الكتابان الأول والثانى من المجلد الخامس ، من الترجمة العربية) .

الفصل الثاني

شكل العملات وقطرها

- ١ -

الشكل

إذا ما صدقنا ما يذكره المقرئى ، فقد كان العرب قبل الاسلام لا يستخدمون سوى قطع من الذهب والفضة ، غير مصنعة ، تتفق تقسيماتها مع أوزان ذلك العصر وتحمل نفس اسمائها ، وكانت لدى بعض الشعوب عملات نقدية مربعة الشكل ، ولا تزال تصنع حتى اليوم — او كانت تصنع منذ سنوات قلائل — فى بلاد البربر ، نقود من الفضة ذات شكل بيضاوى (١) ، او على هيئة متوازى اضلاع ، اسطحة محدبة بعض الشيء (٢) ، وان كان الشكل الغالب على الدوام هو الشكل الدائرى ، اذ ان هذا الشكل فى مجال العملات النقدية هو اكثر الاشكال ملامة ، واقلها عرضة للتلف بفعل الملامسة عند تداولها .

وقد كان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، الذى اعلن نفسه خليفة فى مكة فى العام ٦٤ من الهجرة ، هو اول من امر بتدوير النقود الفضية ،

(١) لدينا واحدة من هذه العملات بيضاوية الشكل ، ولهذه اطار او برواز على حافتها ، وهى تزن ٢٧ ٣٥/١٠٠٠ جراما ، مما يجعلها فيما يبدو ذات مزيج جيد (او سبك جيد) ، وتحمل على احد وجهيها « ضرب فى رباط الفتح » وعلى الوجه الآخر ، وفى ثلاثة سطور « احد ، احد ، ١٢٩١ » اى الله واحد وحيد ، ويوافق العام ١١٩١ من الهجرة العام ١٧٧٧ من تقويمنا . اما الأرقام فقد كتبت بالشكل الأوربى وليس بالشكل العربى .

(٢) ليس للعملة الأخرى اى اطار او برواز ، ويبدو مصبوبة ، وهى باختصار تشبه العملة السابقة فيما يتعلق بالنقوش التى عليها فيما عدا ان سنة الإصدار هى ١١٨٨ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) ، وتزن هذه القطعة ٢٨ ١٨/١٠٠٠ جراما .

فى حين كانت العملات التى صنعت من قبله مسطحة (اى بطروقة) خشنة رديئة التنفيذ ، ومع ذلك فيمكن الافتراض بان الشكل الدائرى الذى اعطى للنقود لم يكن بالغ التهام ، وبان العمال كانوا يسطحون (او يطرقون) المعدن بواسطة المطرقة ، وانهم كانوا يسكونه بالمخصف ، وانهم لم يكونوا قط يعرفون آلة الصقل او المخرطة ، او الرقاص ، وهذا هو نفس ما كان متبعاً فى الأزمان الماضية عند الاغريق والرومان ، ثم بعد ذلك فى اوربا ، اما فى فرنسا فلم تستخدم آلة الصقل الا فى عهد هنرى الثانى ، ولم يحدث أن استخدمت المخرطة مع الرقاص فى صنع النقود الا فى نهاية عهد لويس الثالث عشر (٣) .

وفى العام ٦٢٢ من الهجرة (١٢٢٥ من تقويمنا) ، أمر الملك الكامل ، وهو الذى الغى كما سبق ان قلنا المسكوكات التى كانت تتداول فى مصر ، بان تضرب دراهم دائرية الشكل . ونحن اليوم نجهل متى يحين الوقت الذى تتبنى فيه مصر استخدام المخرطة ، ومع ذلك فقد لا يكون مستحيلاً انها استعملت هناك فى زمن سابق على الزمن الذى استخدمناها فيه ، فى اوربا ، فمن المعروف انه عندما كانت الفنون والعلوم تزدهر عند العرب ، كانت اوربا لا تزال فى حالة قريية من الهجمة .

لكن الناس اليوم فى مصر لا يخرطون العملات الذهبية قط بواسطة المخرطة .

وينتج عن الطريقة التى يستخدمها القوم هناك لتحويل النقود ، وعن ضربها بالسكة (بتشديد وكسر السين) ان يكون القطر فى مختلف القطع النقدية ليس هو نفسه على نحو دقيق او صارم ، وانها نادراً ماتكون كاملة الاستدارة او ذات سمك مستو ، وانها تتآكل فى بعض الاحيان

(٣) انظر : « اعتبارات عامة حول النقود » ، تأليف مونجيه Mongez ، وقد قرئت هذه الدراسة فى الحجرة الثانية من المجمع فى السابع عشر من جرمينال من العام الرابع (٦ ابريل ١٧٩٦) والتى نشرها فى العام نفسه Agasse وهو الناشر المقيم بشارع Printevins وهذا المؤلف الرائع هو واحد من تلك المؤلفات التى اسهمت اكثر من غيرها فى أن تضع فى متناول الجميع افكاراً واضحة ، بقدر ما هى دقيقة ، حول فن صنع النقود ، التى ظل يستحوذ عليها لوقت طويل نوع من العلم السرى او الغامض ، كانت له لغة خاصة ، هجبية ، وتكاد تستعصى على الافهام .

عند حوافها ، وإن نقش أحد الوجهين لا يظهر كلية إذا كانت قطعة العملة بالغة الصغر إذا ما اساء العامل وضعها تحت الرقاص ، وإذا لم تضبط المسكوكات بشكل جيد ، وأخيرا إن يضع جزء من النقوش أو سنة الضرب ، أو أن يجد المرء مشقة بالغة فى فك حروفها .

وحيث كانت العملات الفضية أو الفروش التى صنعت فى عهد على بك ، وتلك التى صنعت خلال وجود الفرنسيين فى مصر ، قد قطعت بواسطة المخرطة ، فقد كانت ، كما هو حال قطع الدينى ، ذات قطرا أكثر تماثلا ، كما كانت أفضل استدارة فيما عدا العملات التى تشوهت ، لأنها ضربت بسكة حرة ، وهذا هو الحال بالنسبة لقطعة النقود الصادرة فى عهد على بك والتى نجدها فى لوحاتنا برقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ فى اللوحة الأصلية) ، وبالنسبة لقطعتى الدينى رقمى ١٨ ، ١٩ من اللوحة الثالثة (٢٠ ، ٢١ من اللوحة الأصلية) (٤) ، وإن كان الأمر الذى ساهم أكثر من غيره فى جعل القطع النقدية ذوات الأربعين والعشرين مدينى أقل تماثلا فى استدارتها هو أنه كانت لدى القوم تلك العادة السيئة ، عادة طرقتها فوق جافتها ، بدلا من طرقتها على الوجه كما يحدث فى فرنسا ، أو بأن يزيلوا ، وهو أمر أفضل ، طبقا للأسلوب المستخدم فى باريس ، وفى بعض دوائر أخرى فى صناعة النقود ، طبقة خفيفة من هذا الوجه أو ذاك بواسطة أداة التنعيم فى آلة المعالجة (أو التعبير) ، وهى الآلة التى تجعل العيار مضبوطا) .

أما النقود النحاسية فى التى تبدى بصفة عامة أكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى أشكالها وعدم الدقة فى صنعها ، أما لأن العاملين فى دور سك النقود كانوا يتوقعون ولابد أن يحصلوا على أدنى أجر حتى ولو أجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا ، أو لأن هؤلاء العمال قد أبدوا الكثير من التعجل والقصور فى صنعها ، عندما ضربت كميات كبيرة منها فى أوقات الأزمات (التى ضربت فيها) ، والتى لابد أن تكون النقود فيها بالضرورة قد صنعت فى أكثر الأشكال رداءة .

(٤) انظر اللوحة الملحقه ، وقد اخذت هذه القطع كيفما اتفق ، من بين تلك التى تعاني من عدم الانتظام أو الاستواء ، ولعل الحفار قد بالغ بعض الشيء فى العيوب التى بها .

(*) أداة فولاذية نesk بها النقود المعدنية والشارات (المترجم) .

ثانيا : القطر

كان لابد لقطر النقود الذهبية ، تبعاً لما انتبهنا من قوله ، أن يتغير كثيراً (من قطعة لأخرى) ، ومع ذلك فإن هذا القطر لم يكن قط كبيراً لحد مبالغ فيه لأن وزن أية قطعة من النقود الذهبية لم يتجاوز قط فيما يبدو مثقالاً واحداً ، أو أكثر بنحو طفيف من جرو gros واحد ، فيما عدا العملات التذكارية أو القطع التي تصدر عند غرة الأعوام والتي تناولناها بالحديث من قبل ، والتي كانت في معظم الأحيان ذات وزن أكبر ، والتي يتحقق لها على الدوام مظهر أفضل وقطر أكبر بكثير .

وكان قطر أكبر عملة شاهدناها في القاهرة من هذا النوع يبلغ ٣٤ مم ، على هذه الشاكلة كانت القطعة ذات الـ ٢ فندقى ، وهى التى رسمناها برقم ١ (٥) ، أما القطعة رقم ٧ من اللوحة الثانية (٣ فى اللوحة الأصلية) وهى ليست سوى فندقى صدر فى غرة العام ، فيبلغ قطرها ٢٥ مم فى حين لا يبلغ قطر الفندقلى العادى سوى ١٩ مم فى الظروف الاعتيادية (١) .

ويمثل هذا القطر ، بطريقة شبه مؤكدة ، قطر الدنانير القديمة ، وقد شاهدنا الكثير منها ، ولدينا واحد منها محفوظ فى حالة جيدة وسط آخرين ، وقد ضرب فى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ م) ، ويبلغ قطره هو الآخر ١٩ مم ، وهو على وجه التقريب القطر نفسه الذى كان للعملات الذهبية ومسكوكات النذور التى كانت تستخدمها الإمبراطورية الرومانية الشرقية (٧) ، والذى نجده كذلك فى سكبن البندقية وروما ودوكلات هولندا ، الخ ، لذلك فلن يكون تعسفاً من جانبنا أن ننسب هذا التقارب

(٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة، أما قطعة النقود الذهبية الصادرة فى القسطنطينية ، والتي نشرها المسيو بونفيل برقم ٦ (اللوحة الاولى من النقود الذهبية التركية) والتي تساوى فندقى فيبلغ طول قطرها ٤٦ مم ، أما القطع المرسومة برقم ٧ والتي تساوى القطعة منها ٣ فندقى فيبلغ طول قطرها ٣٦ مم .

(٦) انظر القطع اشكال ٢ ، ٨ ، ٩ (حسب ورودها فى الطبعة العربية) .

(٧) مثال ذلك نذر ايلبوس كونستانتيوس قطعاً من النقود الذهبية للإمبراطور فالان ، وقد جلبنا ذلك كله معنا من مصر .

فى القطر والوزن (٨) الى عامل التقليد والى تأثير العلاقات التجارية ، وان
نسب اليه كذلك هذا التقارب من العيار الذى كان فيما مضى للنقود الذهبية
عند شعوب شديدة التباين لهذا الحد .

وبيلغ قطر نصف الفندقى عادة نحو ١٤ مم .

وبرغم ان وزن الزمرحوب اقل من وزن الفندقى فقد كان قطر الاول
اكبر من قطر الآخر بنحو طفيف ، ويصل طوله عادة الى ٢١ مم .

اما العملات الذهبية التى تصدر بمناسبة غرة الاعوام ، فلها وجه
اكبر اتساعا بكثير ، اذ يصل قطر القطعة المرسومة برقم ٦ من اللوحة
الاولى (١٢ من اللوحة الاصلية) الى ٢٧ مم فى حين قلما يزيد قطر
القطعة العادية ، الصادرة فى العهد نفسه والمرسومة برقم ٥ من اللوحة
الاولى والذى له الوزن نفسه ، عن ١٩ مم .

وفى معظم الاحيان يحتفظ قطر قطعة النصفية الذهبية والذى يبلغ
نحو ١٨ مم ، بالعلاقة نفسها القائمة بين قطر القطعة الذهبية (الكاملة)
وزنها ، بل يحدث فى بعض الاحيان ان تتساوى هذه النصفيات ، وبصفة
خاصة عندما تكون معدة للاصدار بمناسبة غرة العام او لتتدبها كمطايا
او اكراميات ، فى مساحة وجهها مع وجه القطعة (الكاملة) ، كما يمكننا
ان نرى ذلك فى قطعة النصفية المرسومة برقم ١٤ ، لذلك فقد نخلط بينهما
للوهلة الاولى ، وان كان التمييز بينهما ميسورا للغاية عن طريق السك .

ونستطيع ان نقول شيئا قريبا من ذلك ، فيما يتعلق بالربعيات
(ربيعة) التى يقترب اتساع وجهها فى بعض الاحيان من الاتساع الذى
ينبغى ان يكون عليه اتساع وجه النصفيات ، ويبلغ متوسط طول قطر
هذه الربعيات ١٦ مم .

ولا بد ان القراط والخربة ، كليهما ، كانا عملتين ذهبيتين ، قطرهما
بالغ الصغر حيث يمثل كل منهما جزءا واحدا من اربعة وعشرين جزءا من
الدينار او المثقال ، برغم ان من بيدهم الامر قد حرصوا بتقليلهم لسكها

(٨) كان وزن قطع الفندقى القديمة ، وبخاصة القطع من اصدار
القسطنطينية هو الوزن نفسه الذى نجده فى سكين Séguin البندقية .

على زيادة اتساع وجهها ، وان كنا لم نستطع الحصول على أى من هذه القطع الذهبية الصغيرة .

ويختلف القطر فى الدراهم بشكل محسوس كما هو الحال بالنسبة للدنانير ، واذا أخذنا فى اعتبارنا ان النقود الفضية كانت تتساوى فى الأصل مع الدينار ، فمن المحتمل ان تكون قطع النقود الفضية ذات قطر اكبر من قطر الدينار لأن الوزن النوعى للفضة اقل منه للذهب ، وان كان قطر هذه النقود الفضية قد قل بدوره عندما نقص وزن الدراهم ليصبح وزن كل عشرة منها مقابلا لوزن كل سبعة دنانير ، ويبرهن لنا هذا ، فيما يبدو ، على صحة مقرة بالغة الطرافة عند المقريزى يذكر فيها ان احد الاسباب التى دفعت عبد الملك بن مروان أن يقدر لكل ١٠ دراهم وزن سبعة مثقات أو دنانير هو أن الوزن النوعى للذهب اكبر منه للفضة وانه قد استوثق ان النسبة بين الوزنين النوعيين لكلا المعدنين تبلغ ١٠ ، ٧ (٩) ولكن لماذا يلغون كل هذا الاعتبار لهذا الوزن النوعى اذا كان جل مهمهم هو ان يجعلوا الدراهم مساوية فى مساحتها وسمكها للدنانير !

وقد حصلنا على درهم ، نقلناه معنا من مصر ، ضرب فى عهد الظاهر ركن الدين ببيرس ، يكاد يبلغ طول قطر الطول نفسه للدنانير القديمة .

واذا كان على بك قد أمر بان تضرب فى القاهرة قطع من ذوات المائة وذوات الثمانين مدينى ، شبيهة بتلك التى كانت تضرب فى القسطنطينية ، فقد كان من الضرورى أن يبلغ قطر هذه العملات ، كما هو الحال فى العملات الأخيرة ، نحو ٤٣ أو ٤٥ مم .

أما المدينى ، وهو اصغر قطعة نقد مصرية على الإطلاق ، والذي يمكننا ان نقارنه ، من حيث حجم سطحه ، بقطعنا ذوات ال ٢٥ سنتيما ، وان كانت هذه القطع اكبر منه سمكا ، فيبلغ قطره ١٥ مم ، ولسناتعرف ما ان كانت فى القاهرة فى الماضى قطع تتساوى اجزاء من المدينى كما حدث

(٩) يبلغ الوزن النوعى للذهب النقى المصهور وغير المزيف ١٩٢٥٨١ ويبلغ الوزن النوعى للفضة النقية ١٠٤٧٤٣ طبقا لما يراه بريسون Briss n مما يجعل النسبة بين الوزن النوعى لكل من هذين المعدنين تصل الى ١٠ مقابل ٥٤٢٩/١٠٠٠ ، وهو امر يبتعد كثيرا عن النسبة التى يقررها المقريزى .

فى القسطنطينية ، وقد نقلنا معنا من مصر قطعاً بأنصاف ، وثلاثة أرباع البارة ، ضربت فى استانبول ، ولا يبلغ قطر هذه سوى ١٢ مم .

وتختلف أقطار العملات النحاسية ، فيما بينها ، اختلافاً كبيراً ، حيث نجد فى العملات النحاسية ، بشكل خاص ، قطعاً نقدية مختلفة المعيار والحجم ، ويمكن أن يقارن قطر أكبر القطع التى رايناها حجماً بقطر قطع عملاتنا النحاسية ذات الـ ٢ سو (*) أو الـ ١٠ سنتيمات ، وتلك هى القطع التى رسمناها برقمى ٢٥ ، ٢٦ من اللوحة الرابعة (نفس الرقمتين فى اللوحة الأصلية) والتى يبلغ قطرها نحو ١٨ مم .

ولم يتحدد طول القطع النقدية فى فرنسا بشكل حاسم ودقيق إلا منذ أن ضربت فى شكل حلقة بارزة ، وقد نتج عن ذلك أن سمكها كان يتفاوت بشكل طفيف للغاية تبعاً لما كان المعدن أكثر أو أقل انضغاطاً بفعل طرقات الرقاص (بالخرطة) ، وعلى العكس من ذلك كان من المحتم أن يختلف هذا السمك أكثر من ذلك ، عندما تضرب هذه العملات بالسكة الحرة أو اليدوية وعندما يصبح من السهل على الحفار ، حتى عندما تحتفظ قطع النقد بالوزن نفسه فى كل مرة يتم فيه إصدار نقدي ، أن يصغر أو أن يزيد السمك على نحو متفاوت طبقاً لما يعلق عليه الحفار من أهمية وتبعاً لذوقه الخاص أو كفايته الخاصة التى تلى عليه أن يكتبها بحروف رفيعة أو بحروف أعرض أو أكثر امتلاءً ، وعما إذا كان يروقه أن يعطى القطعة النقدية قدراً أكبر من الدقة والرقعة أو قدراً أكبر من الاتساع وحسن المظهر ، وحين تنتهى القطعة النقدية إلى ما أصبحت عليه من حيث طول القطر والوزن ، فإن سمكها يتحدد بطريقة تتناسب مع ذلك ، لكننا لسنا بصدد قضية عامة عندما نتصدى لموضوع النقود والمسكوكات ، فليسنا نسوق هنا أية كلمة إلا لكى نعطى فكرة أكثر دقة عن مظهر العملات فى مصر .

ويمكن أن يقارن سمك الفندقى بسمك عملاتنا القديمة ذوات الـ ٢٤ سو ، لكن سمك قطع السكين Séquin أقل من ذلك لأن لها سطحاً أكبر اتساعاً ووزناً أقل .

(*) كان السو Sou يساوى ١/٢ من الفرنك (المترجم) .

ومن جهة أخرى ، فيمكن مقارنة القطع ذوات الأربعين مدينى ، وهى ذات سمك أكثر توحدًا (أى أن سمكها يكاد يكون هو نفسه فى كل القطع النقدية ، لأنهما مرت بألة الصقل وتم قطعها بالمخرطة ، بعملاتنا من ذوات الفرنكين ، أما بخصوص قطع المدينى ، فحيث تكتسب الكثير من الأوراق أو الصفائح بالغة الرقة) التى تستخدم فى صنعها ، شكلها المسطح فى وقت واحد معا ، بفعل طرقات مطرقة ، فاننا نجد سمك هذه القطع بالغ التنوع ، ويوجد بعض منها بالغ الرقة ، وفى النهاية فان سمك النقود النحاسية يتنوع فيما بينها بقدر ما تختلف أقطارها من قطعة لأخرى ، إذ يبلغ سمك قطعة الجديد التى أوردنا رسمًا لها برقم ٢٥ أكثر من ملليمترين (١٠) فى حين لم يتجاوز سمك القطعة من نفس النوع والتى رسمناها برقم ٢٦ سوى ٢/٤ مم .

ويبدى المسيو تينحسين Tychsen دهشته من الكمية الهائلة من النقود العربية التى نجدها مبتورة وتساعل عن السبب فى ذلك ، وقد يعود ذلك الى السلوك الغريب ، بالغ القدم ، الذى كان يسلكه الكثير من الأمراء والحكام والقادة العرب الخ ، عندما كانوا يطلبون الى القوافل والتجار والمسافرين المارين بأرضهم أن يقتطعوا جزءًا من كل قطعة من نقود البلدان المختلفة التى يحملونها معهم ، أما لأنهم كانوا يخشون أن تكون ثمة خدعة فى قيمة هذه العملات ، وأما لأن التاجر أو الحاج كان يستطيع بهذه الطريقة تسجيل أو إثبات حجم ضريبة الطريق التى جبيت فى شكل حصّة من نقوده .

(١٠) يبدو أن هذه القطعة قد صنعت بواسطة قطعة اسطوانية صغيرة من النحاس ، مسطحة الشكل ، وبفعل ضربة رقاص ، كما هو الحال بالنسبة لقطع الزر محبوب .

الفصل الثالث

الانماط او القوالب

أولا : صور البشر والحيوانات

من المعروف بصفة عامة أن كل الشعوب التي تدين بالاسلام ، قد اتفقت فيما بينها على النظر الى مثل صور البشر والحيوانات على أنها ممارسة آثمة تفوح منها رائحة الوثنية ولا يفعلها سوى الكفار ، ومع ذلك فهنالك أعداد كبيرة من العملات والمسكوكات تحمل نقوشا وحواشى عربية بالاضافة الى اسم الله والنبي او بعض آيات من القرآن نرى فوقها صورة امر ورد اسمه عادة فى الحاشية او نرى صورا متنوعة لبعض الحيوانات .

ولتفسير ممارسة كهذه تبدو بالغة التناقض مع تقاليد ومعتقدات المسلمين ، قدمت افراضات مختلفة .

فىرى المسيو تيخسين Tychoen ان هذه النقود أو الأوسمة قد ضربت بواسطة شعوب مسيحية اما لأنهم كانوا رعايا او تابعين ، دافعى جزية لاتباع محمد ، ارغموا عنوة على ان ينقشوا فوق عملاتهم اسم الأمير المنتصر او الحاكم المسلم وكذا الشعار الذى يتخذه ، وان كانوا قد احتفظوا مع ذلك بعبادتهم القديمة بأن يضعوا على هذه العملات صورة او اسلحة امتهم او مدينتهم ، واما لأنهم كانوا هم انفسهم المنتصرين او كانوا متحالفين مع المسلمين او تجارا اساسيين معهم ، لكنهم سجلوا اسم الأمير الاجنبى (اى العربى) او بعضا من آيات القرآن سواء كان ذلك بدافع سياسى ان بدافع من مصلحة تدفعهم لتعلق جار قوى او لكى تروج عملاتهم فى البلدان التى تخضع لحكم المسلمين وكى يسمح لها بأن تتداول فى التجارة .

ومما يؤكد الراى القائل بأن هذه العملات لم تضرب بواسطة
الامراء المسلمين هو أن الصور قد مثلت على هذه العملات فى معظم
الاحيان فى أوضاع ، ومع رايات ، وتيجان ، وصولجاناات وملابس
واشكال لشعر الرأس (تسريحات) . . من الواضح أن ليست لها أية
صلة بالتقاليد الاسلامية (١) .

ونرى فوق بعض من هذه القطع النقدية ، قنطورس أو سنقور (✽)
أو أحد رماة النبال أو السهام ، ولا يمكن هذا كله الا أن يكون أغريقيا
ويستحيل أن يعود الى العرب ، وأخيرا فهناك بعض العملات التى تحمل
إضافات وأشكالا لامراء مسيحيين مع حواشى وعبارات عربية ، بل يحمل
كذلك اسم النبى محمد (ص) .

ويشير المسيو تيخسين فى مقدمته الى فن المسكوكات عند المسلمين
الى مرسوم صادر من البابا انوسان الرابع Innocent IV يحرم فيه
على المسيحيين ، مهددا اياهم بالحرمان أو الطرد من الكنيسة اذا ماخلفوا
مرسومه هذا ، أن يضربوا نقودا شبيهة بذلك .

وطبقا لما يقول بارثيليمى Barthélemy ، الذى نشر حول هذا
النوع من النقود دراسة بالغة الاثارة (٢) ، فقد ظن أدلر Adler أن السلاجقة
والتركمكان وهم شعب همجى يتكون فى معظمه من عربان رعاه ، ولصوص
قطاع طريق ، عندما انتشروا فى البلدان المختلفة التى فتحت لهم لم يتمثلوا
قط العادات الاجنبية أو ديانة المسلمين الا بدافع سياسى حتى يقللوا حجم
المقاومة التى قد يلقونها ضد اغتصاباتهم وتعدياتهم ، ولكى يحتفظوا

(✽) كائن خرافى نصفه نصف رجل ونصفه الآخر نصف فرس ، وكان
يعيش فى تساليا حسب الاسطورة وقد يكون المقصود أن الصورة المرسومة
على العملة تمثل بشخص راسه رأس انسان وجسمه جسم فرس (المترجم)
(١) ترسم فوق النقود الذهبية لامباطورية المغول صورا مختلفة
للبروج . انظر مؤلف المسيو بونفيل عن النقود الشرقية ، اللوحة الثانية ،
أما القطع المرسومة برقى ٩ ، ١٠ (فى مؤلف بونفيل) فتمثل شكلا لأحد
رماة النبال ،

Dissertation sur les médailles Arabes, par A. (٢)

Barthélemy, Mémoire de l'Académie, Tom. XXVI, pag. 557.

بالأوضاع الجديدة بطريقة أكثر يسرا وسهولة ، وأن كانوا قد ادخلوا على تقاليد وعادات المهزومين جزءا من العادات والتقاليد التي اعتادوها أو تمثلوها من البلدان الأخرى التي جاءوا منها ، وطبقا لذلك فقد يبدو أقل مدعاة للدهشة أن نراهم يظنون أن بمقدورهم أن يزينوا العملات بالصور المختلفة تقليدا للشعوب الأخرى ، أو أن النفور أو المقت الشديد للصور والرسوم هو بالأحرى رأى خاص أو هو مبدأ استثنى المشرعون والفقهاء أكثر منه قانونا أو مرسوما ملزما ، ولا نزال نرى حتى اليوم ، عند شعوب مختلفة تمنتق الاسلام صورا ولوحات تمثل بشرا ، وحيوانات .

وحيث كان المسيحيون في الشرق ، في هذه الفترة ، أكثر عددا مما هم عليه اليوم هناك ، وحيث كان كل الموكلين بشئون النقود والضرائب ، في غالبيتهم العظمى ، من اليهود أو المسيحيين ، فيمكننا القول بأن هذه الظروف قد استطاعت أن تسهم في استحسان « موضة » رسم الصور على النقود ، وبصفة خاصة ، عندما لا يفترض من بيده الأمر من الحكام على ذلك أما بسبب من لا مبالاة ، وأما لأن سلوكا كهذا لا يبدو في رايه الخاص منفرا أو بغيضا .

وفي النهاية ، ليس بإمكاننا أن نحس أن العرب قد عمدوا في بعض الأحيان الى ضرب نقود يقلدون عليها بشكل تتفاوت درجة خشونتة صورا تستخدمها الشعوب المسيحية لكي يتجروا معهم ، أو لكي يحققوا مكاسب طائلة عندما يدسون عليهم نقودا زائفة .

أما عن التناقضات التي تمثلها هذه الأشكال أو الوجوه مع عادات المسلمين فقد نتجت من أن الفنون قد كانت ضئيلة الازدهار في هذا العهد ، وأن الفزاة (الفاتحين) أو الحكام ، الذين لم تكن لديهم أية معرفة ولو سطحية بشئون النقود قد تركوا مهمة صنع النقود الى رجال جهلاء ، اكتفوا ، حيث هم لا يملكون درجة من المهارة تكفي لإنشاء لوحة ، بأن يقلدوا على نحو غير دقيق الأشكال أو الرسوم التي كانت للنقود القديمة ، الإفريقية أو الرومانية أو حتى لعملات شعوب أخرى ، والتي كانوا يستطيعون التزود بها أو التي يجدونها هي الأقرب الى أذواقهم ، وكتفوا ينتقشون من حولها ، أو على الوجه الآخر من العملة ، بحروف عربية ، اسم أمير أو حاكم البلاد .

وحين أصبح هؤلاء أكثر تهرسا ، وحين استشعروا الضرر الذى ينجم من عملية تقليد غريبة لهذا الحد ، فقد سعوا الى رسم الملامح والملابس الخاصة بأمرائهم ، ومع ذلك ، فحيث لم يكن لهم بعد من هاد يحذون حذوه ، وحيث لم يكونوا بعد مهرة فى فن الرسم لحد يكفى لصنع تكوين ، فقد جاءت رسومهم أكثر مدعاة للسخرية وأكثر سوءا عند التنفيذ ، مثال ذلك تلك الصور أو الأشكال التى يرسمون فيها الأمير جالسا فوق أريكة أو ديوان (٢) وساقاه متشابكتان على طريقة الأتراك ، ممسكا بيده سيف ، وبالأخرى رأسا مقطوعة .

وإذا كان المرء لا يقابل إلا نادرا ، فى مجال التجارة والمسكوكات فى أوربا سوى عملات نحاسية تحمل هذه الرسوم التى تحدثنا عنها ، فقد يكون بمقدورنا أن نقدم سببا لذلك أن العملات الذهبية والفضية يشتد عليها الطلب من جانب لتتخذ منها النساء زينة ، فلا تخرج إلا فيما ندر من أيدي الحريم ، وأن قيمتها الحقيقية — من جهة أخرى — قد حددت فى مختلف الظروف أولئك الذين يقتنونها بقصد إعادة بيعها ولكى يتم صهرها ، الى الصرافين والصاغة واليهود الذين يمونون (بهذين المعدنين) دور سك النقود فى تركيا ، بحيث أصبحت هذه العملات نادرة ، أو لعلها قد اختفت بشكل تام . فضلا عن ذلك كله فإن النقود النحاسية قد ضربت بكميات بكميات هائلة للغاية ، وبصفة خاصة فى أوقات الاضطرابات والمحن ، حين يكاد يصبح النحاس هو العملة الوحيدة المتداولة .

ومع أنه من المحتمل أن يكون الكثير من هذه المسكوكات قد ضرب بواسطة شعوب مسيحية ، طبقا لرأى المسيو تيخسين ، وبرغم أن لدينا ما يحملنا على الظن بصفة خاصة بوجود عدد كبير من النقود الزائفة بين هذه العملات ، صنعت داخل البلاد ، أو تسربت اليها من بلدان مجاورة ، فمن المؤكد ، مع ذلك ، أن المسلمين انفسهم قد سكوا بعضا من هذه النقود ، فى عصور الاسلام الأولى على الأقل .

(٢) كلمة جاءت من الفارسية ، تعنى فى الأصل أريكة أو نوعا من المقاعد بالغة الانخفاض تزينها مربعات يجلس فوقها الشربيون ، وتعنى بصفة عامة جماعة أو تجمعاً من أشخاص جالسين ، ومن هنا جاءت الكلمة الفرنسية douane أى الجمارك أو المسكوس أو ديوان (تصر) الجمارك .

ولما كانت عادة رسم صور الأمراء أو رسم أشكال مختلفة تتخذ من البشر والحيوانات رموزا ، شائعة عند مختلف الشعوب منسما استقر الاسلام ، فقد اتبع العرب هذه المادة أو قلدها ، حين لم تكن كراهيتهم للصور بعد قد أصبحت عامة ، ويمكن القول بأن هذه الكراهية قد تطورت تدريجيا بعد ذلك الى أن دخلت — كما يمكننا القول — في مجال القانون .

وفيما يذكر مؤلفون متفرقون ، فإن النبي (ص) نفسه قد استخدم نقودا كانت متداولة في عصور الوثنية ، لكنه تركها على حالتها نفسها التي كانت عليها قبل نشأة الدين الجديد ، ولقد فعل أبو بكر الذي خلف النبي محمدا الشيء نفسه ، كما ترك أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب ، الذي فتح مصر وسوريا والعراق ، النقود على طرزها القديمة نفسها حتى العام الثامن عشرة من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) عندما أمر ، طبقا لما يورده المقرئزي ، بأن تضرب دراهم على الشكل نفسه ، وبالنقوش نفسها التي كانت تستخدم في زمن كسرى (٤) ، واكتفى بأن أضاف على بعض منها عبارة « الحمد لله » ، وعلى بعض آخر عبارة « محمد رسول الله » ، وعلى بعض ثالث « لا اله الا الله » . وعلى البعض الرابع في النهاية كلمة « عمر » ، وقد نستنتج من هذا النص أن الدراهم التي أمر عمر بضربها تقليدا لدراهم ملوك فارس كانت تحمل صورة ، وأن الحواشي كانت مكتوبة بالفارسية .

وفي نحو العام السادس والأربعين من الهجرة (٦٩٦ أو ٦٩٧ من تقويمنا) أمر عبد الملك بن مروان بأن تضرب دنانير ودراهم في كل من مصر والعراق ، وعندما وصلت مسكوكاته هذه الى المدينة ، حيث لم يزل بها بعض من صحابة الرسول فإن هؤلاء لم يستهجنوا فيها الا طريقة دمج نقوشها ، وحيث كانت هذه النقود تحمل صورة فقد أضاف المقرئزي بأن سميدا بن مصعب قد استخدمها دون أن يجد فيها ما ينتقده .

ويبدو أن رسم صور الحيوانات اقل تنفيرا للمسلمين ، وبصفة خاصة صورة الأسد ، ونرى هذه الصورة بصفة عامة في أعمال النقش والحفر

(٤) كسرو ، هو اسم فارسي محض (خسرو) ، ويلفظه العرب كسرى ، وهو الاسم الذي يطلقونه بصفة عامة على ملوك فارس .

وفى الرسوم التى تستخدم زينة فى بيوتهم واثاثهم ، وتحمل كل سفنهم على مقدمتها صورة محفورة او مرسومة لاسد .

وقد امر الظاهر ركن الدين ببيرس ، الذى ارتقى العرش فى العام ٦٥٨ من الهجرة (١٢٦٠ من تقويمنا) بضرب دراهم سميت بالدرهم الظاهرى ، وامر بأن يرسم عليها شعاره وهو صورة الاسد ، ولدينا واحدة من هذه القطع الفضية التى تحمل تحت الحواشى المكتوبة بالعربية صورة اسد يجرى ناغرا فاه (٥) .

ويذكر أبو الفرج فى كتابه من تاريخ مصر ان السلطان غياث الدين ابن كيقباد ، من الاسرة السلجوقية ، اراد بدافع من حبه لزوجته ، التى كانت ابنة لاحد امراء جورجيا أن يضع صورتها فوق العملات التى امر سمكها ، وانه قد تلقى النصيحة بأن يضع عليها طالعها ، والذى كان عبارة عن شمس فى صورة اسد .

وقد نشر ادلر فى مؤلفه Musée Borgien قطعة نقد عربية نجد عليها صورة شمس تحت صورة اسد ، وعلى وجهيها كليهما صورة نجمة؛ وتحمل هذه تاريخ العام ٦٣٧ من الهجرة (١٢٣٩ او ١٢٤٠ من التقويم الميلادى) .

ويحوز المسيو مارسيل Marcel (*) قطعة نقود تحمل النقش نفسه .

ثانيا : النقوش الدينية او المقتبسة من القرآن

استقرت العادة التى تقضى بالا توضع على النقود سوى حواشى بسيطة منذ وقت مبكر ، وهذا واحد من اقوى الاسباب التى تدفعنا الى الظن بأن القطع النحاسية التى تحدثنا عنها هى عملات زائفة أو انها لم تضرب بين المسلمين ، حيث تكاد تعود فى غالبيتها الى القرن السادس او

(٥) انظر جدول العملات المعلق بهذه الدراسة ، وتحمل هذه العملة الرقم ٥٤ .

(*) أحد مؤلفى وصف مصر وله دراسة عن النقوش السكونية على المباني الاثرية المصرية وله دراسة أخرى عن مقياس الروضة فى مصر .

السابع من الهجرة (الثالث أو الرابع عشر من تقويمنا) ، وترتبط بالأسرة السلجوقية ، فى الوقت الذى توجد فيه نقود ذهبية وفضية ونحاسية قد ضربت منذ القرن الاول من الهجرة (السابع الميلادى) لا تحمل صورا وانما مجرد حواش ، ونجد مثيلات لها ضربت بيد السلجقة انفسهم .

وينسب الى عبد الملك بن مروان ، الذى بدأ حكمه فى العام الخامس والستون من الهجرة (٦٨٥ ميلادية) انشاء نمط جديد اسلامى (فى مجال المسكوكات) يشتمل فقط على حواش بغير صور .

ويقال انه قد تبنى هذا الاجراء تبعا لنصيحة يزيد بن خالد بن يزيد الذى اخبره بأن احبار الشعوب التى تقتنى (او نزلت عليها) الكتب القديمة المقدسة يزعمون ان الحكام الذين طال بهم العمر هم اولئك الذين قدسوا اسم الله فوق عملاتهم .

وطبقا لرواية أخرى فان ابن مروان بعد أن ذكر اسم النبى (ص) على رأس واحد من كتبه الى امبراطور الروم . تلقى من هذا الآخر ، الذى لم يقع فى نفسه سلوك ابن مروان موقعا حسنا ، ردا يقول فيه « اذا لم تعدل عن هذا الأسلوب فى السلوك ، فسنفكر اسم نبيكم فوق دنائيرنا بالفاظ لن تكون مرضية لكم » ، وصدمت هذه الكلمات ابن مروان ، ونصح خالد بن يزيد حين استشاره بأن يثنى نمطا اسلاميا (فى مجال النقود) وان يكف عن استخدام الدنانير الرومية ، وهو ما فعل .

ونقرا فى مرآة الزمان ان عبد الملك بن مروان ، فى العام الخامس والسبعين من الهجرة (٦٩٥ او ٦٩٦ من تقويمنا) حين وجد دراهم ودنانير تحمل تاريخا سابقا على الاسلام بأربعمئة عام ، وعليها نقش يقول: باسم الاب والابن والروح القدس ، قد أمر بصهرها ، وبأن توضع فوق العملات ألقى استخدمت هذه النقود المصهورة فى صنعها : اسم الله ورسوله وبعض آيات من القرآن .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحواشى المختلفة عبارات دينية اختارها الحاكم أو هى من أقواله هو أو من اختيار الشخص الذى وكل اليه أمر صنع النقود ، أو صارت آيات أو نصوصا اقتبست حرفيا من القرآن .

ولكى نعطي فكرة عن هذه النقوش أو الحواشي ، سنذكر تلك الى
كتببت بخط كوفى والتي يحملها دينار نقلناه معنا من مصر :

على الوجه ا ، وفى ثلاثة سطور ، نجد الشعار الاسلامى :

لا اله الا
الله وحده
لا شريك له

وفى الحاشية ، فى سطر دائرى ، نجد هذا النص المقتبس من احدى آيات
القرآن : محمد رسول الله ، ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله .

ونجد على الوجه ب ، وفى ثلاثة سطور : هذا النص المأخوذ من
السورة ١١٢ من القرآن :

الله احد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

ونجد فى الحاشية ، فى سطر دائرى :

باسم الله ضرب هذا الدينار سنة سبع وتسعين [٧١٦ من تقويمنا] .

وقد اورد المسيو تيخسين رسما لدينار ، مماثل (اللوحة الاولى رقم ١)
مقب مقدمته عن من النقود عند المسلمين .

وكما نرى ، فانه لم يوضح على هذه الدنانير لا المكان الذى صنعت
فيه ولا اسم الامير الحاكم ، ومن المعروف ان هذه الدنانير قد ضربت فى
دمشق . وتحمل دراهم تنتمى الى العهد نفسه ، بالاضافة الى حواشى
مماثلة ، اسم مدينة دمشق ، وقد كانت مصر على الدوام ، منذ فتحها وحتى
بداية القرن الثالث الهجرى ، مقرا لاحد الامراء ، وكانت عملتها النقدية
هى العملة نفسها التى يصدرها الخلفاء . وتقدم الدراهم المعزية التى
ضربت فى القاهرة فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وطبقا
لما يورده المقرئزى ، النصوص نفسها من القرآن .

وكانت هذه النقوش تزيد أو تنقص تبعا لامتساع أو ضيق سطح القطعة النقدية أو تبعا لما ان كانت تستبدل بهذه النقوش أسماء أو القاب الخليفة أو نوابه وولاته واسم المدينة . وان كانت الكلمات التى نراها فى اغلب الأحيان والتى استمرت باقية لأطول وقت على مختلف القطع النقدية هى تلك التى تدل على شعار الإيمان بالمعقيدة الإسلامية (الشهادة) : لا اله الا الله محمد رسول الله وقد وجدناها على نقود القرن السابع الهجرى [الثالث عشر من تقويمنا] (٦) .

ولكى نلم بهذه النصوص المختلفة يمكننا ان نرجع الى مقالة الميرزى والى المؤلفات المختلفة التى نشرت عن النقود الإسلامية ، وبصفة خاصة ، المتحف الكوفى *Museum cuficum* لادلر ، وكذلك مؤلف المسيو تيخسين ، والى مقالة المسيو مارسيل عن المسكوكات العربية والكوفية فى كتاب وصف مصر .

وقد استهجن بعض الناس عادة تدوين عبارات دينية فوق النقود ، فى ذلك الوقت ، واستهجنها بصفة خاصة قارئ القرآن الذين استشاطوا غضبا أو وجدوها بمثابة اهانة أن يروا اسم الله والرسول وآيات القرآن تساق فى لغة دارجة أو سوقية (٧) . فوق نقود هى عرضة لأن يحملها اليهود والنصارى والكنار والرجال على غير طهارة والنساء وقت الحيض أو غير متطهرات (٨) ، بل ان بعض الفقهاء المسلمين قد حرم استخدامها على الناس عندما لا يكونون فى حالة الطهارة التى يوجبها الشرع .

ومع ذلك فان فقهاء آخرين لم يكونوا من الراى نفسه ، وقد اجاب امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز هذه الاجابة التى تسترعى الانتباه ، حين اقترح عليه احدهم ان يحذف هذه العبارات الدينية : " اتريدون ان نظن الامم اننا غيرنا عقيدتنا فى اله واحد وفى نبينا !؟

(٦) وبصفة خاصة نقود بيبيرس التى سبقت الإشارة اليها ، القطعة رقم ٥٤ (بالجدول) .

(٧) استخدم الخط الفارسى فى البداية .

(٨) الترجمة هنا ترجمة للمعنى . (المترجم) .

وبرغم ذلك ، فبعد هذا بوقت طويل فقد انتهى الأمر بذلك الرأي الذى كان ينظر الى هذه العادة باعتبارها رجسا ان انتصر وظهر على غيره من الآراء ، ولم يعد يوضع فوق العملات الا اسم الحاكم والقاب وتاريخ ارتقائه وتاريخ سك العملة والمكان الذى سكته فيه .

ثالثا : أسماء والقاب الأمراء

وبالإضافة الى هذه العبارات الدينية ، كانت النقود تحمل فى بعض الأحيان اسم الخليفة أو الأمير الحاكم .

ويبدو ان أبا جعفر المنصور ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٣٦ هـ من الهجرة (٧٥٤ من تقويمنا) هو أول خليفة عباسى يأمر بوضع اسمه على النقود ، وان يكن من الملاحظ ان ذلك لم يحدث الا منذ العام ١٥٣ (٧٧٠ من تقويمنا) ، أما النقود التى تعود الى السنوات السابقة على ذلك فلم تكن تحمل سوى نصوص من القرآن .

وحين أصبح الأمير أبو العباس أحمد بن طولون مطلق السلطة فى مصر (أى حين استقل تماما بحكم مصر) ، كما سبق لنا القول ، أمر بأن تضرب دنائير لعله قد أمر بأن ينقش عليها اسمه .

ونتيجة لذلك ، فلما نعرف متى توقف تدوين أو نقش العبارات الدينية فوق النقود المصرية بحيث لم تعد تحمل سوى أسماء والقاب الأمير الحاكم ، ولابد ان هذه العادة الأخيرة تعود الى سلاطين آل عثمان ، ونعتقد انها قد بدأت فى عهد مراد بن أورخان الذى ارتقى العرش فى العام ٧٦١ من الهجرة (١٣٦٠ من التقويم الميلادى) .

وكان اسم الأمير ينقش كاملا ، بالأحرف كاملة ، وليس فى شكل توقيع أو تاشير (طغراء) ، ويليه اسم والده ، جريا وراء العادة التى نقلوها عن العرب .

وهكذا نستطيع ، عن طريق هذا التوسع فى نقش اسم والد الحاكم ، أن نميز السلاطين الذين يحملون الاسم نفسه ، فلم تكن لدى العرب عادة التمييز بين هؤلاء عن طريق أسماء رقبية كما نفعل نحن بالنسبة للوكنا ؛

فرانسوا الاول ، هنرى الرابع ، لويس الثالث عشر ، وهين نطلق اسماء مراد (٨) الثانى ومراد الثالث ومحمد الثانى ومصطفى الثالث ، فانما نعلم ذلك استجابة لعادة لقبها نحن فى اوربا .

لذلك فنحن نقرا على العملات التركية اسماء :

مراد بن محمد

مراد بن سليم

محمد بن مراد

مصطفى بن احمد

سليم بن مصطفى

وتتميز الطريقة التى يتيمها الاوربيون فى الاشارة الى ملوكهم انها تدلنا على الترتيب الذى جاء عليه الأمراء الذين يحملون الاسم نفسه ، فى حين أن الطريقة العربية ، لاتدلنا بشكل موضوعى بذلك فحسب ، بل انها تلقى مزيدا من الشكوك وعدم الدقة عندما يحدث أن يتكرر كل من اسم الاب والابن كما نجد ذلك عند كثير من السلاطين ، وهكذا نجد لدينا اثنين من السلاطين باسم محمد بن مراد ، او (طبقا لما اتبعناه فى الاشارة اليهما) محمد الثانى ومحمد الثالث ، واثنين آخرين باسم احمد بن محمد وهما أحمد Ahmed الأول واحمد الثالث ، واثنين ثالثين باسم مصطفى بن محمد ، وهما مصطفى الأول ومصطفى الثانى .

وهناك عملات ذهبية من الزرمحوب كتبت عليها الاسماء هكذا بالحروف كاملة (٩) ، وهى تلك التى استمر ضربها حتى الوقت الذى شاع فيه بصفة تكاد تكون عامة تمثيل اسم السلطان على شكل نوع من التوقيع او التأشير ، وقد جاءت هذه العادة من القسطنطينية ، ويطلق اسم

(٨) مراد هو ما نطلق عليه اسم امورات Amurath

(٩) انظر لوحات النقود ، الأشكال ١٠ ، ١١ ، ١٤ ، وهى التى رتبت فى جدول النقود الذهبية بالأرقام من ٢٧ الى ٣١ ، ٣٩ ، ومن ٤١ الى ٤٤ .

طغراء (١٠) على الحروف أو التوقيع المختصر للسلطان .

أما قطع الفندقلى ، وكذلك القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى وكذلك الربيعات وقطع الدينى ، بل وأحيانا قطع الحديد ، فلم تكن تحمل على الوجه سوى هذه الطغراء ، التى تشغل كل وجه القطعة ، أما وحدها ، وأما بصحبة بعض الزخارف المنقوشة على هيئة ورود صغيرة والتى تستخدم بمثابة زينة .

وأما فى العملات الذهبية التى يكتب فيها اسم الأمير على شكل توقيع أو تأثير فتشغل الطغراء الجزء الأعلى من الوجه ١ ، كما يمكننا أن نرى ذلك فوق القطع الذهبية التى رسمناها فى الأشكال أرقام ١٢ ، ١٣ (من اللوحة الثانية) و ٥ (من اللوحة الأولى) [١٠ ، ١٢ ، ١١ من اللوحة الأصلية بهذا الترتيب] . وهذا الرمز أو التوقيع ، طبقا لما يورده المسيو تيخسين لا يمثل فقط اسم السلطان مجدولا ومتشابكا فى خطوط ، بل أنه يصور كذلك ، إذا ما نظرنا إليه من الجانب ، فارسا يجرى وقد أطلق لحصانه العنان ، وهو أوبر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعا حاذقا ، يتناسب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى .

ومن جهة أخرى ، نصحيح أن العرب ، شأنهم فى ذلك شأن الأفريق فيما مضى ، فى أوقات انحدار الذوق السليم ، وكما هو الحال عند كتابنا ممن يتمتعون بمهارة يدوية تفوق مهارتهم فى التعبير ، يولون أهمية كبرى لهذه اللعبة الصبيانية التى يمتنون فيها عند كتابتهم ، وبواسطة الحروف وخطوط الريشة الطيور والحيوانات المختلفة الخ ومع ذلك فإن فكرة محاولة تشبيه تأثير السلطان برجل يمتطى جواده قد جاءت فيما يبدو من بعيد ، بل تبدو أيضا متكلفة ومصطنعة بأكثر مما نجد عليه غالبية انتحالاتهم .

أما الأمر المؤكد فهو أننا نستطيع أن نميز فى هذه الرموز ، بالإضافة الى الخطوط المختلفة ، التى لا تستخدم فى العادة الا على سبيل الزخرفة ،

(١٠) طغرا (أو طغراء) ، وهى كلمة تركية ، تختلف عن كلمة طغراى التى تعنى الحقيقة والتى يقدمها البسيو تيخسين باعتبارها اشتقاقا من هذه الكلمة الدالة على توقيع أو تأثير السلطان .

حروفاً من اسم السلطان مجدولة ومتداخلة على نحو قريب الشبه من شكل الطغراء أو التأشير . ونلاحظ فى بعض الاحيان كذلك اسم والد السلطان ، كما نلاحظ بصفة دائمة وجود لقب خان (١١) ومعناه الامبراطور .

ويقدم المسيو تيخسين فى مقدمته مؤلفه من النقود عند المسلمين ، ص ١٩ وما بعدها ، سلسلة الخلفاء الاول ، وخلفاء الامويين ، وخلفاء العباسيين الذين ظلت مصر تابعة لامبراطوريتهم لوقت طويل ، ويقدم فى ص ١١٤ سلسلة الخلفاء الفاطميين الذين سيطر بعض منهم على مصر ، وفى ص ٢٣ سلسلة الخلفاء العباسيين الذين تولوا الخلافة التى خلفها سلاطين مصر بعد موت المستعصم بالله ، وفى ص ٢٨ سلسلة الايوبيين الذين اتخذوا فى مصر لقب ملك ، اما بالنسبة لقائمة الممالك فقد احال الى قوائم المسيو دى جنى M. de Guignes ، ويقدم فى النهاية فى ص ١٧٣ قائمة بسلاطين القسطنطينية ، والتى ينبغى ان نضيف اليها اليوم اسماء مصطفى بن عبد الحميد او مصطفى الرابع الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١٢٢٢ (٢٧ فبراير ١٨٠٨) ومحمود بن عبد الحميد او محمود الثانى او محمد السادس الذى ارتقى العرش فى ١٢٢٣ من الهجرة (١١ أغسطس ١٨٠٨) .

وكان الحكام او الامراء يضيفون بصفة عامة كنيات والقباب مختلفة الى اسمائهم .

وكانت هذه الالقاب فى العادة القباب فينية مثل عبد الله اى خادم الرب ، والظاهر بأمر الله الذى سما او انتصر بمشيئة الله ، والناصر لدين الله اى الذى يعمل على نصره الدين ، والمنصور بالله والمستنصر بالله اى الذى ينصره الله او يستمد من الله النصر . وهذه الاضافات « بالله » قد استخدمها على التوالى كافة الامراء العباسيين على وجه التقريب والحقوها هم بكنياتهم بدءا من المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذى بدا حكمه فى العام ٢١٨ من الهجرة (٨٣٣ من تقويمنا) وحتى المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين المقيمين ببغداد والذى لقى حتفه

فى العام ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) حين استولت على هذه المدينة قوات امبراطور المغول منكوخان بقيادة هولكو .

اما الخلفاء من سلالة العباسيين الذين نصبهم سلاطين مصر او اعترفوا بهم عقب موت المستعصم بالله تاركين لهم ظلا من السلطة او بمعنى اصح لقباً لا فاعلية له وشرف تدوين اسمهم على العملات النقدية فقد ظلوا فى غالبيتهم ، يضيفون الى القابهم كلمة « الله » بدءاً من المستنصر بالله فى العام ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ من تقويمنا) حتى المتوكل على الله آخر انخلاء العباسيين الذى اصطحبه السلطان سليم الاول معه الى القسطنطينية بعد ان تم له غزو مصر (١٢) .

وقد اتخذ الخلفاء الفاطميون القادمون من افريقيا واسبانيا كنيات مشابهة .

ونتشابه هذه العبارات الدينية الملحقه باسماء الخلفاء مع تعبير Dei gratia أى بفضل الله والتي دونت لوقت طويل ، اما كاملة واما مختصرة فوق عملات كثير من الامراء المسيحيين ، وبصفة خاصة فوق النقود الفرنسية .

اما الالقاب التى اتخذتها الاسرة الايوبية التى بدا حكمها لمصر فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) ، والتي تسمت على هذا النحو باسم ايوب والذ صلاح الدين فقد كانت تنتهى بكلمة الدين (١٣) أى عقيدة الاسلام بدلا من ان تنتهى بكلمة الله أى الرب ، مثل صلاح الدين أى اصلاح او امن الدين ، ونصر الدين بمعنى دعم ومساندة الدين ، وسيف الدين ونجم الدين وغياث الدين أى حاميهِ ، وهذه الكنية الاخيرة كانت الكنية التى اتخذها المعظم (١٤) الذى بدا حكمه فى العام ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) والذى انتهت بنهاية حكمه

(١٢) فى العام ٩٢٢ هـ (١٥١٦م) إمر سليم كذلك بأن يشفق على احد ابواب القاهرة (باب زويلة) طومان باى آخر سلاطين مصر ، وقد تم ذلك فى العام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ من تقويمنا) .

(١٣) عندها تاتى اداة التعريف ال امام كلمة تبدا بحرف من الحروف التى يسميها العرب الحروف الشمسية ، يحل اول حرف فى الكلمة عند النطق محل اللام فبدلا من ان تقول تقى الدين (بشكين اللام وكسر الدال) تقول ادبن (بحذف اللام وتشديد وكسر الدال) .

(١٤) ولكنه اشتهر باسم توران شاه .

الأسرة الأيوبية . وفى بعض الأحيان كانت هذه الألقاب تاتى للتفخيم أو للتمظيم مثل الملك العادل ، والسلطان الأعظم أى بالغ القوة والنفوذ ، والناصر ، وتتميز هذه الكنية أو اللقب بشكل خاص سلالة المماليك الشراكسة الذين استولوا على حكم مصر .

وكان الأيوبيون فى مصر ، بدءا من صلاح الدين فى العام ٥٦٨ هـ (١١٧٣ م) حتى المعظم غياث الدين ، يسبقون اسمهم بلقب الملك ، وسار على نهجهم كل من المماليك البحرية والمماليك الشراكسة .

أما لقب سلطان فقد اتخذته أمراء متفردون منذ زمان ضارب فى القدم ، وتبناه بشكل دائم الأباطرة الأتراك فى القسطنطينية وجعلوه على الدوام يسبق أسمائهم .

وكانوا يضيفون بعد اسمهم واسم آبائهم ، سواء كانت النقود تحمل الاسم كاملا أو فى شكل تاشير أو طغراء ، كلمة خان ، وكنا نقرأ على الوجه الثانى (ب) من العملة هذه الكلمات مرتبة فى أربعة سطور :

سلطان البرين

وخالقن البحرين

السلطان بن

السلطان (١٥)

ولم تختلف هذه الألقاب قط فوق العملات الذهبية من الزرمحوب منذ زمان طويل ، وتنسب أقدم قطعة رأينا عليها هذه الألقاب لمراد بن سليم الذى ارتقى العرش فى العام ٩٨٢ هـ (١٥٧٤ من تقويمنا) ، ولعلها كانت تنتهى لفترة سابقة ، بيد أننا نجد أنفسنا نعود فى غالبية الأحيان ، فوق النقود الذهبية التذكارية ، الى حواشى قديمة ، فبدلا من أن يوضع اسم السلطان فى شكل تاشير أو طغراء ، نجدهم يعودون فى بعض الأحيان الى عادة كتابة اسم السلطان بكل حروفه ، وبدلا من القاب الحاكم التى

(١٥) البرين : أى الأرضين أى أوربا وآسيا ، والبحرين : أى البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، أما كلمة خالقن فتعنى عند التتار كلمة : ملك .

انتهينا من ذكرها ، نراهم يعاودون استخدام القاب أخرى كانت مستعملة
فى أزمنة أسبق ، وهكذا نقطع على القطعة الذهبية التذكارية المرسومة
فى الشكل رقم ٦ من اللوحة الأولى والتي لا تحمل قط نائسيرا أو طغراء ،
وعلى الوجه أ منها :

سلطان مصطفى

بن أحمد خان

عز نصره ضرب

فى مصر سنة

١١٧١

[أى فى العام ١٧٥٧ من تقويمنا]

وعلى الوجه ب :

ضارب النصر

صاحب العز والنصر

فى

البر والبحر

٨٧

[أى فى العام ٨٧-١١ هـ ويوافق ١٧٧٤ م]

وهى السنة التى ضربت فيها هذه العملة التى لابد ان ننسبها الى
الملوك محمد بك (أبى الذهب) الذى خلف فى هذا العام على بك الشهير
والذى جمع الى سلطة شيخ البلد التى اغتصبها من سبده وولى نعمته
على (بك) ، لقب باشا الذى انعم عليه به السلطان مصطفى .

وهذه الصيغة هى على وجه الدقة الصيغة نفسها التى نجدها فوق
العملات الذهبية التى يذكرها المسيو تيخسين والتى تنتمى لعهود عديدة
كما تدل على ذلك سنوات التنصيب او التتويج ٩٧٤ هـ (١٥٦٦ م) ،
٩٨٢ هـ (١٥٧٤ م) ، ١٠٠٣ هـ (١٥٩٥ م) ، ١١٤٣ هـ (١٧٣٠ م) والتى
ضربت فى القسطنطينية والقاهرة والجزائر الدينة وتونس الدينة
وطرابلس (١٦) ، وهى الصيغة نفسها كذلك التى نجدها على نقود ذهبية
ذات قطر اقل والتى نشرها المسيو بونفيل Bonville برقم ١٦ عن النقود
الذهبية التركية التى ضربت فى عهد على بك ، كما سنوضح فيما بعد ،

اما السنة التي صنعت فيها وهي ١١٨٣ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) ، فهي سابقة بأربع سنوات على تلك السنة التي ضربت فيها القطعة الذهبية التي ورد ذكرها من قبل .

رابعا : الاسماء والالقاب والحروف المميزة

لقواب السطان والحكام فى مصر الخ

فى بعض الاحيان كانت النقود تحمل ، بالإضافة الى اسماء الملوك او السلاطين الذين كانت مصر تابعة لهم ، اسماء القواب او اسم ابن الخليفة المرشح ليكون خليفته (ولى العهد) واسم حاكم مصر الخ مع اضافة كلمة « مما امر به الخليفة » (١٧) فى بعض الاحيان او « مما امر به » (١٨) احيانا اخرى ، او بدون هذه العبارة فى غالبية الاحيان ، وكما نرى على سبيل المثال ، فوق دينار حصلنا عليه واوردنا هنا حواشيه ، التي بدت لنا بالغة الاهمية اذ بينت عليه سنة ومكان الصنع .

ويحمل الوجه ا الفصوص القرآنية نفسها التي نجدها على الدينار الذي تناولناه فى ص ٢٥٣ من هذه الدراسة ، فيما عدا اننا نجد فى منتصف القطعة ، اعلا الرمز ، اسم المأمون ، وهو الخليفة المسلم السادس والعشرون ، والسابع من خلفاء العباسيين ، والابن الثانى لهارون الرشيد والذي بدا الحكم فى العام ١٩٨ هـ (٨١٢ من تقويمنا) .

وعلى الوجه ب ، فى منتصف القطعة ، وفوق صيغة : محمد رسول الله ، نقرأ اسم : « طاهر » ، وعند اسفل هذه الصيغة نجد اسم : السرى . اما طاهر ، فكان الوزير ، وكان يتمتع بكل ثقة ومحبة المأمون الذى منحه بعد ذلك بوقت قصير حكم اقليم خوراسان وكل الشرق حيث استقل بالامر هناك ، اما السرى فكان حاكما لمصر ، والذي توفى بها فى العام ٢٠٥ من الهجرة (٨٢٠ من تقويمنا) .

(١٧) حول هذه الصيغة ، انظر المرجع السابق ، تأليف تيّخسين ، ص ٦٦ وما بعدها .

(١٨) مع بناء الفعل للمجهول .

أما على حواف القطعة ، وبدائرها فنقرأ :

بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثلث (ثلاث) ومائتين
(أى ٨١٨ — ٨١٩ م) .

وهذا التاريخ يثير الفضول حيث كان إبراهيم بن المهدي قد حل في
الخلافة محل المأمون في العام ٢٠٢ من الهجرة (٨١٧ أو ٨١٨ م) وان
كان قد عزل في العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ م) ، وتبرهن هذه
المسكوكة التي نتعرض لها هنا ان السلطة قد اعيدت الى المأمون في العام
٢٠٣ من الهجرة ، أو تدل على الأقل ، ان النقود حتى هذه السنة كانت
لا تزال تضرب باسمه .

ولم يكن يدون فوق العملات المختلفة — فيما نرى — سوى اسم
الوزير أو نائب الخليفة ، برغم ان هذا الوزير لم يعلن نفسه قط مستقلاً ،
في حين رأينا ان هؤلاء الذين استولوا على السلطة ، في ازمئة اخرى ،
واعلنوا من انفسهم ملوكا أو سلاطين ، قد ظلوا يحتفظون ، على النقود
انتي امروا بأن توضع عليها أسماءهم وألقابهم ، بأسماء الخلفاء الذين لم
يعودوا يعترفون لهم بسلطة على الاطلاق ، وذلك إما لكي يقدموا لهؤلاء
ولاء لن يترتب عليه أى التزام ، وإما لكي لا يدخلوا الشكوك على مسكوكاتهم
الجديدة التي امروا بصنعها .

وفي عصور أكثر حداثة ، أضاف شيخ البلد (حاكمها أو سيدها) (١٩)
والباشوات والبكوات الذين كانت تتبعهم دور سك النقود (الضريخانة)
الحرف الأول أو الحرفين الأولين من اسمائهم على قطع النقود ، في عهد
مختلفة ، كعلامات مميزة ، وكانت هذه الحروف توجد في أماكن متفرقة ،
فنجدها على الفندقلى نحو أسفل القطعة ، على الوجه ب قبل أو بعد
تاريخ التسميب أو التتويج والمعبر عنه بالارتام ، كما يمكننا ان نرى ذلك
على قطعة الفندقلى المرسومة في الشكل رقم ٨ من اللوحة الثانية ({
من اللوحة الأصلية) وعلى النصفية (نصف فندقلى) المرسومة في الشكل

(١٩) لقب أو منصب لا يرجع انشاؤه الى ما قبل العام ١١٦٧ من
الهجرة [١٧٥٣ م] .

رقم ٤ من اللوحة الأولى (٧ من اللوحة الأصلية) (٢٠) حيث نجد الرثم ١١٤٣ وهو سنة تنصيب أو تتويج محمد بن مصطفى (١٧٣٠ من تقويمنا) مسبوقة بالحرف س (٢١) . وتوجد قطع أخرى من الفندقل تعود للمهد نفسه ، نرى عليها سنة التنصيب نفسها متبوعة بحرف ن .

ونلاحظ كذلك ، على قطع فندقى القسطنطينية ، وبشكل خاص فوق القطع التذكارية (أو الاستهلاكية أى التى تضرب عند مستهل العام الهجرى الجديد) منها حروفا مميزة على الوجه ب نحو اعلا القطعة . وفوق حرف الباء من كلمة ضرب (س) ، وتلك هى قطع الفندقى التى نشرها المسيو بونفيل بأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ عن النقود الذهبية فى تركيا .

ونجد هذه الحروف الأولى فوق العملات الذهبية ، وعادة على الوجه ب عند نهاية السطر الثالث من الحاشية ، فوق الحرف الآخر من كلمة ابن وهو النون (٢٢) ، فى مكان الزخرف المرسوم على شكل ورود صغيرة أو فى مكان الطغرا التى نلاحظ وجودها على قطع نقود ذهبية أخرى وفوق الحرف نفسه .

أما العملات الذهبية التى لا تحمل حروفا أولى أو طغرا ، والتى ضربت فى عهد مراد بن أحمد (٢٣) ، الذى اعتلى العرش عام ١٠٣٢ هـ (١٦٢٣ م) ، والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة فتحمل « لام الف » (٧) .

ونلاحظ على الوجه ١ للقطعة الذهبية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ١٦ ، اللوحة الثانية ، عن النقود الذهبية التركية ، والتى نجد

(٢٠) انظر اللوحات الملحق بهذه الدراسة ، وانظر ايضا عقب هذه الدراسة قطع الفندقى المذكور بجدول النقود بأرقام ١١ ، ١٣ ، ١٤ .
(٢١) انظر الجدول ، القطع من ١٠ الى ١٤ .

* تبدو هذه الحروف فى رقم ٦ h وتقابل أو ح ، وفى الأرقام ٧ ، ٨ عين (ع — ع) أو ب ولعلها الحروف الأولى لكلمتى عبد الله (٢٢) بن أو ابن ، وأحيانا تقرأ هذه وأحيانا تقرأ تلك فوق قطع النقود ، وإن كنا نقرأ الأخيرة فى اغلب الأحيان .

حواشيها واطرها هي الاطر والحواشي نفسها التي للمسكوكات الذهبية التذكارية التي عملنا على رسمها في الشكل رقم ٦ من اللوحة الاولى (١٢ من اللوحة الاصلية) عند اعلى القطعة ، وفي مكان الاطار الوردى الذى تحمله العملة المشار اليها (رقم ٦ من اللوحة الاولى في هذه الدراسة) وجود حرفى المين واللام ، وهما الحرفان الاولان من اسم على بك ، موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى ، اما على الوجب فنجد الرقم ٨٣ الدال على ان هذه القطعة قد ضربت في العام ١١٨٣ من الهجرة (١٧٦٩ او ١٧٧٠ من تقويمنا) وهى الفترة التى استقل فيها على بك ، وعلى هذا فان على بك لم يأمر قط بضرب النقود بسكته الخاصة (اى باسمه) كما يذكر المؤرخون (٢٤) ، وانما ضربها بسكة السلطان الحاكم مصطفى بن احمد ، فهو اذن لم يفعل سوى ان انتهج نهج شيخ البلد عندما امر بنقش الحروف الاولى من اسمه فوق قطع النقود .

اما القطعة الذهبية التى نشرها بونفيل برقم ٩ من اللوحة الاولى الذهبية التركية فتحمل حرف صاد (ص) (٢٥) ، وقد ضربت هذه القطعة فى القاهرة فى عهد السلطان عثمان بن مصطفى الذى ارتقى العرش فى العام ١١٦٨ من الهجرة (١٧٥٤ من تقويمنا) .

اما القطعة الذهبية التى رسمناها نحن فى الشكل رقم ٥ من اللوحة الاولى (١١ من اللوحة الاصلية) والتى ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى بن احمد الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ من الهجرة (١٧٥٧ من تقويمنا) فتحمل حرفى الميم والدال (٢٦) ، ويلاحظ وجود هذين الحرفين

Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, p. 110, (٢٤)

1er Vol, édit 1787.

(٢٥) وهو يقابل حرف ال s عندنا ، وقد اتفقنا عند اعداد وصف مصر على ان نجعل ال s الفرنسية مقابلة للسین أو الصاد اذ نحن لانستطيع فى حروفنا ان نبرز الفرق القائم بين النغمتين الصوتيتين لهذين الحرفين العربيين . ويلجأ بعض المهتمين ، حتى يفرقوا بين الحرفين ، ان يجعلوا ال sh مقابلة للصاد . انظر التنويه الوارد عقب مقدمة وصف مصر (وقد وردت عقب مقدمة المسيو غورييه ، التى نشرناها ملحقه بالمجلد الاول من الترجمة العربية ، الطبعة الثانية — المترجم) .

(٢٦) مد ، ولعلمها اختصار لاحمد او محمد .

نفسيهما على قطعتين ذهبيتين نشرهما المسيو بونفيل ، احدهما تذكارية برقم ١٥ والاخرى عادية نشرت برقم ١٤ (اللوحة الثانية من النقود الذهبية التركية) ، وقد ضربت لكلاهما فى القاهرة فى العهد نفسه والسنة نفسها التى ضربت فيها القطعة الذهبية التى نشرناها نحن ، وان كان ذلك قد تم بسكة مغايرة ، كما نستطيع ان نرى ذلك عن طريق الاختلاف البين سواء فى حبيبات الاطار او فى حروف الكتابة .

وتتميز كل واحدة من هذه العملات الثلاث بأنها تحمل ، الى جانب الحروف المميزة التى انتهينا من الحديث عنها ، رقما يدل على سنة الصنع ، وهو رقم لا نجده فى غالبية القطع الذهبية الاخرى اذ ان الحرف المميز يشغل مكانه (اى مكان الرقم) .

وتحمل القطع الذهبية الاخرى ، التى تدخل ضمن جدول العملات الملحق بهذه الدراسة ، بأرقام سلسلة هى ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، والتى تعود الى عهد مصطفى الذى تولى الحكم عام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) ، وفى مكان التأشير او الطغراء المميزة الحرفين ميم طاء او ميم صاد (٢٧) .

وهناك قطع ذهبية اخرى ، وردت برقم ٢٧ (اللوحة رقم ٣ من النقود الذهبية التركية للمسيو بونفيل) ، ضربت فى القاهرة ، فى عهد سليم الذى تولى الحكم فى العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ من تقويمنا) تحمل الحرفين : الف وسين (ا س) ، وهما الحرفان الاولان من اسم اسماعيل بك الذى ترك له حسن ، قائمقام باشا ، حكم مصر ، بعد حملته ضد البكويين ابراهيم ومراد ، والذى مات فى جائحة الطاعون الشهيرة بالقاهرة فى العام ١٢٠٥ من الهجرة (١٧٩١ من تقويمنا) .

واخيرا ، فهناك بين قطع النقود الذهبية والنصفيات التى ضربت (فى مصر) فى عهد الاحتلال الفرنسى عملات ضربت بمعرفتنا ، وقد احتفظنا ببعض منها ، وكان الحرف المميز الذى نقشناه عليها هو الحرف الفرنسى b ، وهو الحرف الاول من اسم القائد العام بوناپارت Bonaparte .

أما فيما يختص بالغروش التى أمر على بك بضربها ، فإن الحروف الأولى من اسمه توجد على الوجه ب عند أعلى القطعة ، وفوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وفيها نجد حرف اللام متحدا بحرف الباء من كلمة ضرب ، عن طريق واحدة من هذه الزخارف المتكلفة الشائعة عند الكتاب العرب ، بطريقة تجعل منها لاما وياء (لى) الأمر الذى تتكون معه كلمة على بأكملها كما نستطيع أن نرى فوق القطعة ذات الأربعين مدينى التى معنا والتى رسمناها فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثالثة (و ١٦ من اللوحة الأصلية) وفوق القطعة ذات العشرين مدينى والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة (١٨ من اللوحة الأصلية) .

وتتميز قطع المدينى التى ضربت فى عهد على بك بنفس الحروف الأولى والتى رُتبت بطريقة مشابهة ، وقد نشرنا صورة واحدة منها فى الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة (٢٠ من اللوحة الأصلية) . وفى الوقت نفسه فإننا نجد فى غروش على بك خاصية بالغة الأهمية ، إذ راق له أن يغير فى سنة الإصدار (أو السنة التى تحملها القطعة النقدية) فجعلها سنة ١١٨٢ هـ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ م) بدلا من العام ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان مصطفى ، أن مادفعه لتجديد كهذا ، لم يسمح لنفسه به عند إصدار عملات أخرى هو بلا جدال رغبة خفية من جانبه فى تحسيس الوقت الذى يمكنه فيه أن يعلن استقلاله أو فقط تلمس السنة التى ينشئ فيها فى مصر صناعة هذه العملات ، ولم يحتفظ على بك فيها مطلقا إلا بطغراء السلطان الحاكم ، بحيث لا يستطيع القول مطلقا بأن هذه العملات النقدية نفسها برغم أنها من انشاءه ، أى من انشاء على بك ، قد ضربت بسكته .

وحتى وقت قليل ، لم يستطع أحد أن يقدم تفسيراً لمعنى أو لسبب استخدام هذه الحروف التى نلاحظ وجودها فوق كثير من العملات التركية ، والتى — أى الحروف — بدت فوق نطاق الحصر أو بغير ذات معنى ، لكننا سوف نستخدمها ، إذا ما توصلنا الى معرفة أسماء الحكام من مشايخ البلد والباشوات أو البكوات الذين تشير اليهم هذه العملات ، وإلى معرفة الزمن الدقيق أو المحدد (لتوليهم السلطة) فى تحديد فترة الصنع بدقة ، بالإضافة الى كل ما سبق ، لأن هذه الحروف تأخذ عادة فوق القطع التى نلاحظها

عليها، مكان الأرقام التي كانت تستخدم في الدلالة على سنة تولى الحكم أو سنة الصنع في حين لم تكن القطعة تحمل إلا سنة تنصيب السلطان كما سنرى عند الحديث عن تاريخ الإصدار .

خامساً: الادعاءات أو الأمانى المرجوة للأمير الحاكم

وهذه صيغات مهذبة في شكل دعوات وأمانيات ، يتم التعبير عنها بأسلوب متميز نجده بصفة خاصة عند العرب ، بفعل عادة ضاربة في القدم ، وتضاف رغبة في التكريم بعد أسماء كبار الشخصيات عندما يرد ذكرها ، مثال ذلك أسماء النبي وآل بيته والسلاطين أو الحكام . وأكثر الصيغات التي نقرؤها ، من هذا النوع ، فوق المسكوكات وقطع النقود هي : صلى الله عليه وسلم ، خلد الله ملكه وسلطانه ، خلد الله ملكه ، دام ملكه — وهذه الادعية الأخيرة هي ما تحمله القروش أو العملات التي لا تحمل طغراء السلاطين والمضروبة في القسطنطينية ، والتي أورد المسيو بونفيل رسوما لها في مؤلفه ، وتعود أولها ، وهي المرسومة في الشكل رقم ١ ، لمعهد مصطنفى ، الذى تولى الحكم في العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، أما الثانية والتي رسمت في الشكل رقم ٢ فتعود الى عهد عبد الحميد ، الذى ارتقى العرش في العام ١١٨٧ هـ (١٧٧٤ من تقويمنا) .

أما الصيغة التي شاعت منذ وقت طويل فهي : عز نصره ، ونجدها في الوقت نفسه الذى نجد فيه الادعية السابقة (دام ملكه) ، منقوشة فوق قطعة نقود تعود الى عهد بايزيد ، ثم نجدها وحدها فوق قطعة نقد ذهبية من عهد سليمان بن سليم الذى ارتقى العرش عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ من تقويمنا) ، ونلاحظ أن نقوش هذه القطعة هي النقوش نفسها التي سبق أن ذكرناها في ص ٢٥٩ من هذه الدراسة .

وتشكل هذه الادعية وحدها أحد عناصر النمط الذى شاع استخدامه من العملات الذهبية على يد السلاطين منذ مايقرب من ثلاثة قرون ، كما يمكننا ان نرى فوق العملات الذهبية المختلفة التي رسمناها في اللوحة

الملحقة بهذه الدراسة (٢٨) .

ونجد هذه الصيغة نفسها على الوجه ١ لقطع الزرمحوبب تالية
لأسماء السلطان ، بعد كلمة خان ، بالنسبة للقطع الذهبية التي تحمل
اسم السلطان مكتوبا بحروفه كاملة (٢٩) وأسفل طغراء السلطان بالنسبة
للقطع التي تحمل اسمه في شكل تاشير أو طغراء (٣٠) . ثم نجد هذه
انصيغة نفسها عند أعلا القطعة على الوجه ب بالنسبة لقطع
الربعيات (٣١) ، وتقابل هذه الادعيات تلك التي كانت تستخدمها فرنسا .

Domine, salvum fac Reg m.

أي حفظ الله الملك ، وهي التي نجدها محفورة على حواف نقودنا .

سألسا : المدن التي تسك فيها النقود

لم تكن المسكوكات القديمة تحمل اسم المدن التي ضربت فيها ،
ولدينا على ذلك أمثلة عديدة ، ذكرنا اثنين منها مرص ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، من
هذه الدراسة ، بالإضافة الى مثال آخر سيرد ذكره في صفحة ٣٦٧ .

وقد استقرت منذ وقت طويل وبشكل مستمر عادة ذكر المدينة التي
تضرب فيها النقود .

لكن المصريين الحديثين لم يستخدموا ، مثلما فعلت شعرب أخرى
كثيرة ، عند الإشارة الى المدن أو دور سك النقود ، رموزا أو اشارات
مختلفة عليها أو اختصارا أو حرفا واحدا كما تحمل كل العملات الفرنسية

(٢٨) الوجه ١ للأشكال ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ والوجه ب
من الشكل رقم ١٥ (من الطبعة العربية) .

(٢٩) انظر أولا : القطعتين رقمي ١٠ ، ١١ حيث تتجزأ فيهما هذه
الصيغة : عز ونجدها في نهاية السطر الثاني ، ونصره ونجدها في بداية
الثالث ، ثانيا : القطعة رقم ٦ حيث نجد الصيغة كاملة في نهاية السطر
الثاني ، ثالثا : القطعة رقم ١٤ حيث نجد الادمية نفسها في بداية السطر
الثالث .

(٣٠) انظر القطع المرسومة في الأشكال ٥ ، ١٢ ، ١٣ .

(٣١) انظر الشكل رقم ١٥ .

حتى اليوم ، ويجدر بالذكر ان هذا الحرف ليس هو بالضرورة الحرف الاول من اسم المدينة اذ يشار الى باريس بالحرف A والى لاروشيل la Rochelle بالحرف H الخ (٣٢) .

ويخيل الينا ان النقود لا يمكنها ان تقدم مانئشده من الوضوح في مجال الدلالات أو الرموز ، اذا نحن نظرنا اليها باعتبارها ابنية أو منشآت تاريخية ، ان الاختصارات لا تكون ضرورة لا مفر منها الا حين تقتضى ذلك قلة اتساع سطحها ، ومن الأفضل الا تمس هذه الاختصارات سوى الكلمات بالغة الشهرة أو المألوفة للغاية ، وكذلك الكلمات الأقل أهمية والتي نستطيع ان نحدها بسهولة . لا شيء اذن يمكنه ان يحول دون ان نضع فوق عملاتنا اسم المدينة (التي سكت فيها) كاملا أو مختصرا أو على الأقل ان نشير اليها بالحرف الاول من اسمها .

اذن فقد كان المصريون ، ولا يزالون ، يكتبون اسم المدينة كاملا ، ولكي يكون الأمر بعيدا عن أى شك فائهم يكتبونه مسبوقا بكلمتى : ضرب في ، ونقرا اسم المدينة فوق كلمة « سنت » على الوجه ب خلف التأشير أو الطغراء وذلك فوق قطع الفندقلى ، وربيعات الفندقلى وكذلك فوق القطع ذوات الأربعين مدينى وذوات العشرين مدينى وفوق قطع المدينى ايضا ، أما فوق العملات الذهبية الأخرى ونصفياتها ، سواء كانت تحمل طغراء أو كانت بدونها (٣٣) فاننا نجدها على الوجه ا فوق سنة الاصدار مباشرة ، ومتبوعة في السطر نفسه بكلمة « سنت » مكتوبة بحروف اصغر بكثير .

وتحمل القطعة رقم ٢٥ اسم المدينة : مصر ، موضوعا في اعلا القطعة ، فوق اسم السلطان محمود ، ويرجح ان كانت فوقها بعض حروف

(٣٢) بخصوص الحروف الدالة على المدينة أو الدار التي سكت فيها النقود ، انظر مؤلف الميسو بونفيل ص xxii ، وكان يشار الى مدينة بو بعلامة مميزة هي شكل بقرة ، بدلا من استخدام الحروف . (٣٣) انظر على وجه التحديد الاشكال ٩٠٨،٧،٤٠٣،٢٠١ ، وكذلك الاشكال من ١٥ الى ٢٦ فيما عدا الشكل رقم ٢٥ .

لم نستطع تبينها ولم يستطع الحفار بسبب انطباعها أن يتمثلها عند خفزه
الشكل نفسه (رقم ٢٥) .

وفيما مضى ، كان اسم المدينة يأتي مسبوقا بحرف الجرب (٢٤)
ويقابل عندنا حرفى الجر *à, par* ثم استبدل به نهائيا ، ومنذ وقت
طويل حرف الجر فى (٢٥) ويعنى عندنا *à, dans* .

أما مدن مصر ، التى كانت تضم فى الماضى دورا لضرب النقود فهى
الاسكندرية ، والمنصورة ، وقوص والفسطاط أو مصر العتيقة ، والقاهرة
أو مصر (بفتح الميم) .

والاسكندرية هى المدينة التى نطلق عليها نحن اسم *Alexandrie*
ودار سك النقود فى هذه المدينة البالغة القدم ، والتى تتمتع منذ أسسها
الاسكندر بتجارة هائلة ، هى بالضرورة سابقة على دور ضرب النقود
الأخرى ، إذا كانت لاتزال تعمل فى القرن السادس الهجرى (الثالث عشر
من تقويمنا) ، ولم تكن دار سك النقود بالمنصورة قد أنشئت بعد ، حتى

(٣٤) بدمشق ، بمصر (بفتح الميم) بالقاهرة .

(٣٥) . الطريقة التى ترسم بها هذه الكلمة تسترعى النظر ، فحرف
الياء يلتف ويستطيل ليقسم وجه القطعة الى قسمين ، انظر الاشكال
١١٤١.٠٩٤٨٠٧٤٦٤٤٠٣٤٢٤١ ، ومن ١٤ الى ٢٤ ثم ٢٦ ، أما فى القطع
الذهبية ونصفياتها . التى تحمل طغراء أو التى لا تحمل هذه الطغراء
يستطيل حرف الباء من كلمة ضرب كذلك أسفل الياء من كلمة فى بطريقة
يشكل معها هذان الحرفان خطين متوازيين يضيان الى نهاية القطعة .
انظر القطع ١٢ ، ١٣ . وفى بعض الأحيان نجد الياء غير منقوطة كما
توضح ذلك اغلبيه القطع المرسومة فى اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ،
وفى أحيان أخرى توجد نقطتان أسفل الياء وإلى اليسار منها كما نجد فى
القطع أرقام ٢٦٤٢٣٠٢٢٤١٦٤٨٠٧٤٤ ، وفى أحيان ثالثة توضع النقطتان
فوق الياء على جانبي طغراء السلطان كما نجد ذلك فى الشكل رقم ١٢ .
وأخيرا نجد فى القطع الذهبية ونصفياتها ، التى تحمل تأشير أو
طغراء ، حرف الجر فى قد انتقل ليأخذ مكانه أسفل الطغراء مباشرة ،
ونجدها فى ترتيب الكلمات المكتوبة الأولى من نقوش الحاشية وان كانت
فى ترتيب النطق تاتى الرابعة ولابد أن تسبق كلمة مصر كما يحدث فى
بقية القطع الأخرى ، وهذا التبديل فى ترتيب الكلمات أمر شائع الحدوث
فى الكتابة العربية .

هذا العهد ، وقد بنيت المنصورة ، التى كان مؤلفونا القدامى يسمونها
la mans u'e ، بالقرب من النيل ، على فرع دمياط ، على يد
المنصور بالله (٣٧) والد المعز لدين الله فى نحو العام ٣٢٨ من الهجرة
(٩٤٩ من تقويمنا) ، وقد اشتهرت هذه المدينة بهزيمة الصليبيين الفرنسيين
بقيادة القديس لويس ، الذى اقتيد فيها اسيرا . وكانت هذه المدينة فى
بعض الاحيان مقرا للخليفة ، ونجد اسمها فوق بعض من قطع النقود وبعض
المسكوكات او الانواط الزجاجية بالاضافة الى اسم المعز لدين الله (٣٨).

اما قوص ، وهى ابوللينو بوليس بارفا فى مصر العليا ، فتقع على
بعد ١٣٠٠ متر من شواطئ النيل ، وقد اختيرت ، بسبب موقعها القريب
من النيل ومن مدينة القصر دون شك ، لكى تكون نقطة لقيام ووصول
القوافل التى تتعهد تجارة الجزيرة العربية والهند مع مصر . واذا ماصدقنا
مايذكره ابو الفداء ، فقد كانت هذه المدينة ، هى اهم مدينة فى كل البلاد
بعد الفسطاط ، وقد كانت هى مرفا التجارة الكبرى التى كانت تتم عن
طريق الخليج العربى (البحر الاحمر) ، وتتطابق مساحات الانقاس
الواسعة التى تحيط بموقع المدينة تمام التطابق مع شهادة ابي الفداء ،
لكن قوص اليوم لم تعد سوى نجع صغير ، وتحولت اعداد كبيرة من
مساكنها المهجورة الى خرائب ، اما الغالبية العظمى من سكانها ، فهم
المسيحيين الانباط (٣٩) .

وكانت مصر العتيقة ، او الفسطاط (٤٠) قديما ، تقع على النيل

(٣٦) او المنصورة :

(٣٧) توفى المنصور بالله فى عام ٣٤١ هـ [٩٥٣ من تقويمنا] .

(٣٨) انظر :

Adler, *museum caelicum Borgianum*, tom II, p 151.

(٣٩) انظر : دراسة موجزة عن خرائب قفط وقوص ، تأليف السيدين
جولوا وديفيليه ، وصف مصر ، العصور القديمة ، المجلد الثانى ،
الفصل العاشر ، ص ٦٦ .

(٤٠) الفسطاط وتعنى الخيمة ، فقد بنيت هذه المدينة بأمر من عمرو
ابن العاص ، فى المكان نفسه الذى أمر بأن تضرب فيه خيمته على
شاطئ النيل ، وتسمى اليوم مصر العتيقة .

مباشرة ، وتقع القاهرة الجديدة على مسافة قريبة منها ، وهناك ترعة تحمل اليها مياه النيل .

وطبقا لما يقول المقرئى ، فقد دخل جوهر الخطيب الصلى مصر على رأس جيش المعز لدين الله فى العام ٣٥٨ من الهجرة (٩٦٩ من تقويمنا) ، وبنى فى المكان نفسه الذى كان قد عسكر فيه القاهرة (٤١) ، التى أصبحت مقرا لامبراطورية الخلفاء ، وأمر بأن تضرب باسم الخليفة المعز كمية هائلة من الدنانير ، كان السطر الثالث من النقوش المدونة عليها يحمل عبارة : ضرب فى مصر سنة ٣٥٨ .

ونادرا ما يشار فى العربية الى القاهرة باسمها هذا ، بل يطلقون عليها اسم مصر (بفتح الميم) فى السياق التاريخى ، ويطلق هذا الاسم كذلك على مصر كلها ، وهى الكلمة الوحيدة التى نقرأها فوق العملات منذ قرون كثيرة ، فيما عدا درهم ركن الدين ببيرس الذى سبقته الإشارة اليه ، حيث نقرأ عبارة : ضرب بالقاهرة .

وفد اقيمت دار سك النقود فى البداية بجوار محل للتروس او الدروع ، كانت تسمى فى زمن المقرئى باسم خان مسرور الكبير (*) .
وحين أمسك صلاح الدين بمقاليد الأمور فى مصر ، أمر بنقل هذه الدار الى مكان آخر ، فبنيت دار جديدة تسمى القشاشين ، واطلق عليها اسم الدار الامرية باسم الخليفة الأمر بأحكام الله ، أما الدار القديمة فقد بقيت لضلع بعض المسكوكات الخاصة حيث كانت تضرب العملات التذكارية ، ومسكوكات خميس العدس التى تناولناها من قبل فى ص ٣٣٩ من هذه الدراسة ، وهى اليوم فى قصر قلعة القاهرة ، وقد بنيت فوق جدران القصر تجاه جبل المقطم (٤٢) ، الذى يكتشف المرء عند سفحه ، حين يطل من أعلا القلعة ، مدينة المقابر ، وهى أقدم وأهم جبانة فى القاهرة .

(٤١) القاهرة أى الظاهرة ، وتبعا لما يقول أبو الفداء فقد وضع جوهر أساسها فى العام الهجرى ٣٥٩ (٩٦٩ من التقويم الميلادى) .
(٤٢) وتعنى الكلمة بالعربية المقطوع ، وهو الجبل الذى يحف بالشاطئ الشرقي للنيل ، فى مواجهة الهضبة الليبية التى تمتد بطول الشاطئ الآخر .
(*) خان أى سوق .

ودار سك النقود فى القاهرة هى وحدها التى توجد حاليا فى مصر ، ويعود انشاؤها الى العام الالف من الهجرة (١٥٩١ من تقويمنا) ، وتسمى دار سك النقود بالعربية باسم دار الضرب اى الدار التى تضرب او تسك فيها النقود (الضربخانة) .

سابعاً : تاريخ الاصدار

توضح النقود العربية الضاربة فى القدم سنة الصنع لكنها لاتذكر سنة تصيب او تتويج الأمير ، ويعبر عن تلك السنة بالحروف كاملة . وقد قدمنا لذلك من قبل مثالين : احدهما من العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦م) فى ص ٣٥٤ من هذه الدراسة ، وثانيهما من العام ٢٠٣ من الهجرة (٨١٨ أو ٨١٩ من تقويمنا) فى ص ٣٦٠ من هذه الدراسة ، وبإمكاننا ان نورد عن ذلك امثلة اخرى عديدة ، لكننا نكتفى بأن نشير ، كمثال ثالث ، الى دينار حصلنا عليه يحمل هذه العبارة : بسم الله ضرب هذا الدينار فى سنت ثنتين وسبعين وميه (١٧٢) ، وهو تاريخ يوافق عهد هارون الرشيد ، الذى بدأ حكمه فى العام ١٧٠ من الهجرة (٧٨٦ من التقويم المسيحى) . اما العبارات القرآنية المدونة عليه فهى نفسها التى ذكرناها فى ص ٣٦٠ ، وان كانت هذه القطعة النقدية لا تحمل لا اسماء الخليفة ولا اسماء عماله ولا اسم المدينة التى ضربت فيها .

ويحسن بنا ان نسترعى نظر اولئك الذين لم يالفوا اللغة العربية الى ان الأرقام تكتب وتلفظ بدءاً من الاحاد ، فهم يلفظون العدد ١٧٢ على سبيل المثال على النحو التالى : اثنان وسبعون ومائتان ، وهكذا ، فبرغم ان العرب يرتبون الاعداد التى استعاروها منا بالترتيب نفسه الذى نضعها عليه ، فانهم يقرأون ويكتبون الأرقام معكوسة مثل بقية كتاباتهم أى باتجاه معاكس لاتجاهنا ، ذاهبين من اليمين الى اليسار .

ولا يزال القوم فى بعض اقطار الامبراطورية العثمانية يسجلون على العملات ، وبحروف عربية ، سنة صنعها ، وهو متراء فوق القطعة الذهبية والقطعتين الفضييتين ، وهى القطع الثلاث المرسومة فى مؤلف المسيو

بونفيل ، اللوحة ه ، الخاصة بالعملات النقدية فى اقطار البربر ، بأرقام ٢٤١٤٦ ، والمضروبة فى تونس المدينة ، الاولى فى عهد مصطفى فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٣ م) والثانية فى العهد ذاته فى العام ١١٨٦ من الهجرة (١١٧٢ م) اما الثالثة فتعود الى عهد سليم فى العام ١٢١٢ هـ (١٧٩٧ م) .

ومع ذلك فقد رجحت منذ زمان طويل ، وفى الغالبية العظمى من دور سك النقود فى الامبراطورية العثمانية عادة أن تبين فوق النقود سنة التتويج بدلا من سنة السك وان تكتب الأعداد بالحروف وليس بالأرقام ، كما نستطيع أن نرى على كل القطع المرسومة فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة .

وقد تادت هذه العادة الكثير من المؤلفين الى الخطأ ، فقد أخذوا السنة التى تحملها القطعة باعتبارها سنة الصنع ، فى حين يحتفل أن تكون القطعة النقدية قد ضربت بعد ذلك بسنوات عدة .

وقد اشير الى العملات التركية الواردة فى المؤلف الرائع الذى وضعه بونفيل عن النقود الذهبية والفضية فى الدول المختلفة ، باعتبارها تنتمى لهذه السنة أو تلك وليس لهذا العهد أو ذاك (أى أنه اعتبر سنة التتويج هى سنة الاصدار) .

ونعتقد أن علينا هنا أن نورد الأرقام العربية مقابلة بأرقامنا حتى نلم بأشكالها الحالية وحتى نتعرف بعد ذلك على قيمتها فى المسكوكات التى رسمناها فى وصف مصر :

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|
| . | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ |
| 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 |

ويأخذ رقم خمسة (٥) عندهم رقم الصفر (0) عندنا ، فى حين يكتبون هم الصفر على شكل نقطة .

وتوجد سنوات التتويج ، بالنسبة لقطع الفندقل والقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى والمدينى والعملات القحاسية ، مدونة على الوجه ب عند أسفل القطعة وهو الوجه المقابل للوجه الآخر الذى يحمل

طفراء السلطان . اما فى القطع الذهبية الاخرى (الزرمحوب) فيوجد هذا التاريخ على الوجه ا الذى يحمل اسماء السلاطين مكتوبة بالحروف كاملة أو فى صورة طفراء .

وعلى الدوام ، تسبق كلمة سنة ، وهى تعنى كذلك العام ، تاريخ الضرب المكتوب بالحروف كاملة أو بالأرقام على العملات المصرية القديمة والحديثة ، كما يمكننا ان نرى من الأمثلة التى ذكرناها من قبل ، وفى العملات التى رسمناها فى اللوحة الملحقه بهذه الدراسة ، فى حين اننا لا نقرأ كلمة « سنت » هذه على أى من عملات القسطنطينية ، كما يمكننا من ذلك من فحص كل القطع التى نشرها المسيو بونفيل فى مؤلفه ، وكما يدعم ذلك الراى ، تلك القطع التى حملناها معنا من مصر .

وقد سبق لنا ان لاحظنا ان الملوك الشهير على بك ، الذى يمثل هو نفسه للمادة السائدة بشكل عام فى القسطنطينية والقاهرة النخ حين أمر بأن تكتب على العملات (التى اصدرها) سنة تنصيب السلطان مصطفى وهى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ م) ، وانه قد نحى هذه القاعدة فى الوقت نفسه ، من القطع ذوات ال ٤٠ وال ٢٠ مدينى التى تحمل كلها « سنت » ١١٨٣ (١٧٦٩ أو ١٧٧٠ من تقويمنا) .

ونلاحظ ، بخلاف الأرقام الدالة على سنة التنصيب أو التتويج ، وفوق قطع نقدية عديدة من اصدار القاهرة والقسطنطينية وجود ارقام تختلف التفسيرات بشأنها ، وان كانت تتفق كلها فى النظر اليها باعتبارها جاءت خصيصا للإشارة الى زمن الصنع .

وتوضع هذه الأرقام فى قطع الفندقى ، والقطع الفضية وقطع المدينى ، بل كذلك العملات النحاسية ، والتى تحمل كلها طفراء السلطان ، على الوجه ب ، عند اعلا القطعة ، فوق حرب الباء من كلمة ضرب (٤٦) ، وهو الشيء نفسه الذى لاحظته المسيو تيخسين Tychsen فى مقدمته عن

(٤٣) انظر القطع المرسومة فى الاشكال ١٧٤٩، ١٨٤١، ١٩٤٢، ٢٠٤٣، ٢١٤٣، ٢٢٤٣، ٢٣٤٣، وكذلك القطع الواردة بجدول النقود أو العملات بأرقام متسلسلة : ٢٥٤٣، ٢٦٤٣، ٢٧٤٣، ٢٨٤٣، ٢٩٤٣، ٣٠٤٣، ٣١٤٣، ٣٢٤٣، ٣٣٤٣، ٣٤٤٣، ٣٥٤٣، ٣٦٤٣، ٣٧٤٣، ٣٨٤٣، ٣٩٤٣، ٤٠٤٣ .

من النقود الإسلامية بخصوص القطع التي ضربت في القسطنطينية والتي تحمل طغراء السلطان . ومع ذلك فلا يبدو أنه قد لوحظ من قبل وجود أرقام أخرى كذلك فوق القطع الذهبية صنع القاهرة والقسطنطينية ، وسواء كانت هذه العملات تحمل اسم السلطان كاملا أم تقتصر على طغرائه ، الغرض منها أن تشير بإيجاز إلى سنة الصنع أو سنة التنصيب وتوجد بالمثل على الوجه ب ، تحت السطر الثالث أو السطر قبل الأخير على يسار القطعة فوق حرف النون من كلمة ابن (٤٤) وتعني ولد ، أو عند أسفل القطعة على اليسار كذلك كما نجد ذلك في القطعة رقم ٦ من اللوحة الأولى في دراستنا هذه ، أو على اليمين كما في القطع المرسومة في مؤلف المسيو بونفيل ، برقم ١٢ من اللوحة الثانية عن النقود الذهبية في تركيا .

وقد ظن المسيو دي ساسي في البداية أن هذه الأرقام كانت تدل على الترتيب في عدد السنوات التي استغرقتها العهد (أي ترتيبها في مدة حكم السلطان) ، وقدم هذا التفسير إلى إدارة المسكوكات والنقود في باريس .

كذلك ظن المسيو تيخسين في الجزء الذي أضافه إلى مقدمته لفن النقود عند المسلمين ص ٦٣ ، أن هذه الأرقام التي نلاحظ وجودها زيادة على سنة التنصيب ، والتي لم يستطع أن يعطى تفسيراً لها في مقدمته ، تدل ببساطة على السنة التي تولى فيها السلطان ، ونلاحظ أن هذه هي العادة نفسها المتبعة في إمبراطورية المغول .

وقد كان تخمين هذين العاملين صحيحاً بخصوص قطع نقدية عديدة ، وعلى سبيل المثال فإن الرقم ٢ الذي نلاحظ وجوده على الوجه ب قرب السطر قبل الأخير ، فوق نصفيات القطع الذهبية التي نشرناها برقم ١٤ من اللوحة الثانية ، والمضروبة في القاهرة في عهد السلطان عبدالحميد بن أحمد الذي اعتلى العرش في العام ١١٨٧ من الهجرة (١٧٧٤ م) ، وعلى القطعتين الذهبيتين اللتين نشرهما بونفيل برقمي ١٧ ، ١٩ والمضروبين

(٤٤) انظر التطع المرسومة في الأشكال ١٤، ١٣، ١٢، ٦، ٥ في اللوحات المرمقة وكذلك القطع الواردة بجدول العملات بأرقام متسلسلة : ٣٤ ، ومن ٤٠ إلى ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ .

كذلك فى القاهرة فى المعهد نفسه ، يدل فى الواقع وبوضوح على السنة الثانية من عهد هذا السلطان .

والامر نفسه بخصوص رقم ٢ الذى تحمله قطع المدينى المرسومة برقم ١٩ من اللوحة الثالثة من اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، ونتيجة لذلك فان هذه القطع الاربعة قد ضربت فى السنة نفسها وهى السنة نفسها من عهد عبد الحميد ، اى فى العام ١١٨٨ او ١١٨٩ من الهجرة (١٧٧٥ من تقويمنا) .

وواضح ان هذه الاشارة نفسها قد اتبعت بصفة عامة فى عهد عبد الحميد ، وبشكل خاص فى القسطنطينية بالنسبة لقطع الفندقى ، كما تمكن رؤيتها على القطع المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل سواء فى ذلك الفندقى الكبير المرسوم فى الشكل رقم ٢٠ من اللوحة الثالثة والقرش المرسوم فى الشكل رقم ٣ من اللوحة الرابعة ، عن النقود التركية .

وتعود هاتان القطعتان الى السنة الاولى من عهد عبد الحميد ، ويعود القرش المرسوم فى الشكل رقم ٥ الى السنة الثانية ، ومثله المرسوم برقم ٤ الى السنة الثالثة ، اما القطعة ذات نصف الفندقى الواردة بالشكل رقم ٢٣ من اللوحة الثالثة والمضروبة فى استانبول فتعود الى العام الخامس عشر اى الى العام ١٢٠١ او ١٢٠٢ من الهجرة (١٧٨٧ او ١٧٨٨ م) واخيرا فان الفندقى المرسوم فى الشكل ٢٢ ، المصنوع بدوره فى استانبول ، قد ضرب كما يدل رقم ١٦ الذى يحمله فى العام السادس عشر او العام الاخير من حكم عبد الحميد اى فى العام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨ م) او فى بداية العام ١٢٠٣ هـ وهى السنة نفسها التى توافق السنة الاولى من حكم سليم الثالث اى سنة توليته الحكم ، وهو الامر الذى تم فى السابع من ابريل عام ١٧٨٩ م .

ومع ذلك ، فان مما يسترعى الانتباه بشدة هو ان هذه الاشارة نفسها ، لم تكن تتبع على الدوام فى عهد عبد الحميد نفسه ، وهو نفس الامر الذى سيسترعى انتباهنا بخصوص عهد سليم كذلك .

ويبدى المسيو تيخسين فى ص ١٨٢ من مقدمته عن فن النقود والمسكوكات عند المسلمين الملاحظات التالية :

أولا : ان العملات ذات الاقطار الكبيرة وحدها ، من بين تلك القطع التى تحمل على احد وجهيها طغراء السلطان وحدها ، هى التى تحمل ، بالاضافة الى سنة الاصدار ، رقما آخر فوق حرف الباء من عبارة ضرب فى .

ثانيا : ان العملات ذات القطر الصغير لاتحمل قط كلمة : ضرب عند رأسها .

ثالثا : ان الأرقام ، بخلاف تلك الدالة على سنة التنصيب او سنة الضرب . هى خاصة على نحو ما بالنقود ذات القطر الكبير فقط ، والتى صدرت على وجه التحديد فى عهد مصطفى الثالث ، والتى سكت فى القسطنطينية دون غيرها ، وانه يستبدل بها على القطع من ذوات القطر الصغير شريطا من الزهور او النجوم .

رابعا : ان الأرقام التى نلاحظها فوق القطع المذكورة آنفا من عهد مصطفى هى : ٢٠٣٠٤٠٦٠٨٠٩٠٨٣٠٨٥٠٨٦٠٨٧ وان كان هو نفسه مجهل ماتمنيه هذه الأرقام ، مع ملاحظة ان هذه الأرقام لايمكنها ان تشير الى السنوات التى استمر خلالها عهد مصطفى لان حكمه لم يدم الا سبعة عشر عاما وليس ثمانين عاما وبضع سنوات .

خامسا : انه لم يلاحظ من بين النقود التى اصدرها مصطفى قطعة واحدة ، سواء كانت تحمل طغراء او لم تكن تحمل هذه الطغراء تحمل ارقاما اخرى بخلاف الرقم ٨٠ وبضع ، اذا مااستثنينا تلك التى تحمل رقما واحدا بمفرده .

سادسا : انه يفترض ، عندما يكون هناك رقمان (اى عددا مكونا من رقمين) فائنا بجمعهما نصل الى تلك السنة من العهد ، التى ضربت خلالها هذه العملات ، فعلى سبيل المثال ، فان الرقم ٨٧ قد يدل على السنة الخامسة عشرة من حكم (هذا السلطان) .

ونحن بدورنا نلاحظ ما يلى :

أولا : ان الأرقام التى يشغلنا أمر العثور على معنى لها لايقصر وجودها على النقود ذات الاقطار الكبيرة ، وانما هى توجد كذلك فوق

القطع ذات القطر الصغير ، وتقوم العملة النحاسية التي أوردنا رسما لها في الشكل رقم ٢٦ مثالا على ذلك ، وسنقدم امثلة كثيرة أخرى عن ذلك تبينها لنا العملات الذهبية زرمحوب الصارقي المهد نفسه ، وهي التي لا يمكننا أن ننظر اليها باعتبارها من ذوات القطر الكبير .

ثانيا : من المؤكد أن اصغر قطعة من العملات الفضية تضرب في القسطنطينية ، وهي التي رسمها المسيو تيخسين في لوحته الرابعة برقم ٤٧ ، والتي تقل قيمتها عن بارة ، لا تحمل كلمة : ضرب ، وقد نقلنا معنا من مصر قطع نقود صغيرة مشابهة ، ضربت في المثل في استانبول ، ومع ذلك ، فلا بد أن صغر سطح هذه العملة هو الذي حتم على المختصين أن يضموا عليها هذه الكلمة التي نجدها على كل النقود أو العملات الأخرى سواء المضروبة في القاهرة أو القسطنطينية حتى تلك القطع ذوات القطر الصغير ، ولدينا قطعة من ذوات نصف الفندقل ، مضروبة في استانبول يعود اصدارها الى سنة التتويج ، وقد أوردناها داخل جدول العملات الملحق بهذه الدراسة برقم مسلسل ٥ ، نقرأ عليها كلمة ضرب ، شأنها شأن قطع العملة ذات القطر الكبير .

ثالثا : أما الأرقام الخاصة التي نحن بصدها فيلاحظ وجودها كما سنرى فوق قطع نقود أخرى تنتهي لمهود أخرى غير عهد مصطفى ، فالقطع النقدية الصادرة في عهد سليم تقدم لنا امثلة كثيرة على ذلك ، وقد أوضحنا للتو أن وجود هذه الأرقام لا يقتصر فقط على العملات ذات القطر الكبير . لذلك فليسنا نعتقد أنه لم يحدث قط أن رأينا الأرقام التي نحن بصدها تستبدل بها فوق القطع من ذوات القطر الصغير زخرنا على شكل مقد من الزهور أو النجوم ، وأن كانت تحمل محلها في بعض الأحيان حروف مميزة بالنسبة للقطع من ذوات القطر الصغير والصادرة في عهد مصطفى ، كما تدل على ذلك قطعة الدينار التي أوردنا رسما لها في الشكل رقم ١٨ من اللوحة الثالثة ، وكذلك بالنسبة لقطع من ذوات القطر الكبير ، ضربت في عهد أخرى ، ويمكننا ملاحظة ذلك على قطع الفندقل الثلاث المنشورة في مؤلف المسيو بونفيل ، اللوحة الأولى من النقود التركية .

رابعا : واليكم الآن حقيقة ماتمنيه هذه الأرقام ، أنها الأرقام الأخيرة من سنة الضرب أو إذا شئنا الدقة فهي اختصار لتاريخ الضرب .

١١٧١ هـ ، وضربت فى القاهرة ، وتحمل على الوجه ب الرقمين ٨٧ (٤٦) ، مما يعنى انها قد سكت فى العام ١١٨٧ هـ (٧٣ او ١٧٧٤ م) ، وهى السنة السادسة عشرة من حكم مصطفى ، او بداية السابعة عشرة والاخيرة من حكمه فى الوقت نفسه ، فلو اننا قمنا بجمع الرقمين ٨٤٧ فلن نحصل عندئذ الا على الرقم ١٥ (الذى يدل على السنة الخامسة عشرة من عهد مصطفى) .

اما قطعة العملة النحاسية ذات القطر الصغير والتي ننشرها فى الشكل رقم ٢٦ والتي ضربت فى عهد مصطفى ، فقد صدرت فى العام الهجرى ١١٨١ (٦٧ او ١٧٦٨ م) كما يوضح لنا الرقم ٨١ المنقوش عند اعلا القطعة . اما القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٦ من اللوحة الثانية من النقود التركية فى مؤلف المسيو بونفيل ، والمضروبة فى القاهرة ، والتي تحمل الحروف الاولى من اسم على بك فتعود الى العام الهجرى ١١٨٣ (١٧٦٩ او ١٧٧٠ م) ، وتعود القطعة المرسومة برقم ١٢ (فى مؤلف المسيو بونفيل) والمضروبة فى اسلامبول الى العام الهجرى (٧٢ او ١٧٧٣ م) ، وباختصار ، فلن يذهب سدى ان نحاول المقارنة بين القطعة ذات الاربعين مدينى التى اصدرها على بك والمضروبة فى القاهرة والتي قمنا بنشرها وتناولناها فى ص ٣٦٨ بقطعة اخرى ذات ٤٠ مدينى كذلك ، ضربت فى القسطنطينية فى السنة نفسها كما يوضح ذلك الرقم الذى تحمله وهو ٨٣ ، وتحمل التاريخ ٧١-١١ وهو سنة تنصيب مصطفى (النقود الفضية فى تركيا ، القطعة رقم ٢) .

عندما تختلف سنة الصنع او الاصدار عن سنة التنصيب او التتويج فى الأرقام الثلاثة الاخيرة نلاحظ وجود ثلاثة ارقام على القطع النقدية ، فقطعة المدينى المرسومة فى الشكل رقم ٢٠ من لوحتنا الثالثة والتي تحمل الرقم ١٨٧-١ ، وهى سنة تنصيب عبد الحميد بن احمد تحمل فى اعلاها

(٤٦) وهى اختصار ١١٨٧ وهى السنة نفسها التى تولى فيها الحكم عهد الحميد بن أحمد الذى خلف مصطفى الثالث فى ٢٣ يناير ١٧٧٤ .

الرقم ٢٠٠ (٤٧) الذى يوضح ان هذه القطعة قد ضربت فى العلم الهجرى ٢٠٠—١ . والأمر هو نفسه بخصوص القطع الذهبية التذكارية التى نشرها المسيو بونفيل تحت رقم ٢١ ، اللوحة الثالثة من النقود التركية والتى تحمل الرقم ٢٠٠ نفسه ، وهكذا نرى أن هاتين القطعتين قد ضربتا فى القاهرة فى السنة نفسها ، لكنهما مثالان لشاريتين مختلفتين كنا قد ذكرنا من قبل أن دور سك النقود تستخدمها فى العهد نفسه لكى تشير الى سنة الصنع .

ويلاحظ المسيو تيخسين ، الملحق الذى اضافته الى مقدمته عن فن النقود عند المسلمين ان المسيو اكربلا Akerblad يزعم — دونها سند — أن الأرقام التى نلاحظها فوق نقود مصطفى هى اختصارات لسنة الضرب — وهكذا يتطابق تخمين أو حدس المسيو اكربلا بشكل تام مع ما انتهينا نحن اليه .

ومى النهاية ، فإن هذه الطريقة فى الإشارة الى تاريخ الاصدار ، ليست كما سبق أن رأينا ، أسلوبا خاصا بعهد مصطفى ، فلقد رأيناها للتو مستخدمة على احدى العملات من عهد عبد الحميد ، كما كانت متبعة بصفة دائمة فى القاهرة فى عهد سليم الثالث على الأقل ، وهو السلطان الحاكم فى الفترة التى غزا الفرنسيون فيها مصر .

وإذا عدنا للقطع المرسومة فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة ، ونقصد هنا القطعة ذات الأربعين مدينى ، شكل رقم ١٧ ، والقطعة ذات العشرين مدينى ، شكل رقم ٢٣ ، فنسجد أن « سنت » الاصدار هى نفسها سنة تتويج السلطان سليم ، أما الرقم ١٣ الموضوع عند اعلا القطعة فيدل على العام ١٣—١٢ هـ (١٧٩٩ م) وهى سنة الصنع (او الاصدار) وكان الفرنسيون هم الذين أمروا بضرب هذه القطع التى اعادوا اصدارها

(٤٧) انظر جدول العملات . وقد ورد فيه برقم ٦٩ ذكر مدينى آخر يحمل الأرقام ٢٠١ الدالة على سنة الصنع ٢٠١ — ١ هـ (٨٦ او ١٧٨٧ . من تقويمنا) .

بعد ان ابطال تداولها منذ على بك (٤٨) ، وقد نشر المسيو بونفيل قطعة منها ذات عشرين مدينى برقم ١٠ من لوحته الرابعة من النقود التركية .
اما الرقم ١٥ الذى نقرؤه على القطعة الذهبية المرسومة فى الشكل رقم ١٣ فى نهاية السطر الثالث فيشير الى الرقمين الاخيرين من العام الهجرى ١٥-١٢ (ويوافق العام التاسع من التقويم الذى اتبعه الفرنسيون فى ذلك الوقت فى مصر أو العام ١٨٠١ من التقويم المسيحى) (٤٩) .

وبرغم ان هذه الاشارة نفسها ، فيما يبدو ، كانت متباعدة بصفة عامة فى القاهرة ، بالنسبة للقطع المضروبة فى عهد سليم على الاقل ، فقد لاحظنا مع ذلك ان قطعة المدينى التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢١ تحمل الرقم ١ الدال على السنة الاولى من عهد هذا السلطان برغم انها قد ضربت فى القاهرة ، وهو نفس مالاحظه على قطعة نصفالفندقى المرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ٢٥ من لوحته الثالثة عن النقود التركية ، وقطعة الفندقى برقم ٢٤ حيث نجد تاريخ التتويج محفورا عند اسفل القطعة بين زخارف حبيبات الاطار (٥٠) ، وتحمل القطعة الاولى الرقم ١ اما الثانية فتحمل الرقم ٢ وهما رقمان يشيران الى السنة الاولى ثم السنة الثانية من عهد سليم الثالث .

ومن بين هاتين الطريقتين للاشارة الى سنة الاصدار او الضرب ، يسهل علينا ان نرى ان اكثرهما دقة وتحديدًا هى ان نأخذ فى اعتبارنا الارقام الاخيرة من تاريخ الضرب التى تغيرت منذ التتويج ، وفى الواقع

(٤٨) أو بعد على بك بقليل ، وقد رأينا قطعة ذات عشرين مدينى مضروبة فى القاهرة ، وتحمل طغراء عبد الحميد الذى تم تنصيبه عام ١١٨٧ هـ ، اما الرقم ٩ الذى نجده فوق كلمة ضرب فيدل على ان سنة الصنع هى ١١٨٩ الهجرية وهى فترة سيطرة محمد بك (أبو الذهب) .

(٤٩) اذا نظرنا الى الرقم ١٥ باعتباره دلا على السنة الخامسة عشرة من عهد سليم الثالث فسيكون علينا ان ننسب صنع هذه القطعة التى تم سكها تحت امانتنا الى العام ١٢١٨ من الهجرة (العام الثانى عشر من التقويم الثورى الفرنسى أو العام ١٨٠٤ م) .

(٥٠) نلاحظ بخصوص هذه القطعة ان تاريخ التتويج قد حفر بشكل ردىء ، فبدلا من ١٢٠٢ كان ينبغي ان يكتب ١٢٠٣ وهى السنة التى تولى الحكم فيها السلطان سليم الثالث ، وقد ضربت هاتان القطعتان كلتاهما فى استانبول .

فإن سنة التتويج تبدأ بصفة شبه دائمة عند نهاية عام هجرى وبداية عام آخر ، بحيث لا نستطيع أن نعرف فى أى عام من هذين العامين سكت القطع النقدية .

وقد بدأ لنا من المفيد ، حتى نعرف بالفائدة التى يمكن أن تقدمها الأرقام التى تحدثنا عنها عند التمييز بين عهود الحكم المختلفة ، أن نقابل بين قطعتين من النقود ، مضروبتين فى السنة نفسها وفى عهدين مختلفين، فى ضربخانة واحدة ، تحمل احداها سنة الصنع ، التى تدل عليها الأرقام الأخيرة من تاريخ الاصدار ، وتحمل الأخرى سنة التتويج ، أما الأولى فكانت قطعة ذهبية ذات قطر كبير ، ضربت فى القاهرة فى عهد مصطفى وسكت طبقاً لما أوردنا فى العام ١١٨٣ هـ (٧٣ او ١٧٧٤ م) برغم انها تحمل تاريخاً هو ١١٧١ هـ (١٧٥٧ م) وهو العام الأول من عهد مصطفى ، أما الثانية فهى عملة ذهبية نجدها مرسومة فى مؤلف المسبو بونفيل فى الشكل رقم ١٨ من لوحته الثانية عن النقود التركية ، وهى مضروبة فى القاهرة كذلك فى عهد عبد الحميد بن أحمد ، خليفة مصطفى، ويشير الرقم ١ الموضوع فوق الحرف الأخير من السطر قبل الأخير الى السنة الأولى من عهد عبد الحميد .

فإذا نظرنا الى التاريخين ١١٧١ و ١١٨٧ اللذين تحملهما هاتان القطعتان باعتبارهما سنتى الصنع أو الاصدار لكان لنا ان نظن انهما قد ضربتا بفارق ستة عشر عاماً فيما بينهما فى حين انهما ضربتا فى عام واحد ، وفى المقابل ، فقد يمكننا الظن بأن قطعتين تخرلان التاريخ نفسه قد ضربتا فى السنة نفسها فى الوقت الذى يكون هناك فارق زمنى بين اصدار كل منهما يصل الى خمسة وعشرين او ثلاثين عاماً اذ تكون القطعة الأولى فى بداية عهد حاكم ما والأخرى فى نهاية عهد الحاكم نفسه ، بل قد يبلغ الفارق الزمنى لنحو نصف القرن اذا ما استقر عهد أحد الحكام لمدة خمسين عاماً مثل عهد سليمان الأول على سبيل المثال (٥١) .

(٥١) بدأ سليمان بن سليم الحكم فى العام الهجرى ٩٢٦ (١٥٢٠ من تقويمنا) وخلفه سليم الثانى فى العام ٩٧٤ من الهجرة (١٥٦٦ م) .

اما اذا كانت قطعة العملة قد سكّت في سنة التنصيب نفسها ، فقد يبدو غير مجد ان يشار الى سنة الصنع سواء يتم ذلك باستخدام الطريقة الاولى في الاشارة الى ذلك اى بان يدون عليها الرقم ١ ، وهو الامر الذى كان يحدث في أكثر الاحيان برغم ذلك (٥٢) للاشارة الى السنة الاولى من عهد أحد الحكام أو بالطريقة الثانية اى بتكرار الرقم الاخير من تاريخ التنصيب (٥٣) ، ولعل هذا هو السبب في اننا لانرى فوق قطع نقدية كثيرة أية أرقام (بخلاف تأريخ التنصيب) وان كان يحل محلها في هذه الحال اطار (أو عقد) من الزهور أو النجوم أو حروف لها دلالتها مثل تلك التى سبق أن تناولناها عند الحديث عن أسماء والقباب نواب الحكام ، ومع ذلك فليسنا نظن أن كل القطع التى نجدها على هذه الحالة نفسها قد ضربت في السنة الاولى من بدايات المهود ، مثال ذلك القطع الذهبية التى تعرضنا لها في المجال الذى اشرنا اليه من قبل ، ولهذا فينتج عن غيبة الأرقام المنفصلة التى يدور الحديث عنها ان نفقد الوسيلة اللازمة للتعرف على التاريخ المحدد الذى سكّت فيه عملة ما .

ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف

اصبحت النقوش المستخدمة على النقود المصنوعة في مصر ، والتي كانت تتم من قبل بحروف يونانية في عهد خلفاء الاسكندر ، ثم باليونانية أو الرومانية في عهد السيطرة الرومانية ثم بالفارسية قبل مجيء الاسلام ، أصبحت تكتب بعد استقرار الاسلام في هذه الديار بالحروف الكوفية .

وفي الواقع فان المكين (٥٤) يورد في مؤلفه عن تاريخ العرب ، نقلا

(٥٢) اوردنا عن ذلك امثلة عديدة من قبل في الفصل الخاص بسنة الإصدار ، بل يمكننا القول بأن هذه المادة قد اتبعت بشكل عام بخصوص كل السنوات الاولى لبدايات كل المهود حتى تلك التى اتبعت بشأنها الطريقة الثانية للاشارة الى السنوات لآخرى (اى السنوات بعد الاولى) من عهد ما .

(٥٣) لم نر امثلة لقطع يتكرر عليها الرقم الاخير ، أو الرقم الاخيران من السنة للدلالة على ان صنع هذه القطع قد تم في سنة التنصيب نفسها . (٥٤) انظر بخصوص أسماء هذا المؤلف وعنوانه مؤلفه دراسة المسبوق مارسيل عن مقياس الروضة ، وصف مصر ، الدولة الحديثة ، المجلد الثاني ص ٣٩ .

عن شهادة أبى جعفر ، ان نقوش النقود الذهبية قبل الاسلام كانت تكتب باليونانية ، اما نقوش العملات الفضية فكانت تكتب بالفارسية ، وقد أمر الخليفة عمر ، فى نحو العام الثامن عشر من الهجرة (٦٣٩ من تقويمنا) تبعا لنص المقرئى الذى سبق ان اشرنا اليه (٥٥) بأن تصنع دراهم على غرار دراهم ملوك فارس ، كما أمر بأن تنقش عليها ، باللغة الفارسية تلك النقوش التى اوضحناها .

اما الحروف الكوفية (او الخط الكوفى) فتستمد اسمها من اسم الكوفة (٥٦) ، وهى مدينة فى بلاد ما بين النهرين حيث يوجد امهر الكتابة . وقد اشتهرت هذه الحروف الكوفية واتسع ذبوعها بعد ان استخدمت فى كتابة القرآن ، ويسترمى هذا الخط النظر ، بصفة خاصة ، بغية كل النقط والعلامات الدالة على الحركات وعلى تضعيف الحروف غيبة تامة ، الامر الذى يترتب عليه ان يكون للكلمة الواحدة اساليب نطق مختلفة ، ولابد ان يكون الانسان مترسا على اللغة العربية القديمة ، ومتبحرا فيها حتى يمكنه ان يحسس عن طريق الاحساس بالكلمة وبالجمله كيف ينبغى له ان يقرأ ويلفظ ويترجم ، وان كانت الكتابة الكوفية هذه لم تظل هى الكتابة المعتادة الا لحوالى القرن الثالث من الهجرة (التاسع من تقويمنا) وان استمرت تكتب بها لفترة طويلة نقوش المباني اذ أصبحت بمثابة حروف مقتضبة عند العرب ، وظلت تستخدم فى نقوش النقود حتى القرن السابع من الهجرة (الثالث عشر من تقويمنا) . او على الاقل ظل يستخدم فى ذلك خط قريب منها او متفرع عنها ، مثل ذلك الخط المسمى خط القرمة (٥٧) .

وفى الوقت نفسه ، فان هذا الخط نفسه لم يحتفظ لنفسه بشكل بالغ الثبات غير قابل للتغير ، ونلاحظ فى المخطوطات ، كما نلاحظ فى

(٥٥) فى الفصل الخاص بأشكال البشر والحيوانات عند الحديث عن الخليفة أبى بكر .

(٥٦) الكوفة هى احدى مدن العراق البابلية الذى يضم ارض السكديانيين .

(٥٧) انظر دراسة المسيو مارسيل Marcel عن النقوش الكوفية، الدولة الحديثة ، المجلد الاول ، ص ٥٣٤ .

نقوش المسكوكات ، ان الخط يتغير ويتحور بشكل مضطرد ، بحيث نستطيع ان نتتبع ، حتى نقطة معينة ، الشوط الذى قطعه الخط الكوفى باضطراد حتى اصبح الخط العربى الحديث .

وتحمل غالبية المباني العامة ، وبصفة اساسية المساجد ، نقوشا كثيرة هى فى نسبتها العظمى آيات من القرآن ، أما كل الكتابات القديمة فهى كتابات كوفية ، وهناك كتابات أو خطوط أكثر حداثة تنتمى جزئيا الى هذا النوع من الكتابة أو كتبت بحروف قريبة منها ، ونستطيع ان نقول الشئ نفسه بخصوص بعض النقوش التى يزدان بها على الدوام داخل المساكن وهذه مقتبسة إما من القرآن ، وإما من أقوال بعض المؤلفين والشعراء العرب .

وليس للحروف العربية ، بخلاف الأشكال المتنوعة التى تعطى لها تنوعا لمكان وجودها فى بداية أو فى وسط أو فى نهاية الكلمة ، شكل دائم ومحدد بطريقة صارمة شأن ما لحروفنا الكبيرة majuscules وحروفنا المحقورة أو المطبوعة ، فالحروف العربية تتنوع بشكل محسوس شأن حروف الكتابة عندنا وطبقا لمزاج الكاتب أو الحفار ، ومع ذلك ، فبرغم الفوارق أو درجات الاختلاف بالغة الكثرة ، والتى يمكننا ان نلاحظها فى مختلف حروف أو خطوط المخطوطات والنقوش ، فان من المستطاع مع ذلك ان نميز عددا بعينه من الخطوط أو الكتابات الأساسية ، تطلق عليها أسماء خاصة وتقدم عنها امثلة تستخدم بمثابة طرز أو انماط مبدئية تقارن وتصنف على أساسها الخطوط المختلفة التى تدخل ضمن النوع نفسه (٥٨) وخير مانعله ، لكى نعطى القارئ فكرة عن هذه الخطوط ، هو ان نحيل الى الدراسات التى نشرها المسيو مارسيل والتى تشكل جزءا من وصف ممر

(٥٨) يمكن ان نقارن هذا التمييز لأنواع الخطوط العربية التى تعطى أسماء مختلفة بذلك التباين فى خطوطنا الذى جعلنا نخلع على أنواع هذه الخطوط المتباينة أسماء مثل : المتتابع أو الزاحف ، الدوار ، المستدير الخ ، فعلى هذا النحو كذلك تتنوع الكتابات العربية فى البلدان (العربية) المختلفة على نحو شبيه بالكتابات الأوروبية التى تختلف فى فرنسا عنها فى إيطاليا ومنها فى إنجلترا الخ .

والتي تشتمل على دراستين : واحدة عن نقوش مقياس الروضة (٥٩) والآخرى عن النقوش الكوفية التي جمعت من مصر .

وحيث لم يكن من الطباعة قد انتشر في الشرق (٦٠) ، فقد علفت على مهارة الكتاب أهمية أكبر درجة بكثير عنها في أوروبا ، فحرفة الكتابة (هناك) تشكل مصدر عيش لطائفة كبيرة العدد . لها مكانتها واعتبارها وتعيش عيشة لاتنقصها الرفاهية ، وتعطى هذه الكتابة مظهرا بالغ الفخامة للمخطوطات وبشكل خاص في مخطوطات القرآن ، ويحتوى مؤلف رحلة في مصر Voyage en Egypte على نماذج عدة من الخطوط في أنواع الكتابات المختلفة ، ولقد نقلت الى فرنسا الكثير من المخطوطات العربية التي تدعو الى الاعجاب لجمال ووضوح خطوطها .

وبرغم أن من حفر النقوش لم يكن يمارس بهذه الدرجة من المهارة ولم يذهب لأبعد مما ذهب اليه من الكتابة فان المرء ، حتى ولو لم يكن قد اعتاد بالتدقيق الكافي على رؤية الخطوط العربية ، يستطيع ان يلاحظ بسهولة ، بالنظر الى جزئيات الحروف وتفاصيلها ، وطريقة وضعها وثبات الخط ووضوحه ، ان هناك فروقا محسوسة بين مهارات الحفارين الذين نفذوا هذه السكة أو تلك ، ولهذا فنحن نستطيع ان نميز على القطع الذهبية الثلاث التي تحمل الأرقام ١٤٦١١٥٥ في لوحاتنا ، والتي يحمل الوجب منها النقوش نفسها ، ثلاثة انماط في الكتابة باللغة التباين ، ونستطيع ان ندرك بسهولة ان الكتابة على القطعة الذهبية رقم ١٤ أكثر صحة وتألقا من تلك التي نجدها على المسكوكتين الآخرين .

وكما كانت العبارات المنقوشة طويلة ، وبشكل خاص حين تكون عبارة عن فقرات من القرآن ، كلما لاحظنا ، على الدراهم والدنانير القديمة ،

(٥٩) المقياس ، هو مقياس اقيم لتقدير ارتفاع مياه النيل ، انشاه المصريون المحدثون في احدى جزر النيل المسماة جزيرة الروضة ، على مسافة قريبة من القاهرة .

(٦٠) لم يمارس من الطباعة في الشرق الا فيما ندر ، وعلى يد اوروبيين ، لكنه لم ينتشر هناك ، وكان الفرنسيون قد اقاموا في القاهرة مطبعة فرنسية واخرى عربية كان يديرها المسيو مارسيل .

أن الكتابة تتم بحروف صغيرة شديدة التقارب (مزنقة) ، وإن هناك ، بخلاف الحاشية ، التى تشتمل عادة على ثلاثة أو أربعة سطور مستقيمة ومتوازية ، سطرًا دائريًا يدور حول القطعة ، وأحيانًا سطرين ، من الكتابة (٦١) ، ولدينا قطعة عملة نحاسية نقلناها معنا من مصر ، صغيرة القطر (٦٢) ، وإن كانت بالغة السمك بالنسبة لحيطها ، لانقرا على الوجه الأول منها ، وفى سطور ثلاثة مستقيمة ، وبحروف كبيرة بعض الشيء سوى الجزء الأول من الشعر ، أما الجزء الثانى فتجده على الوجه الثانى (٦٣) .

وعندما لم تعد تكتب على العملات الذهبية نصوص من القرآن ، وضعت الكتابة ، التى لم تعد بالغة التقارب ، فى سطور مستقيمة ، ولكن عادة تغير مواضع عدة حروف ، وأحيانًا كلمات بأكملها أو وضع هذه الكلمات فوق كلمات أخرى ، كانت تعطى شكل الكتابة انتظامًا لابس به وأحيانًا كانت تجعل السطور ناقصة الانتظام ، ويمكننا أن نرى أمثلة على كل ذلك فى الشكلين رقمى ١٠ ، ١١ من لوحتنا الثانية .

ومنذ فترة طويلة بعض الشيء ، تصور القوم ، رغبة منهم فى إعطاء مزيد من الانتظام لهذه الكتابات ، أن يخطوا خطوطًا مستقيمة ، متساوية الطول ، تقسم الوجه ب من قطعة العملة الى أربعة أجزاء متساوية ، تستخدم بمثابة أطر لكل سطر من سطور الكتابة ، وتتجمع هذه السطور عند الطرفين بواسطة اقواس تقترب بشدة من السطر الدائرى الذى يفصل حبيبات الإطار عن بقية وجه القطعة (٦٤) .

(٦١) وهو الدينار الذى وضعناه فى ص ٣٥٣ ، الفقرة الأخيرة .

(٦٢) بدفع قطرها ١٤ مم وسمكها ٣ ١/٢ مم .

(٦٣) نجد النقوش على الوجه الأول مرتبة كما يلى :

لا اله

الا اله

أحده

(كذا)

ونجدها على الوجه ب كما يلى :

محمد

رسول

الله

(٦٤) انظر الأشكال ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من اللوحة الثانية من

اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

تاسعا : الزخارف

بإمكاننا ان ننظر الى الخطوط التى انتهينا من الحديث عنها باعتبارها جزءا من الزخارف التى تحملها قطع النقود ، ومع ذلك فلسنا نظن ان هذه العادة تعود الى زمن بعيد ، كما انها لاتدل كثيرا على براعة من جانب الحفارين ، فهؤلاء يبدون وكأنهم يحزون صفحة القطعة لمجرد توجيه مسطور الكتابة ، وقد يكون أكثر رونقا وأكثر صحة كذلك أن نحصل على مسطور جيدة الترتيب (والاستقامة) دون الحاجة الى ان نلجأ لتنظيم صفحة القطعة النقدية التى ننقش عليها (بواسطة الخطوط) .

أما الزخارف الأخرى ، التى نلاحظ وجودها على قطع النقود الحديثة ، وهى أكثر بساطة واقل تكلفا ، فهى :

١ — الزخارف الزهرية (أى التى تأتى على هيئة زهيرات صغيرة) .

٢ — حبيبات الاطار .

٣ — الاطار (البارز) الذى يوضع على حافة العملات .

وبإمكاننا كذلك ان ننظر الى تأشيرة السلطان او طفرائه باعتبارها زخرفا ، وقد تناولناها فى الفقرة التى تعرضت لاسماء الامراء او الحكام (من هذه الدراسة) ، وان كنا نكتفى هنا بأن نستمرعى الانتباه الى ان العملة النحاسية المضروبة فى عهد محمود الذى تولى الحكم فى عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ تحمل بدلا من هذه الطغراء نجميات او زهيرات او تشبيكات زهرية (مجدولة) تشغل سطح القطعة كلها .

أما الزخارف الزهرية فيحملها الوجه ا فى الفراغات التى تتركها طغراء السلطان . وفى أغلب الاحيان ، نجد فوق الوجه ب لقطع الفندتى زخرفا زهريا عند أعلى قطعة ، فوق حرف الباء من كلمة ضرب ، وهى تحل هناك محل الرقم الدال على سنة التنصيب او على سنة الامداد كما

توضح لنا العملات الواردة بالأشكال ٨٧٤٤، ٨٧٤٥، ٨٧٤٦ ، وآخرها غائفا نجد بعض هذه الزخارف موزعة بأعداد متفاوتة ، قلة وكثرة ، تبعا لذوق الحفار ، فوق وبين سطور الكتابة . وتحمل قطعة النقد الذهبية التى وردت مرسومة فى مؤلف المسيو بونفيل برقم ١ من لوحته الأولى عن النقود الذهبية التركية كمية كبيرة من هذه النقوش (١٦) .

ويتنوع شكل هذه الزخارف الزهرية . أما الشكلان اللذان يسترعيان الانتباه أكثر من غيرهما واللذان يتكرران فى أغلب الأحوال فهما :

١ — الشكل الذى تحمله القطعة التى اوردنا رسما لها فى الشكل رقم ٢٣ ، الوجه ١ .

٢ — الشكل الذى نراه على الوجه ب من القطعة رقم ٤ .

ويظن البعض انه قد لاحظ فى الزخرف الأول وجود الحروف المكونة لكلمة الله أو اختصارا لها مجدولة أو متداخلة مع هذا الزخرف ، وأنه قد لاحظ فى الزخرف الثانى الشئ نفسه بالنسبة لكلمة محمد (١٧) ، وأن كان الأقرب الى الاحتمال أن هؤلاء يحاولون أن يعتسفوا وجود معنى فى هذه الزخارف البسيطة ، التى صنعت بقصد الزينة ، ربما لم يكن أولئك الذين اخترعوها يفكرون فيه على الإطلاق .

وربما كان اقرب الى الطبيعى أن نرى فى الزخرف الأول بدايات

(١٥) انظر اللوحات الملحقه بهذه الدراسة . أما الزخرف الزهرى الذى تحمله القطع الثلاث أرقام ٨٧٤١ فهو نفس ماتحمله القطعتان رقمي ٣ ، ٤ ، فيما عدا أنه يعلو هذا الزخرف فى الأوليات زخرف زهرى بالغ الصغر بالشكل نفسه الذى تحمل منه القطعة رقم ٤ ، الوجه ١ ، ثلاثة أمثلة .

(١٦) يمكن أن نتأمل كذلك القرش المرسوم برقم ٦ فى مؤلف بونفيل، اللوحة الرابعة .

(١٧) هناك تشابه بين صنع زخارف بالحروف المتداخلة هناك وبين ممارسة شائعة فى فرنسا تشير الى اسم المسيح بالعلامة وإلى اسم ماري — وإلى اسم لويس بحرفى L متشابهين (وهو ما نجده على الكثير من عملاتنا) .

الشعار لا اله .. الخ ، أما الشكل الذى اعطى لهذا الزخرف على القطعة الواردة فى مؤلف بونفيل برقم ٤ فهو فيما يبدو فى الواقع وبطريقة يمكن تمييزها لام الف (لا) مكررة مرتين احداها مقلوبة او معكوسة .

وتحمل القطع الذهبية والفضية ، بل حتى النحاسية ، على كلا وجهيها ، بحروف بارزة ، وعلى حوافها ، حبيبات مكونة اما من نقط دائرية واسعة او ضيقة يشبهها المرب بعقد من اللؤلؤ (٦٨) ، واما من نقط مستطيلة او حبوب من الشعير (٦٩) او تكون هذه الحبيبات عبارة عن عقدات صغيرة او زخارف من زهيرات صغيرة (٧٠) ، وهناك خط مسط او منقوط يفصل بين هذه الحبيبات ، على اختلاف اشكالها ، وبين النقوش .

وبالنسبة لقطع الفندقلی ، والعملات الذهبية الأخرى ذات القطر الكبير ، وبالنسبة كذلك للعملات التذكارية وجود قسم دائرى او طوق خال من الزخارف (سادة) ، ونستطيع ان نرى ذلك فى الاشكال ٧٦٤١، ٧٦٤٢، ويرجع ذلك الى ان هذه القطع ، برغم كونها ذات مسطح اكبر كثيرا من قطع الفندقلی او النقود الذهبية المعتادة ، قد ضربت مع ذلك بالسكة نفسها ، فكانت هذه السكة تدمغ وسط قطع العملة ، تاركة الجزء الباقي خاليا من أى نقوش او زخارف .

اما قطع العملات التى تم صنعها بقدر اكبر من الفخامة ، وبخاصة قطع الفندقلی الكبيرة من صنع القسطنطينية ، فكانت تضرب بسكات حفرت لهذا الغرض ، وبأحجام القطع النقدية نفسها، وتزدان هذه العملات باطارين من الحبيبات ، تترك المسافة التى بينهما خالية من النقوش او كانت بورود صغيرة متنوعة او تشبيكات زهرية او زخارف على شكل غصينات ، كما يمكننا ان نرى على قطع العملات التى نشرها بونفيل .

(٦٨) انظر الاشكال ١٤١١٤١.٠٩٦٦٥ من اللوحات الملحقه بهذه الدراسة .

(٦٩) انظر الشكل رقم ٢٢ من اللوحة الرابعة .

(٧٠) انظر القطع ارقام ١٤١١٤١.٠٩٦٧٦٥ من اللوحات نفسها، ويكاد يكون هذا الخط هو الزخرف الوحيد الذى يلاحظ وجوده على قطع العملات القديمة

ويعد محمد بن مصطفى ، الذي جرت العادة على ان يشار اليه خطأ باسم محمد الخامس ، والذي ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١٤٣ (١٧٣٠ م) واحدا من سلاطين القسطنطينية التى بذلوا عناية كبيرة فى اعطاء النقود مظهرا فخيا . ونستطيع ان نتأكد من ذلك بملاحظة قطع الفندقى ذات القطر الكبير ، والتى نشرها بونفيل برقى ٦ ، ٧ ، وقد نقلنا معنا من مصر واحدة من هذه المسكوكات ، وهى ذات عيار مرتفع ، ومصنوعة بجودة بالغة .

اما فى اوربا فلم يكن الدافع من وراء حفر الرسوم او النقوش المختلفة على حواف العملات بصفة عامة ، هو حب الترف او السعوراء مظاهر الزخرف والفخامة عند صنع النقود ، بل كان الهدف من ذلك هو الحيلولة دون ادخال الغش او التدليس على هذه العملات — وهى التى لا يمكن لاحد انقاص وزنها عن طريق انقاص قطرها دون ان يسترعى ذلك الانتباه بمجرد النظر — وذلك باللجوء الى اتلاف او محو هذه الزخارف او النقوش .

وعندما لاتنفذ القطع النقدية فوق حافة قطعها ، فلن يكون هناك ما هو اسهل من اقتطاع بعض منها دون ان تبدو تالفة ، اذ ان هذه القطع ليست فى شكل دوائر كاملة الاستدارة ، كما ان (طول) محيطها يختلف فيما بينها ، اما حين تكون حواف القطع هذه غير مرسومة الا بزخرف خفيف فان تزيينها او تقليدها سوف يصبح أكثر من ميسور ، ذلك ان الحروف او النقوش المكتوبة تستعصى على التقليد بغير حدود .

وفى ماضى ، كانت الحروف المنقوشة فوق حواف قطعات عملتنا نائثة او بارزة ، لكنها كانت تنمحي بفتة اما بفعل الدحك او بفعل ما يحدث من نقصان الوزن من اثر (طول) الاستعمال ، اما فى ايامنا هذه فقدأخذت هذه الحروف توسم على الاجوف (اى تحفر بدلا من ان تكون بارزة) . ويجعل هذا الاجراء الاحتياطى ، بالاضافة الى ان لعملتنا الذهبية والفضية المضروبة بالـ Vriol (٧١) القطر والمحيط نفسيهما وبدقة ، من

(٧١) الـ Vriol هى لوحة من الصلب ، منقوبة عند وسطها بنقش دائرى توضع به قطعة العملة لتلتقى ضربة الرصاص .

المستحيل حدوث أقل انقاص فى طول القطر (باقتطاع أجزاء من المحيط) دون أن يلاحظ المرء ذلك عند النظرة الاولى ، خصوصا اذا ما قرينا قطعة عملة من قطعة أخرى مماثلة لم يمسسها سوء .

أما زخارف الدنانير والدراهم القديمة التى أتيج لنا أن نراها ، فلم يبد لنا قط أنها قد وسيت عند حافة قطعها مع احتمال قائم هو أن يكون هذا النقش قد انمحق بسبب تآكل النقود بفعل الاستعمال ، أو تبت أزالته على يد أولئك الذين يحترفون مهنة تحريف النقود (بانقاص وزنها) ، وفى الوقت نفسه ، فإن من المؤكد فيما يبدو أن القوم هناك قد ظلوا لدقة طويلة يعتادون عدم وضع أية سمة أو بصمة على حواف قطع العملات ، وبشكل خاص عندما كانوا يكتفون بإعطائها الشكل الدائرى عند قصها .

وتحمل قطع الفندقل ، شأن كثير من قطع النقود لدينا ، نوعا من النقوش يشبه بعض الشيء حبلا أو جديلة ، ومن هنا جاء اسم الجديلة أو القيطان الذى يطلق بصفة عامة على كافة أنواع النقش أو البصم التى تحملها قطع النقود على حواف قطعها ، (بفتح القاف وتسكين الطاء) .

وتحيط هذه الجداول بقطع النقد الذهبية بالطريقة نفسها على وجه التقريب أو تكون مسننة على نحو طفيف ، كما سنرى ، عند تناولنا لأساليب صنع النقود .

وقد نجد أن من الممكن لكثير من العملات الفضية ذات الوزن الكبير ، بل وكذلك بالنسبة للقطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وعملات أخرى كثيرة من النحاس ، أن تحمل عند قطع حوافها جداول أو نقوشا ، لكن صناعة النقود فى مصر ليست متقدمة لحد يمكن معه تبنى الأسلوب الذى تستخدمه أوربا فى حفر حروف على حواف قطع النقود برغم كونه أسلوبا بالغ البساطة بقدر ما هو حاذق .

الفصل الرابع

القيم المختلفة للعملة

أولا : الوزن

لم تضرب فى مصر ، فيما يبدو ، بصفة عامة قطع نقود ذهبية تجاوز وزنهما درهما واحدا ونصف الدرهم (١١٨/١٠٠٠ ج) * أو المثلثال بوزنه الحالى (١) ، بل كذلك المثلثال القديم الذى كان يساوى ١٢/٧ درهم (١٠٠٠/٢٩٨ ج) . وفى واقع الأمر ، فقد كان هذا هو حال وزن الدنانير التى واتتنا الفرصة لتفحصها .

ولم يحدث — الا شذوذا عن هذه القاعدة ، وفى حالات خاصة ، أن ضربت فى بعض الأحيان قطع نقد ذهبية اكبر وزنا ، مثل القطع ذوات الـ ٢ فندقى وتلك القطع التذكارية من ذوات الفندقى ونصف (الفندقى) التى تعرضنا لها من قبل فى الباب الخاص بالنقود النحاسية .

وفى نفس الوقت فإن الامراء أو الحكام الذين تضرب باسمهم النقود، قد حرصوا فى فترات مختلفة اوزان هذه النقود ومعاييرها بقصد تحقيق اكبر ربح ، ومع ذلك فحيث أن تحريف وزن العملات امر يمكن ملاحظته على الدوام وبسهولة اكبر من القدرة على التحقق من تحريف العيار ، فقد كان التحريف فى الوزن وثيدا وحيثا حتى يمضى دون أن يسترعى الانتباه .

ولم يكن يتجاوز وزن اقدم واحدة من قطع الفندقى ، التى ظلت على

(*) أثرت تحويل الكسور العشرية الى كسور اعتيادية حتى لا يختلط الأمر على القارئ بينها وبين العلامات التى توضع لتقسيم الأعداد الكبيرة الى وحدات رقمية تسهلا لقراءتها . (المترجم) .

(١) عن المثلثال ، انظر دراستنا عن الاوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

حال جيدة ، والتي اختبرنا زنتها ، (تتجاوز درهما واحدا و ١٥/١٠٠ من الدرهم (١٠٠٠/٣٥٤١ ج) اما القطع ذوات نصف الفندقي (النصفية) فتزن النصف من هذا الوزن .

وكان ينبغي أن يكون وزن العملة الذهبية زر محبوب في الأصل على هذا النحو ، ونستطيع أن نتأكد من ذلك من جدول للنقود المرفق بهذه الدراسة ، وان كان قد نقص وزنها منذ بدء عهد مصطفى بن احمد ، الذى ارتقى العرش في العام الهجرى ١١٧١ (١٧٥٧ م) ليبلغ ١٠٠٠/٨٤٢٥ من الدرهم (١٠٠٠/٥٩٧ ٢ ج) ثم ثبت في عهد سليم بن مصطفى الذى توفى في العام ١٢٠٣ من الهجرة (١٧٨٩ م) على ١٠٠٠/٨٤٢ من الدرهم (١٠٠٠/٥٩٢ ٢ ج) ، وقد ابتاعها الفرنسيون على هذا الوزن ، اما تفاوت الوزن المسموح به زيادة أو نقصا فقد ثبت بموجب لائحة التسوية الصادرة من المدير العام ومحاسب الموارد العامة بتاريخ ٢٥ نيفوز من العام التاسع (١٥ يناير ١٨٠١) بدرهمين (*) أى ما يعادل ٢٣٧٥ ر.ر. اما التفاوت الذى كان مسموحا به قديما في فرنسا فيبلغ ١٥ حبة من زنة مارك أى ما يعادل ٣٢٥٥ ر.ر. ولكنه بلغ عند صنع القطع ذوات الأربعين فرنكا وتلك من ذوات العشرين فرنكا (٢) ٢٠٠٠ ر.ر.

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به في مصر (زيادة أو نقصا) اقل من مثيله المسموح به في فرنسا بالنسبة لقطع اللويس الذهبية ولكنه قريب من التفاوت المعمول به بخصوص القطع الذهبية ذوات الأربعين والعشرين فرنكا ، ومع ذلك ، فحيث كان الذهب (أى العملات الذهبية) أكثر انقساما (أى أن هناك نصفيات وربيعيات ... الخ) بكثير في مصر (عنه في فرنسا) فلا بد أن التفاوت قد كان (في الحقيقة) أكبر . هكذا كان قريبا من المستحيل أن تبلغ قطعة نقد بمفردها ، وبدقة ، الوزن المحدد. وحيث لم يكن العامل ليعوض عن أية زيادة تتم في الوزن ، وحيث لم تكن

(*) لكل مائة قطعة كما سيتضح من السياق . (المترجم) .

(٢) وقد احتفظ بهذا التفاوت نفسه في الراسيم الصادرة في ٢٣ مايو ١٧٧٤ ، و ٣٠ أكتوبر ١٧٨٥ ، و ٩ أبريل ١٧٩١ ، و ٥ فبراير ١٧٩٣ .

تقبل النقود الذهبية ما لم تزن كل مائة منها ، وببقة تامة ٨٤ درهما (١٢٨/٢٥٨ ج) فقد كان من مصلحة العامل ان يوازن القطع النقدية ببقة كافية ، وباختصار ، فكلما زاد اتساع سطح العملة كلما اكتشفنا ان وزنها يقل فجأة بفعل التداول . وفى مصر ، كما فى غالبية بلدان العالم ، يوجد أناس يدفعهم الجشع الخسيس الى احتراف مهنة التلاعب فى وزن العملات الذهبية ، يحرص الصرافون او المبدلون على وزنها حين يبدو هذا الوزن بالغ النقصان .

وإذا كانت العملات الذهبية الحالية ، قد حلت كما سبق ان افترضنا محل الدنانير القديمة التى كانت كل سبعة منها تزن فى الاصل عشرة دراهم وإذا كانت كل سبعة قطع من العملات الذهبية الحالية لا تزن اكثر من خمسة دراهم و ١٢٤/١٠٠٠ من الدرهم فان الفرق فى الوزن بين هذه وتلك سيصل الى ١٠٦/١٠٠٠ دراهم أى ان وزن العملات الذهبية قد نقص (بالنسبة للعملات القديمة) بنسبة تزيد عن ٤١٪ .

ومن جهة أخرى فلا بد لانصاف العملات او النصفيات ان تزن نصف وزن القطعة الواحدة أى ٤٢ درهما على الاقل لكل مائة نصفية (حوالى درهما (نحو ٤٦ ١/٢ ج) لكل مائة ربعية . اما بخصوص اوزان الخردبات القديمة ١/٢ (ج ١٢٩) وان تزن الارباع او الربعيات ربع وزن القطع الكاملة أى فيرجى الرجوع الى ما سبق لنا ان قلناه بخصوص هذه العملات الذهبية الصغيرة . فى الفصل الخاص بالعملات التذكارية .

وقد سبق ان اوضحنا فى دراستنا الموجزة عن الاوزان العربية ان قطعة النقود الفضية المسماة درهما والقطعة الذهبية المسماة دينارا كانتا تزنان كتلتاهما مثقالا فى الأصل ، وعلى قدم المساواة . وبمرور الأيام ادخلت فى التداول دراهم من اوزان متنوعة قادمة من بلدان مختلفة . وكانت الضرائب او العشور التى تفرض على الفضة التى صنعت نقودا تدفع على نصفين : نصف يسدد بالدرهم ثقيلة الوزن ونصف آخر يسدد بالدرهم خفيفة الوزن . وحين أراد ابن مروان ان يقيم نظاما موحدا للنقد فقد خشى إذا هو اختار الدراهم كبيرة الوزن ان يثقل كاهل الناس ، او ان يقلل حجم الضريبة إذا هو اختار الدراهم الصغيرة ، لذا فقد اتخذ الحد الاوسط (بين هذين النوعين من الدراهم) وأمر بأن تصنع دراهم تزن كل

عشرة منها سبع مثقالات . وقد استقر رأيه على اتخاذ هذه النسبة بدافع
مثير للفضول تعرضنا له عند حديثنا عن قطر العملات .

وقد أصبح الدرهم الجديد هو وحدة الوزن التي احتفظت ، شأنها
شأن العملات ، باسم الدرهم في حين أن القطعة من النقود لم تعد تترن
سوى $\frac{7}{10}$ من المثقال ، بل حتى بعد أن اختفت النقود التي تسمى بالدرهم .

ولكى نفرق بين الدرهم في مجال العملات وسميه في مجال الوزن
تجنبنا عند الإشارة الى قطعة النقد الكلمة العربية درهم *dirhem*
واستخدمنا الإشارة الى الوزن الكلمة الفرنسية دراخمة *drachme*
التي يرتبط اصلها كما هو واضح بالكلمة السابقة (٢) .

ويبدو ان عادة جعل العملات مساوية في وزنها لأوزان متداولة
واعطائها الأسماء نفسها التي لتفريعت اواقسام هذه الأوزان هي عادة ضاربة
في القدم اتبعتها شعوب كثيرة ، فقد عرفنا في أوروبا نقودا كثيرة بأسماء
livre (جنيه — رطل) و *once* (أونصة — أوقية) و *gros*
($\frac{1}{8}$ من الأوقية) وهي كلها نقود ذهبية أو فضية ، والى أن تبينا
الفرنكات في نظامنا النقدي الجديد كانت كلمة *livre* تطلق في وقت
واحد على وحدة وزن ووحدة نقدية ، برغم أنه لم تكن لدينا قط عملة
ترن رطلا .

وإذا كان علينا الا ننظر الى تطع المدينى الحالية باعتبارها انحرافا
بالدراهم القديمة وانما باعتبارها نقودا جديدة نجهل نحن الفترة التي انشئت
فيها على وجه التحديد الا أنه من المؤكد أنها في الماضى كانت أكثر ثقلا ،
وكان الباب العالى يرسل أوامره ، بل ويرسل مفوضين أو مفتشين خاصين
من طرفه حين كان يبلغه سوء الحال التي انحدرت اليها النقود حتى يعود
بأوزان وعيار النقود الى القواعد نفسها التي تتبعها القسطنطينية : ففي
العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ من تقويمنا) ، أى في عهد السلطان

(٣) انظر دراستنا عن الأوزان العربية .

مصطفى ، وعندما كان الملوك رضوان ، كخيا(٤) ابراهيم ، يمسك بمقاليد الامور فى القاهرة ، ارسلت القسطنطينية احمد اغا خطيب زاده مع الباشا رحاب للتفتيش على النقود ، فثبت وزن الالف من قطع المدينى على ١٢٥ درهما (اى ٨١٢/١... ٢٨٤ ج) ، اما فى بداية عهد سليم ، اى فى العام ١٢٠٣ هـ (١٧٨٩ م) فقد صدر امر الباب الذى يقضى باعادة رفع وزن قطع المدينى التى كانت قد انقصت من ١١٥ درهما (لكل ١٠٠٠ قطعة) الى ١٠٠ درهم فحسب ، ولكن الحكام تشبثوا بما معهم من تفويض لهم فى مجال النقود يخول لهم حق تخفيضها من جديد ، وهكذا نقص وزنها فى مدى عشرة اعوام بشكل متوال حتى بلغت زنتها ٧٣ درهما (لكل الف) اى ٧١٠/١... ٢٢٤ ج . وعندما امتلك الفرنسيون امر النقود فانهم لم يغيروا شيئا فى النظام (النقدى) المستقر منذ زمن محدد ، قبل مجيئهم . وهكذا ايضا نجد ان وزن المدينى قد نقص على مدار الـ ٣٧ سنة الاخيرة بنسبة ٢/٤١ ٪ .

واذا شئنا ان نقارن الوزن الحالى لهذه العملات ، وهى الوحيدة التى تصنع الآن من الفضة او بالاحرى من البرونز على العيار ، والمتداولة فى مصر منذ وقت طويل بوزن تلك التى كانت تصنع فى مصر قديما تحت اسم الدرهم فسوف نكتبين ان قطعة المدينى تقل فى وزنها عن وزن الدرهم ثلاث عشرة او اربع عشرة مرة .

وتجمل رقة هذه العملات وكذلك الطريقة التى تصنع بها من المستحيل ان يتكرر الوزن نفسه فى كل قطعة ، لذلك يكفى ان تزن الالف قطعة منها ٧٣ درهما لتكون رقيقة الوزن بالقدر الكافى . وكان يسمح تحت ادارتنا بتجاوز قدره درهم واحد (٧٨/١... ٢ ج) زيادة او نقصا (فى كل الف قطعة) اى ان التفاوت فى الوزن بالنسبة للقطعة الواحدة كان يبلغ نحو ١٤/١... ، ومع ذلك فلايد ان تكون اعداد محددة من الوف قطع المدينى قد جاءت مساوية للوزن المطلوب .

(٤) كلمة كخيا او كخيا يلفظها العامة كخى والى يكتبها مؤلفونا كياهايا kiahya او كيايا kiaya هى تحريف لكلمة كتحدا وتعنى المؤتمن على السر او اللازم .

ولسنا نستطيع أن نقارن هذا التجاوز في الوزن بالنسبة للآلف من قطع النقود بالتفاوت المسموح به في فرنسا في وزن كل قطعة على حدة ، ومع ذلك فقد أتبع هناك كبدا ، أنه كلما كثرت تفريمات قطعة العملة كلما كان التفاوت المسموح به في زنتها كبيرا ، وفي حين أمكننا نحن أن نثبت هذا التفاوت المسموح به بخصوص القطعة ذات الخمسة فرنكات عند ٢.٠٢ ر غمد كان يبلغ بالنسبة للقطعة ذات الـ ٢٥ سنتيما ١/١٠٠٠ وبمعنى آخر كان يقدر بـ ١٠ جرامات في الكيلو جرام الواحد .

ولابد أن الميزة التي تحقق من وجود عملة فضية يسهل عدها عن عدد قطع الدينى ، وتقع قيمتها موقعا وسطا بين قيمة العملات الذهبية وقيمة الدينى التي ما كان ينبغي استخدامها إلا كنقود صغيرة (فكة) أو نقود مكحلة ، هي التي دفعت على بك دون شك الى أن يأمر بصنع قروش على غرار قروش استنبول .

وينتج عن المعلومات التي حصلنا عليها من القاهرة أن سلسلة القروش أو القطع الفضية ذات القيمة الكبيرة التي أمر على بك بصنعها أو التي كان قد شرع في إصدارها لم تكن تشتمل قط على قطع من فوات الـ ٦٠ ولا من ذوات الـ ٣٠ مدينى ، وأن لابد لوزن هذه العملات أن سيكون على النحو التالى :

| | |
|--------------------------|-------------------|
| القطع فوات الـ ١٠٠ مدينى | ١١١/٤ درهما (٥) . |
| القطع فوات الـ ٨٠ مدينى | ٩١/٤ دراهم . |
| القطع فوات الـ ٤٠ مدينى | ٤١/٢ دراهم . |
| القطع فوات الـ ٢٠ مدينى | ٢١/٤ من الدراهم . |

ومع ذلك فإن العملات التي ضربت في عهد هذا البك والتي حصلنا في مصر على قطع منها باعتبارها من فوات الـ ٤٠ أو الـ ٢٠ مدينى كانت تزن ١٤٢/١٠٠٠ هـ دراهم الى ١٣٢/١٠٠٠ هـ أى بحد وسط قدره ١٣٢/١٠٠٠ هـ دراهم .

يمكن أن تكون هذه القطع هي العملات من فوات الـ ٦٠

(٥) بخصوص تقييم الدراهم بالأوزان انظر الجدول الملحق بدراستنا الموجزة عن الأوزان العربية .

و البـ ٣٠ مدينى ؟ لا يبدو هذا فى رأينا محتملا ، حيث اكّد محدثونا انه لم تكن قد ضربت بعد قطع مسكوكات من هذا النوع . اذن فهل هذه هى القطع الاصلية من زوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى امر على بك بضربها فى حين ان القطع التى اصدرت بعد ذلك قد انقص وزنها الى $\frac{41}{2}$ و $\frac{21}{4}$

من الدراهم ؟ ان الشيء الذى قد يدعو الى الأخذ بهذا الرأى هو ان افندى النقود الذى حصلنا منه على المعلومات حول سلسلة النقود المختلفة التى تناولناها فيما سبق لم يعمد اليه باصدارها الا الى العام ١١٨٥ من الهجرة فى حين ان القطع التى حملناها معنا من مصر وأجربينا عليها الفحوص ورسمناها (٦) تحمل تاريخ اصدار هو ١١٨٣ . اذن فيبقى علينا ان نعرف ما ان كان هذا الرقم يمكنه ان يدل قط على السنة التى أصبح فيها على بك مستقلا او على السنة نفسها التى سكّت فيها هذه النقود .

لقد تحتم ان تزن القطع زوات البـ ٤٠ والبـ ٢٠ مدينى التى علود الفرنسيون ضربها نحو ٤ و ٢ من الدراهم .

وطبقا لذلك يكون النقص الذى اعترى وزن هذه النقود مقارنة بمثيلاتها فى عهد على بك قد بلغ نحو درهم واحد و $\frac{1}{100}$ من اجمالى زنة قدرها $\frac{1}{100}$ ١١٢ هـ دراهم أى ما يعادل $\frac{1}{221}$ اذا ما كان وزن القطعة ذات الاربعين مدينى قد بلغ $\frac{1}{100}$ ١١٢ هـ من الدراهم او $\frac{1}{100}$ ١١٢ فقط اذا لم تكن الواحدة من هذه العملات تزن سوى $\frac{41}{2}$ من الدراهم .

ولما كانت الاهمية التى تعلق عادة على النقود النحاسية جد ضئيلة ، ولما كانت قد تناولتها تغييرات مستمرة ، وكانت لها على الدوام تقريبا قيمة اعتبارية او صورية ترتبط بالحاجات اليومية للناس الذين كانوا يحصلون عليها كى يستخدموها اشارة او وسيلة تبادل عند شراء المواد ضئيلة القيمة ، ولما كان من النادر ان يضع الناس فى اعتبارهم ، لهذه الاسباب كلها وكذلك لانخفاض ثمن المعدن الذى تصنع منه ، الوزن الذى يمكن ان يكون لكل قطعة منها فقد بدا لنا ان ليس ثمة اهمية كبيرة فى تلمس اوزان النقود النحاسية فى العصور المختلفة ، وان كنا نكتفى

(٦) انظر اللوحات الملحقة بهذه الدراسة ، الشكل ١٦ من اللوحة الثالثة والشكل ٢٢ من اللوحة الرابعة .

بملاحظة ان القطع النحاسية ذات القيم الأكبر والتي تم ضربها منذ عهد الخلفاء لم يتجاوز وزنها فيها بدا لنسبة سبعة دراهم ونصف الدرهم أى ما يزيد على ٢٣ جراما بنحو طفيف . وتزن قطعة عملة نحاسية ، تحمل كلمة اينار مكتوبة بخط كوفى ، وتنتمى الى العملات النحاسية التى تناولناها فى صفحة ٣٤٢ درهما واحدا و $\frac{1}{1000}$ من الدرهم أى نحو $\frac{1}{1000}$ ٥ جرامات ، اما تلك التى تحدثنا عنها فى صفحة ٣٧٧ فتزن درهما وحدا $\frac{1}{1000}$ من الدرهم أى $\frac{1}{1000}$ ٤ جرامات .

وقد يبلغ وزن قطعة الجديد التى رسمناها فى الشكل رقم ٢٥ من اللوحة الرابعة نحو درهم واحد و $\frac{1}{1000}$ من الدرهم أى $\frac{1}{1000}$ ٥ جرامات ، اما قطع الأجداد (جديد) التى ترجع الى عهد مصطفى ، الذى تولى الحكم فى العام ١١٧١ الهجرى (١٧٥٧ من تقويمنا) ، والتى رسمنا واحدة منها فى اللوحات الملحقه بهذه الدراسة فى الشكل رقم ٢٦ فيتراوح وزن القطعة منها بين $\frac{1}{2}$ و $\frac{2}{3}$ من الدرهم ، وأخيرا فان الأجداد التى لا تحمل نقوشا والتى تناولناها بالحديث قبل ذلك عند نهاية الفصل الخاص بالنقود النحاسية . لم تكن تزن كل عشرة منها معا سوى $\frac{1}{4}$ الى $\frac{1}{2}$ من الدراهم ، بواقع زنة القطعة الواحدة $\frac{1}{4}$ الدرهم على أكثر تقدير .

ثانيا : العيار

كانت العملات الذهبية والفضية ، عند نشأة غالبية النقود ، ذات عيار مرتفع للغاية لذلك فان النقود القديمة ، عند أغلب الشعوب ، هى عادة أكثرها نقاء (أى أكثرها قربا من المعدن الخالص) . وهكذا فقد تبين ان عيار الدينار الذى تناولناه فى صفحة ٣٥٣ على سبيل المثال والذى يعود الى العام ٩٧ من الهجرة (٧١٦ من التقويم المسيحى) ، والذى تعرض لاختبارات وفحوص بالغة الدقة فى باريس ، يبلغ ٩٨٧ من الألف أى ٢٣ قيراطا و $\frac{22}{100}$ من القيراط .

وطالما لم تكن للحكومات مصلحة خاصة فى تحميل سبائك النقود بالاخلاط والشوائب فسيكون الأمر الطبيعى أكثر من غيره ، بالنسبة لها ، ان تمنح هذا الرمز المثل لكافة القيم الأخرى أكبر قيمة ممكنة فى اقل

حجم مستطاع ، مما يجعل حمله والاحتفاظ به أكثر يسرا ، ومما يقلل كذلك من نفقات صنعه ، ومع ذلك فلا يصح لنا أن نعتقد بأن من الأفضل أن نبلغ بالذهب أو الفضة أعلا عيار لهما ، فقد علمتنا التجربة أن نسبة معينة من المزاج (بكسر الميم) تعطى لهذين المعدنين قدرا أكبر من الصلابة وتجعلهما أقل قابلية للتلف أو التحور بفعل التآكل الناجم عن كثرة التداول .

وحيث كانت غالبية دور سك النقود ، بالإضافة الى الاعتبارات السابقة ، تحصل على احتياجاتها (من المعادن النفيسة) عن طريق المسكوكات النقدية المصنوعة على يد الأسبان والبرتغاليين ، الذين يمتلكون مناجم بالغة الوفرة والثراء ، فقد كانت الأمم الأوروبية الأخرى تضطر الى مزج نقودها بالنسب نفسها ، على وجه التقريب ، التي تمزج بها نقود هؤلاء ، وبمعنى آخر فقد كان على هذه الأمم الأوروبية أن تتحمل كخسارة صافية مصروفات تجميع أو تنقية النقود الأسبانية والبرتغالية (أي فصل المعدن النفيس لاستخدامه في صنع نقود خاصة بهذه الأمم) .

وبعيدا عن هذه الدوافع الخاصة ، فإن الدافع الوحيد الذي يمكنه أن يحدو بالحكومات المختلفة الى تحريف النقود (أي الفش فيها بانقاص عيارها) هو الرغبة في تحقيق منفعة تتم دوما على حساب الأفراد (المواطنين) ، تنتهي — هذه المنفعة — بأن تصبح قاتلة للدولة ، وللحكومة نفسها ، إذ هي تخرب تجارتها واثماناتها وكذلك الثقة فيها . كما أنها تلقى بالأسواق المالية في ارتباك عسير يصعب اصلاحه في غالبية الأحيان .

ولما كان من غير الميسور أن يحوز الأفراد ، وبصفة خاصة في البلدان التي لم تتقدم فيها الفنون والصناعات ، وسيلة أكيدة لمعرفة العيار الدقيق (لعملة ما) فيما عدا أولئك الذين يحترفون مهنة تعيير النقود . فقد استطاع أولئك الذين تنهض عليهم صناعة النقود في الشرق أن يحرفوا (أو يفشوا) المرة بعد المرة عيار المسكوكات الذهبية والفضية دون رادع ، وأن يستحوذوا لأنفسهم ، لمدة طويلة ، على كل الربح الذي يجفونه من وراء ذلك .

وفي بعض الأحيان كان بعض هؤلاء (الحكام) يصطنعون لأنفسهم شرف إعطاء النقود درجة أعلا من النقاء (أو عيارا أعلا) عما حققه أسلافهم

او جيرانهم ، وان كانت هذه الحكومات ، يعودتها الى مبادئ اكثر عدالة واكثر استنارة ، قد ادركت ان من صالح الافراد ، ومن صالحها الخاص كذلك ، ان تعمل على سك نقودها بعناية اكبر وبمزيج افضل كى تمنح هذه النقود قدرا اكبر من الثقة فى مجال التجارة الداخلية ولكى توفر لها ميزة التبادل مع الخارج .

ولعل احمد بن طولون كان هو الحاكم الوحيد فى مصر ، منذ استقرار الاسلام بها ، الذى ضرب بها انقى او اخلص الدنانير ، وسميت هذه باسمه ، (الدينار الاحمدى ، او الاحمدى فقط) ، حتى اخذت هذه التسمية تطلق بعد ذلك للاشارة الى الذهب الانقى .

اما السبب الذى قاد الى هذا الاجراء فيبدو لنا ، بالشكل الذى يروى به ، بالغ الطرافة برغم انه يعطينا فكرة لا بأس بها عن الملح الاسطورى لغالبية الحكايات التى يندفع المؤلفون العرب فى تجميعها بكثير من الثقة .

يورد المقرئى ان احمد بن طولون قد اكتشف جرة مليئة بالدنانير عندما امر باجراء تنقيبات فى منطقة الاهرام املا فى العثور على كنوز هناك ، وكانت سدة هذه الجرة تحمل هذا النقش ، بحروف قديمة : « انا فلان ابن فلان ، انا الذى خلصت الذهب من شوائبه ، وكل من يريد ان يعرف كم كان عهدى اسمى من عهده ليس عليه الا ان يأخذ فى اعتباره كم كان مزج دنانيرى افضل من مزج دنانيره ، ذلك ان الذى يظهر ذهبه مما يشوبه ، يكون هو نفسه الذى يظهر فى حياته وبعد مماته » .

وقد امر احمد بتحصيص هذه الدنانير ، فوجد ان عيارها فى الواقع اعلا بكثير من عيار النقود التى ضربت من قبله ، فبذل اكبر قدر من العناية فى تحسين عيار عملاته الذهبية .

واذا افترضنا ان الدينار الاحمدى كان يماثل فى نقائه سكين Séquin البندقية الذى يقدر عياره العالى للغاية فى تعريفه النقود الفرنسية (٧)

(٧) التعريف الصادر فى ١٧ بريريل من العام الحادى عشر (٦ يونيو ١٨٠٣) .

بـ ١٩١٦ (فى الالف) ، وحيث يبلغ العيار القانونى لعملات القاهرة الذهبية اليوم $16 \frac{24}{22}$ قيراطا اى ٦٩٨ (فى الالف) ، فمعنى هذا ان تحريفا متتابعاً قد اصاب عيار النقود الذهبية بلغ ٢٨٨ على ١٠٠٠ اى نحو ٢٩٪ .

وكان عيار العملات الذهبية ، قبل تدخل الفرنسيين فى عملات القاهرة ، يبلغ فى بعض الاحيان اقل من $16 \frac{24}{22}$ قيراطا ، ويبدو ان العيار الاكثر انخفاضاً كان هو عيار العملة الذهبية التى نشرها بونفيل فى مقالته عن النقود الذهبية والفضية التركية برقم ٢١ ، وتعود هذه القطعة الى عهد عبد الحميد الذى تولى الحكم فى القسطنطينية فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ م) ، وقد ضربت هذه فى القاهرة فى العام ١٢٠٠ من الهجرة (١٧٨٥ او ١٧٨٦ من التقويم المسيحى) وقد سبكت بعيار قدره $15 \frac{20}{22}$ قيراطا اى ٦٤٥ (على ١٠٠٠) فى وقت كان ينبغى ان يبلغ عيارها فيه نحو $16 \frac{28}{22}$ قيراطا اى ٧٠٧ (على ١٠٠٠) مع تفاوت مسموح به (لاعلا او لادنى) قدره $16 \frac{24}{22}$ من القيراط اى $16 \frac{24}{22}$.

وقد ثبت الفرنسيون عيار الزر محبوب عند $16 \frac{24}{22}$ قيراطا اى ٦٩٨ من الالف بتجاوز مسموح به قدره $16 \frac{24}{22}$ لافى او لافى .

اى نحو ٣٩٠٠٠ .

اى (مع التقريب) ٤٠٠٠٠ .

فى حين يبلغ التجاوز القانونى المسموح به فى فرنسا بالنسبة لقطع اللويس $12 \frac{22}{22}$ من القيراط .

اى نحو ١٥٦٠٠ .

وكان يبلغ فى الوقت نفسه بخصوص القطع الذهبية ذوات الاربعين والعشرين فرنكا نحو ٢٠٠٠٠ .

وعلى هذا فقد كان التفاوت المسموح به قانوناً (فى مصر) يقل بنحو ثلاث مرات عن مثيله فى فرنسا ونحو الضعف من التفاوت الذى كان مسموحاً به بالنسبة للقطع ذوات الاربعين والعشرين فرنكا .

وحيث كانت اساليب التحييص التى سنعرض لها عند نهاية هذه الدراسة اقل تقدما عنها فى فرنسا فقد نتج عن ذلك ان التجاوز القانونى بالنسبة لعميار العملات الذهبية لم يكن (فى الواقع) كبيرا للحد الكافى ، فقد كانت قطع الفندقى التى توقف صنعها منذ عهد عبد الحميد بن احمد ذات عيار اعلى من قطع السكين Séquins

وقد قدر عيار العملات الذهبية التركية من الزر محبوب فى تعريفه النقود الفرنسية الصادرة فى ٧ بريريل من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) بـ ٩٩٦ ، وهو عيار يبدو اعلى مما هو مطلوب عندما نكون بصدد عملات اكثر قدما واشد نقاء .

كذلك فان قطع الزر محبوب التى ضربت فى القاهرة فى عهد السلطانين احمد بن محمد ، ومحمد بن مصطفى ، اللذين توليا الحكم فى ١١١٥ و ١١٤٣ من الهجرة (٧٠٣ و ١٧٣٠ م) كانت هى الاخرى ذات سبك بالغ الجودة ، اما تلك التى تعود الى عهد عبد الحميد بن احمد الذى بدا حكمه فى العام الهجرى ١١٨٧ (١٧٧٤ من تقويمنا) والتى رسمناها فى الشكل رقم ١١ من اللوحة الثانية فقد كان عيارها بالغ الانحراف حتى ان القطع التى ظلت تتداول منها فى مجال التجارة بالقاهرة كانت تبدو وكأنها مزيفة او كأنها نقود قضية قد مزجت بالذهب ، كما سبق لنا ان قلنا ، برغم انها قد ثبتت فى عمليات التحييص التى أجريت عليها فى باريس بين عيارى ٧١٠ و ٧١٥ (٨) . وهكذا ، وبصفة قاطعة فان هذه العملات لم تكن زائفة وان كانت حكومة البلاد قد طرحتها بقيمة مساوية لقيمة الفندقى القديم ، وعلى ذلك فقد طرحت بقيمة اعلى مما كانت لها فى حقيقة الامر .

اما الدراهم الناصرية التى امر بضررها صلاح الدين (انظر الفصل

(٨) انظر جدول النقود ، القطعتين رقمى ٢٤ ، ٢٥ . وقد ثبت عيار فندقلى القسطنطينية فى عهد عبد الحميد الى ١٩١/٤ تقريبا أى ٨٠٢ (على الف) . وكان يضرب فى القاهرة دون شك بالعميار نفسه الذى كان للقطعة الذهبية زر محبوب . وكان الفندقلى بحكم وزنه وعياره . لا يساوى الا ١٦٦ ١١/١٠٠ مدينى لكنه ثبت عند ٢٠٠ مدينى .

الخاص بالنقود الفضية او البرونزية) فكانت طبقا لما يورده المتريزى مزيجا من الفضة والنحاس بنسب متساوية .

ولعل الدرهم الوحيد ، الذى يعد قديما بعض الشيء ، والذى حملناه معنا من مصر ، فهو الذى ضرب فى العام ٦٦٥ أو ٦٧٥ من الهجرة (١٢٧٦ او ١٢٧٦ من التقويم المسيحى) ، فى عهد الظاهر ركن الدين بيبرس ، وقد تناولناه فى صفحة ٣٥٢ ، الفترة الخامسة ، وقد بلغ عياره ، طبقا لاتمحيص الذى أجرى عليه فى باريس ٦٧٢ (على ١٠٠٠) (٩) .

وليس لنا لدينا معطيات دقيقة عن أعلى عيار تكون قد بلغه الدراهم القديمة ، فإذا ما افترضناه ٩٨٢ (من ألف) ، وهو أعلى عيار بالنسبة للنقود الفضية ، سجلته تعريفة ١٧ بريريل من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، فلا بد أن يكون قد حدث تناقص مستمر فى عيار هذه النقود بلغ فى النهاية نحو ١/٢ ٪ .

وقد ثبت احد اغا خطيب زادة المفوض او المفتش الذى ارسله البلب العالى فى العام ١١٧٦ من الهجرة (١٧٦٢ م) للتفتيش على عملات القاهرة ، عيار قطع الدينى عند ٥٨٠ (من ١٠٠٠) ، أما عند قدوم الفرنسيين فقد انخفض العيار الى نحو ٢٤٨ ، الأمر الذى يوضح أن تدهورا مستمرا قد بلغ فى مجمله ٢٩١/٢ ٪ أى نحو ٤٠ ٪ فى فترة زمنية تقدر بـ ٢٧ عاما .

وقد رأينا انه كان يضاف ، فى الفترة الأخيرة ، الى كل درهم واحد من الفضة الخالصة مزاج قدره درهم واحد $\frac{٨٧-١٢٢}{١٠٠٠٠٠}$ من الدرهم ، فإذا لم تكن هذه النسبة تتعرض لآى تغيير عند الصنع فسوف نجد انفسنا ازاء عيار قدره ٢٤٨ بالنسبة لقطع الدينى .

وبدءا من الاول من فندمير من العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) ثبتت نسبة المزاج الذى ينفى اضافته الى كل درهم من الفضة الخالصة عند درهمين ، ولولا أن خامة الدينى تمحص بشكل محسوس فى مختلف

(٩) يورد المتريزى أن سبيكة الدرهم الناصرى قد صنعت على قلمدة ٧٠ ٪ من الفضة الخالصة ، وهو عيار لا يعتمد كثيرا عن العيار الذى نجده فى نقود باريس .

مراحل المعالجة اليدوية التى تخضع هذه الخامة لها لبلغ عيارها بدقة ٣٣٣ (من الف) اى الثلث من الفضة الخالصة ، لكن غالبية عمليات التنقيد (ان صح التعبير ويقصد به تحويل المعادن الى نقود) مثل الصهر والسبك والتحصية او الانضاج وبصفة خاصة عملية الصقل تؤدى الى انفصال نسبة من النحاس تتبخر او تحترق مكونة لها اخضر اللون او تتأكسد او تنفصل عند السطح لتزول فى عملية الجلو او التبييض بحيث يزيد صفاء الخامة او الفضة المزوجة مع توالى هذه العمليات بطريقة تصبح محسوسة فى النهاية لان سطح قطع المدينى بالغ الاتساع بالنسبة لكتلتها (اى وزنها) ، وبهذه الطريقة يرتفع العيار الحقيقى لهذه العملة ، اما قطع المدينى التى تفحصها الميسيو فوكيلان Vauquelin عضو المجمع العلمى والمعارضى الذى يقوم بدمغ وفحص الذهب والفضة فى باريس فقد بلغ عيارها عندئذ ٣٥٦ ، وكانت هذه قد صنعت تحت اشرافنا فى القاهرة فى العام ١٢١٣ من الهجرة (٩٨ او ١٧٩٩ م) ، وان كانت عمليات تمحيص اخرى اجريت مؤخرا فى دار سك النقود بباريس على قطع مدينى من النوع نفسه وصلت بعيارها الى ٣٥٢ — ٣٥٤ بدلا من نسبة ٣٤٨ التى كان ينفى ان تعطيها نسبة المزاج المضاف كما سبق لنا ان اوضحنا فى الفقرة السابقة .

وقد برهنت تجارب بالغلة الدقة اجريت حديثا على يد الميسيو دارسيه Darcet مفتشى عمليات التعمير فى دار سك النقود بباريس بخصوص تكوين البرونز ، اننا اذا صهرنا معا كميات كبيرة من النحاس النقى والفضة من عيار معروف لنا جيدا ، فان عملية التعمير التى تتم بعد ذلك تعطينا كمية من الفضة الخالصة اقل بنحو طفيف عن كمية الفضة التى اضعفناها ، وعلى هذا فبإمكاننا كذلك ان نصل بنسبة التكرير او التمهيص (او المزج) التى تمت فى المراحل المختلفة من عمليات صنع المدينى الى درجة اكبر قليلا من تلك التى تبينها عمليات التمهيص التى ذكرناها فيما سبق .

اما بالنسبة لصنع العملات ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، فقد كان يضاف فيه بالمثل الى كل درهم من الفضة الخالصة درهما واحدا

و $\frac{87.9132}{100.000.000}$ من الدرهم ، وان كان من الممكن ليعارها ، اذا ما حدثت عمليات تكرير او تصفية خلال مراحل عملية التفتيد ، ان يصل الى نحو ٣٤٨ (من الف) بل يمكنه ان يرتفع الى ٣٥٠ لان عمليات التكرير التى تتم خلال صنع هذه المسكوكات هى بالضرورة اقل حجما من تلك التى تتطلبها قطع المدينى (*) .

ثالثا : القيمة الاسمية

تتبنى كل الشعوب التى تعرف استخدام النقود ، وحدة بعينها ، حقيقية او افتراضية تجعل منها طرما للمقارنة عند تقييم العملات الأخرى، والسلع المختلفة ، وعند حساب كل الأسعار ، على هذا النحو كان الجنيه فى فرنسا هو وحدتها النقدية ، فيما مضى ، ومنذ وضعنا نظامنا النقدي الجديد ، أصبح الفرنك وحدتنا النقدية .

اما القيمة الاسمية لعملة ما فهى عدد هذه الوحدات النقدية التى يرى انها مساوية لها . وقد استقرت غالبية الأنظمة النقدية على معدنين جنبا الى جنب هما الذهب والفضة ، وتقبل فى اغلب الأحيان كذلك معدنا ثالثا هو النحاس ، وفى بعض الأحيان تقبل نوعا رابعا من المعدن المركب هو البرونز .

وتشكل الفضة فى معظم الأحيان الوحدة النقدية لأنها أكثر وفرة من الذهب فى مجال التجارة ، كما انها اطوع حين تستخدم عادة وسيلة للتبادل، فكمية بعينها من الفضة ، من حجم يسهل حمله والانتقال به ، لن تكون بذات قيمة اكبر مما ينبغى (حتى يخشى عليها) ولا بذات قيمة ادنى مما تتطلب الأمور لسد الاحتياجات العادية والاستخدامات اليومية .

اما الذهب ، والغرض الاساسى من استخدامه هو تقييم الصفقات او المشتريات الضخمة وجعلها قابلة للنقل (او التحويل) بشكل أكثر يسرا، فنادرا ما يشكل وحدة نقدية ، ومع ذلك فقد رأينا عند حديثنا عن العملات

(*) ربما بسبب النسبة بين مساحة الوجه وبين الكتلة او الوزن فى كلتا العملتين . (المترجم) .

الذهبية ، كيف كانت الحسابات ، وكذلك العقود وجباية الضرائب تتم كلها فى مصر ، فيما مضى بالدنانير .

ومنذ ان استبدلت بالذهب عملات فضية اجنبية ، تدولت هناك فى شكل عملة فضية وطنية ، موحدة ، تسمى درهما ، مستمدة اسمها من الوزن الذى كانت تساويه فى الأصل ، أصبح الدرهم هو الوحدة النقدية ، بمعنى ان كل شئ أصبح يقيم بالدرهم .

وعندما توقف صنع الدراهم ، أصبح المدينى ، الذى قام مقام هذه العملة الفضية ، هو الوحدة النقدية التى لا زالت تستخدم حتى اليوم ، ولعله أصغر وحدة نقدية من هذا النوع على الاطلاق تستخدمها أمة من الأمم لتقييم صفقات (او مشتريات ، او خدمات ...) ضخام .

اما النقود النحاسية فلا تستخدم عادة الا كعقود معاونة للنقود الفضية ، ومع ذلك فلا بد ان تنشأ فى هذه الحالة نفسها وتستقر رابطة من قيمة تبادلية بين هذين النوعين من النقود . اما اذا لم تكن هناك نقود ذهبية ، بشكل تصبح معه النقود الفضية نفسها نادرة ، والنحاسية وفيرة ، فليسوف نتم التقديرات عندئذ بالنقود النحاسية ، بشكل اعتيادى وشائع ، بحيث ينتهى الامر بوحدة من هذا النوع من المسكوكات بأن ينظر اليها باعتبارها الوحدة النقدية الوحيدة ، وهذا هو ما حدث فى مصر ، فى نحو القرن الثامن من الهجرة (بداية القرن الخامس عشر من تقويمنا) ، عندما انتهى الامر بكل شئ ، حتى الذهب نفسه ، ان أصبح يقدر بالفلوس ، أى بالعملات النحاسية .

وحين تقيم نقود مصنوعة من معدن ما ، وليكن الذهب على سبيل المثال ، بوحدة نقدية مصنوعة من معدن آخر مثل الفضة ، تنشأ بالضرورة مقارنة او علاقة (تبادلية) بين قيمتى هذين المعدنين ، وقد تتنوع هذه العلاقة بسبب ظروف مختلفة بحسب الحالة التى يكون عليها احد المعدنين من الندرة او الوفرة .

ولهذا السبب فان كثيرا من المؤلفين الذين يحظون بالتقدير ، لصواب ارائهم واتساع معارفهم قد اقترحوا عدم تثبيت القيمة الاسمية الا للنقود الفضية وان تدون فوق النقود الذهبية وزنها وعيارها فقط ، بدلا من تدوين

قيمتها الاسمية ، يتركين للتجارة مهمة تحديد العلاقة (التبادلية) بين الذهب والفضة .

ومع ذلك فننادرا ما يبدو اجراء كهذا قابلا للتنفيذ ، اذ سوف ينتج عنه فقدان ثقة مستمر فى القيمة الخاصة بهذين النوعين من النقود ، اذ تظل هذه العلاقة (التبادلية) برغم الجهود التى قد تبذلها الحكومة فى العمل على ذيوعتها ، مجهولة من الغالبية العظمى من ابناء الشعب ، والذين سيصبح اجراء كهذا مبعثا على ضيقهم اذ سيضطرون لاجراء حسابات نقييم على الدوام ، وهذا شئ مستحيل عليهم ، لا يالغه الا الصرافون وأولئك الذين يشتغلون بالمعاملات التبادلية والمالية .

وتلك هى الدوافع التى حالت دون تبنى هذه الفكرة فى نظامنا النقدي الجديد والتى اسهمت فى جعل تدوين القيمة الاسمية بالفرنكات على النقود الذهبية ، كما فعلنا بالنسبة للعملة الفضية ، امرا ضروريا .

وحين كانت العملات الذهبية هى وحدها النقود القانونية فى مصر ، وحين لم يكن يتداول هناك سوى بعض نقود فضية اجنبية ، فقد كانت القيمة النسبية لهذه العملات او سعر التداول تتحدد عن طريق التجارة فحسب ، وهذا ما دعا المسيو دى ساسى الى النظر بأن القوم تحت حكم انفاطميين كانت لديهم فكرة اكثر دقتى مجال اقتصاديات النقود عن تلك الفكرة الكامنة وراء النظام النقدي المتبع اليوم فى غالبية دول أوروبا . حين يظن بأن من المستطاع أن تقوم علاقة تناسب ثابتة وغير قابلة للتغيير بين الذهب والفضة . ومع ذلك فهل يحتمل أن يكون شئ . فى تلك الفترة التى نتحدث عنها . نظام اقتصادى يفترض حضارة على هذه الدرجة من التقدم ، ولا يمكن أن يأخذ به الا رجال المصارف والتجار - قد وضعته حكومة مصر ؟

فحيث لم يكن يتعلق الأمر الا بعملات فضية اجنبية ، ذات قيم متنوعة ، فلم يكن من الممكن أن تتخذ حيالها سوى قاعدة بالغة البساطة ، وطبيعية للخليفة كذلك . واخذت بها فضلا عن ذلك غالبية الامم الاوربية . ونعنى بذلك عدم وضع سعر او تعريف للعملات والسماح بتداولها بالسعر الذى تحدده لها سوق التجارة أو حركة التبادل مع الامم التى توفر هذه النقود ، ولكن فبمجرد

ان أصبحت لمصر عملة فضية خاصة بها ، لم يعد هناك مناس من أن تقوم الحكومة (المصرية) بتثبيت العلاقة بين قيم هذه النقود (الواندة) وبين قيم نقودها الذهبية كما حدث فى كل بلاد العالم على وجه التقريب ، وهو الأمر الذى تبرهن عليه كذلك فقرات عديدة وردت عند الميرزى .

بل لقد كان على امراء او حكام مصر ان يبدوا غيورين على حقهم فى تثبيت القيمة الاسمية للنقود ، اذ اعتادوا جميعا ان يسعوا لتحقيق اكبر منفعة ممكنة من وراء صنعها ، فاذا كانت هذه هى حقيقة الأحوال ، فان هذه المنفعة المتبقاة لم يكن من المستطاع تحقيقها الا باعطاء النقود سعر تداول الزامى او عن طريق قيمة اسمية لها اعلى من قيمتها الجوهرية أو الفعلية ، ولهذا الغرض نفسه فقد اعتادوا فى حالات كثيرة ان يأمروا بإبطال ، ليس فقط كل المسكوكات الأجنبية التى دخلت فى نطاق التداول فى عصور مختلفة بل بإبطال العملات التى أصدرها أسلافهم وطلب تسليمها حيث لم يكن يتم قبولها على أكثر تقدير الا طبقا لقيمتها الجوهرية أو الفعلية ، وبعد ذلك كانت تحول الى اصدار نقدى جديد ذات مزيج ادنى .

ومع ذلك ، فحيث كان يحدث بالضرورة ، برغم جهل الناس من جهة ، وبرغم سلطة الحكومة من جهة أخرى أن تحيل النسبة بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الجوهرية أو الحقيقية لها الى التوازن بطريقة متفاوتة الإيقاع ، متفاوتة الدقة كذلك ، فلم تكن هناك أية وسيلة قهرية يمكنها أن تحول على المدى الطويل دون ارتفاع اثمان السلع الغذائية ، وكذلك اثمان سبائك الذهب والفضة ، وبالتالي ثمن الذهب المحول الى نقود ، اذا لم يكن قد تناوله غش كبير وخصوصا عندما يصبح تحريف وزن وعتار المسكوكات محسوسا بطريقة فاضحة ، وكذلك عندما كانت تطرح للتداول كمية من النقود بالغة الضخامة لحد يفوق الحاجة ، ذات مزيج منخفض ، وينتهى الأمر بأن تجد الحكومة نفسها مضطرة عندئذ لأن تغير بنفسها القيمة الاسمية للنقود الذهبية (١٠) ، ولكى تواصل هذه الحكومة تحقيق الأرباح التى تجنيها من وراء صنع هذه النقود . فقد كانت تخفض من جديد عتار العملات وتفرض تداول هذه النقود ومثلا للتحديد الجديد لقيمتها الاسمية

(١٠) انظر ما سبق ان قلناه عن البطاقة الفصل الخاص بالنقود

الحسابية .

كما لو كانت هذه العملات قد احتفظت بالقيمة الجوهرية او الفعلية نفسها
التي كانت لها من قبل (*) .

واليكم الآن السبب الذى كان يحول دون ان تتوازن النسبة بين
القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للمدينى بشكل قاطع ، فحيث لم تكن كمية
هذه العملات ، التي كانت فى الوقت نفسه تستخدم فى الصفقات الكبرى
والمشتريات الصغرى (الجملة والقطاعى) فى كافة انحاء مصر ، بل كذلك
فى البلدان المجاورة ، وفيرة لحد يفى باحتياجات التجارة ، فقد كانت
تتحقق لها قيمة افتراضية (او حسابية) كبيرة بعض الشيء باعتبارها
وسيلة للتبادل ، وهى قيمة كانت تحتفظ بها بصفة جزئية ، حتى برغم ان
انخفاض مزيجها او سببها كان حقيقة شائعة بشكل عام .

ويمكننا ان نلتبس عند المقريرى تلك التغيرات الاساسية التى تناولت
القيمة الاسمية للنفود خلال القرون السبعة الاولى من الهجرة ، ونكتفى هنا
بان ننقل عنه مقرة بالغة الاهمية ، تتطابق مع ما سبق لنا ان قلناه .

فى نحو العام ٣٦٣ من الهجرة (٩٧٤ من تقويمنا) كان سعر التداول
للدنار المعزى يبلغ ١٥ ١/٢ درهما .

وحيث زاد عدد الدراهم لحد كبير فى عهد امير المؤمنين الحاكم بامر
الله ابو على المنصور بن العزيز فقد ارتفع سعر الدينار حتى بلغ ٢٤ درهما
وتغيرت كل اسعار السلع الغذائية ، ونتج عن ذلك اضطراب كبير فى
احوال الناس ، وعندئذ النى تداول الدراهم ، ونقلت من القصر عشرون
مصدوقا من الدراهم الجديدة ، وقطعت رقبة كل من رفض مهنة الصدقة .

ونشر مرسوم يحرم اية صفقة قدرت بالدراهم القديمة ، وامر
كل حائزى هذه المسكوكات بان يحملوا كل ما كان لديهم منها الى دار
سك النفود فى مدى ثلاثة ايام ، وتسبب ذلك كله فى حدوث فوضى
واضطراب كبيرين ، واخذت كل اربعة من الدراهم القديمة فى مقابل درهم

(*) المقصود بالقيمة الجوهرية او الفعلية كما سنرى فيما بعد هو
قيمة المعدن المستخدم فيها بالإضافة الى نفقات صنعها . (المترجم) .

واحد من الدراهم المضروبة حديثا ، ونظمت العلاقة (التبادلية) للعملات الجديدة بواقع ١٨ درهما مقابل الدينار الواحد .

ويبين جدول العملات الملحق بهذه الدراسة القيمة الاسمية بالمدينى التى ثبت عليها الفندقلى وقطع النقد الذهبية الأخرى والقروش سواء بمعرفة الباشنوات والبكوات فى عهود مختلفة أو على يد الفرنسيين اثناء اقامتهم بمصر .

وقد تم هذا التثبيت الأخير بموجب تعريفه أصدرتها لجنة تكونت فى الاسكندرية وتشكلت من فرنسيين ومن أناس من اهل البلاد ، ووضعت هذه التعريفه نفسها القيمة التبادلية التى تتداول على أساس عملات فرنسا والبلدان المخطفة الأخرى مقدرة بالعملات المصرية ، ولهذا كله اهمية مباشرة بالنسبة لموضوعنا ، لدرجة نعتقد معها انه ينبغى لنا ان نوردها هنا ، وان كنا اكتفينا بأن نضيف بحذاء هذه التعريفه عمودا يضم تقييما لهذه العملات نفسها بالفرنكات ، على أساس ١٤٢ مدينى فى مقابل القطعة ذات الخمسة فرنكات .

تعريفه النقود المصرية

تم الاتفاق بين المواطنين سوسى Sucy رئيس مندوبى الصرف ، وبرتوليه Berthollet ومونج Monge ، عضوى المجمع الوطنى الفرنسى ، وبوسيلج Poussielgue مراقب مصروفات الجيش واستيف Estève الخازن العام ، وماجالون Magalon القنصل العام بالاسكندرية ، وهم المفوضون الذين عينوا من قبل القائد العام — وبين الحاج حومد أبو الريزو ، تاجر ، والحاج عبد الوهاب الحوشى ، شيخ ، وعلى مباركى الدقاق ، تاجر ، والثلاثة مقيمون بالاسكندرية . وقد استدعوا لهذا الغرض — على ان تتداول النقود الفرنسية والتركيبه والعملات الاجنبية الأخرى طبقا للتعريفه التى ستطبع نتيجة لهذا الاتفاق بالعربية والفرنسية ، وعلى أن تتبادل طبقا للقيم الواردة بالتعريفه المذكورة ، على النحو الآتى :

| التعريف | | بالعملة المحلية | | بالعملات الفرنسية | | تحويلها إلى فرنكات على أساس ١٤٢ مدينى لكله فرنكات | |
|--|------|-----------------|----|-------------------|----|---|------|
| النقود الذهبية | | بارو او مدينى | | كور | د | س | جنيه |
| الخرربة الاسبانية تساوى . | ٢٣٥٢ | — | — | — | — | — | ٨٤ |
| نصف الخرربة . . . | ١١٧٦ | — | — | — | — | — | ٤٢ |
| $\frac{1}{4}$ الخرربة . . . | ٥٨٨ | — | — | — | — | — | ٢١ |
| $\frac{1}{8}$ الخرربة . . . | ٢٩٤ | — | — | — | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| $\frac{1}{16}$ من الخرربة . . . | ١٤٧ | — | — | — | ٥ | ٥ | ٥ |
| القطعة الفرنسية ذات ٢ لويى | ١٣٤٤ | — | — | — | — | — | ٤٨ |
| قطعة اللويى . . . | ٦٧٢ | — | — | — | — | — | ٢٤ |
| سكين البندقية . . . | ٢٤٠ | $\frac{1}{4}$ | ١٠ | ٢ | ٢ | ١٢ | ١٢ |
| الزر محوب لإصدار القاهرة | ١٨٠ | $\frac{1}{4}$ | ٦ | ٨ | ٦ | ٦ | ٦ |
| قطعة بنصف زر محوب . . . | ٩٠ | $\frac{1}{4}$ | ٣ | ٤ | ٣ | ٣ | ٣ |
| عملة ذهبية لإصدار القسطنطينية (١) | ٢٠٠ | $\frac{1}{4}$ | ١٠ | ٢ | ٧ | ٧ | ٧ |
| د . د . هنجاريا وهولندا | ٣٠٠ | $\frac{1}{4}$ | ٣ | ١٤ | ١٠ | ١٠ | ١٠ |
| النقود الفضية | | | | | | | |
| ريال فرنسا ذو الستة جنبهاى ecu | ١٦٨ | — | — | — | — | — | ٦ |
| د . د . الخمسة . . . | ١٤٢ | $\frac{1}{4}$ | ٥ | ١ | ٥ | ٥ | ٥ |
| د . د . الثلاثة . . . | ٨٤ | — | — | — | — | — | ٣ |
| القطعة ذات الثلاثين سوا (*) sous | ٤٢ | — | — | — | — | — | ١ |
| د . د . ١٥ . . . | ٢١ | — | — | — | — | — | ٠ |
| ريال روما ecu | ١٤٠ | — | — | — | — | — | ٥ |
| ريال مالطة . . . | ٦٧ | $\frac{1}{4}$ | ١٠ | ٧ | ٢ | ٢ | ٢ |
| القطعة ذات الريال و $\frac{1}{4}$ الريال (مالطة) | ٨٤ | — | — | — | — | — | ٣ |
| د . د . ٢ ريال | ١٣٤ | $\frac{1}{4}$ | ٨ | ١٥ | ٤ | ٤ | ٤ |
| د . د . $\frac{1}{2}$ ريال | ١٦٨ | — | — | — | — | — | ٦ |
| القرش الاسبانى . . . | ١٥٠ | $\frac{1}{4}$ | ١ | ٧ | ٥ | ٥ | ٥ |

(١) لم توضع تعريف للنفدى ، وكان يقدر بـ ٣٠٠ مدينى ، انظر

الباب الاول ، الفصل الاول ، الفقرة اولا : الخاصة بالنقود الذهبية .

(*) sau عملة تساوى $\frac{1}{4}$ من الفرنك . (المترجم) .

| التعريف | | تحويلها إلى فرنكات | |
|---------------------------------------|-------------------|---------------------------------|-----------------------|
| بالعملة المحلية | بالعملات الفرنسية | على أساس ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرنكات | كسور سنتيم فراك |
| ابرة ومدينى | كسور د س ر جنيه | | |
| ١٥٠ | ٥ ٧ ١ | ٥ ٢٨ ١٧ | |
| ١٨٦ | ٦ ١٢ ١٠ | ٦ ٥٤ ٩٣ | |
| ١٣٠ | ٤ ١٢ ١٠ | ٤ ٥٧ ٧٤ | |
| وتوجد أربعة أنواع من النقود التركية : | | | |
| ١٠٠ | ١ ٥ ١١ | ٣ ٥٢ ١١ | النوع الاول ويساوى |
| ٨٠ | ١ ١٧ ٢ | ٢ ٨١ ٦٠ | الثنائى |
| ٦٠ | ٢ ٢ ١٠ | ٢ ١١ ٢٧ | الثالث |
| ٤٠ | ٦ ٨ ١ | ١ ٤٠ ٨٤ | الرابع |
| وتبعاً لهذا الحساب فإن : | | | |
| ٢٨ | — — — | ٩٨ ٥٩ ١ | الجنيه النورى يساوى |
| ١ | ٨ ١ — | ٣ ٥٢ — | والبارة الواحدة تساوى |

ملاحظة : كانت موارد وانفاقات الجيش تحسب بالبارات .

صدر بالاسكندرية فى ١٧ ميسيدور من العام السادس من قيام الجمهورية الفرنسية ، وبالتقويم الهجرى فى العشرين من شهر المحرم (١) .
(توقيعات)

(١) من العام ١٢١٣ (٥ يولية ١٧٩٨) والمحرم هو الشهر الاول من السنة الاسلامية .

وختاما لكل ما يتصل بالقيمة الاسمية ، نتبين الدوافع التي استغضمت اسما للتعريف السابقة .

كانت المهمة التي كان على اللجنة ان تضطلع بها بخصوص تثبيت هذه التعريف تتقف بين حدين ، فاما ان تضع تعريفة بالغة الصرامة للعمليات المحلية طبقا لقيمتها الجوهرية او الحقيقية ، واما ان تعطى هذه العملات اكبر قيمة ممكنة بالنقود الفرنسية .

اما الاختيار الاول ، فبالاضافة الى انه يبدو نظريا اكثر الاجراءات مطابقة لمبادئ الادارة السليمة ، فكان يبدو مسترشدا بمصلحة افراد الجيش الذين كان عليهم — وهذا امر طبيعى — عند دخولهم الى مصر ان يستبدلوا بالعملات التي جلبوها معهم من اوروبا اكبر كمية ممكنة من عملات البلاد في حين ان سلوكا كهذا سيكون في واقع الامر ، عملا مجافيا لكل الاعتبارات السياسية ، فحين نخط على هذا النحو من قدر عملات البلاد ، فلن يكون اكبر الاضرار الناجمة عن ذلك هو اتنا باجراء كهذا ، نحرّم الخزائنة من كل الربح الذي يمكنها ان تحققه من عملية صنع النقود ، ولا حتى اتنا سنقتل كاهل الخزينة بالفاقات باهظة اذا ما وقع على عاتقها عبء صنع هذه النقود ، فحيث كانت الضرائب تحصل بالمدينى فلن من الواضح ان الخزائنة التي ستظل تجبى المبالغ نفسها من المدينى ، سوف تجد نفسها وقد تناقصت مواردها بشكل هائل ، اللهم الا اذا زادت من حجم الضرائب ، وهو امر يشكل مساوئ أكبر .

اما اذا اخذنا بالاختيار الثانى (بان نجعل القروش على سبيل المثال مساويا لـ ١٠٠ مدينى والزر محبوب لـ ١٢٠) فقد كنا سنحصل على النتائج الآتية :

١ — حيث ان رواتب الجيش كانت مقدرة بالعملات الفرنسية ، فلن مصروفات الخزينة حين تدفعها بالمدينى كانت ستقل بمقدار الثلث .

٢ — وحيث ان الضرائب تقدر وتجبى بالمدينى ، فان الحصيلة ، مع استمرار جبالة المبالغ نفسها ، ستزيد بفعل ذلك بمقدار الثلث .

٣ — كذلك فإن الفائدة التى يموذ بها صنع هذه النقود كانت ستزيد
فى الأخرى لحد يناسب مع هذه النسبة .

ومع ذلك ، فحيث ان القيمة الاسمية للنقود تتجه دون انقطاع نحو
الانقراض من القيمة الجوهرية او الفعلية ، وحيث انه عندما توجد فى اى
مكان زيادة ملموسة فى عدد المستهلكين الذين عليهم ان يشتروا كل شيء
دون ان يبيعوا (او ينتجوا) شيئا ، وبصفة خاصة حين ينفق هؤلاء
بسهولة ، وحين يجلبون الى التداول كمية كبيرة بعض الشيء من المسكوكات
الأجنبية ، فان سعر السلع سيرتفع بسرعة ، وسوف يكون من العسير ،
بل ربما من المستحيل ، ان نعاود رفع سعر الدينى فى القاهرة او حتى
ان نحفظ له ، ولوقت طويل ، بنفس معدل سعره ، وقد يستوجب الامر ،
لهذا الغرض ، ان نتخذ اجراءات صارمة وربما مجافية لاصول السياسة ،
ولهذا السبب فان هذه اللجنة قد اتخذت فى الواقع ، وحسب وجهة
نظرنا ، الاختيار الأكثر معقولة والأكثر نزاهة حين وقفت موقفنا وسطا بين
الحدين اللذين عرضنا لهما فيما سبق ، وبثبتيها قيم الزر محبوب والقروش
الاسبانية بقيمتها الاسمية من الدينى التى كانت قد بلغت فى القاهرة
(عند مجيئنا) اذ كان من الطبيعى لهذه المدينة ، بفعل اهميتها ، وبحكم
موقعها كعاصمة ومركز للتجارة والحكومة ، ان تنظم اسعار تداول
العملات .

رابعا : القيمة الجوهرية او الحقيقية

بين المسيو مونجيه Mungez فى مقالته الرائعة ، والتى كان
عنوانها : اعتبارات عامة حول النقود (١١) ، ان القيمة الجوهرية لعملة ما
(عندما لا نكون مضطرين لاعادة تكرير المعدن — اى استخلاصه من مزيج
معنى ما) تتكون من القيمة الاصلية للمعدن مضافة اليه نفقات الضرب
(او السك) ، ومع ذلك ، تملكى نقدر قيمة المعدن منفصلا او ممزوجا فقد
يتطلب الامر ان نقارن هذه القيمة بقيمة السلع الغذائية الرئيسية فى
البلاد . ثم يبنى بعد ذلك ، ولكى تتكون لدينا فكرة دقيقة عن ائمان السلع
الغذائية ان نقارن هذه الاثمان بائمانها التى بلغت فى بلادنا ، وفى المقام

(١١) سبق ان اشرنا اليها فى ص ٩٤ ، الهامش رقم ٢ .

للتالى فلابد لنا ان نلاحظ ان نفقات « تنقيد » هذه المعلن ليست
هى نفسها فى بلادنا ، فهى فى مصر اكبر بكثير (عنها عندنا) بفعل انماط
النقود وطبيعتها هى نفسها ، واكبر كذلك عما كان عليها ان تبلغه (هذه
النفقات فى مصر) لو ان الفنون هناك كانت اقل تظفنا ، وهكذا فان
الوسيلة الوحيدة لتقديم فكرة مبسطة ، يسهل استيعابها ، عن القيمة
الجوهرية للنقود المصرية هى ان نقارنها ، فى ضوء هذه الاعتبارات
بالنقود الفرنسية ، مفترضين ان نفقات السك هنا وهناك متماثلة .
وهذا هو نفس ما نعلمناه فى الجدول الملحق بهذه الدراسة .

خلاصا : نسبة الذهب والفضة

فى سبيكة العملات المصرية

لكى ندرك هذه النسبة بصفة عامة ، علينا ان نقارن ، فى هذين
النوعين من العملات ، قيمة وزن متساو من الذهب والفضة الخالصين ،
او من عيار واحد ، دون ان نحسب حساب قيمة المزاج او المعدن
المضاف (١٢) .

وفى نظامنا النقدي الحالى فى فرنسا ، فحيث ان نسبتي كل من
الذهب والفضة تبلغان العيار نفسه (يمزج كلاهما بمقدار العشر) ، وحيث
ان تفريعات كليهما تتبع النظام العشري ، فليس هناك ما هو اسهل من
تحديد النسبة التى نحن الان بصدددها ، وفى واقع الامر فحيث ان كيلوجراما
من الفضة المحولة الى نقود يحوى ١٠ x ٢٠ فرنكا ، وكيلوجراما من
الذهب المحول الى نقود يعطينا ١٥٥ قطعة من زوات الـ ٢٠ فرنكا ، فاننا
نقبين على الفور ان نسبة الذهب الى الفضة هى ١٠ الى ١٥٥ و
١ الى ١٥١/٢ .

ويقدم المسيو مونتجيه فى ملاحظاته العامة عن النقود ، تفصيلات
بالغة الاهمية حول تنوع نسبة الذهب الى الفضة فى البلدان والعصور
المختلفة .

(١٢) لا يحسب حساب المزاج فى العادة ، ولكن عندما توجد فى
النقود الذهبية كمية كبيرة بعض الشيء من الفضة فيبدو ان من الواجب ان
نأخذ فى الاعتبار بعضا من قيمة هذه الفضة .

ولكى يجسر لنا ان نلم بالنسب التى اصبحت فى مصر فلابد ان يكون المؤلفون قد نقلوا اليها فى الوقت نفسه القيمة الاسمية والوزن والميعار المحددة للنقود الذهبية والفضية ، وهو امر لا توضحه قط مقالة المقريزى التى تقدم فى بعض الاحيان وزن عملة وفى احيان اخرى وزن غيرها ، وفى احيان ثالثة قيمتها الاسمية او سعر تداولها ، ونادرا ما توضح لنا عيار هذه العملات دون ان تحدثنا فى هذه الحالة عن وزنها . ولسنا نستطيع ان نأخذ قيمة الدنانير التى اوردها المقريزى مقدرة بالدراهم فى الفترات التى اوردها ذكرها ص ١٦٩ باعتبارها ممثلة للعلاقة بين الذهب والفضة (١٣) ، فلكى نتبنى وجهة النظر هذه فلابد ان يكون الدينار عندئذ من الوزن نفسه والميعار نفسه الذى كان للدراهم ، وهو امر لم يحدث .

وحيث ان وزن وعيار النقود الفضية فى مصر قد عانيا من التحريف او التلاعب اكثر مما حدث للنقود الذهبية فان النسبة التى نتحدث عنها كانت تتجه دوما نحو الانخفاض ، حيث كان القوم يعطون على الدوام الفضة فى دور سك النقود قيمة افتراضية اعلى بكثير من القيمة التى كانت عليها سيائك الفضة فى مجال التجارة وعند الامم الاخرى ، او حتى فى مجال الفضة التى تدخل فى صناعة النقود .

وفى عهد احمد بن محمد الذى ارتقى العرش فى العام الهجرى ١١١٥ (٣ — ١٧٠٤ من تقويمنا) بلغت النسبة التى نحن بصددتها فى قطع الفندقل ١ الى ١٤١/٢ (١٤) ، وفى هذه الحالة فان هذه النسبة ، مع تقريب كبير ، هى النسبة نفسها التى تقررت فى فرنسا على يد لوبيس الخامس عشر عند اعادة صهر (النقود) فى عام ١٧٢٦ ، وهى نفسها كذلك النسبة التى وجدها روميه دى ليسل Romé de Lisle قائمة

(١٣) انظر ترجمة مقالة المقريزى عن النقود الاسلامية والتى قام بها المسيو دى ساسى ، ص ٤٢ :
(١٤) ١٠٠ فندقل تزن ١١٤ درهما بعيار قدره ٩٦٨ وتساوى ١٣٤٠٠ مدينى .
١٠٠٠ مدينى تزن ١٢٥ درهما بعيار قدره ٩٤٤ .

بين النقود الذهبية والفضية في عهد قسطنطين (الأول) * أى قبل ذلك بنحو أربعة عشر قرناً ، وقد جاء هذا التعامل (في النسبة) طبقاً للملاحظات المسبو مونجيه « مفاجأة تامة اذ كان يبدو ان اكتشاف العالم الجديد سيقطع ولابد الصلة بين الذهب والفضة بفعل الوفرة التى تدفق بها هذا المعدن النفيس على قارتنا نتيجة هذا الكشف » .

أما في مصر ، وبعد مرور نحو نصف القرن فقط من عهد أحمد الثالث (اثنت Achmet) ، عندما استولى على بك على السلطة ، كانت النسبة في الزر محبوب وقطع المدينى قد انخفضت بالفعل الى ١١ ٣٦/١٠٠ أى اكبر بنحو طفيف من ١١ ١/٢ (١٥) ، وعند وصولنا كانت هذه النسبة قد انخفضت ، طبقاً للوزن والميار والقيمة الاسمية التى اعطيناها للعملة الذهبية والمدينى (١٦) الى ٧ ٤/١٠٠ .

وبرغم ان القطع ذات الأربعين والعشرين مدينى لم تكن قط عملات معتادة في مصر فسوف نرى ، اذا ما قارناها في عهد على بك بالنقود الذهبية ، ان نسبة الذهب والفضة في العملات الذهبية والقروش (بافتراض ان العملات الأخيرة كانت بالميار نفسه الذى للمدينى وان المنة منها وزن ٥١٦ درهما) كانت اكبر بنحو طفيف من ١٣ ١/٢ (١٧) ، وانها بلغت في عهد الفرنسيين ١٠ ٢/١٠٠ .

(*) امبراطور روما من ٣٠٦ م الى ٣٣٧ . وقد ادى انتصاره على ملكرانسيوسى تحت أسوار روما الى اعترافه بالمسيحية كدين رسمى للإمبراطورية ، وفى العام ٣١٢ أقر بموجب مرسوم ميلانو الحرية الدينية وقد نقل عاصمته الى بيزنطة (القسطنطينية) . (المترجم) .

(١٥) ١٠٠ قطعة ذهبية وزن ٨٤ ٣٣/١٠٠ درهما بميار قدره ٧٥٠ وتساوى ١٢٥٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى وزن ١١٥ درهما بميار قدره ٥٠٠ .

(١٦) ١٠٠ قطعة ذهبية وزن ٨٤ ٢٠/١٠٠ درهما بميار قدره ٦٩٨ وتساوى ١٨٠٠٠ مدينى .

١٠٠٠ مدينى وزن ٧٢ درهما بميار قدره ٣٥٠ .

(١٧) ١٠٠ قرش وزن ٥١٦ درهما بميار قدره ٥٠٠ وصلوى ٢٠٠٠ مدينى .

وتعود هذه النسبة الاعلى الى أن القروش كان لها بحكم
وزنها قيمة جوهريّة اكبر مما كان لقطع المدينى (١٨) .

ونستطيع ، طبقا للجدول الذى نجده عقب هذه الدراسة ، أن نحسب
العلاقة بين قيمة الذهب والفضة فى النقود فى العهود المختلفة التى يقدم
عنها هذا الجدول المعطيات الضرورية . وسنلاحظ بالنسبة لتلك العملات
المتضمنة فى تعريف النقود التى سبق أن أوردناها عند حديثنا عن القيمة
الاسمية للنقود ، أن القيمة الاسمية نفسها بالمدينى قد اعطيت لكل من
الفندقلى والزرمحوب فى مختلف العهود برغم أن قيمتها الجوهريّة تختلف
كثيرا ، وانها كانت تساوى عددا اقل من المدينى عما كانت تساويه وقت
اصدارها .

الباب الثاني

الحاله الراهنه للعمالات التقدييه

اساليب صنعها — ادارتها

القسم الأول

الفصل الأول

النظام النقدي الحالي

كانت النقود الوحيدة المستخدمة في مصر ، قبل مجيء الفرنسيين ،
والتي ظلت مستعملة منذ ذلك الحين هي :

أولا : النقود الذهبية

وهي :

العملة الذهبية زرمحوبب المخلوطة بالفضة بعبارة قدره $\frac{1}{162}$ تيراطا
أي أقل قليلا من ٦٩٨ ، وتزن القطعة $\frac{1}{1000}$ من الدرهم أي جرامين
و $\frac{1}{1000}$ من الجرام ، وتساوي ١٨٠ مدينى (٦ فرنكات و ٨٠ سنتيما
من النقود الفرنسية) ، وتحمل طغراء السلطان ، ونفس النقوش العربية
التي نجدها على القطعة التي رسمنا شكلا لها برقم ١٣ من اللوحة الثانية .

ثم ، نصف الزرمحوبب أو النصفية وقطرها أقل بقليل (من قطر
الزرمحوبب) ، ويعادل وزنها نصف وزنه ، ولها نفس عياره ، وقيمتها هي
نصف قيمته ، وتحمل نفس التوقيع أو الطغراء وكذلك النقوش نفسها .

وبعد ذلك ربع الزرمحوبب أو الربعية وقطر هذه أقل من قطر
النصفية ، وتزن نصف وزنها ، ولها نصف قيمتها ، وهي من العيار ذاته ،
وتحمل على أحد وجهيها توقيع أو طغراء السلطان ، وتحمل على الوجه
الأخر جزءا من النقوش نفسها التي تحملها النصفية . انظر الربعية
المرسومة في الشكل رقم ١٥ من اللوحة الثانية من اللوحات الملحقه بهذه
الدراسة .

ثانيا : النقود الفضية أو بالأحرى النقود البرونزية

وتشمل :

المدينى ، وهو قطعة نقدية بالغة الصغر ، يزن الالف منها ٧٣ درهما (اى ١٠٠/٢٢٤ جراما) بعميار قدره ٣٥٠ (من الف) من الفضة الخالصة ، على أحد وجهيه توقيع سلطان القسطنطينية أو طفرائه وحدها ويحمل على الوجه الآخر عبارة ضرب فى مصر (اى القاهرة) سنت (سنة تنصيب السلطان) . انظر شكل المدينى المرسوم برقم ٢٤ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة بهذه الدراسة .

اما القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى أو القروش ، فلم تسك منها سوى كمية ضئيلة الاهمية فى عهد الجنرال بوناپرت ، ويمكن النظر الى هذه العملات باعتبارها لم تعد تشكل جزءا من النظام النقدى الحالى فى مصر ، ويمكن أن نرى شكلين لها فى الرسمين رقمى ١٧ من اللوحة الثالثة ، و ٢٣ من اللوحة الرابعة من اللوحات المرفقة .

وللإلمام بكل ما يتصل بالعملات الحالية نشير الى ما قلناه فى الفصول والنبد المختلفة التى سبقت والتى نجد موجزا لها فى نهاية هذه الدراسة .

الفصل الثانى

مبادلة أو مقايضة خامى الذهب والفضة

أولا : الوسائل التى تزود بها القاهرة
بخامى الذهب والفضة

كان المصدر الرئيسى الذى يزود دور سك النقود بخامى الذهب والفضة ، منذ زمان لا تعيه الذاكرة . هو اخلاط من اليهود يحترفون تزويدها بهما .

وقد آثر اليهود فى مصر ، كما فعلوا فى كل مناطق العالم ، أن يعكفوا على الاتجار فى المعادن والأحجار الكريمة ، فهم يشتررون المجوهرات وقطع المصوغات والعملات الذهبية والفضية من البلدان المختلفة ، وكذلك المسكوكات وتراب الذهب (التبر) من القوافل الخ . وينبئ على عالم الأثرىات أن يتوجه الى هؤلاء كى يتزود بالمسكوكات الذهبية والفضية (القديمة) ويكنيه لتحقيق غرضه من ذلك أن يعطيهم فى مقابلها سعرا اعلى بقليل من قيمتها الجوهرية .

ويتحلى اليهود بهذا الصبر ، هذا التوفر ، هذا التشبث أو المنادى، هذا الحرص على عدم التفريط فى أى ربح مهما كان تواضعه . . تلك الصفات التى تميزهم والتى لا تنتمى الا اليهم ، وهم هناك ، كما هم فى كل مكان آخر يتعرضون للصد والجفاء والمهانة من كل طبقات الشعب كما يتعرضون للقهر على يد الحكومة . وانها لفكرة مسبقة ، عامة وشائعة بعض الشيء ، أن تجارة المعادن النفيسة تدر مكاسب طائلة ، لكنها فى حقيقة الأمر ضئيلة الربح ، واقل ربحا بكثير من تجارة المعادن بالغة الوفرة رخيصة الثمن ، ويدين الصاغة وصناع المجوهرات فى اوربا بأرباحهم الى « اجرة يدهم » والى الاثمن الاعتبارية او الخيالية التى تعطيها الإبهة وضروب الفنون لكل من الذهب والفضة ، لكنهم لا يكادون يحققون ربحا على الاطلاق من الخامات نفسها .

ولليهود الذين يحترمون توريد هذين المعدنين لدور سك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون في القاهرة ، ولهم في المدن الأخرى وكلاء يشترون لحسابهم .

وفي القاهرة ، يذهب الذين لا يريدون البيع (أو الشراء) بواسطة الصرافين الى وكالة (١) أو محل اليهود الذين يقدرّون قيمة المعادن من طريق الفحص اذا كان الأمر يتصل بكمية ضئيلة من خامات لها نفس السبك (أو العيار) أو عن طريق المحك أو المصداق ، أما بالنسبة للمعاملات المختلفة وقطع المجوهرات فيتم الفحص المجرد النظر .

وهم يجرون فحوصهم على الذهب والفضة في وكالتهم عن طريق عيارى النقود ، ولكنهم يتفحصون بأنفسهم كل قطع الذهب التى يشترونها عن طريق المحك .

ولدى هؤلاء ابر صغيرة من الذهب ، منفصلة كل منها عن الأخريات ، ولكل منها كذلك عيار مختلف ، ويدعون على المحك ، وهو من النوع نفسه المستخدم في أوربا ، قطعة الذهب التى يريدون فحص عيارها ، ويضاهونها المرة بعد الأخرى بهذه الابر الذهبية أو بنجوم العيار (✱) التى يرونها أقرب من غيرها الى عيار قطعة الذهب نفسه ، وهم يقدرّون الذهب بكثير من الدقة والنزاهة ، مقارنين مظهر الشذرات التى خلفتها قطعة الذهب المفحوصة فوق المحك (بالابرة أو النجمة الذهبية المناسبة) .

أما في فرنسا ، فانهم يمرّون على الشذرات التى تتم بهذه الطريقة بماء النار (الذى يعد لهذا الغرض من حمض النيتريك مع قليل من حمض الموريات) من درجات متفاوتة ، وبعد ذلك يمكن الحكم بشكل تقريبي على عيار الذهب عن طريق مقارنة درجة المقاومة الجزئية التى تبديها هذه الشذرات أو تلك لمفعول الحمض ، أما اذا اختلفت الشذرات بشكل تام (أى تحللت) فمن المعروف أى عيار تكون عليه شذرات الذهب لى تتحلل بفعل ماء النار .

(١) الجمع وكليل .

(✱) قطعة من الذهب أو الفضة على شكل نجمة ، كل ذراع منها له عيار معين وتستخدم لقياس عيار هذين المعدنين .

بعد ذلك يخلط اليهود الذهب بالنسب التي تتفق مع ما يكون عليه من عيارات مختلفة ، ويقتربون كثيرا وفى معظم الأحيان من العيار المحدد لقطع العملات الذهبية وبذلك يضعون أنفسهم داخل حدود التفاوت المسموح به (زيادة أو نقصا) وبذلك أيضا يجنبون أنفسهم مشقة إعادة صهر ذهبهم لكى يبلغ « بدقة » العيار المطلوب ، أما اذا نتج عن عملية « التعمير » التى تجرى فى دور سك النقود أن السبائك قد تجاوزت حدود التفاوت المسموح به ، بأن زادت عليه أو نقصت عنه ، فأنهم يضطرون لحملها من جديد لإعادة صهرها ثم سبكها بطريقة أكثر دقة .

وعندما يلزم خفض عيار الذهب ، فإنه لا يفوتهم أن يفضلوا استخدام الفضة المذهبة (لهذا الغرض) ، وهم لا يشترونها من الأسواق إلا بالسعر نفسه الذى للفضة العادية ، وبهذه الوسيلة يثرون سبائكهم بالمادة الذهبية التى يحتويها هذا النوع من الفضة التى يستخدمونها كمزاج (بكسر الميم) ، وهم يحرصون كذلك على التقاط شذرات الذهب التى تبقى فوق المحك ، باستخدام قطعة من الشمع . ويلقون داخل البوتقات بهذه الكرات من الشمع الذى يساهم فى العملية كمدر لمعدن الذهب وفى منع تأكسد سطحه .

وفى كل عام تجلب القوافل التى تمضى من المغرب قاصدة مكة (٢٠)، وتلك التى تأتى قادمة من دارفور وسنار كمية محددة من تراب الذهب ، وإن كان كل هذا التبر لا يباع لحساب دور سك النقود لأن التجار الذين يريدون أن يستبقونه لأنفسهم أو لموكليهم ، يعرضون على الدوام سعرا أعلى من الثمن الذى تدفعه دور سك النقود .

ونكاد لا نجد فى هذا الذهب ، الذى يتكون من شذرات تراكمت دون شك فى مجارى الأنهار والأخوار أو استخلصت من الرمال الحاملة

(٢) تجمع هذه القوافل فى طريقها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة ، وتصل الى المدينة الأخيرة فى نحو منتصف إبريل ، أما قوافل دارفور وسنار فتصل الى النيل عند أسوان وسيوط فى صعيد مصر .

للذهب ايا من هذه القطع الكبيرة بعض الشيء ، والمتماسكة ، والتي نسميها نحن في اوربا Pepie (*) .

ويوضع التبر داخل قطعة من قماش أبيض ناعم ، تحيط به قطعتان أو ثلاث قطع من قماش أكثر سمكا ، وتعد قطعة القماش بخيوط لتأخذ شكل صرة ، ويغلف الجميع بقطعة من جلد مخطط ومجفف في الشمس ، ويشكل الجلد الذي يجفف على هذا النحو ، وبعد ان ينكمش ، غلاما مضغوطا ومتينا ، وتشكل لحزمة أو مجموعة الذهب هذه مظهر حقيقية مطلية باللون الذي نستخدمه ، أو مظهر ثمرة الـ Solanum المسماة بالطماطم .

وفي كل واحدة من هذه الحقائق توجد على الدوام بعض المجوهرات أو الحلى التي تم شراؤها من الأفريقيين أو الزنوج ، وتكاد تكون كل هذه الحلى عبارة عن حلقات أو خواتم أو دلايات للأذن أو عقود للرقبة ، أما العمل الوحيد الذي أدخل عليها فهو نوع من النقش أو الرسوم تمثل اناث البرغى بالغة الدقة ، وتكاد تكون كل الحلقات في شكل شعابين ، وقد رأينا احدى حلى الرقبة في شكل سلحفاة ، راسها واذناها ناتئة .

وتكاد تكون كل حقائق الحلى أو مجموعات الذهب من الوزن نفسه ، اذ تكاد تزن جميعها نحو ٩٧ درهما أو ٦٥ مثقالا ، أما عيارها فيتراوح بين ٢١ و ٢٢ ١١/٣٢ (قراطا) (٣) ، وكان ذهبها فيما مضى أكثر نقاء طبقا لزم أفندى النقود واليهود أما لان الشذرات كانت أكثر ثراء (أى بها نسبة أعلى من الذهب الخالص) وأما لان الحلى المضافة الى كل مجموعة كانت ذات عيار أعلى .

وكانت هذه الحزم ، التي كانت تباع الواحدة منها عادة مقابل ٢٤٤ قرشا إسبانيا تمثل عملات حقيقية ، تستخدمها القوافل وسيلة للتبادل ، وكانت لها قيمة ثابتة أو محددة تؤخذ بها أو تعطى دون ان يضطر الناس حتى لوزنها أو فتحها ، ويمكن للمرء ان يوليها ثقته التامة وان يأخذها بنية سليمة تجعل منها الممارسة والديانة بل ومصالح التجار انفسهم قانونا بالغ الصرامة .

(*) تعنى هذه الكلمة في الأصل نوعا من الورم يصيب لسان الطيور فيمنعها من الأكل ، لكنه لا يمنعها من الشرب . (المترجم) .
(٣) أى بدرجة نقاء قدرها ٨٧٥ الى ٩٣٨ من الألف .

وبع ذلك ، نفى دور سك النقود ، كلن يتم التاكيد اولا من وزن وعيار واحدة من هذه الحزم ، تؤخذ بشكل عشوائى ، وكان اليهود ، وهم متمرسون على الحكم على الذهب من مجرد مظهره ، يقدرون ما ان كانت قطع الذهب تقع ضمن مدى التجاوز المسموح به وهو $\frac{1}{2}$ قيراط لاعلى او لادنى .

واذا كان السعر (المعروض) مناسباً للتاجر ، الذى يبيع ما معه دوماً فى حضور او عن طريق شيخ القافلة ، كان (البائع والمشتري) يتلامسان بالأيدي وتتم البيعة ، اذ لم يكن مباحا ، حسب مبادئ عقيدة هؤلاء المسافرين المتدينين ، ان تباع (او تشتري) معادن فى مقابل معادن ، ولتفادى هذا المحذور ، ذلك انه توجد فى كل الديانات اساليب للتخلص او المراوغة من قواعد (المحرمات) ، لم يكن يطلق على هذه العملية عملية شراء ، وانما عملية تبادل ، فكانت صرة الذهب توضع فى جانب ، وتوضع النقود المتفق عليها فى الجانب الآخر ، ويطلب البائع الى المشتري اى هاتين الكومتين ينال اعجابه اكثر ، عندئذ يأخذ المشتري صرة الذهب ، وتبقى النقود فى يد البائع .

ثانياً : اسعار الذهب والفضة فى مصر

قبل الحملة الفرنسية على مصر ، كان الذهب ، من عيار قطع النقود الذهبية ، وهو عيار $\frac{24}{22}$ قيراطا (٦٩٨ من الف) يباع ، وقد بيع دوماً للفرنسيين ، بواقع ان كل ١١٢ قطعة من هذه النقود او ٢٠١٦٠ مدينى تعادل ١٠٠ درهم ، وحيث تحتوى هذه الدراهم المائة على $\frac{1}{100}$ ٦٩٨ درهماً من الذهب الخالص ، فان المائة درهم من الذهب الخالص تعادل $\frac{100}{698}$ ٢٨٨٨٢ مدينى اذا لم نقم وزنا للفضة التى مزجت بالذهب عند صنع السبائك (٤) .

وحيث ان كل ١٠٠ درهم من عيار ٦٩٨ تحوى ٣٠٢ درهماً من الفضة ، يمكن الافتراض بأن عيارها لا يتجاوز عيار ٩٠٠ (من الف) مما

(٤) بخصوص هذا الافتراض ، انظر المادة الاولى من الجدول الوارد فى نهاية هذه الدراسة .

بمطينا ٢٧١٨ درهما من الفضة الخالصة ، تساوى ١٣٦/١٠٠٠ ٥٢٠ مدينى،
بواقع ثمن الدرهم الواحد ١٩١٣٦/١٠٠٠ مدينى وهو ثمن مثيله فى فرنسا .

فاننا حين نخصم من مبلغ الـ ٢٠٠١٦٠ : وهو ثمن مائة الدرهم من
الذهب عيار ٦٩٨ مبلغ ١١٦/١٠٠٠ ٥٢٠ (هو ثمن الفضة
الخالصة المزوجة بالسبيكة) ، فسيتبقى لدينا ثمن الـ ٦٩٨ درهما من
الذهب الخالص مبلغ ١٩٦٣٩ ٨٨٤/١٠٠٠ مدينى ، وعلى هذا فلن تساوى
مائة الدرهم من الذهب الخالص سوى ٢١٩/١٠٠٠ ٢٨١٣٧ مدينى ، ومع
ذلك فنحن لا نستطيع ان ندخل فى حساب السبائك المزوجة بالفضة قيمة
كل الفضة التى تخويها هذه السبائك ، اذ ينبغى علينا ان نخصم من هذه
القيمة ، نفقات عملية التكرير اللازمة لفصل الذهب عن الفضة .

وقد ثبتت هذه النفقات فى فرنسا ، بموجب مرسوم أصدرته
الحكومة فى ٤ بريريال من العام الحادى عشر بـ ٣٢ فرنكا لكل كيلوجرام
واحد من الفضة الخالصة يضمه الذهب الخاضع لعملية التكرير هذه .
وعلى هذا ، فان هذه العملية سوف تكلفنا فيما يتعلق بـ ٦٩٨ درهما
من الذهب الخالص ، اى ١٠٧/١٠٠٠ ٢١٤ جراما ستة فرنكات و ٨٧ سنتيما
و ٧٠٢/١٠٠٠ من السنتيم اى ١٠٧/١٠٠٠ ١٩٥ مدينى ، ينبغى ان نضيفها الى
ثمن مائة الدرهم من الذهب عيار ٦٩٨ وهو كما سبق ان راينا
١٩٦٣٩ ٨٨٤/١٠٠٠ مدينى ، وبذلك يصل الثمن المقدر لهذه الكمية الى
١٩١٣٥ ١٩١/١٠٠٠ مدينى ، وعلى هذا فان ثمن مائة الدرهم من الذهب
الخالص سوف يبلغ ١٧٩/١٠٠٠ ٢٨٤١٧ مدينى .

ويزن تراب الذهب الذى كان يشتري لصنع النقود فى العلم السابع
(١٧٩٩) من قافلة مراكش ، قبل صهره ، ٢٩١٩ درهما ، تعود بمد
صهرها بوزن صاف قدره ٢٨٣٧ درهما تضمها سبائك من عيار ١٢/٢٢ ٢١
الى ٢٢ ٢٠/٢٢ قيراطا ، تحوى فى مجموعها ١٠١/١٠٠ ٢٦٠٢ درهما من الذهب
الصانى . ويدفع ثمن لتراب الذهب هذا ٧٣٠٢٣٨ مدينى . مما يجعل

ثمان مائة الدرهم من الذهب الصافى (٥) . . . ١٨٩/١٠٠٠ ٢٨٠.٥٨ مدينى .

وينتج عن اجراء المقارنة بين هذه الاسعار وبين مثيلاتها فى فرنسا ،
كما يمكننا ان نرى من الجدول الذى سيلي هذه الدراسة :

اولا : انه حتى عندما لا نحسب اى حساب لقيمة الفضة التى مزجت
بها سبائك الذهب ، ان ثمن الذهب الخالص يقل فى مصر بنحو ١٣١ فرنكا
و ٣٥ سنتيما فى الكيلوجرام الواحد عنه فى فرنسا اى بنسبة تقترب
من ٤٪ .

ثانيا : انه عندما نحسب حساب قيمة الفضة وحدها ، وهو خصم
نقوم به من مصروفات عملية التكرير ، فسوف يقل سعر الذهب الخالص
فى مصر عنه فى فرنسا بواقع ١٤٨ فرنكا و ٥٧ سنتيما فى الكيلوجرام اى
بنسبة تزيد عن ٥١/٢٪ .

ثالثا : ان تراب الذهب يباع هناك فى مصر بسعر اقل مما يباع به
فى فرنسا بواقع ٢٢٥ فرنكا و ٢٣ سنتيما فى كل كيلوجرام من الذهب
الخالص اى بانخفاض يتجاوز نسبة ٦١/٢٪ .

اما الطريقة التى كانت تشتري بها الفضة لدور سك النقود فهى
تسترمى الانتباه بعض الشيء :

فى البداية كان يتم تعييرها ، فكانت تحسب الفضة الخالصة التى
تحويلها السبائك ثم يضاف الى الناتج ٢٪ من الوزن الاجمالى للفضة
الخام ، ويدفع عن هذا الاجمالى الصافى الناتج من عملية الجمع هذه
بواقع الدرهم ١٨ مدينى .

ويمكن التأكد من ان هذه الطريقة فى الحساب تؤدي لان يدفع ثمن

(٥) للمقارنة بين هذا السعر للذهب الخالص وبين السعر الذى
حدده تعريف النقود فى فرنسا ، انظر المادة ٤ من الجدول الملحق
بهذه الدراسة .

الفضة الخالصة (٦) منفصلة بواتع — ١٨٣٦ مدينى وثن المزاج على اساس ٣٦ مدينى فى كل ١٠٠ درهم .

وحيث لا يساوى النحاس المستخدم مزاجا للفضة عند تحويلها الى نقود سوى ٤٠ مدينى مقابل كل ١٤٤ درهماً أى $\frac{٢٧}{١٠٠} \times ٢٧$ مدينى لكل مائة درهم ، فاننا ندرك لماذا كان اليهود حريصين على توفير الفضة من ادنى مزيج وكذلك على ان يضيفوا اليها بعض المزاج . فاذا كانوا قد وفروا الفضة بعيار المدينى نفسه أى بأن يكون كل درهم من الفضة الخالصة فى مقابل درهم واحد و $\frac{١٠٠}{١٠٠} \times ١٠٠$ من المزاج فلا بد ان تساوى كل مائة درهم من الفضة الخالصة $\frac{٢٣٥}{١٠٠} \times ١٩٠٣$ مدينى (٧) مع تحمیل اجمالى الثمن على الفضة الخالصة ، أما اذا كانت مصلحة النقود ، على العكس من ذلك قد جهزت كل المزاج ، فان مائة الدرهم من الفضة الخالصة تساوى أولاً (٨) . . . ر ١٨٣٦ مدينى . وعندما نضيف اليه قيمة ١٨٧ درهماً و $\frac{٤٢}{١٠٠} \times ١٠٠$ من الدرهم هى وزن المزاج ، بواتع ٤٠ مدينى لكل ١٤٤ درهماً ، والتي ستبلغ أى هذه القيمة (على هذا الاساس) $\frac{١٠٦}{١٠٠} \times ٥١$ مدينى ، فيكون اجمالى فى هذه الحالة $\frac{١٠٦}{١٠٠} \times ١٨٨٧$ مدينى ، بفرق يصل الى $\frac{٣٧}{١٠٠} \times ٥$ مدينى يكون من المناسب ان نضيفها الى ثمن مائة الدرهم من الفضة الخالصة كى نحسب بطريقة اكثر دقة كم ستكلف مائة الدرهم

(٦) لتكن خ هى الفضة الخالصة و م هى المزاج الذى يحويه درهم واحد من الفضة من عيار ما فستكون قيمة هذا الدرهم ممثلة فى هذه المعادلة $م + خ = \frac{٢}{١٠٠} (م + خ) + ١٨$ مدينى = ١٨ مدينى
 $(١٠٠ خ + ٢ م) = ١٨ مدينى (١٠٢ خ + ٢ م) = \frac{١٠٠}{١٠٠}$
 (١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م) ، مما يعطى كقيمة ١٠٠ (م + خ)

= ١٨٣٦ مدينى خ + ٣٦ مدينى م ، فاذا لم يكن هناك مزاج قط فعندئذ تكون م = . وتكون قيمة مائة الدرهم من الفضة الخالصة هى ١٨٣٦ مدينى أما اذا حدث العكس وكانت خ = . أى كانت كل الكمية من المزاج فستكون قيمة مائة الدرهم منه هى ٣٦ مدينى .

(٧) بخصوص هذا الافتراض انظر المادة الثانية من الجدول الوارد فى نهاية الدراسة .
 (٨) انظر نصوص هذا الافتراض المادة الخامسة من الجدول المشار اليه .

الخالصة عادة دار سك النقود بغض النظر عن عنصر المزاج (المزاج) طبقا للعادة التي كانت متبعة بأن يدفع الى اليهود ثمن سبائك الفضة التي يقومون بتوفيرها (٩) بأنفسهم . وينبغي ان نلاحظ ايضا ان عملية التعبير (تحديد العيار) بسبب من عدم دقتها كانت تعطى الفضة على الدوام درجة من النقاء ليست لها في الواقع ، ولهذا فان الفضة الخالصة كانت تباع في الواقع بثمن اقل مما تقدمه الحسابات في الظاهر .

وحيث تحدد عيار القروش ، طبقا لأكثر عمليات التعبير بواقع ٨٩٥٨٣٣/١٠٠٠ فان الالف من القروش والتي تزن في مجموعها ٨٧٥٠ درهما ، لم تكن تحوى من الفضة الخالصة سوى ٧٨٢٨ ٥١/١٠٠٠ درهما ، وهو ما يعطينا كثر من لكل مائة درهم من الفضة الخالصة ١٩١٣ ١٠٠/١٠٠٠ مدينى بواقع ١٥٠ مدينى قيمة لكل قرش (وذلك بدلا من ١٨٣٦ مدينى كما سبق بيانه) (١٠) .

وهذا هو الثمن الذى يدفع لشراء الفضة التي يوفرها اليهود ، طبقا لعمليات تحديد العيار بالغة الصرامة ، بدون ان نضيف الى الصافي الذى كانت تحويه ٢٪ من اجمالى الوزن ، وبدون ان نحسبهم على المزاج الذى يفضلونه .

وحيث كانت عملية التفتية بالغة الصعوبة ، وباهظة التكاليف لأكثر مما ينبغي ، فان اليهود لم يكونوا يجدون من مصلحتهم فصل النحاس عن الفضة ، وهكذا كان كل المزاج الموجود في السبائك بشكل ربحا لدار سك النقود ، أما عن المزاج الذى كان على دار سك النقود ان تضيفه الى السبائك لكي تبلغ بها العيار المطلوب فقد كان من الارخص لها ان توفره (بنفسها) عن ان تدفع ثمنا له بواقع ٣٦ مدينى لكل ١٠٠ درهم .

ولما كانت الفضة الخام قد أصبحت بمرور الوقت أكثر ندرة ، فقد بدأ يدفع ثمنا لمائة الدرهم من الفضة الخالصة ١٩٥٠ مدينى (١١) ، ثم بلغ

(٩) انظر المادة السادسة من الجدول نفسه .

(١٠) انظر بخصوص هذا التقدير لثمن الفضة المادة الثالثة من الجدول نفسه .

(١١) انظر المادة العاشرة من الجدول نفسه .

ثمها في النهاية ٢٠٠٠ مدينى (١٢) .

وعند المقارنة بين ائمان الفضة الصافية في مصر والائمان التي كانت لها في فرنسا ، كما جاء بالجدول المرفق نجد ما يلى :

اولا : ان اسعار الفضة الخالصة التي كانت محددة في مصر قبل دخول الفرنسيين كانت فيما يبدو اقل بنحو طفيف من سعرها الذي ثبتته تعريفة النقود الصادرة في ١٧ بريريال من العام الحادى عشر (٦ يونيه ١٨٠٣) ، ولكنها كانت في الواقع بالقيمة نفسها ، بل ربما كانت اقل (في مصر منها في فرنسا) بسبب عدم دقة عمليات تحديد العيار .

ثانيا : ان سعر الفضة الذي حددته الفرنسيون في مصر قد تأسس على قيمة العملات الفرنسية .

ثالثا : ان تزايد عمليات الشراء التي تمت في فترتين مختلفتين ، والتي كان الدافع اليها هو ندرة خامات الفضة قد رفعت ثمن الفضة من ٢ الى نحو ٤١/٢ ٪ زيادة عن القيمة التي لها في فرنسا ، وان كانت المكاسب التي كان المعنيون يحققونها من تحويل الفضة والعملات الاوربية الى مدينى كانت تسوغ بسهولة زيادة عمليات الشراء .

(١٢) انظر المادة ١١ من الجدول نفسه . وقد تمت هذه الزيادة بموجب مرسوم صادر في الاول من نيفوز من العام التاسع (٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) .

جدول لمقارنة اسعار الذهب والفضة الخالصين

في مصر وفرنسا

اسعار

| في مصر | | | | توضيح لشروط أو ظروف الدفع |
|--|----------------------------------|---------------------|--|------------------------------|
| بالـ | بالمدينى | | | |
| | مائة درهم أو ٣٠٧ جراما و ٨٩٠٤ ر. | ٣٢٤ درهما و ٧٩٠٩ ر. | بواقع ١٤٢ مدينى لكل ٥ فرنكات كيلو جرام | |
| | قبل الفزو الفرنسى | بعد الفزو الفرنسى | مدينى | مدينى |
| عندما لا يحسب حساب الفضة المزوجة بالذهب . . . | ٢٨٨٨,٥٢١ | ٢٨٨٨,٥٢١ | ٢٨٨٨,٥٢١ | ٢٨٨٨,٥٢١ |
| عندما تخصم كل قيمة الفضة المزوجة بواقع ١٩ مدينى و ١٣٤,٠ للدرهم وهى القيمة التى حددتها التعمير فى فرنسا | ٢٨١٣٧,٣٦٩ | ٢٨١٣٧,٣٦٩ | ٢٨١٣٧,٣٦٩ | ٢٨١٣٧,٣٦٩ |
| عندما يقتصر على خصم قبضة الفضة دون رسوم التكرير | ٢٨٤١٧,١٧٩ | ٢٨٤١٧,١٧٩ | ٢٨٤١٧,١٧٩ | ٢٨٤١٧,١٧٩ |
| سعر شراء تراب الذهب من قوافل المغرب | — | ٢٨٠٣٨,٩٨٩ | ١١١٢٣,٠٤٣ | ٩٠,٩٩ |

اسعار

| | | | | |
|----------|----------|----------|----------|--|
| ١٨٣٦,٠٠٠ | ١٨٣٦,٠٠٠ | ١٨٣٦,٠٠٠ | ١٨٣٦,٠٠٠ | إذا كانت الفضة قد سلت لدار سك النقود نقية تماما |
| ١٨٥١,٣٧٩ | ١٨٥١,٣٧٩ | ١٨٥١,٣٧٩ | ١٨٥١,٣٧٩ | إذا أدخلنا فى الاعتبار فرق ثمن المزيج بالنسبة إلى ثمن النحاس الذى كان ينبغى إضافته |
| ١٨٨٧,٩٥٦ | ١٨٨٧,٩٥٦ | ١٨٨٧,٩٥٦ | ١٨٨٧,٩٥٦ | إذا كانت دار سك النقود قد جهزت بنفسها كل المزيج |
| ١٩٠٣,٣٣٥ | ١٩٠٣,٣٣٥ | ١٩٠٣,٣٣٥ | ١٩٠٣,٣٣٥ | إذا كانت الفضة قد قدمت وهى ممزوجة بالمعار نفسه المقرر لقطع المدينى |
| ١٩١٣,٦٠٠ | ١٩١٣,٦٠٠ | ١٩١٣,٦٠٠ | ١٩١٣,٦٠٠ | إذا لم نلقى بالا لعملية المزج . . . |
| ١٩٥٠,٠٠٠ | ١٩٥٠,٠٠٠ | ١٩٥٠,٠٠٠ | ١٩٥٠,٠٠٠ | شرحه |
| ٢٠٠٠,٠٠٠ | ٢٠٠٠,٠٠٠ | ٢٠٠٠,٠٠٠ | ٢٠٠٠,٠٠٠ | شرحه |

الذهب

| الفرق بين الثمن في مصر والثمن في فرنسا | | | | في فرنسا | |
|--|--------------|----------------|--------------|-----------------|----------------|
| بدون الاستقطاعات | | مع الاستقطاعات | | فرنسكات | |
| لاقل | لاكثر | لاقل | لاكثر | دون الاستقطاعات | مع الاستقطاعات |
| بالكيلو جرام | بالكيلو جرام | بالكيلو جرام | بالكيلو جرام | الكيلو جرام | الكيلو جرام |
| كروستيم فرنك | كروستيم فرنك | كروستيم فرنك | كروستيم فرنك | كروستيم فرنك | كروستيم فرنك |
| — | ١٤١ ٣٥,٣٠ | — | ١٣١ ٣٥,٣٠ | | |
| — | ٢٢٦ ٥٧,١٢ | — | ٢١٦ ٥٧,١٢ | ٣٤٣٤ ٤٤,٤٤ | ٤٣٤٣ ٤٤,٤٤ |
| — | ١٨٤ ٣٧,٠٨ | — | ١٨٤ ٣٧,٠٨ | | |
| — | ٢٣٥ ٥٣,٤٥ | — | ٢٢٥ ٥٣,٤٥ | | |
| الفضة | | | | | |
| — | ١٢ ٢٥,١٨ | — | ٨ ٩١,٨٤ | | |
| — | ١٠ ٤٩,٣٠ | — | ٧ ١٥,٩٦ | | |
| — | ٦ ٣٠,٩٩ | — | ٢ ٩٧,٦٥ | ٢٢٢ ٢٢,٢٢ | ٢١٨ ٨٨,٨٨ |
| — | ٤ ٥٥,١٢ | — | ١ ٢١,٧٨ | | |
| — | ٣ ٣٧,٧٢ | — | ٠ ٠٤,٣٨ | | |
| ٠ ٧٨,٥٦ | — | ٤ ١١,٩٠ | — | | |
| ٦ ٥٠,٣٧ | — | ٩ ٨٣,٧١ | — | | |

الفصل الثالث

الأرباح التي تحققها الحكومة من عملية صنع النقود

أولاً :

أجمالى الاستقطاعات التى تتم فى دار سك النقود
سواء باعتبارها نفقات الصنع أو باعتبارها
رسم حق السيادة المتمثلة فى إصدار النقود

كان الذهب ، من نفس عيار النقود الذهبية ، وكما رأينا فى الفقرة
الخاصة بأسعار الذهب .

بياع بواقع ١١٢ قطعة ذهبية أو

٦٠.٢٠ مدينى لكل ١٠٠.٠٠٠ درهم (مائة)

وحيث كان الوزن القانونى لقطعة

العملة الذهبية هو ٨٤٢.٠

وحيث كان الذهب الذى تحويه

قطعة العملة الذهبية يساوى فى

الواقع ١٦٩٧٤٧٢ مدينى

وحيث كانت قيمتها (الاسمية)

قد تحددت بـ ١٨٠.٠٠٠ مدينى

فقد كان أجمالى ما يتم استقطاعه

لدار سك النقود (من القطعة الواحدة)

هو ١٠.٢٥.٢٨ مدينى

وهكذا كان حق السيادة المتمثل في حق إصدار النقود أو المـ *monétarium* ، كما كان يسمى قديما في فرنسا ، والذي يشتمل على نفقات ضرب العملة ، وعلى المكاسب التي يمكن الحكومة ان تحققها ، يبلغ اقل من ٥٧٪ أو ١٩٦٥ ر. في حين كان يبلغ حق السيادة هذا في فرنسا منذ نحو قرن ١٩٧٠ ر. على سك العملات الذهبية ، فهو على هذا النحو اكبر من ذلك الذي استقر في مصر ، والذي ابقى عليه الفرنسيون ، برغم ان نفقات الصنع ، في دار سك النقود بالقاهرة ، هي بالقطع اكبر (من مثيلاتها في فرنسا) ، فقد افترضت كل الاشياء ، فضلا عن ذلك ، متساوية بسبب الانقسام الاكبر في الذهب (بسبب صغر حجم العملات الذهبية في مصر عنها في فرنسا .) وحيث كانت قطع العملات (هناك) اصغر كثيرا ، واقل قيمة من لويساتنا ، (قطع العملة المسماة لويس Louis) (١)

وحيث كانت الفضة الخالصة التي تحويها القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى تبلغ (بما في ذلك المزاج الذي ينبغي ان نضيفه اليها بعد ذلك) كما بينا من قبل ١٨٧٩/١٠٠٠ مدينى لكل ١٠٠ درهم :

| | |
|-------------------------------|--------------------|
| وحيث كانت القطعة الواحدة تزن | ٤ دارهم |
| تحوى من الفضة الخالصة ما قدره | <u>١٣٩٣٥</u> درهم |
| فقد كانت دار سك النقود تتكلف | |
| ثمنا للفضة وللمزاج معا . . . | ٢٦٣٠٨٦ مدينى |
| وحيث كانت القيمة الاسمية | |
| للقطعة هي | <u>٤٠٠٠٠</u> مدينى |
| فقد بلغ بذلك حق السيادة عن | |
| القطعة الواحدة | ١٣٩٦١٤ مدينى |

اى بنسبة ٢٢٩/٣٤ ، اى ما يزيد على ٣٤٪ بنحو طفيف (١)، وهى

(١) لم يكن حق السيادة ، بخصوص الفضة ، يتجاوز في دور سك النقود بفرنسا ، منذ وقت طويل ٥٩٪ وان كان قد وصل في عهد شارل السابع الى ٧٥٪ ، انظر ص ١٧ من مؤلف المسيو مونجيه Mongez الذى سبقته الاشارة اليه .

نسبة ينبغي ان نخصم من محصلتها فروق الوزن وكل نفقات سك السعود
لكى نستخلص منها الربح الصافى الذى تحققه دار الضرب (الضربخانه) .

اما بخصوص قطع المدينى ، التى كان كل الف منها يزن ٧٣ درهما ،
ويحوى نفس النسبة (من الفضة) مثل سابقتها .

| | |
|------------------------------------|---------------|
| فكان وزن المزاج يبلغ | ٤٧٥٦٨ درهما |
| اما وزن الفضة الخالصة فكان | |
| يبلغ بدوره | ٤٥٤٣٢ درهما |
| تساوى بالسعر نفسه الذى بيناه | |
| فى مكان آخر | ٤٨٠١٤٥ مدينى |
| وبذلك تبلغ قيمة حق السيادة | ٥١٩٨٥٥ مدينى* |
| اى ١٨٩٠٥٠ ر. اى ما يقرب من ٥٢ ٪ . | |
| وحين يدفع ثمننا للدرهم الواحد | |
| من الفضة الخالصة ٢٠ مدينى بخلاف | |
| ثمن المزاج ، فان هذه الفضة الخالصة | |
| التى يحويها الف من المدينى تساوى . | ٥٠٨٦٤٠ مدينى |
| ويساوى المزاج ، بواقع ١٠ مدينى | |
| لكل ٣٦ درهما | ١٣٢١٣ مدينى |
| وبذلك يكون اجمالى ثمنها او | |
| تكاليفها | ٥٢٢٨٥٣ مدينى |

وبذلك ايضا تكون رسوم السيادة عن كل الف مدينى هى ٤٧٨١٤٧
مدينى او ٤٧٨١ ر. ، اى مع التقريب ، نحو ٤٧٨٠ / ٣) .

(*) فى الأصل ٥١٦٨٥٥ . وهو خطأ مطبعى واضح ، ويلاحظ كذلك
ان الملاحة بين الأرقام هنا تدل على الكسر العشرى . (المترجم)
(٢) انظر الهامش السابق ، ويفترض فى هذه الحسابات ان عيار
المعدن لم يكن عاليا عند صنع هذه النقود ، انظر ص ٨٣ ، الفقرة الثانية
وما بعدها ..

ثانيا :

تقييم مستقل لنفقات الصنع ، وحساب القوائف والفوائد (*)
واجور الايدى العاملة ، وصافى الربح

تعود علينا كل ١٠٠٠ درهم من الذهب تستخدم فى صنع العملات ،
بـ ١١٨٠ قطعة عملة ذهبية تزن فى مجموعها ٩٩٣ر٥٦ درهما ، وبذلك
يبلغ فرق الوزن فى كل ١٠٠٠ درهم من الذهب (يجرى سكها) نحو
٦١/٣ دراهم .

او بشكل اكثر دقة ٠٠٠٦٤٤ر .
اما فى فرنسا ، فكان يسمح
فيما مضى بفرق وزن قدره ٠٠٠١٨٧٥ر .
فى حين لم يعد يسمح اليوم
هناك بأكثر من ٠٠٠٢٠٠ر .

ومع ذلك فينبغى أن نلاحظ أن الذهب (فى فرنسا) أقل انقساما
بكثير (عنه فى مصر **) وأن أساليب صنعه أكثر تقدما عنها بكثير
فى مصر .

وعلى هذا فان اجمالى فرق الوزن فى الـ ٨٤٢ درهما ، هى
زنة ١٠٠٠ قطعة عملة ذهبية .

كان يبلغ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤٦ره دراهم
ثمان الدرهم الواحد منها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٠١٦٠ مدينى
وبذلك يبلغ اجمالى ثمنها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١١٠٠٧٣ مدينى
اى باستخدام الارقام الدائرية *** ١٠٠٠ مدينى

(*) المقصود هنا هو ما يتعرض له خام المعدن من نقص بسبب
الفضالات أو النفليات التى تترسب منه (المترجم) .
(**) نفس التوضيح السابق بخصوص صغر حجم العملات الذهبية
المصرية عن مثيلاتها الفرنسية وكثرة تفريعاتها (نصفية ، ربعية وهكذا)
(المترجم) .
(***) أى مضاعفات العدد ٥ وهى ما تنتهى بصفر أو الرقم ٥ .

وحيث كان العمال الذين يعملون فى صنع العملات الذهبية هم بشكل جزئى ، الذين يستخدمون فى صنع العملات الفضية انفسهم ، وحيث كانت نفقات الادارة وصيانة الادوات الخ .. عامة او مشتركة ، فلن يكون بمقدورنا ان نحسب بشكل صارم اجمالى النفقات التى كانت تجرها عملية ضرب النقود الذهبية ، وان كان من السهل علينا ان نستنتج انه كلما زادت كمية العملات المخروبة ، كلما نقصت هذه المصروفات فيما يتصل بالأجور والنفقات الثابتة .

ومع ذلك ، فاذا اعتبرنا ان هذه النفقات الاخيرة كانت ستحدث حتى ولو لم تصنع نقود مطلقا بسبب من نقص الخامة ، فاننا نستطيع ان نقدر مصروفات صنع النقود الذهبية بحوالى ٣٠٠ ر. دون ان ندخل فى ذلك اجور الايدى العاملة ، وبذلك نجد انفسنا ازاء المصروفات التالية عند صنع الف قطعة نقد ذهبية تساوى ١٨٠.٠٠٠ مدينى :

نفقات سبك ٥٤٠ مدينى
مضرووق وزن كما راينا فى
موضع آخر ١١٠٠ مدينى

فيكون اجمالى المصروفات . . . ١٦٤٠ مدينى (٣)
وحيث يبلغ الفرق بين القيمة الاسمية

والقيمة الجوهرية لكل الف قطعة . . . ٢٥٢ ر. ١٠ مدينى
فاذا خصمنا من ذلك النفقات وفروق
الوزن المقدرة آنفا بـ ١٦٤٠ مدينى

فان ما يتبقى كربح صاف لدار سك
النقود عن كل ١٨٠.٠٠٠ مدينى . . ٨٦١٢ مدينى
اى ما يساوى ١/٧٨٥ أى ما يزيد قليلا عن ١/٤ ٪ .

وفى نفس الوقت ، فحيث كان الذهب ، من ناحية اخرى ، ارخص

(٣) اى ما لا يزيد عن ١/٩١١ . . أى اقل من ١٪ كمصروفات
وفروق وزن .

ثمنا فى مصر عنه فى فرنسا ، بالنسبة نفسها على وجه التقريب ، فقد رأينا ان العملات الذهبية زرمحبوب صنع القاهرة كانت نقود بالغة الجودة (اى مجزية) ، ولهذا فان اولئك الذين حملوا معهم بعضا من هذه العملات ، لن يكونوا قد خسروا شيئا ، اذا كانوا قد حرصوا ، على ان يصهروها فى سبائك وان يقدروا عيارها فى دور سك النقود الفرنسية وان يبيعوا هذه السبائك بالسعر الذى حددته التعريفة بدلا من تحمل ما يجره عدم الثقة فيها من خسارة .

وطبقا لما هو معتاد فى دار سك النقود ، والاتفاق المعقود مع الافندى المختص بصنع النقود فان :

| | |
|-------------|--------------------------------|
| ٨٧٥٠ درهما | الف قرش يبلغ وزنها |
| ١٣٧٥٠ درهما | كان يضاف اليها مزاج تبلغ زنته |
| | مما يعطى قبل الصهر وزنا |
| ٢٢٥٠٠ درهما | اجماليا قدره |
| | ينبغى ان تعود بقطع مدينى |
| | مضروبة عددها ٢٧١٥٠٠ مدينى تزن |
| ١٩٨١٩ درهما | بواقع الالف ٧٣ درهما |
| | مما يشكل فرقا (او ناقدا) |
| ٢٦٨١ درهما | فى الوزن قدره |

اى ما يقرب من ١٢ ٪ ، ويعود هذا الفاقد الضخم فى الوزن بصفة اساسية الى :

اولا : التقسيم الكبير للخامة ، والذى كان سببا فى تعريض جزء كبير من سطح القطعة النقدية لاثار الحك ولفعل النار ، وفى انه كان يعود بلا انقطاع الى الصهر بكمية هائلة من الجذاذات والرقائق وقطع المدينى المهشمة والمقطعة .

ثانيا : الى عدم تقدم الاساليب المتبعة وبصفة خاصة وسائل الصقل او التنظيف او الجلو ، وهى الاساليب التى تنزع بفعل المادة المنذبة وعملية الحك قدرا لا بأس به من الخامة .

وهذا التخلف فى الأساليب والوسائل هو الذى كان قد أوحى الى
المسيو روزيتى Rosetti التاجر البندقى الذى تحدث عنه فولنى Volney
فى مؤلفه رحلة فى انحاء مصر Voyage en Egypte أن ينصح على بك بأن
يصنع اقراص * المدينى فى اوربا .

وقد جالت الفكرة نفسها بخاطر القائد العام بونابرت ، وأجريت
بالفعل فى دار سك النقود بباريس تجارب لصنع صفائح المدينى تبلغ فى
سبكيتها الفضة نسبة الثلث ، ومن المؤكد ان اجراء كهذا لو تم سيكون اقل
تكلفة بكثير بسبب تمام (تطور) الفنون فى اوربا ودقة آلات الصقل
والنصفيع التى كانوا يستخدمونها لتحويل الخامة الى صفائح . وبهذه
الطريقة كان يمكن ان تكون الارباح التى تجنيها الحكومة (من صنع النقود)
اكبر كثيرا وبشكل ملموس ، ومع ذلك ، فلعل التحسن الكبير للغاية الذى
كان سيطرا على شكل هذه العملات كان سيصبح سببا فى فقدان الثقة
بها اذ ستبدو وكأنها قد صنعت فى الخارج (برانى) .

كان لابد ان تكون نفقات صنع النقود فى مصر بالضرورة بالغة
الضخامة بسبب تعقد العمل ، كما قد أصبحت اكبر من ذلك ضخامة بكثير
بسبب عادة الشرقيين السيئة فى ان يفرضوا على كل فرع من فروع الدخول
عددا كبيرا من الرواتب غير المجدية او الباهظة لحسد مبالغ فيه وكذلك
عددا لا حصر له من المعاشات والاعطيات والاتاوات والانعامات ، ويمكننا
ان نقدر هذه المصروفات المتضاعفة بنحو $\frac{81}{2}\%$ ، وهكذا فان من شأن
كل من فاقد الوزن ومصروفات الصنع ان تنقص الربح الصافى العائد من
عملية اصدار النقود الى اكثر قليلا من $\frac{31}{100}\%$.

وبرغم ان فاقد الوزن ونفقات الصنع ، بالنسبة للقطع ذوات الاربعين
والعشرين مدينى ، اقل حجما من ذلك بكثير ، فقد راينا قطعة من ذوات
العشرين مدينى تزن . . . — ٢ درهين .

فى حين تزن ٢٠ قطعة من ذات المدينى الواحد ١٦٠ درهم ، على

(*) المقصود قطعة العملة غير مضروبة بسكة الحاكم أى ملساء
مأرية عن أى نقوش او رسوم ، والكلمة الفرنسية المستخدمة هى flacon
(المترجم) .

أساس ان كل الف منها تزن ٧٣ درهما ، ولذلك فقد كانت للقروش (او القروش) قيمة جوهريّة اكبر برغم كون هذه القيمة التي لها لاتزال ادنى من قيمتها الاسمية ، ومن ان الربح الذى تحققه قد ظل ادنى بكثير ، وهو الامر الذى جعل المسؤولين يوقفون اصدار هذه النقود بمجرد ان باتت الخامات نادرة بعض الشيء ، لحد انها لم تكف تفى باحتياجات الصنع اليومى لقطع المدينى .

ثالثا : كميات النقود المصنوعة

بلغت كمية العملات الذهبية المسكوكة فى مصر ، فى مجموعها ١٦٥٨٠٣٣ ر. ٧٢٧ قطع عملة ذهبية تساوى ٨٦٠. ١١٠ ر. ٤٧ مدينى او ١٦٥٨٠. ٣٣ ر. فرنكا و ١٠ سنتيمات . خلال الشهور الثلاثة والثلاثين التى ادار الفرنسيون خلالها شئون النقد فى القاهرة ، مما لا يعطى حدا وسطا شهريا لصنع النقود سوى ٧٥٠ قطعة عملة ذهبية اى ٤٧٥٣ فرنكا و ٥٥ سنتيما .

ويعود هذا النشاط الضئيل فى مجال صنع او اصدار النقود الذهبية ، بشكل جزئى ، الى ان المالك والتجار ، وبعد ذلك الفرنسيين ، كانوا يتلفنون على قطع سكين البندقية وقطع الفنتقى والقطع القديمة وتراب الذهب ، وسبائك الذهب ذات العيار المرتفع كى يحتفظوا بثرواتهم او ارسدتهم فى شكل اموال اقل تذبذبا من القروش واكثر حقيقة من قطع المدينى .

وقد بلغت كمية المدينى المصنوعة تحت ادارتنا ١٦٠. ٨٢٩. ٩١٢ مدينى تساوى فى مجموعها ٦٦٣. ٢٥ ر. فرنكا و ٧ سنتيمات .

وقد تولينا شئون صنع النقود فى الثامن من ترميدور من العام السادس (٢٦ يونيه ١٧٩٨) وتخلينا عنها فى الثامن عشر من ميسيدور من العام التاسع (٧ يوليه ١٨٠١ م) ، وبذلك بلغ اجمالى المدة التى ادارنا

فيها شئون النقود نحو ثلاثة اعوام الا عشرين يوما :

اي ١٠٧٥ يوما

وبخصم المدة التي انتقضت من ٣٠ نيفوز

الى ٢٤ فلوريال من العام الثامن (من

١٩ فبرابر الى ١٤ مارس ١٨٠٠) التي سلمت

اثناءها الضريبة او دار سك النقود الى

الباشا او التي اغلقت خلالها ٨٤ يوما

يكون صافي المدة التي اشتغلنا فيها هو ٩٩١ يوما

اي بواقع (متوسط انتاج) في اليوم الواحد ١٦٢ر٢٩٠ مدينى ،
اما اذا استبعدنا كذلك يوم الراحة الاسبوعية وهو جمعة المسيحيين
(كذا) (٤) ، ونحو خمسة اعياد في السنة فلن يتبقى لدينا كايام عمل
سوى ٨٣٦ يوما مما يتغز بمتوسط الانتاج اليومي في صنع النقود الى
١٩٢ر٣٨٠ مدينى .

وقد ارتفع اجمالى عدد القطع ذوات الاربعين والعشرين مدينى التي
صنعت (في عهدنا) الى ٣٠ر٥٧٢ قطعة من ذوات الاربعين مدينى تساوى
١ر٢٢٢ر٨٨٠ مدينى او ١٥ س ٤٣ر٠٥٩ فرنكا و ٩٠ر١٧٣ قطعة من
ذوات العشرين تساوى ١ر٨٠ر٣٦٠ مدينى او ١١ س ٦٣ر٥٠٢ فرنكا .
وبذلك يكون اجمالى قيمتها ٣ر٠٢٦ر٣٤٠ مدينى او ٢٦ س ١٠ر٦٥٦١ فرنكا .

فاذا اضفنا الى المبالغ الموضحة اتنا تلك التي في شكل قطع مدينى
او قطع نقود ذهبية فنحصل على :

(٤) يوم الجمعة اي يوم التجمع ، وهو اليوم السادس من الاسبوع
عند المسلمين ، ويتفق اول يوم في الاسبوع عندهم مع يوم الأحد عند
المسيحيين .

فى شكل قطع من فوات المدينى الواحد :

س

١٦٠ر٨٢٩ر٩١٢ مدينى تساوى ٠.٧ ٠.٢٥ر٦٦٣ر٥ فرنكا

وفى شكل قطع من فوات الـ ٤٠ و الـ ٢٠ مدينى :

س

٣ر٠٢٦ر٣٤٠ مدينى تساوى ٢٦ ١.٠٦ر٥٦١ فرنكا

الاجمالى بالفضة :

س

١٦٣ر٨٥٦ر٢٥٢ مدينى تساوى ٣٣ ٥٨٦ر٧٦٩ر٥ فرنكا

ثم فى شكل قطع ذهبية ونصفيات وربيعيات :

س

٤٧ر١١٠ر٨٦٠ مدينى تساوى ١٠ ١ر٦٥٨ر٨٣٣ فرنكا

وبذلك يبلغ الاجمالى العام :

س

٢١٠ر١٦٧ر١١٢ مدينى تساوى ٤٣ ١٩ر٢٨ر٧ فرنكا

واذا اردنا ان نعرف فى النهاية النسبة القائمة بين كمية الذهب
وكمية القضة التى فى صنع النقود ، فاننا نجدها ١ فى مقابل اقل
من ٣ ١/٢ .

الفصل الرابع

التزود بالمواد المختلفة اللازمة لضرب النقود واسعارها المتنوعة

كان هناك واحد من الكتبة الابطاط ، يشغل وظيفة حارس مخزن ،
وقد وكل اليه حفظ واستعمال الخامات اللازمة لصنع النقود .

وبرغم ان حالة الحرب وتوقف التجارة الخارجية تد اعطى لغالبية
السلع قيمة اكبر مما كان بمقدورها ان تكون عليها في اوقات السلم، فقد
يكون مفيدا لنا ان نلم باثمان المواد المختلفة المستخدمة في صنع
النقود .

| أسماء المواد | أوزانها | | قيمتها | | ملاحظات |
|-------------------------------|-----------------|------------|----------|---------|---|
| | المحلية | الفرنسية | بالمدينى | بالفرنك | |
| نحاس | رطل أو ١٤٤ درهم | ٤٤٣, ٤٤٣ ك | ٤٠ | ٤٠ | للزج أى كزاج |
| رصاص مكرر | " | " | ٢٠ | ٧٠ | لعبية قياس العيار |
| حديد | قنطار | ٣٠٦, ٤٤٤ | ١٠٠٠ | ٢١١ | للأدوات والمكينات |
| صلب | رطل | ٤٤٣, ٤٤٣ ك | ٣٠ | ٥٠ | شرحه ولصنع السكات |
| صفائح الصلب | القطعة | — | ٨٩ | ١٢ | لصنع اللوالب (أو السلاسل) |
| حبال (حبل) | رطل | ٤٤٣, ٤٤٣ ك | ٣٠ | ٥٠ | شرحه وكذلك لشد الملقط أو الكاشة إلى الخنزيرة |
| صمى (عصا) | الواحدة | — | ٩ | ٣١ | ومى آلة لرفع الأثقال شرحه ولإدارة (لف) الخنزيرة |
| شمع | رطل | ٤٤٣, ٤٤٣ | ٧٠ | ٤٦ | لتشحم اللولب أو السلسلة |
| نشار | " | " | — | — | لجلو الذهب وتستختم هذه |
| نطرون (نترات | " | " | — | — | أيضا لجلو العملات ذات |
| البوتاس) | " | " | — | — | الآر بمين مدينى وبمخصص |
| جنزار | " | " | — | — | للعامل المختص بالجلو مبلغ ٤٠٠ مدينى شهريا |
| بورق او بوراكس (بورات الصودا) | ٤ دراهم | ٠, ١٢ | ٩ | ٣١ | لصهر الذهب |
| شبة أزميز (١) | رطل | ٤٤٣, ٤٤٣ | ٣٠ | ٥٠ | لجلو قطع المدينى |
| طرطير | " | " | ٤٠ | ٤٠ | دون تخليصه من الشوائب |
| ملح (موريات الصودا) | أردب (٢) | — | ١٦٨ | ٩١ | للتزود بهذه المواد |

(١) وهى تستخدم أيضا فى اعداد ماء النار او حمض النترات .

(٢) مكبال وهو الصاع المحلى .

(*) كيلوجرام .

| أسماء المواد | أوزانها | | قيمتها | | ملاحظات |
|-------------------|----------|----------|----------|---------|--|
| | الحلية | الفونسية | بالمدينى | بالفرنك | |
| بوتقات محلية | الواحدة | — | ٩٠ | ١٦ ٣ | يخصص لمن يقوم بعملية الصهر مبلغ ٦٠٠٠ مدينى شهريا ليتزود بها بمعرفته. |
| لحم (خشبي) (٣) | قنطار | ٤٤ و ٣٣٦ | ٣٠٠ | ٥٦ ١٠ | |
| حطب (١) | حملة | — | ٢٠٣ | ١٧ ٤ | من خشب مهشم ومجزأ تماما |
| منخل | الواحد | — | ٣٠ | ٥٥ ١ | لتطهير قطع المدينى |
| ورق أبيض (٥) | ١٠٠ ورقة | — | ١٠٠ | ٥٢ ٣ | |
| ورق رمادى (٥) | ١٠٠ ورقة | — | ٧٥ | ٦٤ ٢ | |
| قفف (قفه) (٦) | الواحدة | — | ٨ | ٢٨ ٠ | لنقل قطع المدينى |
| مياه من النهر (٧) | القربة | — | ٦ | ٢١ ٠ | |
| مياه الآبار (٨) | القربتان | — | ٥ | ١٧ | |

(٣) حيث أن مصر تكاد تكون محرومة كلية من الغابات فإنها تستورد الخشب بواسطة القوافل القادمة من جبل سيناء الذى يطلق عليه بالعربية اسم جبل الطور .

(٤) ويجلب من اليونان ، ويستهلك الجزء الأكبر منه فى معامل الجلو (انظر الصفحات القسم الثانى ، الفصل الاول ، الفقرة ثامنا ، والفصل الثانى ، خامسا ، والفصل السادس الفقرة : حادى عشر ، وينتقى خشب الزيتون لانضاج أو تحية صفائح البرونز المخصصة لصنع المدينى (انظر ص ٢٢٥) أما الحملة فهي حولة الحمار .

(٥) ويستخدم الورقة بصفة خاصة فى تغليف الفضة والمزاج ، وثانيا فى تغليف قطع المدينى (كقراطيس) .

(٦) القفه هي ما يشبه سلة مصنوعة من سعف نخيل مجدول ، وينتشر استخدامها فى مصر بشكل واسع ، وحيث هي مرنة بقدر ما هي متينة ، فانهم يقربون حوافها ويخطونها مما يشكل غلافا رائعا لعبوة البن أو الارز أو غالبية السلع .

(٧) كانت مياه الشرب المخصصة للعمال والتي تستخدم فى جلو أو تبيض قطع المدينى تاتى من المدينة فى قرب ، وتغترف اما من التربة اثناء فيضان النيل أو من الأسبلة أو الخزانات العامة التى تخزن بها مياه النيل ، بقية العام . وهذه الأسبلة ، وهي نوع من المنشآت الخيرية تدين بوجودها لأعمال خيرة يقوم بها الحكام والكبار والأثرياء والمحسنون . وهي واحدة من معالم تجميل القاهرة .

(٨) أما المياه التى كانت تاتى من البئر المسمى بئر يوسف ، الموجود بالقلمة ، فهي مالحة .

القسم الثاني

اساليب وطرق صنع النقود

الفصل الأول

صنع قطع المدينى

اولا : تحديد عيار خام الفضة (١)

كان العيار (بشدة على اليا) الذى يقوم بفحص او تعيير خامه الفضة ، بعضا من رماد العظام المتكلسة ، سبق ان اعده هو بنفسه .

وكان يفضل لهذا الغرض استخدام عظام الفراربخ (الدجاج الصغير) الذى يسهل عليه التزود به بوفرة بسبب استهلاك هذه الفراربخ على نحو واسع فى مصر ، حيث ظل المصريون منذ زمان ضارب فى القدم يقومون بافراخها بالالوف ، فى افران خصصت لهذا الغرض (*) .

ويكون العيار على الارض كومة دائرية من هذا الرماد ، ثم يسطحها ويغوص فيها بيده كى يمنحها شكلا بيضاويا ، وبعد ذلك يضع فوق هذا

(١) نقصد بكلمة تحديد العيار او الفحص ما يطلق عليه بالعربية كلمة ششنى (عينة) وجمعها شيشانى ، ويظن المسيو دى ساسى ان هذه الكلمة قد جاءت من الفارسية جشن (بالجيم المعطشة) او جشنى وتعنى التذوق ، من جشدن بمعنى يذوق او يتذوق ، ويدفع عن كل عملية ششنى ٣٠ مدينى .

(*) انظر دراسة من معامل التفريخ تأليف روزير وروبيه ، المجلد الخامس من الطبعة العربية .

الشكل الذى يمكن ان نعهده بوتقة او مصفاة قطعة الفضة التى سبق فصلها عن السبيكة (العينة) ، المطلوب تحديد عيارها بحضور ائندى النقود ورقيب او مفوض من قبل الحكومة .

وتتم العملية على عينة تزن اربعة دراهم (اى ١٢٢١٥/١٠٠٠ جراما) ، ويضاف اليها رصاص قدر وزنها خمسة الى ثمانية مرات حسبما يفترض ان تكون عليه نسبة المزاج الذى تحويه الفضة .

وكان الرصاص المستخدم ينتقى من الاسواق ، ويراعى ان يكون ائنى رصاص يمكن الحصول عليه .

ويرص العيار فوق هذا النوع من المصفاة قطع من الفحم واخرى من الخشب بالغة الجفاف حتى يغطيها ، ثم ياتى خادم ، هو الآخر ، شأنه شأن العيار ، يهودى من اهل البلاد لينفخ النار بقربته المزودة بخروطوم (ببوز) من الفخار ، صممت راسه على شكل منقار طائر .

وفور ذوبان او انصهار الرصاص ، تنصهر الفضة والمزاج الذى تحويه ، وحين يكون الخليط (الفضة والرصاص) قد ظل فى حالة انصهار لوقت طويل لحد كاف بسبب تأثيره بهذه الحرارة الشديدة ، يقوم العيار بابعاد قطع الفحم بعض الشيء حتى لا يحول ملامسته لهذا الخليط دون تأكسد الرصاص ، ثم يضع قطع الفحم هذه بشكل تكون معه ما يشبه قبا فوق حمام (٢) ، وبعد ذلك يدير هواء منافخه تحت هذا القبو مما يبقى من جهة على النار ويساهم من جهة اخرى فى اكسدة الرصاص .

وببعد العيار بلا انقطاع ، وبطرف ملقط من الحد الملتهب القشرة الرقيقة المتأكسدة ، التى لا تزال بعد سائلة ، والتى تغطى المغطس ، وتحتوى هذه على الرصاص والمعادن الاخرى الموجودة بهذا الخليط ، والتى يتشربها رمال البوتقة ، فى الوقت الذى ليست له فيه خاصية تشرب الفضة (المصهورة) .

(٢) كان علينا ان نخشى خلال هذه العملية ان تنتزع بعض جزيئات الفضة مع اول اكسيد الرصاص وهو الامر الذى تقلبناه بالجوء الى وسيلة اخرى ، انظر ما بعده .

وعندما يصبح انفصال الفضة (عن مزاجها وبقية الخليط) تلبا ، فانها ، وهى فى هذه الحالة من النقاء ، وحيث أنها ليست الآن فى درجة حرارة تكفى لبقائها منصهرة ، تنتقل على الفور تقريبا من حالة السيولة الى حالة الصلابة لتصبح معدنا بالغ التوهج ، ثم تفقد على الفور كذلك هذا التوهج ، وفى هذه الاثناء يحدث نوع من وميض يسميه العيارون فى فرنسا : القى .

وبعد ذلك تبقى صفيحة دائرية من المعدن تسمى العقب (بكسر القاف) او القاع وتكون عملية الششنى ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية اقرب الى الشكل المخروطى ، وبقدر ما يكون الجزء العلوى منه اكثر تالقا وبريقا ويكون الاسفل كامدا (اى غير لامع) واكثر نقاء .

لماذا التحمت بحواف او اسفل هذه الصفيحة بعد ذرات المرتك (اول اكسيد الرصاص) ، فان العيار يقوم بفصلها عنها بأن يطرقها بالمطرقة بضربات خفيفة ، وبعد ذلك يوزن عقب العينة لكى نثبتين عن طريق حساب الوزن الذى فقدته الدراهم الاربعة من الفضة الى معرفة كمية المزاج التى كانت تحويها .

كانت عملية فحص العينات واحدة من اوائل الاشياء التى لا بد لها ان تتطور ، ولقد سعيانا الى ادخال واستخدام المصاهر او افران الصهر ، ومع ذلك فحيث لم يكن لدينا لتنفيذها سوى عمال من اهل البلاد فقد عانينا فى ذلك من كل صنوف المتاعب ، وقد استحال علينا بشكل خاص ان نعثري من بين كل انواع الطين التى جربناها فى القاهرة لصنع الفخاريات ، على طينة نستطيع ان نصنع منها افران صهر جيدة .

وبرغم ذلك فقد توصلنا الى تحسين طريقة قياس عيار العينات بشكل ملموس ، فقد جعلنا العمال يعدون تحت اشرافنا رماذ البوتقة ، مفضلين — من جانبنا — عظام الضأن لاحتوائها على نسبة كبيرة من الفوسفات الجبرى ، وهو عنصر له خاصية نامة فى عمليات تصفية او تنقية الذهب والفضة ، كما استخدمنا القوالب لصنع بوتقات بالغة الانتظام وبذلك انتقنا عينة الفضة الواجب تعبيرها الى $11\frac{1}{2}$ درهم ($618/1000$ جرامات) ، وهو امر يتطلب كمية اقل من الرصاص ، ثم اننا حين وضعنا البوتقة تحت

قبو الفحم واجبنا النار بريح صادرة عن منفاخ ذى تيار مستمر ، فى حين كان تيار منفاخ الكير او المنفاخ ذى القربة متقطعا ، فاننا قد اسرعنا بعملية التاكسد وعندما ابقينا على المعدن (الفضة) فى حالة الانصهار بالاحتفاظ له بحرارة اعلى ، فقد امكنا ان نفصل عنه ذرات الرصاص الاخيرة والمزاج الذى كان يلتحم به (بالفضة) بشكل متين .

وحيث اننا كنا قد توصانا فى فرنسا ، وبشكل صارم الى تحديد كمية المزاج التى تحويها قطع العملات ذات الخمس فرنكات ، فقد اتخذنا منها (فى مصر) طرفا للمقارنة ، وقد تأكدنا اننا بوسيلتنا الجديدة هذه كنا نقرب بشدة من بلوغ العيار الدقيق ، بقدر ما كان يتاح لنا ان نفعل ذلك عن طريق وسائل اقل دقة ، وبشكل خاص ، عن طريق استخدام موازين اقل تماما (اقل انضباطا) عما هى عليه الموازين المستخدمة فى فرنسا لقياس العيار .

ثانيا : عملية المزج

برغم ان دار سك النقود كانت تضطر لشراء النحاس اللازم لمزج (او لسبك) قطع المدينى ، فانها مع ذلك لم تكن تحاسب اليهود على كمية النحاس التى توجد ملتحمة فى السبائك التى يوردونها اليها ، ومع ذلك فحيث كانت الفضة المتوفرة فى الأسواق بشكل عام وكما سبق ان قلنا ، ذات عيار منخفض ، فقد كان من عادة هؤلاء اليهود ان يوفروها من عيار اقل بحيث كانت نسبة المزاج التى ينبغى اضافتها اقل من تلك التى تضاف الى القروش التى يتم صهرها (لتصنع منها قطع المدينى) .

اما النحاس فكان يتم توفيره على يد رجل تركى يعمل شيخا للصرافين فى دار سك النقود فكان يشتري من الأسواق النحاس الاحمر المتخلف عن الآنية القديمة ، فحيث تكاد تكون كل اوانى الطبخ والاوانى المنزلية الاخرى مصنوعة من النحاس ، فقد قامت على هذه الآنية التى تجلب من الخارج ، والتي يفضل لها ان تكون من النحاس الاحمر تجارة كبيرة .

وفى البداية كانت هذه الاوانى (القديمة) تبسط ، وتقطع ، وتسطح ، بطريقة تجعل منها بقدر الامكان سطحا مستويا من الناحية التى كانت تبيض بالتصدير .

وكان هذا السطح المقصود يتعرض لدفقة من اللهب يتم بواسطة تيار هواء يصدره منفاخ ، وعن طريق هذه العملية يتأكسد القصدير ويستقر فى شكل قشور ، وينزع ما يمكن أن يتبقى منه عن طريق الكشط او الحك . وعندما تصبح هذه الصفائح النحاسية نظيفة لامعة ، خالية من القشور لحد ما فانها تطوى عدة طيات مع طرفها بواسطة بيزر (*) من الخشب او بفعل مطرقة حتى يقلص حجمها لتشفل أقل حيز ممكن .

وبعد ذلك يلتقى بهذه القطع من النحاس فى مصاهر فخارية شبيهة بتلك البوتقات التى تستخدمها دور سك النقود ، توضع فوق مصفاة فخارية فى قاع فرن اسطوانى الشكل يملأ بالفحم .

وتغطى فوهة الفرن بصفيحة عادية من الحديد او الفولاذ .

وفى داخل الفرن يؤجج منفاخ مضغوط ، يصدر تيارين من الهواء ، نارا شبيهة بتلك التى يصدرها كور الحداد ، وتكفى لصهر النحاس ، وكلما اخذ حجم الفحم فى التقلص والهبوط نتيجة الاستهلاك ، يعبأ الفرن من جديد (بالفحم) ، وحين يبدأ النحاس فى الانصهار تضاف من الفحم كمية كافية كى تملأ البوتقة الى نحو ثلاثة تراريط من حافتها .

ويراعى أن يترك فوق المصهرة او البوتقة ، ولا تكون هذه مغطاة قط ، فحم مشتعل يحول دون تأكسد الرصاص ، وينشر على السطح مسحوق البورق (او البوراكس او بورات الصودا) الذى يستخدم كمدر والذى يتولى كذلك تنقية المعدن باستبعاده للمواد الغريبة .

وعندما يصبح قوام النحاس بالغ السيولة ، تسحب البوتقة بامساك حافتها بواسطة ملقط او كماشة طويلة ، او بواسطة مشبك مسطح ، وتستبعد الشوائب المعدنية بواسطة مسوط (بكسر الميم) حديدى (أى لمعة) ، ثم يصب النحاس المصهور من ارتفاع متر ونصف المتر ، فى شكل خيط رفيع بعض الشيء ، فى حوض ملىء بالمياه حيث يتفتت الى حبيبات .

وبياع النحاس ، معدا على هذا النحو ، الى الضربخانة (دار سك

(*) البيزر ، مطرقة خشبية ذات راسين . (المترجم) .

النقود (بواتع ٤٠ مدينى ثلثا للطل زنة ١٤٤ درهما ، اى بواتع ثلث الكيلوجرام ٣ فرنكلت و ١٧ سنتيما .

لما اذا كنا بصدد صهر القروش ، تكون نسبة المزاج التى لابد ان تضاف الى كل ١٠٠٠ منها تبلغ .. ١٢٧٥٠ درهما اى ١٢٧٥٠/١٠٠٠ ٤٢ كيلوجراما فى حين تزن هذه القروش الالف .. ٨٧٥٠ درهما اى ٨٧٥٠/١٠٠٠ ٢٦ كيلوجراما .

باجمالى وزن قدره ٢٢٥٠٠ درهما اى ٢٢٥٠٠/١٠٠٠ كيلوجراما .

وكان يؤخذ كل ٦٠ قرشا تزن ٥٢٥ درهما اى ٥٢٥/١٠٠٠ الكيلوجراما .

ليضاف اليها مزاج وزنه ٨٢٥ درهما اى ٨٢٥/١٠٠٠ ٢ كيلوجرام . وبهذا يكون الوزن الاجمالى لما يوضع فى كل بوتقة ١٣٥٠ درهما اى ١٣٥٠/١٠٠٠ ٤ كيلوجرامات . وذلك بخلاف نحاتة وقراضة الفضة التى تنتج عن عملية الصهر .

لما اذا كانت الفضة المخصصة لصنع النقود قد جاءت فى شكل سبائك ، تأكد المختصون من قبل من عيارها عن طريق عملية الششنى ، فانها تقطع متساوية ، وبوزن كاف ليكمل كل واحدة منها تزن نحو ١٤٠٠ درهم اى ١٤٠٠/١٠٠٠ ٤ كيلوجرامات ، ثم توزن كل قطعة وتضاف اليها الكمية اللازمة من المزاج .

ولحساب كمية المزاج هذه ، على نحو ايسر ، كانت تستخدم جداول اعدت لهذا الغرض ، قامت على اساس تحديد نسبة المزاج المقررة عند صهر القروش .

وتقدر تعريف النقود الفرنسية عيار القرش الاسبانى بـ ٨٩٦ ، ومع ذلك فبافتراض ان هذا التفاوت المسموح به يتجاوز حده احيانا زيادة او نقصا ، طبقا لنتائج عينات اجريت فى فرنسا قبل وضع هذه التعريف ، فقد قدرناه نحن فى مصر بـ ١٠٧٥ دراهم deniers من الفضة الخالصة او بعيار قدره ٨٩٥ ٨٣٣/١٠٠٠ .

وطبقا لذلك ، فإن الف قرش تبلغ زنتها ٨٧٥٠ درهما

» لا بد لها ان تحوى من الفضة الخالصة على $\frac{٥٤١}{١٠٠٠} ٧٨٣٨$

» ومن المزاج على مازنته $\frac{٩١١٤٥٩}{١٠٠٠}$

» كان يضاف اليها مزاجا قدره ١٣٧٥٠

» وبهذا يصل اجمالى وزن المزاج الى $\frac{١٤٦٦١٤٥٩}{١٠٠٠}$

» يضاف الى كمية من الفضة الخالصة تزن $\frac{٥٤١}{١٠٠٠} ٧٨٣٨$

» ليتحقق اجمالى سبق بيانه هو ٢٢٥٠٠

مما يعطى فى مقابل كل درهم واحد من الفضة الخالصة درهما واحدا و $\frac{٨٧٠٤٣٢}{١٠٠٠٠٠٠٠}$ من المزاج (٢) .

وطبقا لهذه المعطيات تم حساب جداول المضاف او المزاج التالية ، وهى التى تستخدم فى تحديد كمية النحاس الواجبة اضافتها الى الفضة سواء بخصوص القطع ذات المدينى الواحد او ذات العشرين والاربعين مدينى، ابتداء من ٢٦ يولية ١٧٩٨ (الثامن من ترميدور من العام السادس) وحتى بداية العام التاسع (٢٣ سبتمبر ١٨٠٠) وهو التاريخ الذى حددت فيه نسبة المزاج او المضاف بجزئين ١ من النحاس) مقابل جزء واحد من الفضة الخالصة .

جدول المضاف (او المزاج)

| الفضة الخالصة | | وزن المضاف اليها | | | |
|---------------|-----|------------------|-----|------|-------|
| ١ درهم | ٨٩٣ | ٤٣١ | ٨٧٠ | ١ ر | درهم |
| ٢ درهين | ٧٨٦ | ٨٦٣ | ٧٤٠ | ٢ ر | دراهم |
| ٣ دراهم | ٦٧٩ | ٢٩٥ | ٦١١ | ٥ ر | » |
| ٤ » | ٥٧٢ | ٧٢٧ | ٤٨١ | ٧ ر | » |
| ٥ » | ٤٦٥ | ١٥٩ | ٣٥٢ | ٩ ر | » |
| ٦ » | ٣٥٨ | ٥٩١ | ٢٢٢ | ١١ ر | دراهم |
| ٧ » | ٢٥١ | ٠٢٣ | ٠٩٣ | ١٢ ر | » |
| ٨ » | ١٤٤ | ٤٥٥ | ٩٦٣ | ١٤ ر | » |
| ٩ » | ٠٣٧ | ٨٨٧ | ٨٣٣ | ١٦ ر | » |

وتغلف الفضة الخالصة والمضاف او المزاج وهو فى شكل حبيبات فى ورقتين : الاولى من الورق الابيض اما الثانية فمن ورق رصاصى اللون ، وتطوى وتفتح كلاهما بمعرفة الافندى الموكل بصنع النقود ، وبحضور المشرف الادارى او مفوض الحكومة وكذا الوزان وشيخ الصهارين .

ثالثا : مصنع الصهر او السبك

كان هؤلاء الأشخاص انفسهم ، يشرفون على نقل الخامات الى مصنع الصهر وعلى تعبئة البوتقات ، وكذلك على صب المزيج المصهور فى شكل سبائك .

ويضاف الى كل بوتقة نسبة متساوية من الجذاذات وقراضات الفضة المتخلقة عن عملية صنع الدينى (السابقة) .

وكانت البوتقات المستخدمة قبل مجيء الحملة الفرنسية بوقت قصير.

من نفس نوع البوتقات المسماة بالبوتقات الرصاصية (*) ، وكانت تجلب من أوربا ، وتستطيع الواحدة منها أن تحوى نحو ٤٠٠٠ درهم أى مايزيد على اثنى عشر كيلوجراما من الخام ، وتساوى من خمسين سنتيما الى ثلاثة فرنكات .

وقد اقتضى الأمر ، حين نفدت البوتقات التى كان يمكن العثور عليها فى اسواق القاهرة ، حيث توقفت كل ضروب التجارة بشكل شبه تام مع أوربا ، صنع بوتقات من الطين المحلى .

وفى البداية ، خلطنا مع هذا الطين المحلى ، كمية كبيرة بعض الشيء من الرصاص (الجرافت) الذى تخلف عن البوتقات القديمة التى كنا قد احتفظنا ببقاياها ، وان كان الأمر قد انتهى بهذا المعين ان نصب .

اما البوتقات الفخارية التى يصنها العمال المحليون فكانت ذات جسم اسطوانى وقاع كروى الشكل ، وكان يعيب طينتها انها اقل مرونة ولدانة واكثر مسامية وقابلية لأن تترجج (تتحول الى زجاج) اذا تعرضت لنيران شديدة .

وقد نتج عن المعينين الاولين انهم كانوا يضطرون هناك لصنع بوتقات بالغة السمك وبشكل خاص من ناحية القاع ، مما كان يجعل جفافها عسيرا ، وكان ينتج عن عدم استواء سمكها وعن مساميتها انها كانت تتشقق او تنكسر عند سحبها من الفرن ، اما اقل عيوبها الناتجة عن ذلك فهو انها كانت تتشرب جزءا من الخامات . اما ترجج هذه البوتقات فكان اقل هذه العيوب حدوثا وقلما كان يحدث الا فى السطح الخارجى قريبا من القاع ، حيث كانت تتركز اكبر درجات الحرارة ، وان كان ذلك فى معظم الاحيان هو السبب فى سهولة تشقق البوتقة سواء عند ملاستها للهواء او عندما كان يراد صب الخامة المنصهرة او كذلك عند ملاسة النار حين كان يراد القيام بعملية صهر أخرى فى البوتقات التى سبق استخدامها بالأمس .

(*) الكلمة المستعملة هى Plombagine وتعنى المادة التى تصنع منها اقلام الرصاص .

وبرغم كل المحاولات التى بذلناها فى اختبار ومزج الطين فائنا لم نتوصل للاقتراب من خواص البوتقات الرصاصية او حتى من خواص انواع معينة من البوتقات الفخارية التى نستخدمها فى فرنسا ، ولعل الامر كان يتطلب منا ان نحاول البحث عن انواع اخرى من الطين (٤) او ان نجلب هذا الطين من سوريا .

وكانت عملية الصهر تتم فى ثمانى بوتقات وتوضع فى عدد مائل من الافران ذات المنافيخ ، متساوية واسطوانية الشكل ، وليست لها مداخن ، اقيمت بطول رصيف او مصطبة تبعد بنحو المتر عن حائط المصنع ، وبنيت من الطوب الاحمر والطين الصلصالى والاسمنت .

اما فى قاع الفرن ، حيث يوجد ثقب دائرى توضع فيه البوتقة ، فوق مصفاة او حلقة او اسطوانة صغيرة من الطين ، فقد اعد بين اللبئات فراغ يكنى لاستيعاب الرماد الذى يتدفق ولكى يسمح بمرور هواء المنفاخ ، اما البوتقات فكانت تحاط وتغطى بالفحم الخشبى ، ومع ذلك ، فحيث كانت طبقة الفحم قليلة الكثافة لحد كبير ، فقد كان هناك عامل عليه ان يقوم بصفة دائمة باعادة ملء الافران بالفحم .

وقد ثبت عند كل فرن منفاخ له جراب ، وهذا النوع من المنافيخ غريب الشكل ، ويميل على الفور الى طفولة الفن ، وهو عبارة عن قربة او جلد ماعز ، ربط باحد طرفيها خرطوم من الطين المحروق ممفتوح على شكل فتحة حقيقية مزودة بنوع من السدادة تتكون من اسطوانة مشقوقة من الخشب تبعا لمحورها ، ويستطيع رجل بمفرده ان يحرك منفاخين فى آن واحد ، اذ يمسك بمنفاخ فى كل يد ، ثم يباعد بين جزئى الاسطوانة الخشبية او السدادة ويجرهما اليه (مما يفتح ويبسط الجراب) ويدخل منهما الهواء ، وبعد ذلك يقرب ويضغط جزئى الاسطوانة ، كلا منهما

(٤) الطين فى كل وادى مصر هو من النوع نفسه ، فالارض هناك عبارة عن تربة رسوبية نتجت عن ترسيبات بطيئة ومتعاقبة من النيل ، وهى تصلح فى كل مكان لصنع الطوب الاحمر المطلوب للبناء ، ومع ذلك فليست لها خاصية مقاومة النيران الشديدة .

بالآخر ، ثم يدفعهما نحو القربة التى يضغط عليها ليخرج الهواء المتراكم فيها عن طريق الخرطوم .

ويظل النافخون جالسين على الأرض بين المصطبة والحائط ، وهم يحتمون من الشرارات (المتطايرة) بواسطة حاجز أو متكأ صغير يسيطر من جهتهم على طول المصطبة ، وهؤلاء هم عريان بؤساء تغطيههم مزق من القماش ولا يكسبون طول اليوم أكثر من ٤ الى ٥ مدينى أى ما يعادل ١٤ الى ١٩ سنتيما .

وعندما يصبح الانصهار كاملا ، وهو ما يتم التأكد منه بواسطة تضبيب من الحديد يستخدم فى الوقت نفسه للتقليب والمزج ، يجذب احد العمال البوتقة ، ممسكا اياها من حافتها ، مستخدما فى ذلك ملقطا مسطحا ، ليحملها الى الصاهر أو السباك نفسه ، وهو الذى يتخذ مكانه امام منضدة عمل بنيت من الطوب والصلصال ، ويضع السباك البوتقة فوق الرماد الساخنة ، على حافة اناء فخارى (برنية) ، اصطفت بها قوالب السبك المزودة بيد ، والمتماثلة فى الشكل والحجم ، والتى يراعى ان تدلك قبل ذلك بقليل من الشمع أو الزيت ، ويأخذ قالب السبابة باليد اليسرى ويمسك باليمينى الملقط أو الكاشة ويميل البوتقة ، ثم يملأ على التوالى كل انقوالب .

ولا يتجاوز سمك السبائك التى تنتج عن ذلك ٢ سم ولا يتجاوز طولها ٣٥ — ٤٠ سم .

وحين تتم عملية الانصهار ، يحمل رئيس المصنع (الأسطى) سبائكه ليتم وزنها ، ويترك له (كفرق وزن أو تالف) ما يعادل ١١/١٠٠٠ مقابل الرواسب أو الجذذات ، وهى اكبر حجما بكثير من تلك التى تخلفها عندها العملات البرونزية ، وان كان علينا ان نلاحظ ان ثلثى الخامة المعطاة الى السباك كانت فى شكل جذاذات بالغة الرهافة ، كما كان سطحها ، بعد ان تأكسد بشده ، قد تراكمت عليه مواد دهنية و كربونية بسبب من كثرة مائدولتها الايدى ، وهى كلها ظروف تزيد بشكل محسوس من حجم الفضلات المتخلفة عن الصهر .

ولم يكن رئيس المصنع ليسلم قط ومن اول مرة الكمية المحددة من السبائك التى عليه ان يسلمها ، وكان الامندى يحمل هذا المعجز مع باقى

المهده على حساب العامل . وبعد ذلك ينظف الاسطى مصنعه ، ويفسل الرماد والكتاسات ، ويأمر بأن تهرس عن طريق عامل موكل بهذا الامر الجزء من البوتقات التى يظنها قد تشربت جزءا من خامة المعدن ، ويسحق العامل رواسب الغسيل الذى تم بواسطة الزئبق ، ثم يفصل الملمغم (※) عن الطين والرماد بواسطة عمليات غسيل متتابعة .

بعد ذلك يدخل السباك هذا الملمغم فى آنية زجاجية صغيرة ، مخروطية الشكل ، ذات رقبة طويلة ، او فى نوع من المطرات (※※) mairas، يلطخها بالطين بعناية ، ثم يصف هذه المطرات فى نوع من المواقد او الافران وسط الفحم ، ويدخل فى رقبة المطرات قطعة من البوص بدلا من الانابيب الزجاجية ، لكى يستقبل فى آنية زجاجية اخرى غير ملطخة بالطين جزءا من الزئبق الذى تصاعد فى عملية التقطير ، وعند المساء يشمل العامل الفحم تاركا عملية البخر او التقطير تتم اثناء الليل . وفى الصباح يسحب المطرات مليئة برواسب معدنية محببة لها شكل الاسفنج ومظهر النحاس لكنها تحتوى على فضة ، وعنذذ يحطم الزجاج ويفصل الرواسب كى يوزعها فى اجزاء متساوية على بوتقات ، فاذا كانت عملية الصهر الجديدة هذه ستؤدى الى اتمام الكمية التى عليه ان يقدم الحساب عنها الى الافندى ، يعنى العامل من العجز (السابق تسجيله) اما اذا حصل من هذه العملية على مايزيد عن هذا العجز فقد كان يجنب الزيادة لحسابه ليكمل بها نقصا مقبلا، ولكنه ملزم ، اذا ماحصل على مايتل من تمويض هذا العجز بان يشتري فى بداية الاسبوع التالى وان يجلب كمية الفضة التى نقصت .

وبلا شك ، فان لطريقة الصهر فى بوتقة وحيدة ، داخل فرن واحد الكثير من المزايا ، مثال ذلك اننا نستخدم هنا عددا اقل من السواعد ، كما اننا ننفق وقتا ونستهلك وقودا اقل ، ونحصل بسهولة اكبر ، وبشكل اكثر وثوقا على خامة متجانسة ، وتترسب لدينا فضلات اقل عما لو كنا

(※) الزئبق وقد امتزج بمعدن او بمعادن اخرى (المترجم) .
(※※) مطرة اى اناء زجاجى طويل العنق مما يستعمله الكيميائيون ،
واصلها العربى مطرة بمعنى قرية . (المترجم) .

قد اجرينا عملية الصهر بشكل منفصل وعلى دفعات صغيرة ، كذلك فالتنا لن تكون عرضة لأن يتكسر الكثير من بوتقاتنا او لأن « تندلق » فمضنا فى الرماد فنضطر لاعادة عملية الصهر ، ومع ذلك فان البوتقات كبيرة الحجم تتطلب جهدا كبيرا للغاية — وحتى اذا كانت لدينا كميات كبيرة من الخامة بشكل ملموس ، ينبغى صهرها ، فانه لامر صعب وباهظ التكاليف ، حتى فى فرنسا . ان نصنع بوتقات من الحديد المطروق ، وقلما تستخدم هذه الا فى باريس ، كما ان عادة الصهر فى بوتقات رصاصية (٥) لاتزال تستخدم فى غالبية دور سك النقود فى فرنسا وربما فى اوربا كلها ، وباختصار ، فانه يبدو لنا ، فى الحالة الأخيرة ، ان من الافضل ان تتم عمليات الصهر فى الامران ذات المنايفخ ، وقد ابدلنا هذه فى عام ١٨١٨ ، فى دار سك النقود فى لاروشيل la Rochelle ، التى عهد الينا بلدارتها بأمران كبيرة ذات تيار هوائية ، وحققنا بذلك وفرا كبيرا فى نفقات الانشاء ، واقتصادا طفيفا فى الوقت المطلوب لعملية الصهر بالاضافة الى توفير مايقرب من النصف فى استهلاك الفحم .

رابعا : مشاغل الحدادة او الطرق

تسلم السبائك بعد ذلك ، بالوزن ، الى شيخ مصانع الطرق او الحدادة .

ولا تتطلب الفضة او البرونز من الصنف العالى درجة حرارة كبيرة كى يتم طرقها ، اذ تكفى حرارة بسيطة تصدر عن الفحم دون منفاخ كور او حدادة حتى تكتسب السبيكة اللون الاحمر الكرزى * ، وبمسكها احد العمال بملقط مسطح لطرقها ، يعاونه فى ذلك واحد او اثنان آخران من العمال ، ويقوم الجميع بطرقها بالتبادل ، بواسطة مطرقة مسطحة ، اما فوق سندان صغير حوافه متثلثة واما فوق سندان مسطح ، وهو نفس ما نحصل عليه اذا اقتصرنا على طرقها فوق سندان مسطح بمطارق ذات

(٥) لاتتسع البوتقات الرصاصية التى نستخدمها عادة الا لـ ١٨ الى ٢٠ كيلوجراما .
(*) نسبة الى ثمرة الكرز او الكريز .

رأسين ، مع الطرق عليها أحيانا بالجزء المدبب من المطرقة وأحيانا بالجزء المسطح منها .

وهذا العمل بالغ البساطة ، كما أن العمال جد متمرسين عليه ، فهم يشربون ثلاثتهم (فعددهم ثلاثة) بقدر من السرعة ودقة التصويب ، وبايقاع بالغ التمييز ، حتى أن المرء عندما يراهم لأول مرة ، لا يستطيع أن يكتم دهشته من مهارتهم وهمتهم .

أما السبيكة التي يطرقونها في البداية على شكل مربع ، ثم في شكل سهم دائري مع الحرص على جعل أطرافها أقل سمكا لكي تمر بعملية السحب ، ويصبح شكلها أقرب إلى المثلث مع المضي في انقاص ثخانة سمكه ، وتكتسب السبيكة قدرا أكبر من الليونة والمرونة والقابلية للسحب ، فإذا لم تطرق لهذا الحد فسوف يكون سحبها مستحيلا في هذه الحالة ، لأنها ستكون عندئذ أكثر قابلية للانكسار .

خامسا : مشغل السحب

يضع المداد (٦) لوحة السحب بواسطة صفائح من الصلب المصهور تباع في الأسواق ، لها شكل غير مستو بعض الشيء ، بل أن سطحها كذلك يعاني من عدم الاستواء ، ويتناقص سمكها بدءا من مركزها حتى الحواف .

وهو يقوم بتحمية هذه اللوحات من الصلب ، أو يزيل سقايتها (※) لكي يثقبها على شكل زهرات باستخدام مثقاب من الصلب ، ولا يحرص العامل قط على نسق معين في أحداث ثقوبه وهو يقوم بتنفيذها بشكل متعاقب ، مع تصغير حجمها أكثر فأكثر ، بواسطة مثاقيب متنوعة ذات أسماك مختلفة ، أو بواسطة مثقاب واحد ، يخففه أو يحميه في كل مرة (يحدث فيها ثقبا) ويواصل العامل أحداث ثقوبه هنا وهناك بقدر ما يمكن صفيحة الصلب أن تتسع له من ثقوب .

(٦) بشدة على الدال الأولى والجمع مداين ، من الفعل مد بمعنى سحب أو مط .

(※) تعبير فني خاص بالفولاذ والصلب ، ويشير إلى عملية تتم بتسخين المعدن ثم تبريده فجأة مما يكسبه صلابة ومرونة . (المترجم) .

وبعد ان يتم اعداد لوحة السحب على هذا النحو يضعها باتجاه لسان مزدوج مزود عند طرفيه بقطعة من الخشب ، تفوص فى الأرض .

ويقوم احد العمال مستخدما احدى يديه بتمرير طرف الشبكة التى نحولت الان الى قضيب معدنى رقق طرفه فى ثقب لوحة السحب، ويمسك به بواسطة ملقط او كماشة ذات فكين محززين .

ولهذا الملقط فروع او روائع بالغة القصر يمسك بها مايشبه حلقة حديدية ملوية من ناحية ومربوطة من الناحية الأخرى بحبل يلتف حول خنزيرة (آلة رفع) .

ويقوم عاملان بلف هذه الخنزيرة بواسطة زوجين من الروائع المتشابكة ، تبعد كل منها عن الأخرى بمسافة تكفى لكى لاتعوق احدها عن الأخرى . ويدور طرفا المحور داخل كماشة أعدت فى قمة قطعتين من الخشب المتين ، تفوصان فى الأرض .

ويضبط العمال على ذراعى الكماشة محدثين رجّة هائلة ، مما يجعل أسنانها تمض بشدة على القضيب المعدنى (الناتج عن طرق الشبكة) والذي يدفعه العمال ليبرروه قسرا ، بينما هو يستطيل (اى يسحب) من خلال ثقب لوحة السحب .

وحيث لايتبع تفاؤل حجم هذه الثقبوس نسقا منتظما ، وحيث تعاقب الخنزيرة ، وهى مبنية بشكل خشن بالغ الرداءة من حركة احتكاك هائلة (مما يعنى وجود مقاومة شديدة للجهد المبذول) ، وحيث ان ذراعى الرافعة تصيرتان لحد بالغ ، وحيث لا يكون المزاج فى معظم الاحيان بالغ النقاء ، بشكل يظل معه المعدن فى بعض الاحيان صلبا قابلا للكسر ، فلا بد من بذل جهود هائلة لسحبه ، وفى العمادة يعمل الرجال المكونون بادارة (بلف) الخنزيرة — وهم يختارون من بين أشد الرجال قوة وامتنهم بنية — وهم

شبه عراة (٧) ليقوموا بعمل بالغ المشقة يستعينون فى انجازه بأيديهم واقدامهم ، وتتم اعمال هذه المصانع ، كما تتم اعمال غالبية المصانع الأخرى وسط ضجيج نوع من الصياح أو الغناء ، يتردد بطريقة منتظمة ، على نحو قريب مما يفعله رجال بحريتنا فوق سفنهم الحربية عند اجراء مناوراتهم .

وعندما تمرر القضبان المعدنية لعدد محدد من المرات من خلال ثقب لوحة السحب ، وهى عملية تهدف الى فصل شذرات المعدن والتخلص منها ، فينبغى الحرص على تسمية هذه القضبان مرة أخرى لكى يصبح المعدن أكثر مرونة واقل قابلية للكسر .

ثم تصف القضبان على شكل طبقات تفصل بينها قطع صغيرة من الفحم توقد عند حلول المساء ، ويقوم صببة المشغل ، وهم مزودون بما يشبه مراوح من الريش ، بالتهوية على الفحم ويترك ليتآكل خلال الليل .

ويحرص الصببة كذلك على ترقيق القضبان المعدنية عند اطرافها ، وعلى التقاط وجمع القطع التى تنفصل عنها من ثقب السحب ، وعلى كس المشغل . وهؤلاء الصببة هم فى غالبية الاحوال أبناء العمال انفسهم ، ويحصلون على جعل متواضع يستخدمه اهلهم فى اعاشتهم ، وهم تعلمون منذ نعومة اظفارهم ، وبشكل تدريجى ، حرفة آبائهم نفسها ، فقد ظلت حتى اليوم فى طبقة الصناع ، كما هو الحال فى معظم الحرف الأخرى ، تلك العادة القديمة عند المصريين ، عادة تفشىة الأطفال على الدوام على حرفة آبائهم .

ويتجاوز ، بخصوص كل عملية سحب وتسمية تتم فى مشغلين بنسبة فاقد يبلغ ٥٠٪ (اى ١/٥) .

(٧) لابد ان عادة الشرقيين فى ان يعيشوا فى عزلة عن النساء ، وابقاء هؤلاء النساء محجبات وحبيسات هى السبب فى ان أصبح الرجال فيما بينهم أقل حياء واحتشاما ، وفى أنهم ينظرون دونها دهشة الى نفر منهم ، فقراء أو دراويش ، يمضون عراة فى الشوارع ، وفى انفسا نرى كثيرا من العمال يعملون عراة فى مصانعهم ، وهذا الاختلاف (بيننا وبينهم) فى العادات والتقاليد ، هو الذى يجعلهم ينظرون بكثير من الدهشة الى النسوة الأوربيات وهن يخرجن سافرات ، يختلطن ويتزهن ويتحادثن مع الرجال ، وان يشغفن بشكل خاص بزيارة مصانعهم . وكانت الفكرة لاولى التى راودت هؤلاء العمال هى ان ينظروا الى هؤلاء النسوة جميعا باعتبارهن مومسات .

ساسا : مشغل الترقيق

عندما يتم انقاص قطر القضبان المعدنية ، ليبلغ نحو ٢ مم ، يعمد بها الى الرقاق (٨) ويقوم هذا الرقاق بتقطيعها الى قطع طول كل منها من ٢٥ الى ٣٠ سم ، وبعد ذلك يوضعها فى فرن يحمى بالخشب الجاف حتى تلتهب .

وهذا الفرن ذو شكل دائرى ، وله خمس او ست فوهات ، وعلى مقربة من كل فوهة يقام سنديان او كتلة من الصلب ، لها سطح دائرى ومصقول .

ويأخذ شيخ العمال واحدا من هذه الاسلاك (او القضبان) بواسطة كمانشة او ملقط مسطح ، ثم يقوم بترقيق او تسطيح هذا السلك المعدنى بكل طوله بواسطة مطرقة ذات رأسين مسطحين ودائريين .

وبعد ذلك يثنيه ليصنع منه فرعين ، ثم يرقق الفرعين من جديد مع طرتهما واحدا فوق الآخر ، ومع امساكهما لهذا الغرض بواسطة ملقط ، مرة من عند نقطة التقائهما ، ومرة اخرى من ناحية طرفيهما .

وعندما تكون كل الاسلاك او القضبان المعدنية قد رقت بالتدر الكافى عن طريق هذه الوسيلة ، وتكون قد اكتسبت عرضا يبلغ نحو ٢ سم ، يقوم صببية المشغل بفتحها وبتشكيلها ستة ستة بطريقة تدخل معها كل اللثبات او المفاصل كل منها فى الاخرى .

وعندئذ يمسك شيخ المشغل هذه الوريقات الست مجتمعة ويرطبها بالزيت فى معظم الاحوال كى لاتتأكسد او تحترق او تلتحم ببعضها البعض ، ثم يجففها فى الفرن ، ثم يضعها على السنديان ، ويقوم هو وعامل آخر بطرقها بضربات قوية من مطرقتيهما المسطحتين ، ويحرص فى بعض الاحيان على ان يوقفها ليطرقها ، وهى على هذه الحال ، بطرقات بالغة الخفة . فوق الخامة .

وهذا العمل بالغ المشتقة ، وكل من يؤدونه من العمال متينو البنية للغاية ، ويظلون على الدوام منهمكين فى أداء أكثر الأعمال صعوبة ، حيث تنهمر جداول من العرق من أجسادهم المفتولة ، ويذكرك مشهد هذا المشتل (٩) المعتم ، التشبيه بكهف أو بمغارة ، تملؤها سحب الدخان ، والذي يطن فيه ضجيج المطارق بايقاعها الثقيل وصداها ، مع صيحات الطارقين الذين يعملون على بصيص ضوء صادر عن نار أفرانهم ، يذكر بشكل تام بكهف سيكلوبيس (١٠) .

أما الرقائق التى تنتج عن عملية الترقيق هذه ، فكمية العيوب ، فهى غير مستوية السمك ، وبشكل خاص عند أطرافها ، كما انها مهترئة عند الحواف ، وهى فى معظم الأحيان متكسرة وملتئجة بالثقوب . وهذا هو السبب فى انه توجد عند مرحلة القطع أو القص كمية هائلة من الجذاذات أو القراضات ، تعود مرة أخرى الى الصهر ، وتخرج « أقراص » النقود (أو التى ستصبح قطع نقود) شديدة السواد متأكسدة ، ولابد ان يزال جزء من سطحها ليتم جلوها أو تبييضها .

كان الأمر يقتضى منا ان نستخدم فى اعداد هذه الرقائق آلة تصفيح تبنى بقدر كبير من الدقة ، لكن العمال من اهل البلاد ، لم يكونوا مهينين لانجازها .

ولم تكن نسبة التالف المسموح بها فى مشاغل الترقيق تتجاوز ٢٥/١٠٠٠٠ (٢.٥ ٪) أى الربع فى كل الف .

(٩) يضم المصنع كورين لكل منهما ستة سنديانات .
(١٠) سيكلوبيس جن خرافى ، له عين واحدة فى وسط جبهته ، كان يطرق فى اتنا ، وهو بركان يقع الى الشمال الشرقى من صقلية ، صواعق جوبتر بأمر من فولكان Vulcan ، والآخر هو اله النار والمعادن عند الرومان ، وهو ابن جوبيتر وجونون ، زوج فينوس ، وقد ولد قبيحا شائه الخلقة ، فالقت به أمه من فوق جبال الأولب فسقط فى جزيرة ليمنوس ، وكان يعرج لهذا السبب ، وقد أقام تحدث اتنا كور حدادة حيث كان يعمل مع سيكلوبيس (المترجم) .

سابعاً : مشغل التقطع أو القص

بعد ان توزن الصفائح او الرقائق وتفحص ليتم التأكد من ان لها سمكا مناسبة ، تسلم الى شيخ مصنع القص او التقطيع (١٠) .

وتتكون آلات القص او القطع من لولب ثبت فى الطرف الأدنى منه مجوب (※) او مكبس هو عبارة عن جزء من مخروط ، قاعدته المسقية بالصلب رهيئة وقاطعة . ويدخل هذا المكبس فى جزء يسمى منظار او نظارة ، احدث به ثقب دائرى يكاد يكون كامل الاستدارة ، كما ان حوافه هو الآخر رهيئة وقاطعة .

وعند الطرف الآخر من اللولب وضع بشكل ملائم الرقاص ، وهو رافعة بذراع واحدة تستخدم فى تحريك اللولب والمكبس .

ويثبت العامل بيده اليسرى الصفيحة او الورقة المعدنية فوق المنظار، ويده اليمنى ينزل المكبس الذى ينتزع الشريحة او القطعة المعدنية التى نسميها نحن فى دور سك النقود عندنا قرص (aon)والتى تسقط من خلال مثددة مثقوبة اعدت على هذا النحو ، لهذا الغرض ، داخل سلة او قفة معدة لاستقبالها — فى الوقت نفسه الذى يدير فيه الرافعة نصف دورة .

وتتم هذه الحركة بسرعة بالغة ، كما ان العمل هنا بالغ السهولة ، ويقوم به شبان يافعون ، ويستطيع عامل بمفرده ان يقص او يقطع مايزيد على ٢٠ ألف مجينى فى اليوم الواحد .

وتتركز عيوب آلات القص هذه فى أن اللولب مخروطى الشكل بدلا من ان يكون له شكل الاسطوانة الكاملة ، مما يؤدى لحدوث شئ من الخلل او مما يجعل الحجم الذى يقطعه المجوب يتفاوت بين قطع واخرى ، وهناك عيب آخر هو ان المجوب ، بدلا من ان يدور وفق اصول وحسابات محكمة ، وبدلا من الا تكون له اية حركة غير الصعود والهبوط ، يرتبط

(١٠) يطلق على من يقوم بالقص او التقطيع اسم دوغمة ، من الكلمة التركية دوغريق او ظوغراق ، ومعناها يقطع الى اجزاء صغيرة .

(※)المجوب اداة لانتزاع قطع المعادن او الجلد الخ (المترجم) .

باللؤلؤ ويدور معه ، وهو أمر يؤدي الى حدوث بعض الخلل أو الاضطراب فى حركته ، وهناك عيب آخر هو أن تطر المنظار أكبر مما يلزم بالنسبة لقطر المجوب مما ينتج عنه فى معظم الأحيان أن تنطمس القطعة المعدنية أو تحدث بها فتوات حيث هى بالغة الرقة ، مقعرة من ناحية المجوب ومحدبة من ناحية المنظار .

وتدعك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من باحدى حافتيها ومنتهيها بالحافة الأخرى ، وهو يتفادى أن يقطع أو يقصر من الأجزاء بالغة الرقة لأكثر ما ينبغى أو الأجزاء الممزقة ، أما الجذاذات التى تبقى فتبلغ أكثر من ثلثى الصفحة ، وتعود هذه الى الصهر (أى تصهر من جديد لتعاود هذه الدورة) .

وتلك القطع التى تم اقتطاعها فى بعض من النخالة ليتم تخليصها من الزيت الذى علق بها من آلة القص ، كذلك تستبعد منها القطع المعيبة أو غير التامة بشكل يسترعى الانتباه .

وبعد أن تنظف القطع المعدنية على هذا النحو ، وتنتقى وتوزن ، تسلم الى « الجلّائين » .

ثامنا : مشغل التبييض أو الجلوة (١١)

فى البداية تغلى القطع المعدنية أو الأتراض المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوى على بعض من الدردى والشبة والملح البحرى ، مع مراعاة تقلبيها وتحريكها ، وهذه العملية الأولية تذيب الزيت وتقتزع المواد الدهنية أو الكربونية وكذلك جزءا من الأوكسيد الموجود على السطح ، وعندئذ تأخذ القطعة لونا يميل الى الاحمرار شبيه بلون البرونز .

ولم تكن هذه العملية الأولية بكافية لجلو قطع المدينى ، فكان يلغى بها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن متين من الخشب أو صنعت من جذع جميز ، ثم يضاف اليها الشبة والملح البحرى والدردى وكذلك بعض

(١١) يسمى من يقوم بعملية الجلوة أو التبييض بالعربية جلّاء (بشدة على اللام) ، والجمع جلايين .

الرمال ، ثم يجلس عاملان متينا البنيان على كل طرف من طرفى الحوض الخشبي ، يقلبون ويمسحون ويدعكون القطع النقدية ، ويستطيعون بذلك ان يعطوها مظهرا معدنيا شبيها بمظهر نقودنا البرونزية ولما تزل بعد جديدة .

وقد سبق ان ذكرنا بأنه ينتج عن عدم كفاية (او تطور) الات القص ان يكون احد وجهي قطع الدينى مقعرا ، وهو الوجه الذى يجلى اكثر من الوجه الآخر ، وذلك لتعرضه لتدر اكبر من الدعك .

وبعد ذلك تغسل القطع المعدنية الصغيرة عدة غسلات ، وتجفف وتمسح بدعكها بالنخالة فوق غربال ، وفى النهاية تفرز او تنهى القطع المهشمة او تلك التى لم يكن قد تم جلوها بشكل كاف .

ومن السهل لنا ان نستنتج كم ستكون الفضالات او الجذاذات كثيرة بقدر هائل فى مثل هذه العملية ، وبرغم ان الجزء الذى تاكسد والذى نزيله المديبات او المحلات يكاد يكون كله من النحاس ، فلا بد ان الدعك وحده مع ذلك يزيل هو ايضا نسبة من الفضة ، وكان يلتقى ببياه الغسول ، ويستخلص قدر بالغ الضالة من المعدن والرواسب الأخرى ، اما فاقد الوزن المسموح به فى هذه العملية فيبلغ ٥٠/١٠٠ .

وقد كانت لدينا رغبة فى تطوير وتحسين اساليب الجلو ، ولابد ان تأثير الملح والدردى ، بعد الوصول بهما الى درجة الغليان ، يكون كافيا بلا جدال ، ومع ذلك فلم يكن هناك بد فى هذه الحالة من العثور على وسيلة بسيطة وسهلة لتحريك القطع النقدية بصفة دائمة داخل الغلاية ، ومن تعريض كل من وجهي العملة فى الوقت نفسه لفعل المذيب ، فى حين كان المعتاد ، برغم العناية التى تبذل فى تقليب هذه القطع فى الغلاية بواسطة مسوط او ملعقة ، ان تتلاصق وان تتلاحم غالبية القطع ببعضها البعض ، بحيث يظل واحد من الوجهين او جزء من كليهما يحتفظ بمظهر اسود او على الاثل بمظهر نحاسى .

ولسوء الحظ فقد خاب مسعانا فى كل مشروعاتنا للتطوير بسبب استحالة تشغيل العمال الفرنسيين لمدة طويلة ، فقد كان عدد هؤلاء بالغ الضالة ، كما كانوا يستخدمون فضلا عن ذلك فى حشد من الاعمال التى

كان على عبقرية المسيو كونتية Conté الخلاقة ان تعيد خلق كل شيء فيها بدءا من أبسط اداة حتى اعتد آلة بعد ان كان كل ما كنا قد جلبناه من فرنسا من هذا النوع قد سلب او تحطم أثناء فتنة القاهرة ، وكانت نمطية وجهود العمال من اهل البلاد عقبة اخرى ، بل لعلها كانت اكثر العقبات استعصاء على التذليل .

وبتفحص ما كان يتم فى عملية الجلو او التبييض ، فان لدينا ما يدعونا لناكد ان نسبة الحمض الطليقة التى يمكن ان يحويها الدردى والشبة ، تنزع وتذيب بسبب تأثيرها على سطح القطع المعدنية ، كمية كافية من النحاس المؤكسد ، كى تعطيها هذا المظهر من البياض الكامد (اى غير اللامع) الذى يكون للفضة بالغة النقاء بعد مرورها بحمض الكبريتيك ، وقد ادى هذا المظهر الذى يأخذه البرونز ، وان كان ينحى عن طريق الدعك ، الى ظهور الخطأ الشائع الذى يزعم بان هذه القطع النقدية مصنوعة من النحاس المغشى بالفضة ، فيقول سافارى Savary فى رسائله عن مصر ان قطعة الدينى هى عملة نقدية صغيرة من النحاس المغشى بالفضة تساوى ستة ليرادات * .

تاسعا : مشغل السك

تسلم الأقراص المعدنية الصغيرة او الـ Flacon التى تم اعدادها بالطريقة التى انتهينا من بيانها ، بالوزن ، الى شيخ مشغل السك .

وتتكون ادوات السك او الرقاصات ، شأنها شأن ادوات القص ، ولكن باحجام اكبر كثيرا ، من لولب متحرك داخل صندوق او حلزونة من النحاس .

يربثت فى الطرف الأدنى من اللولب ، وبشكل ملائم ، سكة فولاذية تفوص بسهولة داخل تجويف اعد فى قمة اللولب ، وعند الطرف الآخر

(١٢) Lettres sur L'gypte ، رسالة ه اكتوبر ١٧٧٧ .

(*) الليار Liard هو نقد نحاس قديم بالغ الضالة ، كان يساوى ١/٤ سو ، أما السو Sou فهو قطعة ذات ه سنتات (١/٢ من الفرنك) اى ان الليار يساوى سنتيما وربع السنتيم (المترجم) .

وضع رقاص مزود براسين من الرصاص ، وثبتت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة اركان حديدية ، ويكلف واحد من العمال ، وهو شاب فى العادة ، بأن يضع القطع على السكة السفلية ، فيأخذ من هذه القطع حفنة بيده اليمنى ، ويسريها من بين سبائته وابهامه فوق السكة ، ويفصلها بواسطة ابهام يده اليسرى ، فى حين يكون هناك عامل آخر ، يحرص الرقاص باحدى يديه ، وهو يرقب القطع التى وضعت فى اسفل .

اما العمال فهم مدربون للغاية على هذا العمل حتى ان الشخص الذى يقوم بوضع القطع لا ينظر قط فى معظم الاحيان الى السكة العلوية، وحتى ان الشخص الذى يحرك الرقاص ينهمك فى حركته الرتيبة والمنظمة، واثقا من نفسه ، دون أن يثبت عينيه على القطعة التى توضع تحت السكة ، ويكاد لم يحدث قط ان قطعة ما قد ضربت مرتين او ان الشخص الذى يقوم بوضعها قد انحشرت اصابعه بين السكتين .

وتعانى الرقاصات من العيوب نفسها التى لاحظناها فى آلات القص، اى ان اللولب هنا مخروطى الشكل على نحو طفيف بدلا من ان يكون اسطوانيا كاملا ، وان السكة تدور مع اللولب بدلا من ان تصعد وتهبط فى سرعات منتظمة ، وينتج عن ذلك ان السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط بشكل صارم مع السكة الأخرى ، بحيث انه يندر ان يتوافق النقشان كما يندر ان يكونا ، كما هو الحال فى نقودنا الفرنسية ، فى الوضع نفسه فى كل منهما بالنسبة للآخر ، اما حركة الفتل او اللف اى الحركة الدائرية التى تتأثر بها القطعة فى اللحظة التى تنضغط فيها بين السكتين فتؤدى الى محو او امالة النقوش . ويكون عمق خط الحفر فى كلا السكتين ، وهو كبير لحد يزيد عن المطلوب ، بالاضافة الى قلة سمك الصفيحة او الورقة المعدنية سببا فى ان تقوم الاجزاء الناتئة فى احد الوجهين بدفع المعدن فى الاجزاء المجوفة من الوجه الآخر ، فتبدو نقوشها وكأنها محووة او مقطعة او متأكلة بشكل جزئى .

عاشرا : مشغل الصرافين

او مرحلة عد ووزن قطع المدينى

يكون على شيخ مشغل سك النقود الوزن نفسه والذى تسلمه فى شكل اقراص معدنية ، على هيئة قطع مدينى مدموغة (اى مسكوكة) ، حيث يستحيل أن تتبقى لديه اية فضالات (اى ليس له نسبة من وزن تالف) فى اثناء هذه المعالجة اليدوية .

وتسلم قطع المدينى ، بعد ان توزن على هذا النحو الى العداد او الصراف (١٢) .

ويخلط شيخ الصرافين بعناية قطع المدينى التى ضربت ، ثم يأخذ منها ، كيفما اتفق ، كمية معينة ثم يعد منها بضعة الوف ، ويزنها .

فإذا تبين أن كل الألوف تزن وزنا اكبر مما هو محدد لها (اى للألف منها) ، او اذا جاء وزنها اقل مما كان ينبغى ، بشكل محسوس ، يطلب الرقاق أن يجعل الصفائح اكثر رقة او اكثر سمكا بنحو طفيف (حسب الاحوال) ، ثم ينتظر انتاج (الطرحة) الثانية ليتم خلط نتائجها مع الطرحة الاولى .

فإذا اعطى هذا الخليط نحو ٧٣ درهما بالتقريب (اى نحو ٢٢٥ جراما) عن كل الف مدينى يبدأ العدادون فى العد .

وقبل ذلك يكون شيخ هؤلاء قد أعد اتماعا ورقية ، يصنع الواحد منها من نصف فرخ من ورق رصاصى اللون ، حسب بحساب وزنه منذ البداية ليؤخذ فى الاعتبار عندما توزن كل حفنة من هذه العملات ، وبعد الصرافون او العدادون قطع المدينى فوق لوحات صغيرة ، مزودة بحواف وتنتهى بمجردى للتفريغ . ويحرص هؤلاء على استبعاد القطع المعيبة ،

(١٣) من المفهوم أن الصراف هو الشخص الذى يغير ويراجع او يراقب النقود : أما العداد فهو ما نقول نحن عنه بلغتنا Compteur (والترجمة فى هذا الهامش تمت بتصرف اقتضاه النقل الى العربية) .

ثم يسلمون القطع بعد عدها على هذا النحو بواقع ٥٠٠ قطعة (فى الدفعة) ،
فاذا لم يتجاوز وزنها ١/٢ ٣٦ درهما فانه يجمع كل اثنين من انصاف الالوف
هذه ليضعها فى قمع واحد ، يقفله ، ويدون فوقه اسم العداد .

فاذا كانت بعض انصاف الالوف هذه اكبر (وزنا) مما ينبغى بنحو
طفيف ، وكانت الانصاف الأخرى اقل (وزنا) مما ينبغى بنحو طفيف ، يقوم
شيخ العدادين بخلط ٥٠٠ قطعة من النوع الاول بخمسمائة قطعة مدينى
أخرى من النوع الثانى ، ويتوصل عن طريق هذه الاحتياطات او التوازنات
الى تشكيل الوف من المدينى تتساوى فيما بينها فى الوزن مع اختلافات
طفيفة للغاية .

وعند نهاية اليوم تعد الأتباع ، وتوزن معا ، ويخصم من هذا الوزن
الإجمالى فرق وزن الورق لتتم معرفة ما ان كان العدادون قد ردوا بشكل
دقيق الوزن نفسه الذى كان قد اعطى لهم .

وتطرح الأتباع ذات الالف مدينى ، وهى على هذه الحال ،
للتداول .

فاذا كان الشخص الذى يعطى واحدا منها من هذه الأتباع سدادا
لثمن شئ او وفاء لدين ما معروفا ، وكان اسم الصراف او العداد مدونة
فوق القمع فان متلقيه لا يعده ولا يزنه ، وان كان فى بعض الاحيان
يكتفى بوزنه .

وفى ماضى ، كانت تختار من بين قطع المدينى المعيبة ، التى يستبعداها
العدادون ، تلك القطع التى تكون اقلها عيوباً ، مهما تكن اقل من الوزن
المقرر بشكل ملحوظ ، او مهلهلة ، او مجلوة بشكل رديء ، او حتى مقمرة ،
شرطية ان تظهر عليها بعض من النقوش ، كى تستخدم فى سداد اجور
العمال ، وقد اعترضنا ، من جانبنا على هذه السوءة التى تؤدى فى
النهاية الى ان تطرح فى التداول كمية لا بأس بها من نقود معيبة
او بالغة الرداءة .

الفصل الثانى

صنع القطع نوات الأربعين والعشرين مدينى

اولا : المزاج والصهر

تتم كل الخطوات التى تتصل بعملية مزج وصهر خامات القطع نوات الأربعين والعشرين مدينى ، بنفس الاسلوب الذى تحدثنا عنه بخصوص هاتين العمليتين عند صنع قطع المدينى ، والفرق الوحيد هو ان الفضة هنا تصب على هيئة صفائح بدلا من ان تصب فى شكل سبائك .

وعندنا فى فرنسا ، لكى تصب الفضة او الذهب على هيئة صفائح ، تستخدم قوالب هى عبارة عن ملقط او كلابة قوية ومتينة ، يزيد طولها عن المترين ، وتتكى الى حمالة او مسند من الحديد ، يقترب منها طرف الرافعتين (ذراعى الملقط) وينضغط ، لكى يطبق الفكك باحكام كل منهما على الآخر بواسطة قوس معقوف من حديد قاطع مزود برافعة . اما الفكك فهما كفلتان مستطيلتان من الحديد الزهر ، حفر فى السطح الداخلى لواحدة منها اخدود ينبغى ان يستخدم قالباً لمصفيحة الفضة التى تصب فيه ، وهذه الآلات التى يصعب تنفيذها (فى مصر) ، والتى تتطلب الكثير من الدقة والمهارة ، يبلغ ثمن الواحدة منها ٥٠٠ فرنك .

ومع ذلك فان الوسيلة المتبعة فى مصر كانت بسيطة للغاية واقتصادية فى الوقت نفسه .

نقد كان لدى السباك صندوق او صناديق كثيرة ، مستطيلة ، تملىء برمل خاص يستخدم فى عملية القولية (اى صب الفضة المصهورة فى قوالب) .

(١) هذه الاداة قريبة الشبه بسيف مستقيم .

ولكى يقوم العامل بتشكيل القوالب المخصصة لكى تصب فيها الصفائح ، يستخدم مسطرة من الحديد ، مزودة بمقبض من الخشب ، يفرسها لهذا الغرض فى الرمل ، ثم يخرجها منه بحذر .

وعندما يميل بوتقته ، فانه يصب المعدن مصهورا فى الفراغات التى اعدّها على هذا النحو ، والتى تبعد عن بعضها البعض بمسافات محددة ، ويسمى جاهدا للحيلولة دون ان يتشكل فى الجزء العلوى مما يكون عليه ان يكسرها او يصهرها مرة اخرى .

ويبلغ طول كل صفيحة نحو ٥ سم ، بعرض قدره ٤ سم للقطع ذوات الاربعين مدينى ، اما عرضها بخصوص القطع ذوات العشرين مدينى فيبلغ ٣ر٢ سم فقط .

وحيث كانت الصفائح تتأكسد بعض الشيء عند سطحها بفعل ملامستها للرمل وامتصاصها جزءا من الرطوبة التى كانت هذه الرمل مشبعة بها ، وحيث كان من المحتمل ان يكون قليل من الرمل قد التحم بسطح المعدن ، وهو امر سوف يؤدى فجأة الى اعطاب او اتلاف آلات التصفيح ، فقد كان يتم غسل الصفائح فى مياه حمضية ، ثم تجفف بعد ذلك بعناية .

ثانيا : آلات التصفيح

(عملية تحويل القوالب الى صفائح)

كانت اسطوانتنا ، او لفافتنا هذه الآلات ، وهى مكسوة بالصلب ، مثبتة داخل اطار من النحاس أو البرونز (٢) ، يتحكم فى حركتها . اما الجزء العلوى من المخدات او الوسادات ، وهو ايضا من النحاس ، فكان

(٢) كنا قد انجزنا على يد العمال من اهل البلاد ، وهم عارون من اية تجربة ، الآلات المختلفة لصنع القطع ذوات الأربعين والعشرين مدينى ، وقد صهرت — بعد ذلك — اجسام الرقاص الكبير وآلة التصفيح وآلات القص او القطع لصنع قنابل من البرونز ، وسلمناها الى المدفعية .

متحركاً ، لكى يصبح بالإمكان ان نقرب الاسطوانتين قليلا او كثيرا عن طريق ركائز ومكبس الضغط .

وكان محور الاسطوانة العلوى مزودا بمطحنة تدور بها عجلة كبيرة مسننة ، بشكل افقى .

وتتحرك هذه العجلة بفعل رافعة تمر فى محورها الراسى ، مثبتة فى مدارها ، ومتجاوزة قطر العجلة بقدر كاف كى تستطيع الثيران ان تدور خارج الاسطوانتين .

وبتمرير كل الصفائح (اى القوالب التى ستتحول الى صفائح او رقائق) بين الاسطوانتين لثلاث مرات او اربع على الأكثر ، مع التقريب بين الاسطوانتين على التابع عددا مماثلا من المرات ، تنقل الصفائح الى السمك المطلوب ، وهو ما يتم التأكد منه بتمريرها فى شق أو مزلق تم احداثه فى قاعدة من الصلب تسمى المعيار أو القالب * ، وحيث كانت الصفائح قد سكبت بشكل قريب فى سمكه من ذلك السمك الذى ينبغى ان تكون عليه القطع النقدية ، فلم يكن هناك ما يدعو لاعادة تحميلها ، كما يحدث فى فرنسا ، بعد تمريرها بآلة النصفيح الخاصة بالتشذيب او الترفيق .

ثالثا : آلة القص او القطع

لم يكن عرض الصنيحة ليتسع الا لقص او قطع قطعة نقدية واحدة .

وقد بنيت آلات القطع على نحو تقريبي بنفس الشكل الذى لالات قص او قطع المدينى فيما عدا ان هذه اقوى ، وفيما عدا ان الرافعة او الرقاص كان له راسان مزودان بالرصاص .

* الكلمة الفرنسية المستخدمة هى calibre وهى كلمة من أصل عربى وتعنى القالب . (المترجم) .

رابعاً : عملية الضبط *

كانت قطع العملات توزن واحدة واحدة ، وحيث كان (المعنيون) حريصين على ابقاء هذه القطع بصفة عامة فى وزن أعلى من المطلوب بنحو ضئيف ، فقد كانوا يضبطون وزن القطعة اذا ما تجاوزت اربعة دراهم ، بالنسبة للقطع ذوات الاربعين مدينى ، وذلك عن طريق بردها قليلا على سطحها او حول حافتها ، اذا ما كانت آلة القطع قد تركت هناك بعض النتوءات . ولم تكن تعاد عملية تحمية القطع كما يحدث فى فرنسا ، فى بعض من دور سك النقود قبل عملية الضبط هذه (٣) برغم أن الخامة كانت ولا بد اقل لدانة او قابلية للسحب من تلك التى نستخدمها فى صنع عملاتنا . وهكذا نراهم (فى مصر) يتفادون او يوفرون عملية معاودة التحمية أصلا ، وكذلك عملية التحمية عند برد النتوءات ، مما كان يوفر النفقة والوقت اللازمين لعملية صنع النقود .

خامساً : عملية الجلوة او التبييض

لجلو او تبييض قطع العملات هذه ، كان المعنيون يقومون بغليها ، كما يحدث بالنسبة لقطع المدينى ، فى محلول من الدردى والشبة والملح البحرى ، وبعد ذلك يقومون بتحميمها فى الفرن ، ثم يقذف عليها بمسحوقى ملح البارود وملح النوشادر ، ثم تغسل وتجفف بدعكها بعناية ، وبذلك

* ajnstage ويسمى العامل ajusteur ، ويسمى بلغة اهل الصناعة المماير، كان المعنى المقصود هنا هو عملية ضبط الوزن وهذا ما رأيت استخداه هنا لكى لا يختلط المعنى بعملية قياس المعيار .

(٣) لم تكن تحدث على الدوام عملية تحمية للقطع النقدية قبل ضبطها فى مختلف دور سك النقود فى فرنسا ، وان كانت هذه العملية ظلت تمارس باستمرار (فيما مضى) فى دار سك النقود فى لاروشيل ، وقد اقتنعنا التجربة أن بالإمكان استبعادها دون حدوث أية اضرار .

ياخذ السطح مظهرا فضيا ، كما سبق أن قلنا عند حديثنا عن عملية
الجلوة التى تمر بها قطع المدينى .

سادسا : عملية السك او النقش

تسك هذه العملات بواسطة رقاص قوى ، بنى على نفس الاسس
التى نهضت عليها الرقاصات او الروافع التى تستخدم فى صنع الذهب
او قطع المدينى .

الفصل الثالث

صنع العملات الذهبية

اولا : عملية الصهر

كان الذهب الذى يتم توفيره عن طريق اليهود ، يسلم كقاعدة الى دار سك النقود محولا الى سبائك بالعيار المقرر لصنع العملات الذهبية ، اما الافراد ، فلم يكونوا ليوفروا قط قطعا من الذهب تستخدم فى التبادل ، وكان اليهود يشتررون لحسابهم تراب الذهب الذى كانت تجلبه القوافل . وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة فى الضربخانة ، وكان الشخص الذى يوكل بذلك فى العادة هو معير الذهب (المعيارجى) الذى كان يصهره باستخدام منفاخ ، كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ، ويحتفظ لنفسه (مقابل ذلك) بكمية صغيرة منه (٤) .

وكان تراب الذهب يحتوى فى العادة على بعض الاجسام الغريبة ، ويحتاج لان يصهر بعناية شديدة ، مرتين على الاقل ، وان ينقى من الشوائب لكى تصنع منه سبائك متجانسة المعدن لذنة مرنة قابلة الطرق والسحب . ويتطلب تراب الذهب كى يتم صهره بالاضافة الى كمية من البورق (البوركس او بورات الصودا) ، درجة حرارة عالية للغاية ، اعلى بكثير مما يتطلبه الذهب الذى تمت من قبل تنقيته ، وترتفع نسبة التلف او الفاقد من المواد المتبخرة او التى تتحد بالبورق لتتحول الى رواسب الى $28/100$ ، ولكن عندما يعاد صهره مع المزاج (بالاضافة الى المعدن الذى يمزج به) فان تلف الوزن لا يتجاوز فى هذه الحالة $4/100$.

(٤) كانت نسبة الفاقد او التلف المسموح بها عند صهر الذهب تصل

الى $2/100$.

وقد اعطت تجارب تعبير عديدة أجريت فى دار سك النقود بباريس،
تمت على يد السيدين شيفيو Chévillet وشوديه Chaudet
المعيرين ، وفى حضور السيدين دارسيه Darce المفتش وبريان
Bréant المراجع ، اعطت العيارات الآتية عن قطعة عملة ذهبية

واحدة من اصدار القاهرة : ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ وعن قطعة
اخرى ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ولا يمكن ان نرجع هذه الاختلافات
التي لا تقدمها فى معظم الأحيان ، عمليات فحص أو تعبير تجرى على قطعة
نقد واحدة ، الا الى عملية الصهر غير الدقيقة أو المعيبة لتراب الذهب الذى
كان قد استخدم فى صنع قطع النقود القديمة التي يتصل الأمر هنا بها .

ثانيا : عملية المزج

كان كل الذهب المشغول أو الذى يحول الى نقود يمزج بالفضة ،
وتكسبه عملية المزج هذه لونا شاحبا ، أصفر شافيا ، يضرب الى خضرة
خفيفة ، ويقترب من مظهر النحاس الأصفر ، أو النحاس المزوج بالزنك .

مثل هذا الاسلوب (فى المزج) ظل متبعاً فى فرنسا حتى فترة
لا تزيد على قرن ، ولا تزال الجنيهات فى انجلترا تمزج بالفضة .

ومع ذلك ، فقد جذبت أوروبا أن تمزج الذهب بالنحاس لأنه أرخص
ثمنا ، ولأن المزيج الناتج عنهما معا يكون أكثر صلابة ، وأكثر قابلية لأن
يعطى سطحا أكثر استواء وأكثر بريقا ولمعانا ، فاللون الأحمر الذى يعطيه
النحاس للذهب أكثر نضارة وأكثر جذبا للعين عن هذا اللون الشاحب ،
المائل للخضرة الذى تضفيه عليه الفضة ، ومع ذلك ، فتلك على الأقل
هى قوة العادة التى تجعل أهل البلاد لا يظنون أن لويساتنا هى عملات
ذهبية ، أو انها جيدة المزج ، بسبب من لونها الأحمر ، وهو أمر
كان يكسبها نوعا من عدم الثقة (فى نظرهم) .

وفى كل بلدان الشرق ، حيث تستخدم الفضة فى عملية المزج ، نراهم
يجدون فى البحث ، بأساليب مختلفة ، لاكساب المعدن بريقا أكبر ،
وأصفرارا أشد واقرب الى اللون الأحمر ، هو من خواص الذهب الخالص،
وسنتناول هذه الأساليب عند حديثنا عن عملية الصقل أو الجلوة .

ثالثا : عملية التعبير (قياس العيار)

لكى يتم التأكد مما اذا كانت السبيكة الموردة الى دار سك النقود من العيار المطلوب ، وهو عيار $16\frac{24}{22}$ (٦٩٨ من الالف) كان يؤخذ من طرفيها ووسطها (٥) درهما ونصف الدرهم ($118\frac{1}{100}$) دراهم (من الذهب ، اى مايعادل الوزن الذى يسمى : مثقال (٦) .

بعد ذلك يضاف اربعة دراهم ($12\frac{211}{100}$ جرا) من فضة القروش الاسبانية فى شكل كرتين ، يبلغ عيارها من ٩٠.٦ الى ٩١.٠ (من الف) .

وهذه العملية ، هى تلك التى نشر اليها فى فرنسا باسم inquartation لان الذهب يشكل هنا الربع من السبيكة : لكنهم فى مصر ، لا يحرصون ، كما هو الحال فى فرنسا ، على تمرير هذا المزيج اولا فى البوتقة او المصهرة ، وصهره مع الرصاص بالطريقة نفسها التى تتبع عند قياس عيار الفضة ، وهذه عملية تجهيزية تهدف الى فصل الذهب والفضة عن المعادن الاخرى التى قد تكون ممتزجة بها .

وبعد ان يزن المعبر ، باكبر قدر ممكن من الدقة ، كلا من الذهب ، المطلوب تعبيره ، والفضة منفصلين ، ثم يزنهما معا بعد ذلك ، يضعهما فى قاع بوتقة صغيرة من الفخار يدخلها فى فرن كور دائرى الشكل تؤجج نيرانه بواسطة منفاخ (٧) ، ويستخدم المعبر مسحوق البورق أو بورات

(٥) كانوا يكتفون قيل مجيئنا بأن ياخذوا كيفما اتفق قليلا من الذهب من احد طرفى السبيكة مما قد يؤدى الى الحصول على نتائج خاطئة ، اذ يحتل أن يكون بالسبيكة نفسها اختلافات فى العيار اذا لم تكن الخامة قد صهرت بشكل جيد أو سبكت كذلك على نحو جيد .

(٦) انظر دراستنا عن الاوزان العربية (الكتاب الاول من هذا المجلد) .

(٧) المنفاخ المستخدم هنا هو نوع من التامبخ السماء المنفاخ ذو القربة ، ولكنه بدلا من أن يوضع بشكل افتى ، يوضع رأسيا ، ولهولكن بحجم اصغر ، الشكل نفسه الذى لفوانيسنا المصنوعة من ورق متفضن .

الصودا كمدر ، ويعنى بتقليب الذهب والفضة بقضيب صغىر من الحديد حتى ياتى المزج بالغ الدقة (٨) .

وعندما يصبح المزيج فى حالة انصهار تام ، يصبه المعير من ارتفاع معين فى كبسولة من النحاس مليئة بالمياه ، مما يؤدى الى تفتت المزيج ، وتحوله الى حبيبات معدنية .

وبعدئذ يصفى الماء وتجفف الكبسولة ، وتجمع كل الحبيبات بدقة ، ثم تسطح أو ترقق فوق ركامة من الصلب تلك القطع (من المزيج) التى بقيت فى حجم كبير ، وتقسم بواسطة مقص (من النوع الذى يستخدمه الصاغة) .

وبعد ذلك يوضع الذهب بعد ان يقص على هذا النحو فى مطرية (**) ويصب عليه فيها نحو مائتى جرام من حمض النيتريك .

وهذه المطرية التى يستخدمها المعير مصنوعة من زجاج ابيض ، ولها شكل كرة صغيرة ، ذات رقبة طويلة ، وترد فيها خور تبرص (٩) .

ويضع المعير مطريته فوق فحم مشتعل فى برمة أو برنية صغيرة (**) ويؤجج النار بواسطة مروحة من الريش (١٠) ، ويواصل عملية الطلى حتى

(٨) اذ كان من الممكن ان تلتحم بعض شذرات الذهب بالقضيب الحديدى كنا نأمر بامسك البوتقة بملقط مسطح ، لتتم عملية المزج هذه بحرص تام .

(**) اثناء زجاجى طويل العنق ، والجمع مطرات ، من العربية مطرة بمعنى قرية (المترجم) .

(٩) كى لا تنكسر هذه الزجاجات اثناء عملية النقل ، وهى فى حد ذاتها هشة ، يحيطونها بجداول من سعف النخيل أو الطحلب البحرى .

(**) اثناء خزفى يستخدم فى طهو اللحوم .

(١٠) لا يعرف القوم فى مصر قط استخدام المناخير اليدوية ، وبدلا من هذه الاداة المكلفة لا يستخدمون لتأجيج النار أو لاشعال الفحم الا نوعا من المراوح المصنوعة من الريش أو من سعف النخيل تسهى مقشاة (والكلمة الاخيرة واردة فى الاصل بلفظها العربى) ، انظر اللوحة رقم ٩ من الفنون والحرف — الدولة الحديثة .

لا تظل هناك فقامت حول الذهب وهو الأمر الذى يتأكد منه ، بسحبه للمطرية لحظة وتركه السائل قليلا ليهدأ ويبرد .

ويبقى الذهب ، بعد ان يتم انفصاله عن الفضة ، التى تكون قد ذابت كلية بفعل حمض النيتريك ، مترسبا فى قاع المطرية على شكل خزرات ذات لون أرجوانى قاتم . ويصفى المعبر حمض النيتريك بعد ان يهدأ ويصبح رائقا للغاية ، ولكى يستخلص كل ما فى المطرية من ذرات (ذهب) ، ولكى يفصل ذرات الذهب (المترسبة) جيدا ، يقلب المطرية فى طبق فنجان من البورسلين ملىء بالمياه الرائقة (١١) .

أما البخار الذى كان بالمطرية ، وهى لا تزال بعد ساخنة ، والذى كان قد حل فيها محل الهواء ، فيتكثف فجأة عند احتكاكه بالهواء البارد ، ليتشكل فراغ فى داخل الإناء ، يصعد فيه الماء فدر تكثف البخار ، ويفصل المعبر ، بهذه المطرية ، التى تبقى على الدوام رطبتها مغبورة فى الماء ، ذرات الذهب ، لتتزل بعد ذلك فى الطبق ، عند رفعه للمطرية .

بعد ذلك يترك المعبر الماء ليهدأ ، ثم يصب منه ذلك الجزء الذى صار بالغ النقاء ، أما ذرات الذهب ، التى وصفناها بأنها ذات لون أرجوانى قاتم فهى قليلة التأثير بالأكسجين حتى أنه بسحقها قليلا ببدقة من العقيق أو الشبب فإن الجزء الأكبر منها يستعيد بريقه من جديد ويتجمع فى شكل كتلة مستديرة ، تبدو سائلة مثل بثرة من الزئبق ، وإن كان لها بريق ولون الذهب ، وهذه الكرية التى قد نزلها ذهباً مذاباً ، ليست سوى ذرات من الذهب ، سوف تنفقت دون أدنى التحام إذا تبخر الماء .

أما الماء الذى يبقى ، والذى يمكن أن تظل عالقة به بعض ذرات الذهب ، فيصب مع ذرات الذهب فى بوتقة صغيرة من الحجر الرملى ، وينزل المعبر من الطبق ، فى هذه البوتقة ، ذرات الذهب عن آخرها .

وبعد ذلك يضع بوتقته فى فرن شبيه بفرن الحداد ، وعندما يتبخر الماء وتجف البوتقة ، يتسيف (الى البوتقة) مسحوق البورق (أو البوراكس) الذى ينبغى استخدامه كحذر .

ويشكل الذهب المصهور في هذا المدر الذي تحول الى سائل ، بقعة أو نقطة تبرد على الفور ، بمجرد أن تسحب البوتقة ، وقبل أن يتحول البوراكس عن حالة السيولة التي هو الان عليها .

ويصب المعير كل هذا في الماء ، ليتحلل البوراكس ، ويحصل على زرار دائري ، نقي وكامد عند سطحه ، خالياً بعض الشيء ، ولا يضم سوى الذهب الخالص .

ومهما تكن المهارة والعناية التي يمكن أن تتم بها هذه العمليات اليدوية المختلفة ، فإنه يكاد يكون مستحيلاً ألا يزيل حمض النيتريك ، والماء وبورات الصودا بعضاً من جزيئات الذهب ، والا يلتحم بعض منها بالمدقة ، وبالاتية المستخدمة ، وكذلك بالبوتقة ، وعلى هذا فإن الطريقة التي انتهينا من وضعها لا يمكنها أن تكون على نفس الدرجة من الثقة والدقة اللتين تقدمهما الوسيلة التي ننتهها نحن في فرنسا .

نبعد أن ننتهي نحن من إجراء عمليتي « التفضيض » (*) inquartation والتصفية نحول المزيج من الذهب أو الفضة ، الى ورقة ضيقة ورقيقة ، عن طريق تمريره بألة التصفيح ، ثم تطوى هذه الورقة لطف حول نفسها بشكل لا تكون الطيات معه متلاصقة ، وبحيث تترك مسافة كافية بين هذه الطيات .

وتقوم مياه النار المستخدمة في هذه العملية ، بدرجة من التركيز أقل مما تكون عليه في هذه العملية في مصر ، بإذابة الفضة دون أن تهدم تلاحم جزيئات الذهب التي تظل متجمعة في شكل ورقة مطوية ، تجف وتسخن بشدة داخل بوتقة . وعندئذ تتقارب جزيئات المعدن وتزول الأكسدة التي علفت بها ، وتحفظ ورقة الذهب التي نسميها قمعا (أو قرطاسا) بقوام متماسك ويمكنها أن تبسط دون أن تكون بحاجة لكي تصهر قبل ذلك .

ولو أننا كنا نستخدم مياه نار شديدة التركيز ، لكنت قد فصلت جزيئات الذهب (بمعنى أنها افقدت تماسكها) ولحولتها الى ذرات متأكسدة

(*) وهي عملية تتم بأن يضاف الى الذهب والنحاس ثلاثة اضعاف وزن الذهب من الفضة قبل صهر هذا المزيج (المترجم) .

بنحو طفيف ، ولمى هذه الحالة لن يتيسر لنا الحصول على تمع ، وتصبح
بازاء عملية فاشلة أو يكون علينا ان نمر ببراحل اخرى كما هو الحال
فى مصر .

ولم تسمح لنا استحالة صنع آلة تصفيح دقيقة للحد الكافى بانحول
المعدن الى شرائح او صفائح بالغة الرقة ان ننقل الذهب من مصر فى شكل
اتماع وان كنا قد ادخلنا هناك طريقة ان نضيف كمية بعينها من حمض
النيتريك ، اشد تركيزا ، بعد ان نكون قد صفينا مياه النار التى حللت
انفضة والنحاس الملتحمين (او المزوجين) بالذهب ، وذلك لتخليص الذهب
من آخر ذرات المزاج او المعدن المضاف .

ويقوم مصر (بضمة ثم بكسرة مشدودة على الياء) دار سك النقود
بنفسه باعداد ماء النار اللازمة له ، وذلك بتقطير الشبة (سلفات
الألنيوم) والنيترات (نترات البوتاسيوم) .

أما حمض السلفور المتحد بأوكسيد الالومنيوم — ذلك ان له مع
البوتاس الفة أكبر مما له مع حمض النيتريك ، بتحليل نترات البوتاسيوم ،
ليشكل ملحا محايدا مع البوتاس ، أما حمض النيتريك فيتصاعد ويتبخر .

وتتم عملية التقطير فى نوع من الجرار المصنوعة من الحجر الرملى او
فى آنية من الفخار مخروطية الشكل ، تشبه على وجه التقريب تلك التى
نسبها فى فرنسا خمسية quine والتى نثبت عليها قبة زجاجية لها رقبة
وفتحة على شكل منقار . وتلتحم هذه القبة برقة جهاز التقطير بواسطة
طين صلصالى ، أما الفتحة التى هى على شكل منقار فتؤدى الى رقبة
زجاجية او بالونة من الزجاج الأبيض ، مضمورة فى الماء .

وكان هذا المعمر مسيحيا ارمنيا ، وهو الوحيد فى مصر الذى كان
يستحوذ وحده ، منذ سنوات طوال على فن انتقل اليه عن طريق سلسلة
متعاقبة من الاجيال فى عائلته ، وكان ، هو ، ينظر الى فنه هذا باعتباره
علما عميقا وفنا عجيبا ، ولقد اعترته دهشة بالغة حين رأى الشبان
الفرنسيين الملتحقين بادرة النقود ، والذين لم يرثوا قط عن آبائهم هذا
التراث من الاسرار الملفة ، والذين لم يتخذوا من ذلك قط حرفة لهم ،
يعرفون ، برغم كل هذا طريقة اعداد ماء النار وطريقة قياس عيار الذهب ،

وقد تضاعفت دهشته حين اكدنا له ان مياه النار يمكن ان تعد بطرق اخرى عديدة غير تلك التى يعرفها ، وذلك على سبيل المثال بان نقطر حمض الكبريتيك اما مع سلفات الحديد او مع نترات البوتاسيوم ، وقد اجرينا تجارب على ذلك امام عينيه وان كان ، هو ، لم يصدق قط اننا قد توصلنا الى النتيجة نفسها التى يحصل عليها فى العادة ، ولم يقتنع بذلك الا عندما أجرى بنفسه تجربة مقارنة مع حمض النيتريك هذا ، نجحت بقدر ما نتجح طريقته .

ولقد ادخلنا على وسائله او اساليبه من التخسينات قدر ما كان ممكنا لفسا ، وذلك باستبعاد الوقود ، وبتلطيح الانابيب بدقة ، وبتكثيف حمض النيتريك فجأة ، وقد كان من قبل يترك جزءا منه فيتطاير من تلقاء نفسه .

رابعا : الحداة او الطرق

عندما تصبح السبيكة فى عيارها المحدد ، تسلم الى الحداة ، وهو نفسه الشخص الموكل باشغال الحديد ، فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لونا احمر فى لون ثمار الكريز ، ثم يطرقها ليصنع منها قضبانا مستديرة ، يبلغ قطر الواحد منها نحو ثمانية ملليمترات ، يرقق عند قمة طرفيه ليصبح بالامكان تمريرها من جهاز السحب .

ويسمح فى هذه العملية بتالف او فاقد قدره $20/100000$ أى ربع الواحد فى كل ألف .

خامسا : عملية او مشغل السحب

بعد ذلك يتم تمرير الذهب فى جهاز السحب ، وتتم هذه العملية فى المشغل نفسه الذى يتم فيه مد او سحب الفضة (١٢) عند صنع قطع المدينى، وكان يكتفى ان تمرر اسياخ الذهب ثلاث مرات او اربعا بلاداة السحب حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه (فى كل الاسياخ) ويبلغ نحو خمسة او ستة ملليمترات .

(١٢) يسمى العامل الذى يقوم بسحب او مد الذهب : مداد ،

أما نسبة الفاتد والتالف المسموح بها فى هذا المشغل فتبلغ بدورها ربع الواحد فى الألف .

سادسا : عملية أو مشغل القطع أو القص

تجزأ قضبان أو أسياخ الذهب التى تخرج من عملية السحب وهى على شكل أسطوانات صغيرة يبلغ طول الواحدة منها نحو خمسة الى ستة ملليمترات ، على نحو التقريب (١٢) .

ويقوم عامل بتمرير القضيب الذهبى فى ثقب تم احداثه فى دعامة أو ركيزة من الصلب يدعم طرفها بقطعة من الحديد تستخدم كمنظم أو ضابط .

ويقوم عامل آخر ، يحمل ازميلا ، مقطرة سنه ، بقطع القضيب الذهبى بالطرق بمطرقة فوق راس الازميل ، وتقريبا بقدر الامكان من دعامة الصلب .

وفى هذا النوع من العمل ، يسمح بنسبة التالف نفسها التى يسمح بها فى العمليات أو المراحل الأخرى .

سابعا : عملية التسطيح أو الترصيع

تتسطح أو تترصع كل أسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى، سكتة غير مدموغة .

وهناك عامل (١٤) يضع الأسطوانة الذهبية الصغيرة ، وهى واقفة ، فوق السكة الفولاذية الدنيا ، وهناك كذلك عاملان آخران ، يحدثان حركة سريعة فوق السكة العليا بواسطة رقاص قوى مزود براسين من الرصاص، فيتم ترصيع الأسطوانة بضربة واحدة .

(١٣) يسمى العامل الذى يقوم بقطع أو تجزئة القضبان الذهبية الى أسطوانات بالقطاع (بشدة على الطاء) أى الشخص الذى يقوم بالقطع .
(١٤) يسمى العامل الذى يسطح أو يرصع : الرصاع (بشدة على الصاد) .

وهذه الضغطة القوية والسريمة ، والتي ترفع درجة حرارة القطعة الذهبية التي لا يمكن انفسان ان يضمها في كف يده على الفور دون ان تحترق اصابعه ، تحدث في بعض الاحيلن تمزقا في حواف القطعة ، وان كان لا ينظر الى هذا النعيب او الخلل باعتباره دافعا لرفض العملات التي تأثرت به ليستوجب الامر بالتالي اعادة صهرها .

ويسمح في هذه العملية بنسبة فائتد او تالف قدرها ١٠٠٠٠/٧٥ اى ثلاثة ارباع الواحد في كل الف .

ثامنا : عملية ضبط الوزن *

يزن العامل الموكل بضبط الوزن بعد ذلك كل القطع النقدية واحدة فواحدة ، ثم يدورها بواسطة مقراض او مقص ، محاولا جهده ان يعطى لكل واحدة منها ، وبأكبر قدر من استطاعته ، الوزن الذى لابد ان يكون لها، ثم بعد ذلك يسلمها الى شيخ العمال الموكل بعمل اطار الحافة .

وتقدر نسبة التالف والفائتد المسموح بها في هذه العملية ١٠٠٠٠/٥ اى نصف الواحد في الالف .

تاسعا : عملية الترقيق

لا تكون القطع حتى هذه المرحلة ، وبعد ان تم ترصيعها وضبط وزنها ، مرتقة او مسطحة بالقدر الكافى ، ونضلا عن ذلك فانها لم تصبح بعد ، على الاطلاق ، لا جيدة الاستدارة ولا متناسقة السمك ولا موحدة القطر ، فمنعطى ، وهى على هذه الحال ، الى العمال الذين يطرقونها ويرتقونها (١٥) ، وذلك بطرقتها فوق قاعدة من الصلب ، وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الراس .

* كلمة اهل الصنعة المستخدمة هنا هي التعمير ويسمى العامل هنا المعايير لكننى آثرت ترجمتها على هذا النحو لانه أكثر مطابقة للمعنى المقصود من جهة ولكى لا يختلط المعنى على القارئ بمعنى قياس عيار الذهب . (المترجم) .

(١٥) يسمى العامل الذى يتوم بعملية الترقيق : منكيس .

وعن طريق هذه العملية ، يتوصل العمال الى اكتساب العملات
سمكا متناسقا ، والى جعلها اكثر رقة واستدارة بقدر الامكان .

وتماثل نسبة التالف او الفاقد المسموح بها فى هذه العملية تلك
النسبة المسموح بها فى العملية السابقة .

عاشرا : صنع الاطار فوق الحافة

توضع قطعة العملة (او بالاحرى قرص العملة لانها لم تضرب بعد)
التي يراد وضع اطار حافتها بين لوحتين صغيرتين ومستديرتين من الصلب ،
لهما قطر اصفر على نحو طفيف (من قطر قرص العملة) بحيث تتجاوز
حافة هذا القرص المعدنى والذي سيتلقى الدمغ فيما بعد حواف اللوحتين
اللتين سينحصر وينضبط القرص بينهما .

وتزود كل واحدة من هاتين اللوحتين عند منتصف سطحها الخارجى ،
بقمة مدببة على هيئة محور او قطب ليدخل هذان المحوران ، كلاهما فى
واحدة من زراعى ملقط مزود بزنبرك .

وعندئذ يقوم العامل بدرجة القطعة الذهبية ، على حافتها ، داخل
حز او اخدود محفور فى الصلب ، وحيث ان احتكاك قطعتى الصلب لا يتم
خارجيا الا عند نقطة تلامس القضيبين اللامعين او المصقولين على نحو جيد
والمشحيين بالزيت جيدا مع طرفى (او زراعى) الملقط ، فى حين ان الاحتكاك
لا يحدث داخلها ، بكل اتساعها ووسطها المحرز على شكل مبرد فوق
الوجهين الكامدين (غير اللامعين) لقطعة الذهب (قرص القطعة) ، فان
هذه القطعة الذهبية وكذلك لوحتى الصلب تدوران مما كما لو كانت هذه
الاشياء تشكل كلا واحدا بين يدى الملقط ذى الزنبرك .

وبهذه الطريقة تصبح حافة القطعة الذهبية مسننة ومنقوشة على
نحو خفيف ،

(١٦) ويسمى العامل الذى يصنع اطر القطع الذهبية بالعربية زنجرلى
او زنجيرلى ، وهى كلمة تركية انتقلت الى العربية الدارجة ، وفى
القسطنطينية يطلق هذا الاسم على بعض القطع الذهبية .

أما نسبة الثآلف والفاقد المسحوح بها هنا فهي النسبة نفسها المسحوح بها فى العملية السابقة .

حادى عشر : عملية الجلوة

لم يعد يتبقى الآن سوى القيام بجلو القطع الذهبية (أو الاقراص الذهبية) قبل الشروع فى سكها .

ولذلك ، فهي تغلى فى محلول الشبة (سلفات الألمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) ، بغية انتزاع طبقة خفيفة من الاوكسيد والشحوم التى تلوث وجهيها .

وبعد هذا توضع فى مجرفة من الحديد ، ويتم تسخينها فى داخل فرن حتى تحمر .

ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) (١٧) ، وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الرقراء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) ، وتكرر هذه العملية مرتين ، ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وارزجحتها داخل المجرفة الحديدية .

وعن طريق تحلل الاملاح ، يتكون حمض هو خليط من النترات والموريات ، وربما قليل مع حمض الموريات المؤكسد ، ويقوم هذا الخليط بجلو سطح الذهب بشكل تام ، اذ يقوم باذابة الاكسيد المترسب على السطح .

ويحتفل كذلك ان تؤدى بعض اكسدة خفيفة للذهب الى اكسابه لونا بالغ الحيوية واعطائه صفارا اكثر كثافة ، واكثر قربا من لون الذهب الخالص .

(١٧) يستخدم فى بعض الاحيان لاعادة البريق الى الذهب ، ملح زئبقى أو مصعد (بشدة على العين) يسمى بالعربية بالسليمانى .

وحيث يتم اخضاع الذهب من عيار مرتفع لفعل هذه الأملاح ، فإنها تكتسب في معظم الأحيان بصيصاً من لون احمر ارجوانى .

وترتفع نسبة الفاقد والتالف المسموح بها في عملية الجلولة الى ٢٥/١.... أى ٣ ١/٢ في كل الف ، وهى نسبة كبيرة لحد زائد .

ثانى عشر : الدمغ أو المسك

بعد ذلك يتم ضرب الأقراص الذهبية بفعل رقاص قوى لا يستخدم الا عند سك القطع الذهبية ، وتمثل فيه العيوب نفسها التى تتمثل في الرقاصات المستخدمة في ضرب قطع المدينى .

ويقوم شيخ العمال ، بوضع القطع تحت السكة ، ويكنى عاملان قويان لإدارة أو تشغيل الرقاص .

الفصل الرابع

حفر السكات

يكاد يكون مجهولا فى الشرق ، فمن الحفر على المعادن . اذ ان رسم وتجسيد الأشكال من الامور التى حرمها الدين ، وهناك ، يقتصر هذا الفن على نقش قطع المجوهرات وحفر اختام من المعدن او من الأحجار شديدة الصلابة .

وهنا ، فى كل دار لسك النقود ، يوجد عامل موكل بحفر السكات بصفة خاصة، ولعل من العسير ان نعثرفى مكان آخر (فى مصر) على شخص غيره يمكنه ان يقوم مقامه ، ويقرر المفريزى(١) ان عبد الله المأمون، بعد ان جمع كل امبراطورية الخلفاء تحت طاعته ، لم يجد حرفيا واحدا ليقوم بحفر سكة تسك بها الدراهم ، وتم حفرها تبعا لذلك بواسطة العجيبة ، على النحو الذى يتم به حفر الاختام .

اما فى دار سك النقود بالقاهرة ، فكان احد ابناء الافندى (المشرف على ادارة النقود) هو الموكل بحفر السكات التى تستخدم فى صنع العملات المختلفة .

وتعد السكة ، او قطعة الفولاذ المخصصة لحمل الشكل الذى ستكون عليه قطع النقود ، على يد صانع الاقتال ، الذى يطلق عليه فى العربية اسم الساعى .

ويقوم الحفار بازالة سقاية هذه القطعة الفولاذية ثم يحفر عليها بواسطة مخصف او ازميل الحروف والزخارف التى تقرر استخدامها فى كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقايته (*) بعد ذلك .

(١) ص ٣٣ من مقالته عن النقود الاسلامية، ترجمة المسيو دى ساسى .
* تتم سكاية الحديد او الفولاذ عن طريق تبريدهما فجأة بعد ان تبلغ بهما درجة حرارة عالية بالقدر الكافى ، ويكتسب المعدن بهذه العملية قدرا كبيرا من الصلابة والمرونة فى وقت واحد . (المترجم) .

أما في فرنسا ، فيقوم الحفار الملحق بدار سك النقود بباريس ، وفي بعض الأحيان يقوم بذلك أشهر الحفارين الذين يتم اختيارهم في مسابقة ، بتكوين وحفر النموذج أو النمط الذي ينبغي استخدامه ، ليس فقط بالنسبة لدار سك النقود بباريس وحدها ، وإنما كذلك لكل دار سك النقود بالملكة ، وعندما يتم اختيار واعتماد الشكل الأفضل فيما يبدو ، تشكل السكات — القوالب التي تستخدم في استنساخ أعداد لا حصر لها من النمط المختار بأكبر قدر من الدقة والامعان .

لكن عكس ذلك هو ما يحدث في الشرق ، ففي كل مرة نستهلك أو نتلف فيها سكة ما ، يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ، ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها (٢) وبرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المتبنى فإن لكل سكة خاصيتها التي تختلف فيها مع الأخريات ويمثل ذلك شكل الحروف وعمليات التنقيط والزخارف الخ ، مما يجعل مهمة المزيين بالنقطة اليسر ، وما يؤدي إلى استحالة تمييز قطع النقد الزائفة .

وكان من المعتاد كذلك الاحتفاظ ببعض من عهود مختلفة للاسترشاد بها في صنع نماذج على أساسها ، ومع ذلك فحيث لا يوجد أي تمبر أو نظام أو انتظام يحكم المؤسسات العامة عند الشرقيين عادة ، فلهم لم يفكروا هناك ، كما حدث في فرنسا ، في تكوين سلسلة غير مقطوعة من كل السكات التي حفرت في كل عهد ، مع أن مثل هذه السلسلة أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة لتاريخ وتطور هذا الفن ، بل كذلك بالنسبة للتاريخ التاريخي للمملكة الفرنسية ، لكننا لم نجد في دار سك النقود بالقاهرة إلا عددا بالغ الضالة من السكات القديمة ، فقد استخدمت الأخرى (أي التي اختفت) ، عن طريق إعادة طرقتها في صنع سكات جديدة .

(٢) هناك موروث ديني يحول دون تحطيم السكة التي تحمل شعارات إسلامية إلا أصيب فاعله بحالة من اليأس والقتوط ، ولا بد أن ينصرف للذهن هنا إلى الدراهم والدنانير ، أما الغاية من هذا الموروث أو التقليد أو البدأ فهي منع تحريف أو صهر نقود الأمير الحاكم ، وقد جرمت القوانين واللوائح في البلدان المختلفة هذه العملة أو الجريئة وقررت لها عقوبات تتفاوت في خطورتها .

القسم الثالث الادارة

اولا : الرقابة والادارة

كانت رقابة وادارة دور سك النقود ، كامر لابد منه ، محط انظار ومثار اهتمام الامراء والحكام ، حتى ان هذه الادارة كانت تعتبر ، بخلاف اهميتها الطبيعية فرعا هاما على الدوام من فروع الموارد العامة .

وقد مارس الخلفاء الاوائل حتى هارون الرشيد ، باشخاصهم ، مهمة التفتيش على صنع الدنانير والدراهم ، وان كان الرشيد قد ارتأى ان الواجب يقتضى منه ان يعمد بالمسكوكات النقدية الى جعفر البرمكى، وقد كان هذا الامر واحدا من الاسباب التى اسهمت فى ظهور اسم هذه الشخصية الشهيرة فى سماء الشرق ، اذ لم يسبق لاحد من قبله ، حسب قول المتريزى ، ان تمتع بمثل هذه الميزة .

ومنذ ان دخل المسلمون مصر ، كان اميرها الحاكم يراقب النقود المضروبة بسكة الخلفاء .

وحين أصبحت مصر مقرا لاحد الخلفاء ، فقد مارس هذه الرقابة بنفسه ، او عهد بها الى وزيره او الى واحد من ضباطه .

وقد استولى السلاطين المماليك الاوائل ، منذ استحوذوا على حكم مصر ، على عملية صنع النقود ، وان احتفظوا فى بعض الاحيان ، بسكة الخليفة كبقية من ولاء .

وحدث الشيء نفسه فى عهد سلاطين القسطنطينية ، وحين احتفظ الباشاوات بكل السلطة التى خلفها عليهم الباب العالى ، فقد كلفت الرقابة على دار سك النقود تتم اما بواسطتهم مباشرة واما بواسطة واحد من ضباطهم او موظفيهم او بواسطة مندوب خاص يرسله الباب العالى ، ومع ذلك نحين استطاع البكوات المماليك ان ينتزموا السلطة من الباشا ، غير تاركين له الا بعض مظاهر شرفية لا فاعلية لها ، فقد كان على هذا الباشا ان يتخطى عادة الى البك شيخ البلد عن ادارة دار سك النقود

مقابل اتاوات ثابتة . وعندما افلت الممالك كلية من قبضة الباب العالى فقد استولوا بشكل تام على ادارة دار سك النقود وعلى الأرباح التى كانت تدرها .

وعندما دخل الفرنسيون القاهرة وكلت الينا اللجنة الادارية التى شكلها القائد العام بصفة انتقالية ، والتى كانت تتكون من السادة مونج Monge وبرتوليه Berthollet عضوى الجمع الفرنسى وماجاللون Magalon القنصل العام مهمة التفتيش على ادارة سك النقود ، وتركت لنا سلطة تعيين معاون .

وقد اقتضى مرسومها الصادر فى ١٧ من ترميدور من العام السادس (١) ان تصدر الاوامر الضرورية لكى تدار على الفور كل اعمال دار سك النقود على النحو الذى كانت تدار به من قبل .

وبعد ذلك تم تعيين أمين صندوق موكل فى الوقت نفسه بتبديل وصرف العملات طبقا للتعريفه الصادرة بشأنها (٢) .

وفيما بعد ، عين مراقب لدار سك النقود بالقاهرة ، حيث كان يوجد مراقب لكل واحدة من الادارات الفرنسية .

وكانت وظائفنا ، بصفة مطلقة ، هى الوظائف نفسها التى يقوم بها مفوضو الحكومة فى دور سك النقود الفرنسية ، اما الحسابات التى كانت تحرر بالعربية بمعرفة الأمندى الموكل بعملية الصنع تنظم وتفحص وتراجع ثم تسلم عن طريقنا باللغة الفرنسية الى الادارة المالية ، والى لجنة خاصة عينت لمراجعتها ومطابقتها وضبطها بشكل نهائى .

(١) ٢٥ يوليه ١٧٩٨ .

(٢) انظر هذه التعريفه فى صفحة ١٧١ و ١٧٢ .

ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال

يورد المقریزی فی وصفه التاریخی والطبوغرافی لمصر (**) ، ان ادارة مصنع النقود كانت فی الماضي (بالنسبة لعصره) من اختصاص قاضی القضاة والموظفین الذین یأتئمهم ، ولكن هذا العمل فی عصره — ای فی عصر المقریزی — لم یعد یعهد به الی مسلمین مزعومین لیسوا فی الحقیقة سوى فجار آثمین من اليهود — والكلام كله للمقریزی — كانوا تحت قناع من اعتناق ظاهری للاسلام یحتفظون بكل ضلالهم وتضلیلهم .

ولابد ان یحدث ، كامر متكرر ، فی بلد تسيطر علیه الدیانة الاسلامیة ، وحيث یحوز اتباع محمد كل السلطة والامتيازات ، وحيث یضطهد ویحقر كل اتباع الملل الأخری (كذا !) ، فقد كان الأمر ینتهی بهذا الفريق من المتهورین ، الذین یلح علیهم طموح اكبر من مجرد ارتباطهم بملتهم ان یعتقدوا دیانة المنتصرین والحكم ، وتوجد فی مصر ، عائلات كثيرة من اهل البلاد ومن الأجانب ، من المسیحیین أو اليهود ، قد جعلوا من انفسهم مسلمین (***) .

(*) ای فی خططه .

(**) لعل فی دراسات السادة جبرار ولانكریه واستیف فی وصف مصر عن النظم المالی والاداری لمصر وعن احوال الزراعة والتجارة والصناعة (انظر المجلدین الرابع والخامس من الترجمة العربیة لوصف مصر) ما یدحض هذا الافتراء من أساسه ، اذ تبرهن هذه الدراسات ان هذه الوظائف الحساسة كان یمین فیها على الدوام غیر المسلمین ، بل ان الفلاح كان یرتجف رعبا من سطوة المباشرة والصراف ، وكان لهما حق جلده لارغامه على دفع الضرائب (انظر رحلة الی اعماق الدلتا ، تألیف دیبوا — أنیه ، المجلد الثالث من الترجمة العربیة) — لقد كان عصرا عانى فیهِ كل المصریین ، والعبرة لیست بأمر شكلیة أو مظهریة لكنهما تستند من الوثائق السائدة ، واذا كان صحیحا ان نتخذ الدین أو الملة أساسا لتفسیر ما كان یحدث لبعض المصریین ، فكیف یمكننا ، وعلى ای اساس ، ان نفسر القهر والظلم اللذین عانى منهما الفلاحون والحرفیون ، حیث كان المصری من هؤلاء یمیش عیشة یحسد معها العبد الرقیق الذی یباع ویشتري كما نلمس ذلك ما ذكره بهذا الخصوص شلبرول ، وهو لا یقل فی هذا الصدد تحلیلا عن مؤلفنا هنا ، فی دراسته عن عادات وتقالید المصریین ، انظر المجلد الأول من وصف مصر ، الترجمة العربیة ، الطبعة الأولى والثانیة .

(المترجم) .

وعند دخول الفرنسيين مصر ، كان الافندى الموكل بصنع النقود ،
والذى ظل يدير هذا العمل لوقت طويل ، تارة تحت ادارة الباشوات ،
وتارة اخرى تحت ادارة المالك ، يهوديا قديما جعل من نفسه مسلما .

وكان ابنه الاكبر ، الذى نشأ على الديانة الاسلامية ، هو مساعده ،
ويمسك حساباته .

وكانا معا ، وهما يجلسان فوق منصة عالية ، تشرف على غالبية
اجزاء المشغل (او مروع العمل) ، والى جوارهما وزانان للنقود ، يمشيان
كل يومهما ، جالسين فوق اريكة ، متكئين الى مخدة ، وبسم الارجلة فى
فمهما ، يصدران الاوامر اللازمة بنامة من اصبع او طرفة من عين ، ويدونان
ويحسبان كل ماله صلة بصنع النقود ، اما فى فترات الراحة التى تتخلل
العمل فكانا يؤديان الصلاة ، او يتناولان القهوة ، ثم يولان عند منتصف
النهار وليمة بالغة التقشف ، لا تتكون عادة الا من قطعة خبز صغيرة ،
انضجت تحت الرماد ، مع بضع بلحات او بضع حبات من زيتون .

وكانت نسبة التالف والفاقد المسموح بها فى كل مشغل او مرحلة ،
وما ينبغى ان تعود به الف قرش اسبائى تتحول الى قطع من المدينى ، او
الى قطع من ذوات الاربعين والعشرين مدينى ، او ماترده مائة درهم من
ذهب تتحول الى قطع من عملات الزرمحبيب ، وكذلك مصروفات الصنع
واجور العمال ورواتب الموظفين ، وحتى استهلاك الخامات . . كان كل
ذلك ينظم بدقة وصرامة او بشكل تقريبي او تخمينى يتم حسابه مقدما
بتقديرات جزافية او عن طريق سلع تهرب الى الافندى ، لكننا عن طريق
رقابة يومية على كل تفصيلة قد توصلنا الى اجراء وفورات كبيرة بعض
الشيء فى نسب التالف والفاقد ، وفى استخدام الخامات ، وفى الاجور
والرواتب برغم ارتفاع اسعار المواد الغذائية بسبب الحرب وبرغم زيادة
الاستهلاك التى تسبب فى حدوثها وجود الجيش الفرنسى وبسبب التوقف
التام للتجارة الخارجية .

ولعل اهم التحسينات التى كنا نرغب بشدة فى تحقيقها كانت تخفيض
نسب التالف والفاقد التى وجدناها هائلة لأكبر مما ينبغى ، ولقد حدثت
عدة مرات ، سواء تم ذلك بايدينا انفسنا ، او تم على يد لجنة خاصة كان

المسيو كونتيه Conté عضوا فيها سلسلة من التجارب على الفواقد والتوالف التى تتم فى كل مرحلة او مشغل ، لكن النسبة التى حصلنا عليها كانت تماثل على الدوام النسبة السابقة من حيث حجمها ، بل لقد وجدناها فى بعض الأحيان اكبر بنحو طفيف مما كانت مثبتة عليه من قبل .

لقد كان الامر يقتضى منا كما سبق القول ان نغير كل اساليب ونظام الصنع وكل الآلات وان نشكل عمالا آخرين ، لكنه كان امرا غير قابل للتنفيذ فى الظروف التى وجد الفرنسيون انفسهم فيها عندما كانوا حديثى العهد بمصر .

اما الاتراك ، فقد كان من مبدئهم وعاداتهم — وهم فى هذا الصدد يسلكون عكس مايفعله الأوروبيون — أن يسعوا لأن يستعوضوا عن الماكينات والادوات بأيدي البشر ، فى الوقت الذى يسعى الأوروبيون فيه لاحلال الآلات والادوات محل الجهد الانسانى .

لقد كانوا ابعد من ان يهدفوا الى تقليل عدد المستخدمين والعمال، فلقد كانوا يعتقدون مبدءا دينيا واخلاقيا يؤدى بهم لأن يلحقوا بالعمل الواحد اكبر عدد من الرجال يقدرون عليه كى يتيحوا لهم فرصة لكسب العيش، ولذلك فقد كان عدد هؤلاء المحققين بدار سك النقود يبلغ اكثر من مائتين وثمانين عاملا ، بمن فيهم ، وهذا صحيح ، ابناء العمال ، وان كان هؤلاء الأطفال يساعدون جميعا ، وعلى نحو ما ، فى العمل ، ويحصلون فى الوقت نفسه على اجور زهيدة .

وهؤلاء هم بعض الموظفين وأصحاب الاجور على اختلاف انواعهم، والذين يعملون بدار سك النقود :

وزنان احدهما مسيحي والآخر تركى ، يعملان بصفة دائمة فى وزن المواد والخامات التى تسلم الى كل شيخ او رئيس مصنع ، ويزنان كذلك المواد التى يقوم هؤلاء باعادة تسليمها ،

أمين مخزن قبطى موكل بشراء وحفظ وتوزيع وحسابات المواد الاساسية المختلفة ،

مصر (بضمة ثم كسرة مشددة على العين) لخامات الذهب ،

حدادون يعملون بصفة يومية فى صنع واصلاح الأدوات والمكينات
انضخام ، ويعملون فى بعض الاحيان فى طرق سبائك الذهب كما سبق
ان ذكرنا ،

عامل ميكانيكى يسمونه الساعى (وهى كلمة تطلق بالفرنسية على
صانع الساعات) ، موكل بتحسين وصيانة المكينات والقطع الدقيقة مثل
السكات او المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع او القص ،

حفار كان عمله الوحيد ادخال تعديلات (او رتوش) او اعادة حفر
السكات او الأنماط النقدية ،

بواب وحراس ليلبون ،

سقاومون ، يذهبون كل يوم الى المدينة لاحضار المياه اللازمة للعمال
ولراحل العمل المختلفة فى قرب ، اذ كانت مياه آبار القلعة تميل بعض
اشياء الى الملوحة ،

كاتب قبطى يذبح كل مساء أجور العمال ويمسك سنجلا بالبسالم
المستحقة والمدفوعة لكل واحد من هؤلاء ،

واخيرا امام او واعظ اسلامى ملحق بزاوية صغيرة توجد فى دار سك
النقود ، وكان الموظفون الاترك يذهبون اليها للوضوء والصلاة ،

ويترك العمال عند دخولهم الى مصانعهم ملابسهم التى يطوونها
ويعلقونها بالخارج قريبا من الباب ، ويظل بعض منهم عراة فى حين لايرتدى
بعض آخر سوى السراويل ، ويضيف فريق ثالث منهم الى ذلك تميصهم ،
وهو بصفة خاصة من نسيج ازرق اللون .

وعند خروجهم يفتشهم شيخ المصنع جميعا ، ويضطرون لاثهار
انواهم من الداخل ، ولان يمدوا سيقانهم واذرعهم ويهزون ايديهم واقدامهم
مباعدين مابين اصلبهم ، وبرغم ان عمالنا فى فرنسا لم يكونوا فى المادة
خاضعين لثل هذه الاحتياطات المهنية فقد كانت خيانة الأمانة بينهم باللغة

الندرة ، وهذا ابلغ دليل على ان التقدم الحضارى ، اكثر تحبيذا للاخلاق اكثر منه مضادا لها ، ذلك انه يوجد اقل القليل من الاخلاقيات فى كل مكان لا يستطيع المرء فيه ان يستوثق من نزاهة البشر الا عن طريق تفتيشهم ، او من فضيلة النساء الا بامساكن خلف ابواب احكم رتاجها .

اما العقوبات التى كانت تلحق بالعمال فتشتمل على طردهم اذا ما اتوا اعمالا خطيرة ، وعلى ضربهم بعمى من الجريد فوق الظهر او بطن القدمين ، وكان الامدى نفسه هو الذى يقوم بانزال هذا العقاب ، اما عند الاوربيين ، وهم اكثر رقيا واكثر دماثة فى تقاليدهم فقد كان ينظر الى امر قتل رئيس بضرب موعوسيه باعتباره عملا منفرا ومهينا ، اما فى الشرق ، فالفلس هناك غيورون على الاتيان بكل مايتصل بممارسة السلطة والسيطرة ، معتبرين ذلك مجدا وفخارا لهم .

وكان مايقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الابطاط ، وهناك نوع من التسامح يجعل المسلمين يعيشون فى سلام معهم ، ومع ذلك فلن نعمم وجود امثلة على الجشع والحقده أو عدم التسامح تدفع الأتراك فى بعض الاحيان ، باعتبارهم المنتصرين والحكام والمتشيعين للديانة السائدة ، ينظرون لانفسهم باعتبارهم جنسا له امتياز ، وتدفعهم كذلك الى الوحشية والنميمة للاستيلاء على مكان يشغله قبطى ، مثال ذلك ماقصه علينا احد المسيحيين العاملين فى دارسك النثود ، كان من قبل رئيسا لمشغل الجلوة ، من ان مساعده ، وكان مسلما ، قد شغل مكانه بعد ان وشى به وامسك به ، مستخدما شهود زور قرروا انه قد جدف فى حق الله ورسوله .

ولا ينفق العمال قط ، كما يحدث عندنا ، الساعات الطوال فى تناول وجباتهم ، فهم متعشون للغاية ، وياكلون فى مصانعهم ، بل وفى اثناء ادائهم لعمالهم .

لقد كانت قوتهم وهمتهم ، فى ظروف طقس وبلد سكاته فى العادة خاملون لا مبالون لهذا الحد ، مبعث دهشة لنسا فى لول الامر ، وهم فى الواقع رجال مختلفون للغاية عن اولئك الذين يمشون يومهم جالسين القرفصاء ، يخننون ارجيلتهم ، مستيقنين انفسهم بفعل تناول القهوة والقبح والنباتات المخدرة فى حالة دائمة من السرحان شبيهة بحالة السكر ،

وينبغي ان ننسب هذا الميل العام الى الاسترخاء والى القعود ، الى قليله ، الى تأثير الطقوس ، وان ننسبه ، الى كثيره ، الى فعل الاستبداد وسطوة الاعتقاد فى القضاء والقدر ، تلك التى تقنع غالبية المسلمين بأن لاجدوى من أن يتعب الانسان ذاته فى أن يسمى اليوم الى رفاهية لن يكون هو على نقة من أن يستمتع بها فى الغد ، او أن يسمى للخروج من حالة يفترض ان العناية الالهية قد شاعت له ان يكون عليها ، فالصدفة (او الماشينة) هى التى اوجدتك فيها (او خلقتك عليها) (*) . وليس ثمة من شك فى ان حكومة اخرى وانظمة او مؤسسات فكرية اخرى سوف يكون بمقدورها ان تجعل من الرجال اقوياء ، اشداء ، متحمسين للعمل ونشطاء شأنهم فى ذلك شأن الناس فى كل مكان آخر من العالم ، مادام انه يكفى ، أن نغير بعض الشيء من طبائعهم وعاداتهم وبعض الظروف الخاصة التى تحيط بهم ، لتكون شبيهة بتلك التى يعمل فيها امثال هؤلاء العمال الذين نتناولهم ، هؤلاء ينشأون منذ نعومة اظفارهم داخل هذه المهنة المثيرة ، ويتعلمون بها عن طريق التنشئة والقدوة والعادة والثقة فى انهم سيقمتون دون منغصات بأجورهم الزهيدة . وفى واقع الامر ، فانهم يحصلون بانتظام ، وبصفة يومية ، على أجورهم من دار سك النقود ، ولا يتعرضون قط للاطلاق ، ولا يرقمون كذلك على أداء اعمال اضافية او اعمال سخرة ، وفى الوقت نفسه ، يحصل ابناؤهم الذين يربونهم من حولهم ، على أجور متواضعة بل ان هؤلاء العمال يحصلون على اعانات عندما تجعلهم اعمالهم او عاهات قد يصابون بها ، غير صالحين للعمل .

وينبغي ان نلاحظ فى النهاية ان العمال ، الاكبر حماسية ، والاكثر توقدا ، والاشد استعصاء على التعب هم اولئك الذين يمارسون اعمالهم وهم واخفون ، وهذه عادة نادرة بعض الشيء ، حتى بين الحرفيين الذين لاتعمل الغالبية منهم الا وهم محثون ، على نحو قريب بما هم عليه الخياطون عندنا ، لذلك ، سوف تكون اهم اكبر نقطة انطلاق ، كى نجعل الشرعيين اكثر قوة واكبر نشاطا ، هى ان نعودهم على القيام باعمالهم وهى واخفون كما يفعل الاوربيون .

(*) واضح كل الوضوح كيف يتعارض كل مايقال هنا عما دعا اليه الاسلام من السعى والجد واعتبر ذلك فى مرتبة الجهاد المقدس .

ومع ذلك فان واحداً من الاسباب التى تعمل اكثر من غيرها الى ايثار لحب الراحة والدعة والقمود هو هذا النوع من الخجل أو الازدراء الذى تذوى أو تتضايل معه قيمة العمل عند شئب توجد به بمسفة تكاد تكون دائمة طبقتان شديدتى التميز : طبقة المنتصرين أو السادة الذين يقومون بالقيادة والحكم ، وطبقة المهزومين والمعبود الذين يرغبهم الاولون على ان يعملوا من اجلهم هم ، السنا نرى ، لا نزال ، آثرا بالغة الوضوح لفكرة مسبقة شبيهة ، حتى عند الامم الاوربية بالغة التحضر ، حيث كانت طبقة النبلاء الاقطاعيين ، تلك التى تستند مكائتها من حقوق الغزو ومن قوة السلاح ، تعتقد على الدوام انها ستحط من قدرها ومكائتها اذا هى عملت ؟

ولقد اجابوا احد من هؤلاء الأتراك ، المتعجبين على نفس تدرجها لتهم ، على صانع فرنسى كان يستحثه على الاعجاب بتفوق الاوربيين على العرب فى مجال الصناعات والفنون : اننى ارى ذلك جيداً ، أما انتم ايها الكتار ، قد قضى عليكم بالعمل ، فى حين اننا نحن ، اتباع محمد ، قد خلقنا للراحة وللتأمل فى عظمة القرآن (*) .

(*) ليس هناك ما هو ايسر من دحض هذه الترهات ، ايا كان شخصى القائل لها ، فهى تتنافى بوضوح بالغ مع كل ما دعا اليه الاسلام من حب للعمل والسعى على المعاش ، وهذا ما يستطيع ان يدلل على طيبذ صغير ، لكنه التحامل أو الفكرة المسبقة أو النظرة القصيرة أو المفترضة ، (المخرجم) ،

**لوحات النقود
التي ورد ذكرها في ثنايا الدراسة**

ملاحظة من المترجم

كانت هذه اللوحات الأربع في الأصل لوحة واحدة (في الطبعة الأولى من وصف مصر) لكن مقتضيات الطبعة العربية أملت علينا ضرورة تقسيمها الى لوحات أربع بيانها كما يلي :

اللوحة اولى : وتضم ستة اشكال برقم مسلسل من ١ الى ٦ وهو الرقم الذي مولنا عليه في سياق النص العربي ، وان كنا قد أجرينا الترتيب على اساس الطبعة الفرنسية ، اى من الشمال الى اليمين ، ويقتل كل شكل قطعة نقدية واحدة بوجهيها ١ ، ب ويشار اليها في اللوحة بـ A B (من الشمال الى اليمين) .

وتقابل الاشكال : ٦٥٥٤٣٠٢٤١ الواردة هنا الاشكال ٧٤٦٤٢٤١ ، ١١ ، ١٢ في الأصل الفرنسى .

اللوحة الثانية : وتضم تسعة اشكال بارقام مسلسلة من ٧ الى ١٥ ، وتقابل اشكال : ١٥٤١٤٠١٣٠١٢٠١١٠٤٩٤٨٤٧ ، ١٥٤١٤٠١٣٠١٢٠١١٠٤٩٤٨٤٧ : الاشكال : ٨٤٥٤٤٤٣ ، ١٥٤١٤٠١٣٠١٢٠١١٠٤٩ في الأصل .

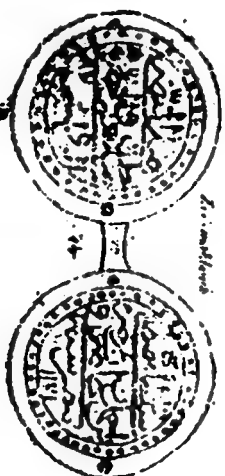
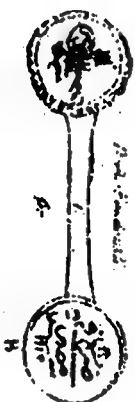
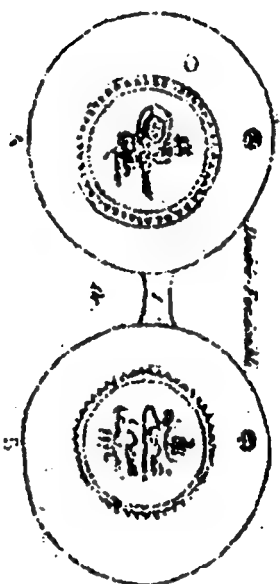
اللوحة الثالثة : وتضم ستة اشكال من ١٦ الى ٢١ ، وتقابل الاشكال : ٢١٤٢٠٤١٩٤١٨٤١٧٤١٦ ، ٢١٤٢٠٤١٩٤١٨٤١٧٤١٦ : الاشكال : ٢٢٤٢٢٤٢١٤٢٠٤١٧٤١٦ في الأصل .

اللوحة الرابعة : وتضم خمسة اشكال : من ٢٢ الى ٢٦ ، وتقابل الاشكال : ٢٦٤٢٥٤٢٤٤٢٣٤٢٢ ، ٢٦٤٢٥٤٢٤٤٢٣٤٢٢ : الاشكال : ٢٦٤٢٥٤٢٤٤٢٣٤٢٢ الواردة بالأصل الفرنسى .

اللوحة الاولى

من الشمال الى اليمين :

- الشكل ١ : ويمثل قطعة ذهبية ذات اثنين فندقلى (او فندقى) .
- الشكل ٢ : « « « « فندقلى (او فندقى) واحد .
- الشكل ٣ : « « « « نصف فندقى .
- الشكل ٤ : « « « « نصف فندقى ايضا .
- الشكل ٥ : « العملة الذهبية زرمحبوب .
- الشكل ٦ : « « « « زرمحبوب .



اللوحة الثانية

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٧ : ويمثل قطعة ذهبية ذات غندقي واحد .

الشكل ٨ : » » » » » »

الشكل ٩ : » » » » » »

الشكل ١٠ : » قطعة من العملات الذهبية زرمحبوب .

الشكل ١١ : » » » » » »

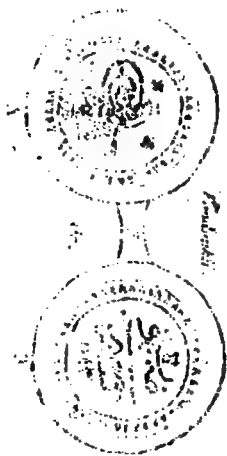
الشكل ١٢ : » » » » » »

الشكل ١٣ : » » » » » »

الشكل ١٤ : » ذات ١/٢ زرمحبوب او
نصفية .

الشكل ١٥ : ويمثل قطعة من العملات الذهبية ذات ١/٢ زرمحبوب
او : نصفية .

CONNOTES D'EGYPTE



اللوحة الثالثة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ١٦ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات الاربعين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

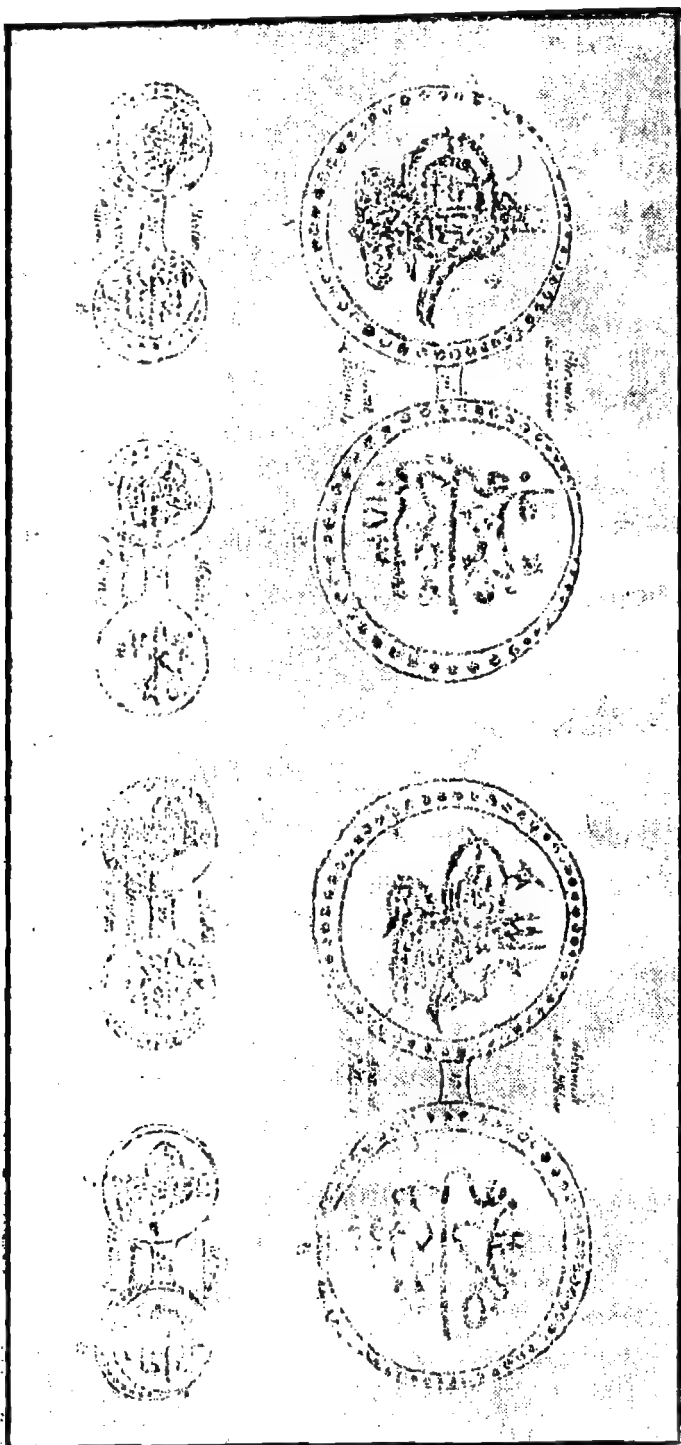
الشكل ١٧ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات الاربعين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ١٨ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ١٩ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٠ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢١ : ويمثل قطعة من النقود الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .



اللوحة الرابعة

من الشمال الى اليمين :

الشكل ٢٢ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش .

الشكل ٢٣ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات العشرين مدينى وتسمى غرش والجمع غروش :

الشكل ٢٤ : ويمثل قطعة من العملات الفضية او البرونزية ذات المدينى الواحد .

الشكل ٢٥ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

الشكل ٢٦ : ويمثل قطعة من العملات النحاسية وتسمى جديد (والجمع اجداد) .

السورة الرابعة



الفهرس

صفحة

| | |
|---|--------------------|
| مقدمة | • |
| الكتاب الأول : الموازين العربية | ٩ ٤٨ — |
| الأوزان العربية القديمة ١١ ، الأوزان الحالية | |
| المستخدمة فى التجارة ٢٢ ، الأوزان المستخدمة فى | |
| مجال النقود ٣١ ، ملاحظات ٤١ | |
| الكتاب الثانى : النقود العربية | ٤٩ |
| المقدمة : هدف وجدوى البحث فى موضوع النقود | |
| العربية | ٥١ |
| مؤلفون آخرون ممن كتبوا عن النقود العربية | ٥٦ |
| الباب الأول : عن النقود العربية والاجنبية المتداولة | |
| والمصنوعة فى مصر من عصر الخلفاء حتى اليوم | ٥٩ ١٧٨ — |
| الفصل الأول : أسماء وأنواع العملات المختلفة | ٦١ ٩٢ — |
| أولا : النقود الذهبية | ٦١ |
| ثانيا : النقود الفضية أو البرونزية | ٦٨ |
| ثالثا : النقود النحاسية | ٧٧ |
| رابعا : المسكوكات أو العملات التذكارية | ٨٢ |
| خامسا : النقود الزائفة | ٨٧ |
| سادسا : النقود الحسابية | ٩٠ |
| الفصل الثانى : شكل العملات وتطورها | ٩٢ ١٠٠ — |
| أولا : الشكل | ٩٢ |
| ثانيا : التطور | ٩٦ |

صفحة

| | |
|--|-----------|
| الفصل الثالث : الأنماط والقوالب | ١٠١ - ١٥٢ |
| أولا : صور البشر والحيوانات | ١٠١ |
| ثانيا : النقوش الدينية أو المقتبسة من القرآن | ١٠٦ |
| ثالثا : أسماء والقاب الأمراء | ١١٠ |
| رابعا : الأسماء والألقاب والحروف المميزة لنواب | |
| السلطان والحكام فى مصر | ١١٧ |
| خامسا : الادعيات أو الامانى المرجوة للامير الحاكم | ١٢٣ |
| سادسا : المبدن التى تسك فيها النقود | ١٢٤ |
| سابعا : تاريخ الاصدار | ١٢٩ |
| ثامنا : نمط الخط وشكل الحروف | ١٤١ |
| تاسعا : الزخارف | ١٤٦ |
| الفصل الرابع : القيم المختلفة للعملات | ١٥٣ |
| أولا : الوزن | ١٥٣ |
| ثانيا : العيار | ١٦٢ |
| ثالثا : القيمة الاسمية | ١٦٧ |
| رابعا : القيمة الجوهرية أو الحقيقية | ١٧٤ |
| خامسا : نسبة الذهب والفضة فى سبيكة | |
| العملات المصرية | ١٧٥ |
| الباب الثانى : الحالة الراهنة للنقود فى مصر | ١٧٩ |
| اساليب صنعها - ادارتها | ١٧٩ |
| القسم الاول : الحالة الراهنة للنقود | ١٨١ |
| الفصل الاول : النظام النقدى الحالى | ١٨١ |
| أولا : النقود الذهبية | ١٨١ |
| ثانيا : النقود الفضية أو بالاحرى البرونزية | ١٨٢ |
| الفصل الثانى : مبادلة أو متايضة خامى الذهب | |
| والفضة | ١٨٣ |
| أولا : الاساليب التى تزود بها دار سك النقود | |
| بالقاهرة بخامى الذهب والفضة | ١٨٣ |
| ثالثا : اسعار الذهب والفضة فى مصر | ١٨٧ |

صفحة

| | | |
|-----|--|---|
| ١٩٦ | عملية صنع النقود | الفصل الثالث : الأرباح التي تجنيها الحكومة من |
| ١٩٦ | أولا : اجمالي الاستقطاعات التي تتم كحق سيادة | |
| | ثانيا : تقدير منفصل لنفقات الصنع ونسبة التالف | |
| ١٩٩ | والفاقد ، وأجور الأيدي العاملة ، وصافي الربح | |
| ٢٠٣ | ثالثا : الكميات المصنوعة | |
| | الفصل الرابع : توفر السلع المختلفة اللازمة لصنع | |
| ٢٠٦ | النقود واثباتها | |
| ٢٠٩ | القسم الثاني : أساليب وطرق صنع النقود | |
| ٢٠٩ | الفصل الأول : صنع قطع المديني | |
| ٢٠٩ | أولا : تعيير خامة الفضة | |
| ٢١٢ | ثانيا : عملية المزج | |
| ٢١٦ | ثالثا : مشغل أو عملية الصهر | |
| ٢٢١ | رابعا : مشغل أو عملية الحدادة أو الطرق | |
| ٢٢٢ | خامسا : مشغل أو عملية السحب | |
| ٢٢٥ | سادسا : مشغل أو عملية الترقيق | |
| ٢٢٧ | سابعا : » » التقطيع | |
| ٢٢٨ | ثامنا : » » التبييض أو الجلوة | |
| | تاسعا : » » الرقاصات أو مصانع | |
| ٢٣٠ | سك العملة | |
| | عاشرا : مشغل المرافين أو مرحلة عد ووزن | |
| ٢٣٢ | المديني | |
| | الفصل الثاني : صنع القطع ذات الأربعين والمشرين | |
| ٢٣٤ | مديني | |
| ٢٣٤ | أولا : المزج والصهر | |
| | ثانيا : آلات التصفيح أو عملية تحويل السبك | |
| ٢٣٥ | إلى صلتح | |
| ٢٣٦ | ثالثا : آلة القطع | |
| ٢٣٧ | رابعا : عملية التعمير | |
| ٢٣٧ | خامسا : عملية الجلوة أو التبييض | |
| ٢٣٨ | سادسا : عملية السك أو الضرب | |

صفحة

| | |
|-----|--|
| ٢٣٩ | الفصل الثالث : صنع العملات الذهبية |
| ٢٣٩ | اولا : عملية الصهر |
| ٢٤٠ | ثانيا : عملية المزج |
| ٢٤١ | ثالثا : قياس الميار |
| ٢٤٦ | رابعا : الحدادة او الطرق |
| ٢٤٦ | خامسا : اداة السحب |
| ٢٤٧ | سادسا : القطع |
| ٢٤٧ | سابعا : عملية الترصيع او التسطيع |
| ٢٤٨ | ثامنا : عملية ضبط الوزن |
| ٢٤٨ | تاسعا : عملية الترقيق |
| ٢٤٩ | عاشرا : وضع الأطر فوق حواف العملات |
| ٢٥٠ | حادى عشر : عملية الجلوة |
| ٢٥١ | ثانى عشر : عملية السك او الضرب |
| ٢٥٢ | الفصل الرابع : حفر المسكات |
| ٢٥٥ | القسم الثالث : الادارة |
| ٢٥٧ | اولا : الرقابة والادارة |
| ٢٥٩ | ثانيا : الموظفون ، شيخ المصنع ، العمال |
| ٢٦٧ | اللوحات |

كتب أخرى للمترجم

أولاً : فى مجال الأدب :

- ١ - المطاردون (مجموعة قصص قصيرة).
- ٢ - حكايات من عالم الحيوان.
- ٣ - المصيدة (مجموعة قصص قصيرة).
- ٤ - موتى بلا قبور (مسرحية تأليف جان بول سارتر).
- ٥ - السماء تمطر ماءً جافاً.
- (رواية تسجيلية تتناول وقائع الوحدة المصرية السورية وانفصالها).

ثانياً : فى مجال التاريخ :

- ١ - تطور مصر من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠، تأليف مارسيل كولمب.
- ٢ - فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية. تأليف أندريه ريمون.

ثالثاً : الترجمة العربية الكاملة لموسوعة وصف مصر :

تأليف علماء الحملة الفرنسية .

- ١ - المصريون المحدثون.
- ٢ - العرب فى ريف مصر وصحراواتها.
- ٣ - دراسات عن المدن والأقاليم المصرية.
- ٤ - الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة.
- ٥ - النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية.
- ٦ - الموازين والنقود.
- ٧ - الموسيقى والغناء عند قدماء المصريين.
- ٨ - الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين.
- ٩ - الآلات الموسيقية المستخدمة عند المصريين المحدثين.
- ١٠ - مدينة القاهرة - الخطوط العربية على عمائر القاهرة.

رابعاً : لوحات موسوعة وصف مصر :

١ - المجلد الأول والثاني للوحات الدولة الحديثة.

٢ - المجلد الأول من لوحات الدولة القديمة.

خامساً : من موسوعة وصف مصر :

(دراسات مختارة من الموسوعة فى كتيبات)

١ - كيف خرج اليهود من مصر القديمة.

٢ - مدينة الإسكندرية.

٣ - مدينة رشيد.

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/ ١٤٩٠٦

الترقيم الدولي : 3 - 8079 - 01 - 977 I.S.B.N



تمت الطباعة بالتعاون مع
شركة نهضة مصر للطباعة والنشر